تنوير الحوالك

على ألفية ابن مالك

تأليف

الحاج بن السالك بن فحف الأمسيمي

مكتبة الصفاء

أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي فضّل خَدَمَة الشريعة على من سواهم ، وآواهم إليه واجتباهم، والصلاة والسلام على النبي المؤيد بالمعجزات ، وآله وصحبه وأزواجه الطاهرات. أما بعد:

فيقول العبد المتلاشي الحاج بن السّالك بن الشيخ الأمسمي: لما كان التحدث بنعم الله شكراً، وقد قال تعالى: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ ، وكان جل ذكره منَّ عليَّ بعلم ما لم أكن أهلاً له ، وكانت هذه الأيام أيام جهل حتى إنني أسأل فضلاً عن أطلب بالشرح لكن قد قيل :

لعمر أبيك ما نسب المُعلى ... إلى كرم وفي الدنيا كريم
ولكن البلاد إذا اقشعرت ... وصوح نبتها رعى الهشيم

رأيت أن أضع شرحاً على ألفية ابن مالك بعدما طلبه مني بعض الطلبة ، واستخرت الله تعالى بالاستخارة المأثورة في صحيح البخاري: عن جابر بن عبد الله قال: كان النبي ﷺ يعلِّمنا الاستخارة في الأمور: اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال: في عاجل أمري وآجله ، فاقدره لي ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال: في عاجل أمري وآجله ، فاصرفه عني واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به ، ويسمي حاجته.

وسأجعله إن شاء الله تعالى لا بالطويل المملّ ولا بالقصير المخلّ ، وسميته (تنوير الحوالك على ألفية ابن مالك) واعتمادي فيه على الأشموني والصبان

وطرة المختار بن بون ، ثم إني معترف بالجهل والقصور ، وأسأل الله تعالى أن ينفع به نفعاً شاملاً ، وأن يعينني فهو المستعان ، وأن يجعله خالصاً من عيوب النفس الأمارة ، إنه على كل شيء قدير ، وهذا أوان الشروع فيه . قال المصنف :

(قال محمد هو ابن مالك . . .) ولقبه جمال الدين ، وكنيته أبو عبد الله ، وقبيلته طيىء ، ونشأته بجيان بلد من بلاد الأندلس ، وداره دمشق وبها توفي لاثنتي عشرة خلت من شعبان عام اثنتين وسبعين وستمئة ، وهو ابن خمس وسبعين سنة ، قال بعضهم :

قد خبع ابن مالك في خبعا وهو بن عه كذا حكى من قد وعى

وشهرة مقامه في العلوم معلومة رضي الله تعالى عنه وعنًّا به .

(أحمد ربي الله خير مالك) قوله : أحمد : مضارع حمد بكسر العين ، والحمد معلوم أنه الثناء بجميل الصفات ، ولا نطيل الكلام فيه لأنه معلوم في غير ما موضع ، وعبّر بالجملة الفعلية لأنها تفيد التجدد ، أعني قوله أحمد ، والمعنى : أنه يثني على الله تعالى ثناء يتجدد في كل حين .

وقوله : خير مالك : أفعل التفضيل ليس على بابه لأن الله تبارك وتعالى لا مشارك له في خيريته ، والفاضل لا بد له من مشاركته في الفضل ، قال في الاحمرار : لا بد أن يشارك المفضولا في فضله الفاضلع المقولا .

(مصلياً على النبي المصطفى . . .) يعني : أنه طالب من الله تعالى الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهي في حقه الزيادة في التعظيم . وقوله : المصطفى ، أي : المختار .

(وآله المستكملين الشرفا) والآل تطلق على الأتباع وعلى أهل البيت ، وآله ﷺ في مذهب مالك المؤمنون من بني هاشم إلى يوم القيامة ، ولا تضاف إلا لذي الشرف فلا يقال : آل الخياط ، ولا يرد آل فرعون لأن لهم شرفاً بالنسبة للدنيا ، قوله : المستكملين الشرفا : أي الحائزين جميع الشرف ، فألْ للاستغراق .

(وأستعين الله في ألفيه . . .) السين والتاء للطلب ، يعني أنه يطلب من الله

تعالى العون وهو خلق القدرة على المقدور. قوله: في ألفية: أي في نظم قصيدة منسوبة إلى ألف بيت.

(مقاصد النحو بها محويه) قوله: مقاصد النحو، أي: مهماته، محوية: اسم مفعول أي: محوزة، والباء في قوله: بها بمعنى في، يعني: مهمات النحو مجموعة فيها، والنحو لغة: القصد والجهة والقسم والمقدار والمثل، وقد اجتمعن في قوله:

نحـونـا نحـو دارك يـا حبيبـي وجـدنـا نحـو ألـف مـن رقيـب
وجـدنـاهـم جياعـاً نحـو كلـب تمنـوا منـك نحـواً مـن شـريـب

واصطلاحاً: العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، هكذا حده الأشموني عازياً لصاحب المقرب. وسبب تسمية هذا العلم نحواً ما روي أن علياً رضي الله تعالى عنه لما أشار إلى أبي الأسود الديلي ـ بكسر الدال، وضبطه بعضهم بضم الدال وفتح الهمزة ـ أن يضعه وعلمه الاسم والحرف والفعل وشيئاً من الإعراب قال: انح هذا النحو.

(تقرب الأقصا بلفظ موجز...) يعني أنها تقرب المعنى الأبعد بلفظ موجز باسم المفعول من الإيجاز المقابل للإطناب.

(وتبسط البذل بوعد منجز) المعنى: أنها تبسط، أي توسع البذل، أي العطاء بوعد منجز، أي موفى به سريعاً.

(تنبيه): قال الجوهري: أوعد عند الإطلاق للشر، ووعد للخير، وأنشد:

وإنـي إن أوعـدتـه أو وعـدتـه لمخلـف إيعـادي ومنجـز مـوعـد

(وتقتضي رضاً بغير سخط...) يعني: أنها تطلب من قارئها رضا غير مشوب بسخط لما تمنحه له من كثرة الفوائد.

(فائقة ألفية ابن معطي) يعني: أنها تفوق ألفية الإمام أبي الحسن بن معطي الزواوي الحنفي، هكذا في الأشموني، ولا أدري هل الزواوي نسبة نسب أو بلد، قال الصبان: وإنما فاقتها لأنها من بحر واحد وتلك من بحرين السريع

والرجز ، ولكثرة أحكامها. قلت: وليس قول الناظم: فائقة. . . إلخ من باب العجب ، بل من باب الترغيب.

(وهو بسبق حائز تفضيلا. . .) قوله: وهو. . . إلخ يعني: أن الإمام ابن معطي حاز الفضل بسبب سبقه للناظم.

قوله: (مستوجب ثنائي الجميلا) يعني: أن سبقه استوجب أن يثني عليه ثناء جميلاً لكونه صار سلفاً له ، والخلف مطلوب بالدعاء للسلف ، وأدّى الثناء بقوله: (والله يقضي بهبات وافرة. لي وله في درجات الآخرة) جملة: والله يقضي: خبرية لفظاً دعائية معنى ، يعني أنه طلب من الله تعالى له هبات أي عطيات ، وافرة أي كثيرة ، وبدأ بنفسه في الدعاء لأن ذلك هو سنة الدعاء ، قال الله تعالى مخبراً عن سيدنا نوح عليه الصلاة والسلام: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ الآية ، وعن السيد الخليل كذلك:

(الكلام وما يتألف منه)

(كلامنا لفظ مفيد كاستقم. . .) يعني: أن الكلام عندنا معاشر النحاة لفظ ، وهو لغة الترك ، واصطلاحاً صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً أو تقديراً كالضمير المستتر. مفيد: أي فائدة يحسن السكوت عليها ، ومثل لما اشتمل على الأمرين ، أعني اللفظية. والفائدة بقوله: كاستقم ، وما ذكرته من أن قوله: كاستقم تمثيل هو الذي اقتصر عليه في شرح الكافية كما في الأشموني ، وقيل: إنه من تمام الحد ليخرج نحو قام أبوه من جاءني الذي قام أبوه من المركب غير المقصود ، وهذا ـ أي كون التركيب مقصوداً ـ ذكره في التسهيل كما في الأشموني أيضاً. فخرج بقوله: لفظ ، الدوال التي يطلق عليها في اللغة كلام ، كالخط والإشارة وما يفهم من حال الشيء ، قالت عائشة رضي الله تعالى عنها: ما بين دفتي المصحف كلام الله. وقال:

إذا كلمتني بالعيون الفواتر ... رددت عليها بالدموع البوادر

وقال:

شكا إليَّ جملي طول السرى ... صبر جميل فكلانا مبتلى

وخرج بالمفيد المفرد كزيد، والمركب إضافياً كعبد الله، والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة كالسماء فوقنا.

قوله: (واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم: مبتدأ، واسم وما عطف عليه: خبره؛ يعني: أن الكلم تنقسم أجزاؤه إلى اسم وفعل وحرف، فالكلم: اسم جنس جمعي لا يقال إلا على ثلاث كلمات اتحد نوعها أم لا على المختار، ويجوز في ضميره التأنيث والتذكير، وهو الأصل نحو: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ الآية، ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ الآية، وذكّره الناظم فقال: (واحده كلمة وحدها قول مفرد، وفيها ثلاث لغات: كلمة على وزن نبقة، وتجمع على كلم بفتح فكسر، وكلمة على وزن سورة، وتجمع على كلم كتمر بكسر فسكون، وكلمة كتمرة، وتجمع على كلم. وهذه اللغات في كلما كان على فعل بفتح فكسر ككبد، المعنى: أن مفرداً لكلم يقال له: كلمة. (والقول عم...) الثلاثة؛ أما كونه أعم من الكلام فلأن الكلام لا يطلق إلا على المفيد، وهو يطلق على المركب مفيداً أم لا، وأما كونه أعم من الكلم فلأن الكلم لا يطلق إلا على المركب من ثلاثة، والقول يطلق على المركب من اثنتين وعلى المفرد، وأما كونه أعم من الكلمة لأنها لا تطلق إلا على المفرد، وهو يطلق على المركب والمفرد، وخص هو بنحو غلام زيد من كل اسمين متضائفين.

(وكلمة بها كلام قد يؤم) يعني: أن الكلمة قد يؤم، أي: يقصد بها كلام لغة، وذلك مجاز من باب تسمية الكل باسم البعض، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾، وقال ﷺ: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل».

ولنذكر مسألة تتعلق بلبيد ذكرها الصبان، وهي أنه مخضرم؛ أي عمر في الجاهلية والإسلام، وكان يقول: أبدلني الله بالشعر القرآن، حتى قال عمر بن الخطاب، رضي الله عنه: يا لبيد أنشدني شيئاً من شعرك، فقال: ما كنت لأقول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران، فزاده عمر في عطائه خمسمئة درهم، وقيل: قال في الإسلام هذا البيت:

ما عاتب المرء الكريم كنفسه ... والمرء يصلحه القرين الصالح

ثم ذكر العلامات التي يتميز بها أحد أقسام الكلم عن أخيه فقال:

(بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل)

قوله: بالجر. . . إلخ ، يعني: أن التمييز الحاصل بالجر. . . إلخ كائن للاسم ، فقوله: تمييز: مبتدأ ، وخبره بالجر ، والجر المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر أو نائبها ، والتنوين نون ساكنة تلحق الأواخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد ، فقيد لاخطاً مخرج لنون الضيفن ، فإنها لاحقة خطاً ، وهو أي الضيفن الذي يجيء مع الضيف متطفلاً ، ومخرج للنون اللاحقة للقوافي عوضاً عن مدة القافية كقول جرير:

أقل اللوم عاذلي والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

الأصل: العتابا وأصابا ، وهذه لغة تميم وقيس ، والتقييد بكونها لغير توكيد مخرج لنحو «نسفعاً» ، فإنها لاحقة لفظاً لا خطاً ، لكنها لتوكيد. وأنواعه ـ أي: التنوين ـ أربعة: تنوين التمكين: وهو ما يلحق الاسم المتمكن في باب الاسمية صحيحاً كرجل ، أو منقوصاً كقاض. وتنوين التنكير: وهو ما يلحق بعض المبني كسيبويه. وتنوين مقابلة: وهو ما يلحق الجمع المؤنث السالم لمقابلة النون له في جمع المذكر. وتنوين عوض: والمعوض عنه إما جملة نحو: حينئذ ، أو اسم نحو: «كل» ، أو حرف نحو: «جوار وغواش» في حالة الجر والرفع. قوله: والندا ، المراد به كون الكلمة مناداة ، أي مطلوباً منها الإقبال لا دخول حرف النداء؛ لأنه يدخل على ما ليس باسم كيا ليت ويارب. قال في الاحمرار:

وقبل ليت رب حبذا بيا فكن منبهاً ولاتناديا

قوله: وأل ، أي سواء كانت معرفة كالفرس ، أو زائدة كطبت النفس ، ويبدل لامها ميماً ، كحديث: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر» قال الصبان: والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح، وهذه اللغة نسبها الأشموني لطيىء وسلمه الصبان، والمراد بأل غير الموصولة كما سيأتي في غير الاستفهامية.

قوله: (ومسند) يعني: محكوماً به ، أي لا يسند إلا للاسم سواء كان المسند

اسماً نحو: أنت قائم، أو فعلاً نحو: قمت، أو جملة نحو: جعلنا نحن، فدليل اسمية أنت إسناد قائم إليها، ودليل اسمية تاء قمت إسناد قام له، ودليل اسمية نحن إسناد جملة جعلنا لها، والإسناد قسمان: معنوي كالمثال المذكور، ولفظي وهو أن يسند إلى لفظ الكلمة فقط نحو: أل حرف تعريف، وضرب فعل ماض؛ فأل وضرب في هذين التركيبين اسم لإسناد ما بعدهما للفظهما.

ولما فرغ من ذكر علامات الاسم شرع في علامات الفعل فقال:

(بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي)

قوله: فعل ينجلي، يعني أن الفعل ينجل، أي: يظهر بتا المتكلم المضموم نحو: فعلتُ، وتاء المخاطب والمخاطبة نحو: فعلتَ بالفتح، وفعلتِ بالكسر. قوله: وأتت، أي وكذلك الفعل يتميز بتاء التأنيث الساكنة أصالة، ولو تحركت عارضة نحو: أتت، وقالت أمة، وأما تاء التأنيث المتحركة أصالة فإن كانت حركتها حركة إعراب اختصت بالاسم، وإن كانت حركة بناء فتدخل على الاسم والفعل والحرف، نحو: لا حول ولا قوة، وهند تقول، وربة، وثمة، وبهاتين العلامتين ـ أعني تاء المتكلم وتاء التأنيث ـ رد على من زعم حرفية ليس، وهو الفارسي من البصريين، وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى، وبالثانية على من زعم حرفية نعم وبيس. قال:

نعمت جزاء المتقين الجنَّه دار الأماني والمنى والمِنّه

وقال:

لولا جرير هلكت بجيلة نعم الفتى وبيست القبيلة

قوله: يا افعلي، يعني أن ياء الواحدة المخاطبة خاصة بالفعل، لكن يشترك فيها المضارع والأمر، نحو: تقولين وقولي، قال الصبان: وبهذه رد على من زعم أن هاتِ بكسر التاء، وتعالَ بفتح اللام: اسما فعل، وهو الزمخشري، ولم يمثل لهما. قلت: يمثل لهما بقوله:

إذا قلت هاتي ناوليني تمايلت عليَّ هضيم الكشح ريا المخلخل

وقوله:

تعالي نجعل الله بيننا على ما لنا أو تنجزي لي آخره

قوله: ونون أقبلن، يعني: أن الفعل ينجلي، أي: يظهر بنون التوكيد ثقيلة كانت نحو: أقبلن، أو خفيفة نحو: لنسفعاً، وشذ إلحاقها لاسم الفاعل في قوله:

يا ليت شعري منكم حنيفا أشاهرن بعدنا السيوفا

وقوله:

أريت إن جاءت به أملودا.

مرجلاً ويلبس البرودا.

أقائلن أحضروا الشهودا.

قوله في البيت: أشاهرن، جمع شاهر كما في الصبان، وكذا أقائلن أصله أقائلون، فحذفت نون الجمع فيهما.

(سواهما الحرف كهل وفي ولم...) يعني: أن غير قابل علامات الاسم المتقدمة في قوله: بالجر والتنوين... إلخ، وغير قابل علامات الفعل المتقدمة في قوله: بتا فعلت... إلخ هو الحرف، فعلامته عدمية، أي: عدم قبول العلامات المتقدمة. وهو على ثلاثة أقسام: قسم مشترك بين الأسماء والأفعال كهل، وقسم مختص بالأسماء كفي، وقسم مختص بالأفعال كلم.

(فعل مضارع يلي لم كيشمْ) لما كانت الأفعال ثلاثة شرع يميز كلاً منها عن صاحبه، وبدأ بالمضارع؛ فذكر أن المضارع يميز بأن يلي لم، أي يتبعها نحو: «لم يشم»، مضارع شم الطيب، ونحوه بالكسر.

قوله: (وماضي الأفعال بالتا مز) يعني: أن الفعل الماضي يمتاز بالتاء المذكورة أولا في قوله: بتا فعلت وأتت. (وسم... بالنون فعل الأمر إن أمر فهم) يعني: أن فعل الأمر له علامتان: النون المتقدمة، وأن يفهم من الكلمة معنى الطلب، وهو المراد بقوله: إن أمر فهم، فقوله: إن أمر فهم، المراد

بالأمر اللغوي وهو الطلب ، وإن لم يفهم من الكلمة معنى الطلب مع قبول النون فهي مضارع ، نحو: ليقولن.

قوله: (والأمر إن لم يك للنون محل. . . فيه هو اسم نحو صهْ وحيهل) قوله: والأمر. . . إلخ يعني: أن اللفظ الدال على معنى الأمر إذا لم يقبل النون يكون اسماً تارة ، ويكون مصدراً نائباً عن فعله كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ ، وقوله:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

وتارة يكون اسم فعل أمر كصه. واللفظ الدال على معنى المضارع إذا لم يقبل (لم) يكون اسم فعل مضارع ، نحو: أوه بمعنى أتوجع ، وأفّ بمعنى أتضجر ، واللفظ الدال على معنى الماضي إذا لم يقبل التاء يكون اسم فعل ماضٍ كهيهات بمعنى بعد ، وشتان بمعنى افترق ، فلو قال: وما يرى كالفعل معنى ، وانخزل عن شرطه اسم نحو: صه وحيهل ، لوفى بالأقسام الثلاثة.

(المعرب والمبني)

وهما اسما مفعولين مشتقان من الإعراب والبناء ، ذكر الصبان أن ابن هشام اعترض على المصنِّف تقديمهما على الإعراب والبناء؛ لأن معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه ، وكنت زمن درسي لهذا المحل حفظت جواباً عن هذا الاعتراض لا أدري الآن هل هو في بعض الطرر ، ونصه: وإنما قدمهما وإن كانت معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الإعراب تأصيلاً وتفريعاً.

ولنذكر معنى الإعراب لغة فأقول: ذكر الأشموني أن أعرب التي مصدرها الإعراب تأتي بمعنى أظهر وحسّن وغيّر وأزال ، عرب الشيءَ بفتحتين أي فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العربون ، ولها معانٍ أخر أعرضت عنها فانظرها فيه.

واصطلاحاً: عرفه في التسهيل بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف بناء ، على أنه لفظي وعلى أنه معنوي ، وهو مذهب

الأعلم ، وظاهر مذهب سيبويه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها.

وأما البناء فمعناه لغة: وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت. وأما اصطلاحاً: فحده في التسهيل بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل وليس حكاية أوإتباعاً أونقلاً أو تخلصاً من سكونين. فقوله: وليس حكاية ، يحترز به من حركة الحكاية نحو: من زيداً؟ في جواب من قال: رأيت زيداً؟ وقوله: أو إتباعاً احترازاً من نحو: الحمد لله بإتباع الدال للام، وقوله: أو نقلاً ، يحترز به عن حركة النقل نحو: من أوتي ، وهذا ـ أي حد البناء ـ بما ذكر بناء على أنه لفظي، وأما على القول بأنه معنوي فهو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال ، فالتقييد بلفظة لغير عامل مخرج لسبحان؛ فإنها وإن كان آخرها ملازم لحركة لكن لعامل واجب الحذف وقيد أو اعتلال مخرج للمعتل.

(والاسم منه معرب) يعني: أن الاسم بعضه معرب وهو الأصل ، فـ(من) في قوله: منه معربٌ ، للتبعيض ويسمى المعرب متمكناً (ومبني. . .) يعني أن بعضه مبني ، وهو فرع إذ الأصل في الأسماء الإعراب والتذكير والتنكير والتكبير والصرف ، (لشبه من الحروف مدني) يعني أن ما بني من الأسماء إنما بني لأجل شبه مُدْنٍ أي: مقرب له من الحروف ، أي شبهاً قوياً لم يعارضه شيء مما هو من خواص الأسماء ، احترازاً من الشبه الذي عارضه شيء مما هو من خواص الأسماء ، وذلك كأي الشرطية والاستفهامية؛ فإنها وإن شابهت حرف الشرط والاستفهام لكن عارض ذلك الإضافة التي من خواص الأسماء.

ثم شرع رحمه الله تعالى يبين أنواع الشبه فقال: (كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا. . .) يعني: أن الاسم إذا شابه الحرف وضعاً بأن يكون وضع أصلاً على حرف واحد أو حرفين ، فإنه يبنى ، وذلك أن الحرف الأصل فيه يمكن أن يكون على حرف واحد نحو: باء الجر ، وواو القسم ، أو حرفين نحو: قد ، وفي ، وما كثرت حروفه عن ذلك كسوف فهو خارج عن الأصل. والاسم الأصل فيه أن تكون حروفه ثلاثة فصاعداً ، فما خرج عن ذلك شابه الحرف ، فلذلك بني ، والاحتراز بالوضع الأصلي عن الوضع العارض نحو: يد ودم؛ فإنهما محذوفا

اللام. ومثل للشبه الوضعي باسمي جئتنا يعني: الضميرين، وهما: تاء المخاطب، ونا، فأشبه التاء باء الجر ونحوه، وأشبهت (نا) (قد) ونحوها.

(والمعنوي في متى وفي هنا) يعني: أن الاسم إذا شابه الحرف معنى؛ وذلك بأن يؤدى به معنى يؤدى بالحروف فإنه يبنى، وذلك كما في متى الشرطية نحو: متى تقم أقم، والاستفهامية نحو: متى السفر، فشابهت في حالة الشرطية (إن) الشرطية، وفي حالة الاستفهام همزة الاستفهام. وأما قوله: وفي هنا، فالمراد به أن هنا وأخواتها من أسماء الإشارة شابهت حرف الإشارة وهو غير موجود لكن من حقه أن يوجد؛ لأن الإشارة من حقها أن يوضع لها حرف لأنها من المعاني التي تؤدى بالحروف، وذلك أنها نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه، كما أن الخطاب مثلاً نسبة مخصوصة بين المخاطِب والمخاطَب وكالتنبيه الذي وضع له الهاء، فإنه نسبة مخصوصة بين المنَبِّه والمنبَّه، فلما استحق حرف الإشارة الوضع جعل كالملفوظ به، فلذا بني ما كان بمعناه من الأسماء.

(وكنيابة عن الفعل بلا... تأثر) هذا يقال له: الشبه الاستعمالي، يعني أن الاسم إذا ناب عن الفعل في العمل وعدم تأثير العوامل فيه يبنى كأسماء الأفعال، واحترز بقوله: بلا تأثر، عما إذا كان الاسم نائباً عن الفعل، لكن مع ذلك تؤثر فيه العوامل كالمصدر النائب عن الفعل نحو: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ فإنه منصوب بفعله المحذوف. ووجه شبه أسماء الأفعال بالحروف: نيابتها عن الأفعال وعدم دخول عامل عليها، وذلك موجود في الحروف كليت؛ فإنها قائمة مقام أتمنى، ولعل فإنها قائمة مقام أترجى، ولا دخول لعامل عليهما (وكافتقار أصلا) هذا هو القسم الرابع من أنواع الشبه، ويسمى الشبه الافتقاري، يعني: أن الاسم إذا افتقر لجملة بعده افتقاراً أُصِّلَ، أي: افتقاراً مؤصلاً؛ فإنه يبنى، فقوله: أُصِّل بالبناء للمفعول مع التضعيف، وألفه لإطلاق القافية، والافتقار المؤصل نحو: إذ وإذا وحيث؛ فإنها مفتقرة لجملة كما يأتي في الإضافة، وكالموصولات نحو: الذي والتي؛ فإنها مفتقرة للصلة أيضاً، واحترزت بقولي: افتقر لجملة بعده من المفتقر لمفرد نحو: سبحان، واحترز

بقوله: أُصِّل من الافتقار إذا كان غير مؤصل، وذلك كما في الجملة الموصوفة بها النكرة نحو: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ فإن افتقارها لها من حيث إن الموصوف مفتقر لصفته لا أنها مفتقرة لها دائماً، إذ تفرد عنها في بعض التراكيب فتقول: جاء قوم مثلاً، وإنما أعربت ـ أي: الشرطية والاستفهامية والموصولة في بعض حالاتها كما سيأتي في الموصول ـ لما عارض شبهها للحرف معنى في الأوليين وافتقاراً في الثالثة من الإضافة التي من خواص الأسماء، وكذلك: ذان وتان عارض شبههما بالحرف صورة التثنية.

(ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسمى)

قدمنا أن الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا كان ذلك كذلك فمعرب الأسماء هو الذي سلم من مشابهة الحرف، وهو على قسمين: صحيح تظهر إعرابه وذلك كأرض، ومعتل يقدر إعرابه وذلك نحو: «سمى» لغة في الاسم، وفيه تسع لغات غيرها جمعها المختار بن بون رحمه الله تعالى في قوله:

وثلث الهمزة واحذف واقصرا مثلث السين سماة اذكرا

ولما فرغ رحمه الله تعالى من الاسم المعرب والمبني شرع في الفعل فقال: (وفعل أمر ومضي بنيا...) يعني: أن فعل الأمر وفعل الماضي يبنيان، وبناؤهما غير خارج عن الأصل، إذ الأصل في الأفعال البناء عكس الأسماء، أما فعل الأمر فيبنى على ما يجزم به مضارعه؛ وهو السكون إن كان صحيحاً نحو: قل، والحذف إن كان معتلاً نحو: اخش وادع، والفعل الماضي يبنى على الفتح لكونه أخف الحركات، إلا إذا اتصل به واو الجمع نحو: قالوا، أو ضمير رفع متحرك نحو: قلت وقلنا، فيبنى قبل الأول على الضم وقبل الثاني على السكون.

(وأعربوا مضارعاً إن عريا. من نون توكيد مباشر ومن... نون إناث كيرعن من فُتن) يعني: أن المضارع يعرب بشرط أن يعرى من نون التوكيد المباشرة لآخره، وذلك بأن لم تتصل به أصلاً أو اتصلت به ولم تباشره في اللفظ بأن حال بينهما ألف التثنية نحو: ولا تتبعانّ، ونحو: هل تضربان يا زيدان، أو اتصلت به ولم تباشره تقديراً وذلك كما إذا حال بينهما واو الجمع أو ياء

الواحدة المخاطبة نحو: ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ فإن أصله: يصدون ، فلما دخلت نون التوكيد حذفت نون الرفع ، قال في الاحمرار: وحذفها لنون توكيد وجبْ وفي كمثل تأمروني غلب. فلما حذفت نون الرفع التقى ساكنان ، وهما الواو ونون التوكيد فحذف الواو. قال الراجز:

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يكن ليناً فحذفه استحق

ومن المعلوم أن الواو حرف لين ، وأما إذا اتصلت به وباشرته فإنه يبنى على الفتح نحو: ﴿ لَيَقُولَنَّ﴾ بفتح اللام، قوله: و من نون إناث ، يعني: أن المضارع يعرب بشرط أن يعرى من نون الإناث ، وذلك بأن لم تتصل به أصلاً ، ولا يمكن اتصالها به مع عدم المباشرة ، فإذا اتصلت به بني على السكون ، وذلك كما في «النساء يرعن» أي يُخِفن في الآخرة من فُتن بحبهن في الدنيا ، وهذا الكلام شاع عند الطلبة كونه حديثاً ، مع أن المختار بن بون ذكره في طرته ولم يذكر أنه حديث ، وأنا لم أره في كتب الحديث ، ولا ينفي ذلك كونه حديثاً لقصور باعي ، وأما الأشموني فظاهره أنه غير حديث ، إذ قال: النسوة ، ولم يزد على ما ذكر الناظم ، أي: قال: النسوة يرعن من فتن فقط.

(وكل حرف مستحق للبنا. . .) ومتصف به إجماعاً؛ لأنه لا يتوارد عليه من المعاني ما يحتاج معه إلى الإعراب ، ذكر الصبان أن المعاني التي لا تتوارد عليه المعاني التركيبية ، وأما الإفرادية فتتوارد عليه كالتبعيض مثلاً من معاني (من) لكن لا يميز بينها ، أي: الإفرادية بالإعراب. (والأصل في المبني أن يسكنا) يعني: أن المبني سواء كان فعلاً أو حرفاً أو اسماً الأصل فيه السكون؛ لأن الحركة ثقيلة ، والمبني ثقيل ، ولو حرك اجتمع ثقيلان.

(ومنه) أي: المبني ما حرك لعارض اقتضى تحريكه ، والعارض نحو: التقاء الساكنين ، وككونه على حرف واحد وغير ذلك من الأمور التي ذكرها في الاحمرار بقوله:

حرك من أجل وحدة والساكن والشبه المبني والتمكن

ومعنى البيت: أن المبني يحرك إذا كان موضوعاً على حرف واحد كواو القسم مثلاً وكتاء الفاعل ، وكذلك يحرك لأجل التقاء الساكنين نحو: «أمس ،

وجير» بمعنى: نعم، وقوله: والشبه، أي: إذا شابه المبني المعرب يحرك كالماضي شابه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً، وقوله: والتمكن، أي: إذا كان المبني متمكناً في باب الاسمية بأن كان بناؤه عارضاً كالظروف المبنية على الضم نحو: «علُ» والمحرك إما:

(ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كأين أمس حيث والساكن كم)

ومثل رحمه الله أنواع الاسم المبني وترك الفعل والحرف؛ فمثال الفعل: «ضرب» ومثال الحرف: «رب»، واعلم أن سبب بناء «حيث» الافتقار كما تقدم، وسبب بناء «أين» الاستفهام، وأما «أمس» فلتضمنها معنى حرف التعريف، فهو معرفة بغير أداة ظاهرة.

ولما ذكر ألقاب البناء شرع في ألقاب الإعراب فقال: (والرفع والنصب اجعلن إعرابا... لاسم وفعل نحو لن أهابا) اعلم أن ألقاب الإعراب أربعة: الرفع والنصب وذكر الناظم أنهما يكونان علامتا إعرابٍ للاسم والفعل، ومثل الفعل المنصوب بقوله: «لن أهابا» ومثاله مرفوعاً: «أهابُ» ومثال الاسم: «إن زيداً القائم» والجر والجزم.

وذكر أن الاسم يختص بالجر والفعل يختص بالجزم، فقال: (والاسم قد خصص بالجر كما... قد خصص الفعل بأن ينجزما) وعلل في التسهيل اختصاص الاسم بالجر: أن عامله ـ أي الجر أصالة وهو الحرف ـ مفتقر إلى ما يتعلق به، فهو ضعيف فلا يمكن أن يحمل الفعل على الاسم حتى يجر، وأما عامل الرفع والنصب فغير مفتقر، فالرفع والنصب لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه، وعلل اختصاص الفعل بالجزم: بأنه كالعوض من الجر.

(فارفع بضم وانصبن فتحاً وجرْ كسراً كذكرُ اللهِ عبدَه يسر)

قوله: فارفع بضم... إلخ يعني: أن أصل الإعراب بالحركات؛ فالمرفوع يضم، والمنصوب يفتح، والمجرور يكسر، ومثل ذلك بقوله: «كذكر الله... إلخ» فذكرُ: مرفوع بالضمة، واللهِ: مجرور بالكسرة، وعبده: منصوب بالفتحةِ.

قوله: (واجزم بتسكين) يعني: أن الأصل في المجزوم أن يسكن نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (وغير ما ذكر... ينوب نحو جا أخو بني نمِر) يعني: أن غير ما ذكر من الإعراب بالشكل، وهو ـ أي الغير الإعراب بالحروف ـ ينوب عن الحركات، إذ الأصل الإعراب بالحركات كما تقدم آنفاً، ومثل الذي ينوب بقوله: «جاء أخو... إلخ» فأخو: مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وبني: مخفوض بالياء نيابة عن الكسرة.

ولما قدم أن الأصل الإعراب بالحركات، وأن غيرها ينوب، شرع في النيابة وفصلها باباً باباً. فقال في الباب الأول منها:

(وارفع بواو وانصبن بالألف واجرر بياء ما من الأسما أصف)

يعني: أن ما يصفه لك من الأسماء بعد هذا البيت يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب بالألف نيابة عن الفتحة، ويجر بالياء نيابة عن الكسرة، فقوله: ما تنازعه وارفع وانصب واجرر، وقوله: الأسما أصله الأسماء، وقصره لضرورة الوزن، قال رحمه الله تعالى في باب المقصور والممْدُود:

وقصر ذي المد اضطراراً مجمع عليه والعكس بخلف يقع

وقوله: أصف: مضارع، لكن إعراب هذه الأسماء بهذه الحروف يلزم عليه ثلاثة أمور:

أحدها: الخروج عن الأصل الذي هو الإعراب بالشكل.

الثاني: عدم النظير، وذلك أنه ليس مفرد يعرب بالحروف غيرها.

الثالث: إبقاء «فيك، وذي مال» على حرف واحد.

(من ذاك) أي: من الذي أصف لك، فمن للتبعيض (ذو إن صحبة أبانا...) يعني: أن «ذو» إن أبانا، أي: أظهر معنى الصحبة يعرب بالأحرف الثلاثة، واحترز بالتي للصحبة عن الموصولة في لغة طيىء كقوله:

فإن الماء ماءُ أبي وجدي وبيري ذو حفرتُ وذو طويت

فإنها مبنية (والفم حيث الميم منه بانا) يعني: أن اللفظ الدال على الفم إذا أبان منه الميم، أي: انفصل بأن لم تكن فيه ميم فإنه يعرب بالأحرف الثلاثة،

وإن كانت فيه الميم أعرب بالحركات الظاهرة ، وفيه حينئذ عشر لغات ، قال في الاحمرار:

وفُــهْ بفــمّ وفــم وبفمــا   مثلثــاً وأتبــع الفــا واعلمــا

ومعنى قوله: وفُه ، أي: انطق ، وقوله: بفمٍّ وفمٍ ، يعني: أنك تنطق به مشدد الميم مثلثاً للفاء ، فهذه ثلاثة ، وفم مخفف والميم مثلثاً أيضاً ، فهذه ثلاثة ، وقوله: فما أي بالقصر مثلثاً أيضاً ، فالمجموع تسعة ، تبقى واحدة أشار لها بقوله: وأتبع ألفاً أي أتبعه للام.

(أب أخ حم كذاك) يعني: أن أباً وأخاً وحماً مثل ما تقدم في الإعراب بالحروف الثلاثة ، ومثال الخمسة أعني: ذو وما بعدها نحو: «والله ذو فضل عظيم ، ولذي القربى ، أن كان ذا مال وحسن ، فو زيد ونظرت فا زيد ، ونظرت إلى في زيد ، وجاء أبو زيد ، ورأيت أبا زيد ، ومررت بأبي زيد» وهكذا. (وهن. . . والنقص في هذا الأخير أحسن) قوله: وهن ، معطوف على ما قبله ، يعني: أنه يعرب بالأحرف الثلاثة ، وهو اسم يكنى به عن الأجناس ، تقول: «هذا هنك» أي: شيئك ، وقيل: عما يستقبح ذكره ، وقيل: عن الفرج خاصة. قوله: والنقص. . . إلخ يعني: أن هذا الأخير الذي هو الهن الأحسن فيه النقص ، وهو حذف لامه وإعرابه بالحركات الظاهرة على النون من الإعراب بالأحرف الثلاثة ، وفي الحديث: «إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولاتكنوا» هكذا لفظ الحديث كما عزاه الصبان ليَسٍ عازياً للجامع الصغير ، قال الصبان عليه الرحمة والرضوان: قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم: «تعزى» بمثناة مفتوحة ، فعين مهملة ، فزاي مشددة أي: من انتسب وانتمى ، وهو الذي يقول: «يا لفلان» ليخرج الناس معه في القتال إلى الباطل ، «فأعضوه» بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة مشددة أي: قولوا له: عضّ على هن أبيك ، أي: على ذكر أبيك استهزاء به ، ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده ، و«لا تكنوا» بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة ، أي: لا تذكروا كناية الذكر وهي الهن ، بل اذكروا له صريح اسمه ، وهو الأير بفتح الهمزة وسكون التَّحتيَّة.

(وفي أب وتاليه يندر. . .) يعني: أن «الأب» والاسمين الذين بعده وهما «أخ ، وحم» يندر فيهما النقص الذي هو حذف اللام ، ومثاله قوله: «بأبه اقتدى عدي في الكرم ، ومن يشابه أبه فما ظلم» وقال: «سوى أبك الأدنى وأن محمدا، علا كل عال يا بن عمي محمدا. (وقصرها من نقصهن أشهر) يعني: أن هذه الثلاثة التي هي «أب» وتالياه ، أشهر فيها القصر على الألف المقلوبة عن لامهن من النقص ، ففيها حينئذ ثلاث لغات قال:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وقولهم في المثل: «مكره أخاك لا بطل» قال الصبان: قال في التصريح: قيل: أول من قاله عمرو بن العاص حين أكرهه معاوية على مبارزة علي ، فلما التقيا أعرض عنه رضي الله عن الجميع.

قوله: (وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا. . . لليا) يعني: أن شرط الإعراب المذكورة في الكلمات الست إضافتها لغير الياء فمنطوقه: صورة ، وهي إضافتها لغير الياء ، سواء كان ذلك الغير اسماً ظاهراً أو ضميراً ، ومفهومه: صورتان: عدم إضافتها أصلاً؛ وفي هذه تعرب بالحركات الظاهرة ، إلا أن «ذو» خاصة لا تنقطع عن الإضافة ، وإضافتها للياء فتعرب بحركات مقدرات على ما قبل الياء ، ثم مثل لما استوفى الشرطين ، أعني: الإضافة ، وكونها لغير الياء. فقال: (كجا أخو أبيك ذا اعتلا) فأخو مرفوع بالواو ، وأبيك: مجرور بالياء ، وذا اعتلا: منصوب بالألف.

(بالألف ارفع المثنى) وحده: اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة نابت عن العاطف والمعطوف ، فاسم ناب عن اثنين دخل فيه ، نحو: «القمران» للشمس والقمر ، والألفاظ الموضوعة لاثنين «كزوج ، وشفع» وأسماء التثنية نحو: «كلا» فخرج بالقيد الأول الذي هو اتفاق الوزن ، نحو: «العمرين» لعمر وعمرو ، وبالثاني الذي هو اتفاق الحروف نحو: «العمران» لأبي بكر وعمر ، و«القمران» للشمس والقمر ، وخرج بالقيد الثالث الذي هو بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف نحو: «كلا» لأنه لا مفرد له. (وكلا. . . إذا بمضمر مضافاً وصلا) المعنى: أن

«كلا» إذا وصل بمضمر حال كونه مضافاً إليه يرفع بالألف تقول: «جاءني الرجلان كلاهما».

(كلتا كذاك) يعني: أن كلتا ككلا في كون كل منهما يرفع بالألف، تقول: «جاءتني المرأتان كلتاهما» وأما إذا أضيفا إلى ظاهر فيعربان بحركات مقدرات على الألف رفعاً ونصباً وجراً، تقول: «جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، وجاءتني كلتا المرأتين، ورأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين». (اثنان واثنتان. . . كابنين وابنتين يجريان) يعني: أن «اثنين واثنتين» يجريان في إعرابهما مثل «ابنين وابنتين» في كونهما يرفعان بالألف، وإنما شبههما بهما لأن الأولين ليسا تثنية حقيقية لكونهما لا مفرد لهما، والأخيران ـ أعني: ابنين وابنتين ـ تثنية حقيقية واعلم أن «اثنين واثنتين، كابنين وابنتين» سواء كانا مفردين أي غير مركبين مع العشرة نحو: «جاء اثنان، أو اثنتان» أو زكبا مع العشرة نحو: ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنًاۖ﴾ وسواء أضيفا إلى اسم ظاهر نحو: «جاء اثنا زيداً، واثنتا عمرو» أو أضيفا إلى مضمر نحو: «جاء اثناه» ومثل اثنتين ثنتان، أي بكسر الثاء في لغة تميم، كقوله:

فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما ... صدور رماح أشرعت أو سلاسِل

(وتخلف اليا في جميعها الألف. . . جراً ونصباً) قوله: وتخلف اليا. . . إلخ اليا: فاعل، تخلف والألف: مفعول، يعني: أن الياء تخلف الألف في جميعها، أي: المثنى وما ألحق به، وأنث الضمير في قوله: جميعها؛ نظراً إلى التثنية، وإنما تخلفها في الجر والنصب، أي: المثنى ينصب ويجر بالياء، تقول: «رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين» وقوله: «جراً ونصباً» حالان من قوله: «في جميعها» أي: حال كونها مجرورة ومنصوبة. وقوله: (بعد فتح قد أُلف) يشير به إلى أن ما قبل ياء التثنية لا يكون إلا مفتوحاً؛ لأنها خلفٌ عن الألف، ولا يكون ما قبله إلا مفتوحاً، وقوله: «أُلِف» مبني للمفعول، أي: صحب من الألفة، وبنو الحارث بمد الحاء، ابن كعب، لكن أهل اللغة يحذفون ألفها خطأً، وقبائل أخر يلزمون المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً، وأنكره المبرد، والحجة عليه قوله:

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساغاً لنا باه الشجاع لصمما

واعلم أن الإعراب في هذه اللغة بحركات مقدرات على الألف كالمقصور كما في الصبان.

(وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب)

قوله: وارفع بواو... إلخ الأفعال الثلاثة، تنازعت في قوله: سالم؛ يعني: أن سالم جمع عامر ومذنب الذي هو عامرون ومذنبون يرفع بالواو نيابة عن الضمة، ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم، ومعنى السالم: أن مفرده سالم، أي: لم يغيره الجمع، ويقال له: المجموع على حد المثنى، ووجه شبهه بالمثنى هو أن كل منهما في آخره حرف علة بعده نون تسقط للإضافة.

(وشبه ذين) أي: ومثل ذين، يعني: عامراً ومذنباً، المعنى: أن جمع عامر ومذنب يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء، وكذلك شبههما؛ فشبه عامر وهو كل علم لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث، نحو: «زيد، وبكر» فتقول: «جاء الزيدون» فهو مرفوع بالواو لأنه فاعل، وتقول: «رأيت الزيدين» فهو منصوب لأنه مفعول، وتقول: «مررت بالزيدين» فهو مجرور، فقولنا: في حد شبه عامر؛ أنه كل علم مخرج لغير العلم نحو: «رجل» وقولنا: المذكر؛ مخرج لعلم المؤنث؛ كزينب، وخرج بقولنا: عاقل نحو: «لاحق» علم فرس، وخرج بقولنا: خال من تاء التأنيث، نحو: «طلحة» وكذلك العلم المركب، أما الإسنادي فبالاتفاق؛ «كبرق نحره، وشاب قرناها»، وأما المزجي «كسيبويه» فكذلك على القول الصحيح، أي: فهذه المذكورة لا تجمع هذا الجمع، وأما شبه مذنب فالمراد به كل صفة لمذكر عاقل ولا بد أن تكون من الصفات التي يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء كمذنب، فإن مؤنثه: مذنبة، بخلاف الصفة التي مؤنثها على وزن فعلاء، نحو: «أحمر» فلا تجمع هذا الجمع. وشذ قوله:

«فما وجدت نساء بني تميم حلائل أسودينا وأحمرينا»

كما شذ قوله:

«منا الذي هو ما إن طرّ شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب»

فإن عانساً يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال: «رجل عانس، وامرأة عانس» قال في مختار الصحاح: عانست الجارية من باب دخل، وعناساً أيضاً بالكسر، فهي عانس: إذا طال مكثها في منزل أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأبكار، ويقال للرجل أيضاً: عانس، واعلم أن قولنا: صفة لمذكر عاقل مخرج لنحو: «سابق» وصف لفرس، أي: فرس سابق، ويستثنى من الصفة التي لا تقبل التاء اسم التفضيل، نحو: «أفضل» فإنه يجمع هذا الجمع.
(وبه عشرون. . . وبابه ألحق) أشار بهذا إلى أن أسماء الأعداد وهي: عشرون وثلاثون وأربعون. . . وهكذا إلى تسعين تلحق بهذا الجمع، فتعرب إعرابه، فتقول: «هذه عشرون، وأعطيته ثلاثين، وبعته بستين». (والأهلون) يعني: أن الأهل يلحق بهذا الجمع، فتعرب إعرابه، قال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾، وإنما ذكر أن «أهلاً» ملحق لأنه وإن كان جمعاً لكن ليس جمعاً لمذكر ولا صفته، وكذلك يلحق به «وابلون» قال:

تلاعب الريح بالعصرين قصطله والوابلون وتهتان التجاويد

(أولوا وعالمون عليون. . .) قوله: أولو، معطوف على ما قبله، وحذف حرف العطف، يعني: أن هذه الكلمات الثلاث ملحقة بهذا الجمع تعرب إعرابه، وإنما كانت ملحقة لأن «أولو» اسم جمع لا مفرد له من لفظه، بل من معناه، وهو ذو، وأما «عالمون» فوجه كونه ملحقاً أنه اسم جمع لعالم بفتح اللام، وليس جمعاً له حقيقة؛ لأن «عالمين» خاص بالعقلاء، و«عالم» يطلق على ما سوى الله تعالى، والجمع يجب أن يكون أعم من المفرد، وإن قلنا: إنه جمع له حقيقة، أي: بتغليب العقلاء، فليس جمعاً لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث، وأما «عليون» فوجه كونه ملحقاً أنه اسم مفرد لأنه اسم لأعلى الجنة، وقيل: اسم لديوان الخير الذي دوّن فيه ما عمله الملائكة وصلحاء الثقلين.
وقوله: (وأرضون شذ والسنون) يعني: أن أرضين والسنين ملحقان بهذا الجمع مع الشذوذ قياساً، وإنما شذ «أرضون» لأنه جمع تكسير؛ لأن مفرده «أرض» وهو بتحريك الراء ولا يسكن إلا في الضرورة، قال:

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني سدوس خطيب فوق أعواد منبر.

ولأن مفرده مؤنث بدليل تصغيره على أريضة ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصلها ، ولأنه لغير العقلاء ، ومثله «السنون» في الوجوه الثلاثة ؛ وهي كونه جمع تكسير لمؤنث غير عاقل ، وذلك هو الذي حمل المصنف على تخصيصهما بالشذوذ مع أن الملحقات كلها شاذة.

وقوله: (وبابه) أي: «السنين» يريد به أن باب السنين ملحق بهذا الجمع ، وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر تكسيراً يعرب بالحركات نحو: «عزة ، وعزين ، وعضة ، وعضين ، وإرة ، وإرين ، وثبة ، وثبين ، وقلة ، وقلين» قال تعالى: ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ ، ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ ، ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ وأصل سنة: سنو أو سنه ، لقولهم في الجمع: سنهات وسنوات ، قال:

وسنو وسنة أصل سنه ... وفي سوى الإرة واو حسنه

ومعنى قوله في البيت: وفي سوى الإرة... إلخ أن باب سنين واوي ، أي: أصل لامه واو ، نحو: «عضة» أصلها «عضو» ، سوى «إرة» فأصلها ياء ، أي: أصلها «إريٌ» وهي اسم لموضع إيقاد النار ، ومعنى «عضين» في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ أن الكفار جعلوا القرآن فرقاً كالأعضاء ، حيث آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه ، وقوله تعالى: ﴿ عِزِينَ ﴾ أي: جماعات ، ومعنى «الثبة» الجماعة ، و«القلة» عيدان تلعب بها الصبيان ، وقولي في حد باب السنين: كل اسم ثلاثي حذفت لامه خرج بحذف اللام ما لم يحذف لامه ، نحو: «تمرة» كما أن نحوها غير ثلاثي أيضاً ، وشذ أي: قياساً واستعمالاً ، فلا يقال: إن الباب كله شاذ ، «أضون» جمع أضاة وهي الغدير ، و«إوزون» جمع إوزة؛ وهي الطائر المعروف ، كما شذ أيضاً «أحرون» جمع إحرة؛ وهي الأرض ذات الحجارة السود ، وخرج أيضاً ما حذفت فاؤه نحو: «عدة ، وزنة» لأن أصلهما: وعد ووزن. قال الناظم:

فأمر أو مضارع من كوعد ... احذف وفي كعدة ذاك اطرد

وشذ من محذوف الفاء «رقون» جمع رقة ، وهي الفضة ، و«لدون» جمع لدة بكسر اللام ، وهو التِّرب بكسر التاء ، أي: من ولد معك في زمن ، كما شذ

«حشون» جمع حشة ، وهي الأرض الموحشة ، وخرج بقولنا: عوض عنها هاء التأنيث؛ يد ودم؛ فإنهما لم يعوض من لامهما شيء ، وشذ «أبون ، وأخون» أي: لجمعهما هذا الجمع مع عدم العوض عن لامهما ، وخرج بقولنا: عوض عنها هاء التأنيث؛ اسم وأخت ، فالمعوض فيهما همزة الوصل في الأول والتاء في الثاني ، وشذ «بنون» لأن ابناً كاسم ، أي: في تعويض همز الوصل ، وخرج بقولنا: لم يكسر تكسيراً يعرب بالحركات؛ شفة وشاة؛ فإنهم كسروهما فقالوا: شفاه وشياه ، وشذ «ظبون» جمع ظبة ، قال الصبان: بكسر الظاء كما في التصريح ، وبضمها كما في القاموس ، ولامه واو كما في التصريح ، قال: لقولهم: ظبوته: إذا أصبته بالظبة؛ وهي حد السيف ، وإنما شذ لأنهم كسروه على ظبي بالضم واظب.

وقوله: (ومثل حين قد يرد. . . ذا الباب) يريد: أن ذا الباب الذي هو باب السنون يرد ، أي: يجيء ، مثل: «حين» ومعنى كونه مثل حين: أنه يلزم الياء ويعرب بالحركات على النون ، كقوله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كَسِني يوسف» في إحدى الروايتين وكقوله:

«دعاني من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا»

قوله: (وهو عند قوم يطرد) الضمير: أعني هو راجع لمجيء الجمع ، مثل «حين» ، المعنى: أن المجيء مثل «حين» يطرد في جمع المذكر السالم ، أي: وما ألحق به عند قوم من النحاة ، ومنهم الفراء ، ومعنى يطرد: يقاس ، قال:

وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين

وقوله:

رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب

ووجه التمثيل في البيت الأخير: أن ضاربين مضاف للقباب ، ولو كان معرباً بالياء لسقطت النون للإضافة ، وقيل: إن أصله ضاربين للقباب باللام فسقط حرف الجر وبقي عمله ، وقيل: إن أصله: ضاربين ضاربي القباب ، فحذف المضاف هكذا أوّل الصبان البيت ، وأما البيت الأول أعني قوله:

وماذا يبتغي الشعراء مني . . . .

فذكر الأشموني شطره الأخير تمثيلاً ، ولم يذكر هو ولا الصبان فيه تأويلاً ، قلت: يؤوّل بأنه معرب بالياء ، ونون الجمع مكسورة كما يأتي في قول الناظم:

(ونـون مجمـوع ومـا بـه التحـق   فـافتـح وقـل مـن بكسـره نطـق)

ومثلوا له بهذا البيت.

ولما فرغ من إعراب المثنى والمجموع على حده وكان كل منهما في آخره نون شرع يفرق بينهما فقال:

(ونـون مجمـوع ومـا بـه التحـق   فـافتـح وقـل مـن بكسـره نطـق)

معنى البيت: أن نون الجمع المذكر وما ألحق به تفتح طلباً للخفة؛ لأن الفتح أخف الحركات ، وفرقاً بينها وبين نون المثنى ، وقَلَّ من نطق من العرب بكسره ، فقوله: نون مجموع: مفعول افتح ، وقوله: قل: فاعله «من» في قوله: «من بكسره نطق». ومثال الكسر الذي نطق به البعض قوله:

عـرفنـا جعفـراً وبنـي أبيـه   وأنكـرنـا زعـانـف آخـريـن

قال الصبان: قوله: زعانف: جمع زعنفة بكسر الزاي والنون ، وهو القصير ، وأراد بهم الأدعياء الذين ليس أصلهم واحداً. ومن أمثلة غير الكثير أيضاً:

ومـاذا يبتغـي الشعـراء منـي   وقـد جـاوزت حـد الأربعيـن

ولما ذكر أن نون الجمع الأصل فيها الفتح ، والكسر قليل فيها ، وكانت نون المثنى بعكسها ذكر ذلك فقال: (ونون ما ثنى والملحق به... بعكس ذاك استعملوه فانتبه) أي: للذي استعملته العرب من الفرق بين النونين ، ومعنى قوله: بعكس ذاك استعملوه: أنهم كسروه كثيراً على الأصل في التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلاً بعد الياء ، وقولي: فكسروه على الأصل في التقاء الساكنين؛ تبعت فيه الأشموني ، قال الصبان: قد يقال: هذا خلاف الأصل لأن قياس التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف لين أن يحذف ، كما قال:

إن سـاكـنـان التقيـا اكسـر مـا سبـق   وإن يكـن لينـاً فحـذفـه استحـق

ويجاب: بأن محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ، ولو حذف هنا للزم

فوات الإعراب والتثنية ، ووجه كون النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين ، أو أنها زائدة والزائد ينبغي فيه التخفيف والساكن أخف. ومثال فتحه بعد الياء قوله:

على أحوذيين أستقلت عشية ... فما هي إلا لمحة وتغيب

وصرح السيرافي: بأن الفتح لا يختص بالياء كقوله:

أعرف منها الجيد والعينانا ... ومنخرين أشبها ظبيانا

وقوله: منخرين بفتح الميم وكسر الخاء ، وبفتحهما ، وضمهما كما في الصبان ، وهما ثقبا الأنف. وقوله: ظبيان: اسم رجل كما في الصبان أيضاً تبعاً للعيني المخطئ من جعله تثنية ظبي وهو الدماميني.

ولما فرغ من إعراب جمع المذكر شرع في المؤنث فقال:

(وما بتا وألف قد جمعا ... يكسر في الجر وفي النصب معا)

المعنى: أن كلما جمع بالتاء والألف يكسر في حال جره وفي حال نصبه ، أي: تنوب فيه الكسرة عن الفتحة ، فهو معرب فيهما ، وقال الأخفش: إنه في حالة النصب مبني ، و ردَّ بأنه لا وجه لبنائه ، وأجاز الكوفيون نصبه بالفتحة ، وقال هشام: إذا حذفت لامه في المفرد ولم ترد في الجمع ، كلغات جمع لغة ، أصلها: لغي أو لغو ، كما في الصبان ، يجوز نصبه بالفتحة فتقول على مذهبه: «سمعت لغاتهم» بفتحة ، وأما إذا رد لامه في الجمع كسنة فلا يجيز ـ أي: هشام ـ فتحه. ومن أمثلة ما حذفت لامه ولم ترد في الجمع منصوباً بالفتحة قوله:

فلما جلاها بالأيام تحيزت ... ثباتاً عليها ذُلها واكتئابها

واعلم أن النكتة في تعبير الناظم بقوله: وما بتا وألف... إلخ ، ولم يعبر بجمع المؤنث السالم ، هي: أنه يريد أن يتناول ما كان مذكراً مجموعاً بالتاء والألف ، نحو: «حمّامات» جمع حمّام ، وهو البيت المعد للغسل ، و«سرادقات» جمع سرادق ، وهو ما يمد فوق صحن البيت كما في الصبان عازياً للقاموس ، وصحن الدار: قال في مختار الصحاح: إنه وسطها ، واعلم أن قوله: وما بتا وألف قد جمعا: يريد به أن التاء والألف لهما دخل في الجمع

محترزاً عما إذا كان التاء والألف لا دخل لهما في الجمع «كأبيات ، وقضاة» ، لأن الدلالة على الجمع فيهما بالصيغة ، أي: صيغة أفعال في «أبيات» وصيغة فُعلة في «قضاة» ، وأشار بقوله:

(كذا أولات والذي اسماً قد جعل كـأذرعـات فيـه ذا أيضـاً قبـل)

إلى أن أولات؛ وهي اسم جمع ذات بمعنى صاحبة ، والذي جعل اسماً لمفرد من هذا الجمع «كأذرعات وعرفات» يقبل فيه هذا الإعراب أيضاً ، و«أذرعات» بالذال المعجمة: قرية بالشام ، وبعض العرب لا ينوّن هذا النوع ، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف ، واللغة الفصحى هي التي ذكر الناظم ، وروي بالأوجه الثلاثة قوله:

تنـورتهـا مـن أذرعـات وأهلهـا بيثـرب أدنـى دارهـا نظـر عـال

ولما كان هذا الجمع تنوب فيه الكسرة عن الفتحة ناسب ذلك ما تنوب فيه الفتحة عن الكسرة ، فذكره بلصقه فقال: (وجر بالفتحة ما لا ينصرف. . .) يعني: أنك تجر الاسم الذي لا ينصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وما لا ينصرف سيذكره الناظم رحمه الله تعالى ، فمن مثاله: «حمراء وأحمر» فتقول فيهما: «مررت بحمراء وأحمر» بالفتح فيهما ، ومحل ما ذكر (ما لم يضف أو يك بعد ألْ ردفْ) أراد أن محل كون ما لا ينصرف يجر بالفتحة إذا لم يضف ولم يك ردف ، أي: تبع بعد أل ، وأما إذا أضيف أو جاء بعد أل فيجر بالكسرة ، مثال المضاف: ﴿فِىٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٍ﴾ ، ومثال الذي بعد أل: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِى ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾ ، ولا فرق في أل بين المعرفة كما مثلنا وأن تكون موصولة كقوله تعالى: ﴿كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ﴾ وقوله:

ومـا أنـت بـاليقظـان نـاظـره إذا نسيـت بمـن تهـواه ذكـر العـواقـب

ومثل «ألْ» «أم» في لغة طيئ كقوله:

أئـن شمـت مـن نجـد بـريقـاً تـألقـاً تبيـت بليـل أم أرمـدِ اعتـاد أو لقـا

أصله: الأرمد ، وقوله: أو لقا: اسم للجنون ، فهو مفعول اعتاد.

ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسم شرع يبين ذلك في الفعل فقال:

(واجعـل لنحـو يفعـلان النـونـا رفعـاً وتـدعيـن وتسـألـونـا)

يعني: أن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو ياء الواحدة أو واو الجمع تجعل النون له علامة رفع، فقوله: رفعاً: على حذف مضاف، ومثل لما اتصل به ألف الاثنين بقوله: «يفعلان» ولما اتصلت به ياء الواحدة بقوله: «تدعين» ولما اتصل به واو الجمع بقوله: «وتسألونا».

(وحذفها للجزم والنصب سمه كلم تكوني لترومي مظلمهْ)

يعني: أن حذف النون المذكورة سمة، أي: علامة للجزم والنصب معاً، والمميز بينهما العامل، أي: عامل الجزم والنصب، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ الأول مجزوم لأن «لم» حرف جزم، والثاني منصوب لأن «لن» حرف نصب، وكمثال الناظم: «لم تكوني لترومي» فإن «تكوني» مجزوم، والأصل «تكونين»، و«لترومي» منصوب والأصل «ترومين» أي: تقصدين، وما ذكره الناظم من الإعراب بالنون هو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أن الفعل معرب بحركات مقدرات على لامه.

ولما فرغ من إعراب الاسم والفعل الصحيحين شرع في المعتلين فقال:

(وسم معتلاً من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما)

المعنى: أن كل اسم معرب آخره ألف ليّنة لازمة أو ياء لازمة مكسور ما قبلها يسمى معتلاً الأول كـ«المصطفى، والعصا، والفتى» والثاني كـ«المرتقي، والداعي، والقاضي» واعلم أن قولنا في الحد: كل اسم معرب، مخرج نحو: «متى، والذي» وخرج بقولنا: في ذي الألف؛ ألف ليّنة المهموز نحو: «خطأ» وبقولنا: لازمة؛ ألف «أخاك» لأنه ليس موجوداً إلا في حالة النصب، وخرج بقولنا: في ذي الياء لازمة؛ ياء الأسماء الستة في حالة الجر، وياء التثنية والجمع، فإن كلاً من المذكورات غير لازم كما تقدم مستوفى، وخرج بقولنا: مكسور ما قبلها؛ نحو: «ظبي، وكرسي» فكل هذا لا يسمى معتلاً.

ولما ذكر حد المعتل شرع يبين إعرابه فقال:

(فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا)

أراد أن الأول من قسمي المعتل يقدر جميع إعرابه على الألف لتعذر تحركها، ويسمى مقصوراً، أي: محبوساً، إذ القصر لغة: الحبس، قال تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ﴾ أي: محبوسات على أزواجهن، وإنما سمي هو مقصوراً لأنه مقصور عن المد أو عن ظهور الإعراب، مثاله مرفوعاً: «جاء المصطفى» ومثاله منصوباً: «رأيت المصطفى» ومخفوضاً: «اقتديت بالمصطفى».

ولما فرغ من القسم الأول شرع في الثاني فقال:

(والثاني منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوي كذا أيضاً يجر)

يعني: أن الثاني من قسمي المعتل يسمى منقوصاً، وإنما سمي بذلك لأنه نقص بحذف لامه للتنوين، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات، ويظهر نصبه على الياء لخفته كقوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾، ونحو: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ﴾، وأما الرفع والجر فيقدران على الياء لثقلهما، مثال تقدير الرفع: «جاء المرتقي» ومثال الجر: «مررت بالمرتقي». واعلم أن ما ذكره الناظم من ظهور النصب قد يخالف، قال الأشموني: ومن العرب من يسكن الياء في النصب، قال الشاعر:

ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضر موت اهتدى ليا

وقوله:

يقلب رأساً لم يكن رأس سيد وعيناً له حوالاءَ بادٍ عيوبُها

والشاهد في البيت الأول قوله: «واش» ولم يقل واشياً؛ لأنه اسم إنّ، وفي الثاني قوله: «باد» ولم يقل بادياً؛ فهو منصوب لأنه نعت لمنصوب، أي قوله: عيناً، وكما يسكن المنصوب يظهر الرفع والجر على المرفوع والمجرور، مثال المرفوع قوله:

لعمرك لا أدري متى أنت جائي ولكن أقصا مدة العمر عاجل

ومثال المجرور قوله:

ويوماً يوافين الهوى غير ماضيٍ ويوماً ترى منهن غولاً تقولُ

الشاهد في الأول قوله: «جائي» ولم يقل جاءٍ كقاضٍ، والشاهد في الثاني قوله: «غير ماضيٍ» ولم يقل ماضٍ.

ولما فرغ من معتل الأسماء شرع في معتل الأفعال فقال:

(وأي فعل آخر منه ألف أو   واوٌ أو ياء فمعتلاً عرف)

اعلم أن قوله: أيّ فعل، أيّ: شرطية مبتدأ، وقوله: آخر منه ألف؛ آخر: اسم كان محذوفة، وألف خبرها، ووقف عليه وقف ربيعة الذين يقفون على المنصوب بالسكون، والمعنى: أن كل فعل كان آخره ألفاً كيخشى أو واواً كيدعو أو ياء كيقضي يسمى معتلاً، والمراد بالفعل هنا المضارع.

ثم شرع يبين إعرابه فقال:

(فالألف انو فيه غير الجزم   وأبْد نصب ما كيدعو يرمي)

معنى قوله: الألف انو... إلخ: أن المعتل بالألف ينوي فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب؛ لأن الفعل لا يخفض، مثال الرفع: «زيد يخشى» ومثال النصب: «لن يخشى».

ومعنى قوله: وأبْد... إلخ: أن الفعل الذي كيدعو في كونه معتلاً بالواو، والذي كيرمي في كونه معتلاً بالياء يظهر نصبه، مثال النصب في المعتل بالواو: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾ ومثاله في ذي الياء: ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾. وأما قول كعب:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها   وما إخال لدينا منك تنويل

وقول الآخر:

فما سودتني عامر عن وراثة   أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

وقوله:

ما أقدر الله أن يدنى على شحط   من دارُهُ الحَزن ممن داره صول

فضرورة والحزن بفتح الحاء كما في الصبان: بلد من بلاد المغرب، وصول: قرية بصعيد مصر، كما فيه أيضاً عازياً للقاموس قوله: (والرفع فيهما

انْو) يعني: أنك تنوي الرفع في المعتل بالواو والياء، نحو: «زيد يدعو ويقضي» وأما قوله:

إذا قلت عل القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

وقوله:

فعوضني عنها غناي ولم تكن تساوي عندي غير خمس دراهم

فضرورة قوله: (واحذف جازما... ثلاثهن) ثلاثهن مفعول احذف، وجازماً: حال من الضمير المستتر في قوله: احذف، والضمير في قوله: ثلاثهن؛ راجع على أحرف العلة الثلاثة، المعنى: أنك تحذف أحرف العلة الثلاثة في حالة جزم الفعل المتصلة به، مثال حذف الألف قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾، ومثال حذف الواو: «لم يدعُ»، ومثال حذف الياء: «لم يقضِ»، وقوله: (تقض حكماً لازماً) معناه: أنك إذا فعلت ما أمرك به من حذف الأحرف الثلاثة تكون مؤدياً حكماً لازماً، وأما قول الشاعر:

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم تر قبلي أسير إيمانيا

وقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

وقوله:

هجوت زبان ثم جئت معتذم

* * *

(النكرة والمعرفة)

(نكرة قابلُ ألْ مؤثِّرا أو واقعٌ موقع ما قد ذُكرا)

النكرة ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل «أل».

فقوله: واقع... إلخ، يريد به أنه حال محله، أي: آت بمعناه، ومراده بما قد ذكر قابل أل، مثال الاسم القابل لأل المؤثرة للتعريف: «رجل، وفرس، ودار» ومثال الاسم الواقع موقعه من وما الموصوليتان نحو: «مررت

بمن معجب لك» أي إنسان ، فمن بمعنى إنسان ، وإنسان قابل لأل المؤثرة للتعريف ، ومثال «ما» : «مررت بما معجب لك» أي شيء ، فما بمعنى شيء ، وشيء قابل أل ، وأعلم أن قوله : قابل ألْ ؛ مخرج لما لا يقبل أل كالضمير والإشارة ، وقوله : مؤثراً ؛ مخرج لما يقبل ألْ ولكن لا توثر فيه التعريف ، كالأعلام الآتية في قوله : وبعض الأعلام . . . إلخ . واعلم أنه إنما قدم النكرة لأنها الأصل ، إذ لا توجد معرفة إلا ولها نكرة ، بخلاف العكس ؛ فتوجد نكرة لا معرفة لها كعريب وديّار .

قوله :

(وغيـــره معـــرفـــة كهـــم وذي وهنـــد وابنـــي والغـــلام والـــذي)

الضمير في «وغيره» يرجع على قابل ألْ والواقع موقعه ، يعني أن غير النكرة معرفة ، فاستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة ، وذكر ستة أنواع :

أولها : الضمير ، ومثل له بقوله : «كهم» .

وثانيها : اسم الإشارة ومثل له بقوله : «ذي» .

وثالثها : العلم ، ومثل له بقوله : «هند» .

ورابعها : المضاف إلى المعرفة ، ومثل له بقوله : «ابني» .

وخامسها : المحلى بأل ومثل له بقوله : «الغلام» .

وسادسها : الموصول ، ومثل له بقوله : «الذي» .

واعلم أن أعرف هذه المعارف الضمير ، ثم العلم ، ثم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى بألْ ، وأما المضاف فرتبته رتبة ما أضيف إليه ، وبوبها رحمه الله تعالى على حسب رتبتها ، ولذا بدأ بالضمير .

فقال (فما) أي : الاسم الذي وضع من هذه المعارف (لذي غيبة) أي : لصاحب غيبة تقدم ذكره لفظاً أو معنى (أو ذي حضور . . .) متكلماً أو مخاطباً (كأنت وهو سَمِّ بالضمير) يعني : أن ما وضع من هذه المعارف لغائب تقدم ذكره أو حاضر يسمى في اصطلاح البصريين بالضمير ، واعلم أن قولنا : لذي غيبة ، تقدم ذكره احترازاً من غائب لم يتقدم ذكره ، كالعلم ، واحترز الناظم

بتمثيله لذي الحضور بأنت من اسم الإشارة ، فالمراد بذي الحضور؛ أي: الدال على التكلم كأنا أو الخطاب كأنت ، ولذلك خرج اسم الإشارة ، فإنه وإن كان لذي حضور لكن ليس متكلماً ولا مخاطباً ، واعلم أن الكوفيين يسمونه -أي: ما كان لذي غيبة . . . إلخ - الكناية .

واعلم أن قول الناظم: كأنت ، مثال لذي الحضور ، وقوله: وهو ، مثال لذي الغيبة .

ولما كان الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل شرع يبين ذلك فقال (وذو اتصال منه ما لا يبتدا) يعني أن صاحب الاتصال من الضمير هو الذي لا يبتدأ به النطق فقوله: ذو: مبتدأ ، وخبره ما الموصولة ، وقوله: (ولا يلي إلا اختياراً أبدا) يريد أن ضمير الاتصال لا يلي ، أي: لا يتبع إلا ، وقوله: اختياراً ، أي: في اختيار المتكلم ، و أما في الضرورة فيليها كقوله:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديّار

وشرع في مثال الضمير المتصل فقال:

(كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والها من سليه ما ملك)

أراد أن الضمير المتصل كالياء والكاف من هذا التركيب ، فأراد بالياء من «ابني» ياء المتكلم ، وأراد بالكاف من «أكرمك» كاف الخطاب ، وأراد بالياء من «سليه» ياء الواحدة المخاطبة ، وأراد بالهاء من «سليه» هاء الغائب؛ فهذه الضمائر الأربعة ضمائر اتصال .

قوله: (وكل مضمر له البنا يجب) يعني به: أن كل مضمر يجب له البناء سواء كان متصلاً أو منفصلاً ، وأسباب بنائه أربعة:

أحدها: مشابهة الحرف في الوضع لأن أكثر الضمير على حرف أو حرفين ، وحمل الباقي على الأكثر .

والسبب الثاني: مشابهته - أي: المضمر - للحرف في الافتقار؛ لأن الضمير لا تتم دلالته على مسماه إلا أن ينضم لذلك مشاهدة أو غيرها .

والسبب الثالث: مشابهته له في الجمود .

والسبب الرابع: الاستغناء عن إعرابه باختلاف صيغه؛ كالكاف مثلاً للخطاب، والهاء للغائب.

ذكر الأمور الأربعة الناظم في التسهيل كما في الأشموني، ثم إن الناظم قسم الضمير بحسب محله من الإعراب أربعة أقسام: قسم يشترك فيه الجر النصب، وقسم صالح للجميع، أي: الرفع والنصب والجر، وقسم خاص بالرفع، وقسم خاص بالنصب، وبدأ بالأول.

فقال: (ولفظ ما جر كلفظ ما نصب) يعني: أن لفظ المجرور من الضمائر كلفظ المنصوب، قال الصبان: وإنما قال: ولفظ ما جر كلفظ ما نصب، ولم يقل: ولفظ ما نصب كلفظ ما جر؛ لينبه على أن الكلام في المتصل، إذ المجرور من خواصه، والمعنى: أن الضمير المتصل الذي يجر مثل المنصوب، أي: يشترك فيه الجر والنصب، وذلك كاف الخطاب نحو: «كلك، وأكرمتك» وهاء الغائب نحو: «له، وأكرمته» وياء المتكلم، نحو: «أكرمني»، ﴿وَلِيَ دِينِ﴾.

ثم ذكر القسم الذي يشترك فيه الرفع والنصب والجر فقال:

(للرفع والنصب وجرٍّ نا صلح   كاعرف بنا فإننا نلنا المنح)

يعني: أن «نا» التي للمتكلم المعظِّم نفسه أو معه غيره صالحة للرفع والنصب والجر؛ مثال الجر «بنا» ومثال النصب «فإننا» ومثال الرفع «نلنا» وأشار الناظم بقوله: اعرف بنا... إلخ؛ إلى أنه ينبغي أن يعرف قدره؛ لأنه نال من الله تعالى المِنَح: جمع منحة بالكسر كما في مختار الصحاح، وهي العطية، وليس هذا إعجاباً منه بنفسه، بل من باب التحدث بالنعم.

قوله:

(وألف والواو والنون لما   غاب وغيره كقاما واعلما)

يعني: أن ألف التثنية وواو الجمع ونون الإناث تأتي للغائب وتأتي لغيره، والمراد بالغير المخاطب كما أفاده الناظم بالتمثيل بقوله: «اعلما» ومثال الألف للغائب «قاما» كما ذكره الناظم، ومثال الواو للمخاطب: «قوموا» وللغائب

«قاموا» ومثال النون للغيبة: «النساء فعلن» وللخطاب: ﴿وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، واعلم أن هذه الثلاثة ضمائر رفع بارزة.

وأما ضمائر الرفع المستترة فأشار لها بقوله:

(ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر)

يعني: أن ضمير الرفع أنا، وأشار بقوله: نغتبط؛ إلى كل مضارع مبدوء بالنون، نحو: «نقول، ونكون» وأشار بقوله: تشكر؛ إلى كل مضارع مبدوء بتاء الخطاب، نحو: «تفعل، وتقول» فكل هذه المذكورات يجب استتار الضمير المرفوع بها.

ثم أشار إلى ضمائر الرفع والانفصال بقوله:

(وذو ارتفاع وانفصال أنا هُوْ وأنت والفروع لا تشتبهُ)

يعني: أن صاحب الرفع والانفصال من الضمائر هذه الثلاثة وهي: «أنا» الدالة على المتكلم، و«هو» الدالة على الغائب، و«أنت» الدالة على المخاطب، وقوله: والفروع لا تشتبه؛ أي: وفروع هذه الثلاثة لا تشتبه عليك، ففرع أنا: نحن، وفرع هو: هي وهن وهما وهم، وفرع أنت: أنتما وأنتم وأنتن.

وأشار إلى ضمير النصب والانفصال بقوله:

(وذو انتصاب في انفصال جُعلا إياي والتفريع ليس مشكلا)

يعني: أن صاحب الانفصال والنصب من الضمائر «إياي» ولا يشكل عليك ما يتفرع عنها كإياك وإياكما وإياكم وإياكن.

(تنبيه): اعلم أن مذهب البصريين في «أنا» زيادة الألف، ومذهب الكوفيين أن الأحرف الثلاثة أصلية، واختاره الناظم، وذكر في التسهيل فيه خمس لغات: فأصحهن: حذف الألف وصلاً وإثباته وقفاً، والثانية: إثباته فيهما، وهي لغة تميم. والثالثة: إبدال الهمزة هاء فيقال: هَنَا. والرابعة: آن بوزن حان. والخامسة: أن بوزن عن، حكاها قطرب. وأما هو وهي فمذهب البصريين: أن الضمير جملة حروفهما. وأما «أنت» فمذهبهم ـ أي البصريين ـ

أنّ «أنْ» هي الضمير ، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظاً وتصرفاً ، وأما «إياي» فمذهب سيبويه: أن الضمير نفس «إيا» واللواحق حروف تدل على المراد ، وخالفه الخليل ، واختار الناظم ما للخليل.

قوله: (وفي اختيار) أي: اختيار المتكلم (لا يجيء المنفصل. . . إذا تأتّى أن يجيء المتصل) أي: لا يؤتى بالضمير المنفصل حين يتأتى ـ أي يمكن ـ مجيء الضمير المتصل ، وذلك لأن علة وضع الضمير الاختصار ، وضمير الاتصال أدل عليه من ضمير الانفصال فلا يخالف ذلك إلا في الضرورة كقوله:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حباً إلي هم

والشاهد في البيت: في «هم» التي في آخره ، وهي فاعل «يزيد». ومعنى البيت: أنه لا يصاحب قوماً فيذكر قومه لهم إلا زادوهم حباً عنده لثنائهم عليهم ، ويجوز ذلك في غير الضرورة في مواضع ذكرها الأشموني: أحدها: أن يتقدم على العامل نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أو يكون محصوراً بإلا نحو: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ أو بإنما كقوله:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وقوله في البيت: «الذمار» هو ما يلزم الشخص حفظه كما في الصبان.

قوله: (وصل أو افصل هاء سلنيه وما. . . أشبهه) يعني: أنك مخير في هاء «سلنيه» فإن شئت وصْله فصله فتقول: «الدرهم سلنيه» وإن شئت فصله فافصله فتقول: «الدرهم سلني إياه» والمراد بقوله: «ما أشبهه» كل ثاني ضميرين الأول منهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما ليس من النواسخ ، فكل ما استوفى هذه القيود الثلاثة يجوز فيه الوصل والفصل ، لكن إن كان العامل فعلاً فالوصل أرجح كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ ، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ ، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ ومن الفصل: «إن الله ملككم إياهم ، ولوشاء لملكهم إياكم».

قال الصبان: ساقه في التصريح حديثاً.

واعلم أن الشاهد في الجملة الأولى لأنها التي أول ضميريها أخص وضمير الغائب راجع على الأرقاء ، وأما إذا كان العامل في الضميرْين اسماً فالفصل أرجح نحو: «الدرهم أنا معطيك إياه» ومن الوصل قوله:

فـــلا تطمـــع أبيـــت اللعـــن فيـــ ـــهـــا ومنعكهـــا بشـــيء يستطـــاع

وقوله:

لئـــن كـــان حبُّـــك لـــي كـــاذبـــاً لقـــد كـــان حبيـــك حقـــاً يقينـــا

قوله: (في كنته الخلف انتمىٰ) يعني: أن هاء «كنته» أي: انتسب فيه الخلف الآتي تفصيله، والمراد بقوله: «كنته» الضمير المنصوب بكان وأخواتها كلسته.

قوله: (كذاك خلتنيه) أراد أن خلتنيه ككنته، أي: في أن هاءها فيه الخلف، وأشار إلى أن المختار عنده الاتصال في بابي «كنته وخلتنيه» بقوله: (واتصالا... أختار) يعني: أنه اختار في «كنته» وبابه و«خلتنيه» وبابه الاتصال؛ لأنه الأصل في الضمائر، وما اختاره هنا هو اختيار الرماني وابن الطراوة، واختار في التسهيل مذهب سيبويه المشار له بقوله: (غيري اختار الانفصالا) والمعنى: أن غيره وهو سيبويه كما علمت اختار الانفصال في البابين؛ لأن الضمير خبر، فحقه الانفصال، مثال الاتصال في باب «كنته» قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في غلام كاهن يقال له ابن صياد كان يقال: إنه الدجال: «إن يكُنْهُ فلن تسلط عليه، وإلا يَكُنْهُ فلا خير لك في قتله» والمخاطب بالحديث عمر رضي الله تعالى عنه حين قال للنبيِّ صلى الله تعالى عليه وسلم: أتأذن لي فيه أضرب عنقه؟ ومن مثال الاتصال في «كنته» أيضاً قوله:

فـــإلا يكنهـــا أوتكنـــه فـــإنـــه أخـــوهـــا غـــذتـــه أمـــه بلبـــانهـــا

ومثال الاتصال في باب «خلتنيه» قوله:

بلغـت صنـع امرئٍ بـر أخـالكـه إذ لـم نـزل لاكتسـاب الحمـد مبتـدرا

ومثال الانفصال في «كنته» قوله:

لئـن كـان إيـاه لقـد حـال بعـدنـا عـن العهـد والإنسـان قـد يتغيـر

ومنه في باب «خلتنيه» قوله:

أخـي حسبتـك إيـاه وقـد ملئـت أرجـاء صـدرك بـالأضغـان والإحـن

قوله: (وقدم الأخص في اتصال...) يعني: أنك تقدم الأخص من الضميرين على غير الأخص في الأبواب الثلاثة، أعني: باب «سلنيه، وكنته،

وخلتنيه» واعلم أن رتب الضمير ثلاث: التكلم، والخطاب، والغيبة. وأعرف الثلاث التكلم، ثم الخطاب، فتقول في باب «سلنيه» هكذا، ولا يجوز «سله ني»؛ لأن الياء للمتكلم والهاء للغائب، والمتكلم أخص من الغائب، ولا يجوز في «كنته» تقديم الهاء على التاء، ولا في «خلتنيه» تقديم الهاء على الياء؛ لأن التاء في «كنته» والياء في «خلتنيه» أخص، فهما ـ أي التاء والياء ـ أخص من الهاء التي للغائب.

قوله: (وقدِّمَنْ ما شئت في انفصال) يعني: أنك في حال انفصال الضمير الثاني تقدم ما شئت، أي: من الأخص وغيره، فتقول في باب سلنيه: «الدرهم سلني إياه» بتقديم الأخص الذي هو ياء المتكلم، وتقول: «سله إياي» بتقديم غير الأخص الذي هو هاء الغائب، وتقول في باب كنته: «الصديق كنت إياه» بتقديم الأخص الذي هو تاء المتكلم، وتقول: «كان إياي» بتقديم ضمير الغيبة المستتر في كان على المتكلم الذي هو إياي، وتقول في باب خلتنيه: «الصديق حسبتك إياه» بتقديم الأخص الذي هو كاف الخطاب على إياه الذي هو ضمير غيبة، و«حسبته إياك» بتقديم هاء الغائب على إياك الذي هو للمخاطب.

قوله (وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا. . .) يعني أن رتبة الضميرين إذا اتحدت يلزم انفصال الثاني منهما، واتحاد الرتبة أن يكون الضميران لمتكلم أو مخاطب أو غائب؛ مثال المتكلم: «أعطيتني إياي» ومثال المخاطب: «أعطيتك إياك» ومثال الغائب: «أعطيته إياه».

قوله: (وقد يبيح الغيب فيه وصلا) الضمير عائد على اتحاد الرتبة، يعني: أن اتحاد الرتبة تبيح الغيبة فيه الاتصال، أي الضميران إذا كانا معاً لغائب يجوز الاتصال فيهما، مثال ذلك ما سمعه الكسائي من قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها» وقول الشاعر:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة ... أنا لهما قفو أكرم والد

وقوله:

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة ... لضغمهماها يقرع العظم نابها

وشرط الناظم لجواز ذلك: أن يختلف الضميران، أي: بأن يكون أحدهما

لمذكر والآخر لمؤنث ، أو أحدهما لجمع والآخر لمفرد أو تثنية ، ونحو ذلك ، كهذه الأمثلة المذكورة ، وإلى ذلك أشار في الكافية بقوله:

مع اختلاف ما ونحو ضمنت   إياهم الأرض الضرورة اقتضت

قوله: مع اختلاف ما ، يعني: أن محل جواز الوصل مع اتحاد الرتبة إذا اختلف الضميران اختلافاً ما ، أي: سواء كان الاختلاف بالتذكير والتأنيث أو غير ذلك ، وقوله: ونحو ضمنت. . . إلخ يعني أن قول الشاعر:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنته   إياهم الأرض في دهر الدهارير

ألجأته إليه الضرورة ، وذلك أنه قال: ضمنته إياهم ، ولم يقل ضمنتهم ، وهذه مفهوم قول الناظم: وفي اختيار. . . إلخ.

قوله:

(وقبل يا النفس مع الفعل التزم   نون وقاية وليسي قد نظم)

يعني: أن الفعل قبل ياء النفس - أي ياء المتكلم - تلزم له نون تسمى نون الوقاية ، وإنما سميت نون وقاية؛ لأنها تقي آخر الفعل من الكسر ، واعلم أن الفعل تلزمه النون المذكورة سواء كان ماضياً كـ «جعلني» أو أمراً كـ «أكرمني» أو مضارعاً نحو: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ ، وسواء كان أيضاً تاماً كالأمثلة المذكورة ، أو ناقصاً كـ «ليسني» في غير الندور ، وأما فيه فأشار إليه بقوله: (وليسي قد نظم) يعني: أن حذف نون الوقاية من ليس إذا اتصل بها ياء المتكلم قد نظم ، أي جاء في النظم ، وهو قوله:

عددت قومي كعديد الطيس إذ   ذهب القوم الكرام ليسي

ولما كان بعض الحروف مشابهاً للأفعال لحقته نون الوقاية ، وأشار إلى ذلك بقوله: (وليتني فشا وليتي ندرا. . .) يعني: أن إثبات نون الوقاية في «ليت» فشا ، أي شاع ، وندر الحذف ، مثاله - أي: الحذف - قوله: كمنية جابر إذ قال: «ليتي أصادفه وأفقد جل مالي» ، وأشار بقوله: (ومع لعل اعكس) إلى أن «لعل» بعكس «ليت» أي: يندر فيها «لعلني» ويكثر فيها «لعلي» ، مثال النادر الذي هو إثبات النون قوله:

فقلت أعيراني القدوم لعلني   أخط بها قبراً لأبيض ماجد

وإنما كانت لعل الأكثر فيها الحذف لأن شبهها بالفعل عارضه الجر بها في بعض الأحوال كقوله:

فقلت ادْعُ أخرى وارفع الصوت جهرة　　لعل أبي المغوار منك قريب

وعارضه أيضاً: أن بعض لغاتها «لعن» بالنون بدل اللام، فجعل النون فيها يلزم منه اجتماع ثلاث نونات قوله: (وكن مخيرا. في الباقيات) يعني أن الباقيات من أخوات «ليت ولعل» يخير في إثبات النون فيها وحذفها، وهي ـ أي الباقيات ـ أربع: إن، وأن، ولكن، وكأنّ، فتقول: إنني، وأني، ولكنني، ولكني، وكأنني، وكأني، واعلم أن الإثبات وعدمه سواء، إذ كل منهما له وجه، أما الإثبات فلمشابهة الفعل، وأما الحذف فلكراهة توالي الأمثال قوله:

(.... .... واضطراراً خففا　　مني وعني بعض من قد سلفا)

يعني: أن «عني، ومني» خففهما بعض من سلف، أي تقدم من العرب في قوله:

أيها السائل عنهم وعني　　لست من قيس ولا قيس مني

وهذا في غاية الندور، والكثير التشديد، وعلة لحوق نون الوقاية «عن ومن» المحافظة على البناء على السكون.

قوله: (وفي لدنّي لدني قلّ) يعني أن «لدنّي» بالتشديد قل فيها «لدني» بالتخفيف كقراءة نافع ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِي﴾ قال الصبان: قال سيبويه: يقال في «لد» بالضم: لدي بغير نون، وفي «لد» بالسكون: لدني، وأشار بقوله: (وفي... قدني وقطني الحذف أيضاً قد يفي) إلى أن «قد وقط» بمعنى حسب قد يفي أي يجيء فيهما حذف النون قليلاً، فقد في قوله: «قد يفي» للتقليل وما ذكرنا في «قد وقط» من أنهما بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال: «قدي وقطي» بغير نون، كما يقال: «حسبي» ومن جعلهما اسمي فعل بمعنى أكتفي قال: «قطني وقدني» بإثبات النون كغيرهما من أسماء الأفعال، وقد اجتمع اللغتان في قوله:

قدني من نصر الخبيبين قدي　　ليس أميري بالشحيح الملحد

ومن الإثبات قوله:

امتلأ الحوض فقال قطني … مهلاً رويداً قد ملأت بطني

واعلم أن نون الوقاية قد تلحق الاسم المعرب كقوله:

وليس الموافيني ليرفد خائباً … فإن له أضعاف ما كان آملا

وقوله:

وليس بمعييني وفي الناس ممتع … صديق إذا أعيا عليّ صديق

* * *

(العلم)

وهو لغة: الجبل والراية والعلامة، قاله الصبان.

وأما اصطلاحاً: فهو ما أشار له بقوله:

(اسم يعيِّن المسمى مطلقا … علمه كجعفر وخرنقا)

يعني: أن العلم عند النحويين هو الاسم الذي يعين مسماه تعييناً مطلقاً، أي من غير احتياج لقرينة، فخرج بقوله: يعين المسمى؛ النكرة فإنها لا تعين مسماها، وخرج بقوله: مطلقاً، ما سواه من المعارف فإنها لا تعين مسماها إلا إذا انضم لها غيرها كالخطاب والتكلم في الضمير، وكألْ في المعرف بها، فالضمير لا يدل على مسماه إلا بضميمة الخطاب مثلاً، والاسم المحلى بألْ لا يدل على مسماه إلا بواسطة ألْ، والموصول كذلك لا يدل على مسماه إلا بضميمة الصلة، واعلم أن العلم نوعان: جنسي وسيأتي، وشخصي وهو للعاقل وغيره، ومثل العاقل بقوله: «كجعفر وخرنقا» علم امرأة شاعرة أخت طرفة بن العبد لأمه، وذكر الصبان أن اسمها منقول عن اسم ولد الأرنب.

وقوله: (وقرن) علم لقبيلة ينسب لها أويس القرني، وقوله: (وعدن) علم لبلد ساحل اليمن كما في الصبان، وقوله: (ولاحق...) علم لفرس لسيدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنه كما في الصبان أيضاً، وقوله: (وشذْقَم) قال الصبان: ضبطه بعضهم بالذال المعجمة، وبعضهم بالمهملة،

وهو الذي يقتضيه صنيع القاموس، علم لجمل للنعمان بن المنذر (و) قوله: (هيلة) علم لشاة، (و) قوله: (واشق) علم لكلب، قال الصبان قال في التصريح: ذكر الناظم سبعة أعلام، وثامنها علم لكلب، وفي ذلك موازاة لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

ثم قسم العلم ثلاثة أقسام فقال:

(واسماً أتى وكنية ولقبا...)

يعني أن العلم أتىٰ، أي: جاء حال كونه اسماً، والمراد بالاسم هنا ما ليس كنية ولا لقباً، وأتى أيضاً كنية؛ وهي ما صدر بأب أو أم كـ «أبي بكر، وأم كلثوم» وأتى أيضاً لقباً، وهو ما أشعر برفعة مسماه أوضعته كـ «زين العابدين، وبطة».

قوله:

(وأخرن ذا إن سواه صحبا)

الإشارة في قوله: «ذا» للقب، والمراد بقوله: «سواه» الاسم، أي: إذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب وجوباً، فتقول فيمن اسمه زيد ولقبه زين العابدين مثلاً: «جاء زيد زين العابدين» وندر تقديم اللقب على الاسم كقوله:

أنا ابن مُزيقيا عَمرو وجدي أبوه منذرٌ ماء السماء

وقوله:

بأنّ ذا الكلبِ عمرا خيَرهم نسَبَاً ببطن شرْيَان يعوِي حولَه الذيبُ

الشاهد في الأول: قوله: مزيقيا عمرو؛ فعمرو: اسم، ومزيقيا: لقب وقدم عليه. والشاهد في البيت الآخر قوله: «ذا الكلب عمراً» فذا الكلب: لقب، وعمراً: اسم.

وأما الكنية فلا ترتيب بينها وبين غيرها من اسم ولقب، فمن تقديمها على الاسم قوله:

أقسم بالله أبوحفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

ومن تقديمه عليها قوله:

وما اهتـز عرش الله من أجـل هـالك ... سمعنـا بـه إلا لسعـد أبـي عمـروي

وإذا كانت مع اللقب جاز تقول: «جاء أبو عبد الله زين العابدين» أو العكس.

قوله: (وإن يكونا) أي: الاسم واللقب (مفردين فأضف... حتماً) يعني: أن الاسم واللقب إذا كانا مفردين يضاف الاسم للقب حتماً، أي: وجوباً، نحو: «هذا سعيد كرز» أصله: أي كرز: خُرج الراعي، ويطلق على اللئيم والحاذق، قاله الصبان. وفي مختار الصحاح: الكراز أي: بزيادة ألف بين الراء والزاي: الكبش الذي يحمل خرج الراعي، وما ذكره الناظم من وجوب الإضافة هو مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز اتباع الثاني بدلاً وعطف بيان، فتقول: «جاء سعيد كرز» بالرفع و«مررت بسعيد كرز» بالجر و«رأيت سعيداً كرزاً». وقال الصبان: إن هذا المذهب هو الحق، وإن الناظم مشى عليه في التسهيل. قوله: (وإلا) أي: وإن لم يكونا ـ أي الاسم واللقب ـ مفردين، بأن كانا مركبين كـ«عبد الله، أنف الناقة» أو الاسم مركب كـ«عبد الله كرز» أو اللقب مركب كـ«زيد أنف الناقة» (اتبع الذي ردف) أي: تبع، يعني: أنهما إذا لم يكونا مفردين كما مثلنا يُتبع الثاني الذي هو اللقب للاسم، وتبعيته له على وجه البدل أو عطف البيان، وإنما امتنعت الإضافة للطول، وكذلك يتبع اللقب للاسم إذا منع من الإضافة مانع كألْ نحو الحارث كرز ومن موانعها كما في الصبان: كون اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بأل كـ«هارون الرشيد، ومحمد المهدي».

ثم قسم العلم إلى منقول وغيره فقال: (ومنه منقول كفضل وأسد...) يعني: أن بعض العلم منقول عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية، وذلك ـ أي ما سبق استعماله فيه ـ إما مصدر كـ«فضل» أو اسم عين كـ«أسد» أو اسم فاعل كـ«حارث» أو اسم مفعول كـ«مسعود» أو فعل ماض كـ«شمر» علم فرس قال:

أبـوك حبـابٌ سـارقُ الضيفِ بُرْدَهُ ... وجَـدِّيَ يـاحَجَّـاجُ فَـارِسُ شمـرا

قوله في البيت: حباب، قال الصبان: أي جبان على ما قيل، قال: ولم

أجده في القاموس ولا في غيره ، وأشار إلى العلم غير المنقول بقوله :

(وذو ارتجـــال كسعـــاد وأدد)

يعني : أن العلم منه بعض صاحب ارتجال ، وهو ما استعمل من أول الأمر علماً ، ومثَّل المرتجل بـ«سعاد» علم امرأة ، و«أدد» علم رجل ، ولا واسطة بين المنقول والمرتجل على المشهور ، وذهب سيبويه إلى أن الأعلام كلها منقولة قائلاً : إن الأصل في الأسماء التنكير ، ولا يضر جهل المعنى الأصلي للاسم ، وعكس الزجاج ، أي فقال : إنها ـ أي الأعلام ـ مرتجلة جميعاً ، قائلاً : إن المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول ، وهذا القصد غير متحقق ذكر هذه العلة ، وعلة سيبويه المتقدمة الصبان.

قوله : (وجملة) أي : من المنقول ما نقل عن جملة فعلية ؛ كـ«برق نحره» علم رجل ، و«شاب قرناها» ويزيد كقوله :

نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد

واعلم أن المركب تركيب إسناد حكمه في الإعراب أن يحكى لفظه فتقول : «جاء برق نحره ، ورأيت برق نحره ، ومررت ببرق نحره» أي من غير تغيير في الأحوال كلها ، وأما الجملة الاسمية فلم تسمع ، ولكن مقتضى القياس الجواز قوله : (وما بمزج ركبا. . .) الباء في قوله : بمزج بمعنى «مع» كما في الصبان ، أي ومن المنقول ما ركب مع المزج ، أي الخلط ، وهو ـ أي المركب تركيب مزج ـ كل اسمين جعلا اسماً واحداً منزلاً ، ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، ووجه تنزيل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها هو جريان الإعراب عليه ولزوم ما قبله حالة واحدة ، وذلك شأن تاء التأنيث ، ومن أمثلة المركب المزجي : «سيبويه ، ومعد يكرب ، وحضر موت» قوله : (ذا) الإشارة إلى المركب تركيب مزج (إن بغير ويه تم أعربا) يعني : أن المركب المذكور إذا تم ـ أي : ختم ـ بغير «ويه» كـ«معد يكرب» يعرب ، أي إعراب ما لا ينصرف على عجزه ، وأما جزؤه الأول فيبنى على الفتح إن كان غير يائي كـ«بعلبك ، وحضر موت» وإلا بني على السكون ، وأما المختوم بويه كـ«سيبويه ، وعمرويه» فيبنى على الكسر ، وقد يعرب كإعراب غير المختوم بويه.

قوله: (وشاع في الأعلام ذو الإضافه. . .) يعني: أن العلم صاحب الإضافة شاع ـ أي: كثر ـ في الأعلام، وهو كل اسمين جعلا اسماً واحداً منزلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين، وهو على قسمين: ما ليس كنية: (كعبد شمس)، وما هو كنية كأبي بكر (وأبي قحافة) رضي الله تعالى عنهما.

ولما فرغ من العلم الشخصي شرع في الجنسي فقال: (ووضعوا لبعض الأجناس علم. . .) يعني: أن بعض العرب وضعوا لبعض الأجناس التي لا تؤلف غالباً كالسباع والوحوش والأحناش علماً عوضاً عما فاتها من الوضع لأشخاصها، وقولي: غالباً، أي: أن الغالب في الجنس أن يكون لا يؤلف، وقد يكون مألوفاً كـ «هيان ابن بيان» لمجهول النسب، و«العين، وأبي المضاء» للفرس، و«أبي الدغفاء» للأحمق، و«ابن البروك» الذي تزوجت أمه وهو كبير، وهذا النوع غير غالب لأن الغالب وضع العلم لأشخاصه، وقولي في التمثيل: والأحناش، ذكر الصبان أنه بالحاء المهملة والشين، ومفرده: حنش، ولم يضبطه، وعزي للقاموس أنه الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام، واعلم أن هذا العلم (كعلم الأشخاص لفظاً) أي: هذا العلم ـ أي علم الجنس ـ كعلم الأشخاص من جهة الأحكام اللفظية؛ أي: فيبتدأ به، ويأتي الحال منه من غير مسوغ، ونحو ذلك من الأحكام اللفظية. (وهو عم) يعني: أنه عم مسميات كثيرة أي: علم الجنس نكرة في المعنى، معرفة من جهة اللفظ، ومعنى كونه نكرة في المعنى: أنه لا يختص به واحد من الجنس، فأسامة مثلاً علم جنس للأسد لا يختص به واحد دون آخر، كرجل مثلاً في النكرات، ومعنى كونه معرفة من جهة اللفظ: هو أنه يعطى حكم المعرفة، أي: فيكون مبتدأ، والمبتدأ لا يكون نكرة، ويأتي منه الحال، وصاحب الحال لا يكون نكرة، وغير ذلك من الأحكام اللفظية؛ قال الأشموني: وهذا معنى ما ذكره الناظم في باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن «أسامة» ونحوه نكرة معنى، معرفة لفظاً، وأنه في الشياع كأسد، وهو مذهب قوم من النحاة، لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضاً، وفي كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق، فإن كلامه في هذا حاصله أن هذه الأسماء

موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام، فلا يبعد أن يوضع له علم، إلى أن قال ـ أي الأشموني ـ: قال الأندلسي شارح الجزولية: وهي مسألة مشكلة.

ولما كان علم الجنس يكون كنية وغيرها، ويكون للذوات والمعاني، أشار إلى بيان ذلك بالمثال فقال: (من ذاك أم عريط للعقرب...) وأم شبوة، (وهكذا ثعالة للثعلب) وأبو الحصين. (ومثله برة للمبره... كذا فجارِ علمٌ للفجره) يعني: أن هذه الألفاظ أعلام لأمور معنوية، فبرة علم للمبرة بمعنى البر، وهو ـ أي: البر ـ اسم جامع لكل خير، وفجار ـ أي كقطام ـ علم للفجرة بمعنى الفجور، وهو الميل عن الحق، وقد جمعهما قوله:

إنـــا اقتسمنـــا خطتيْنـــا بيننـــا فحملـــت بـــرة واحتملـــت فجـــار

ومن علم الجنس المعنوي «سبحان» للتسبيح و«كيسان» للغدر قال:

إذا ما دُعوا كيْسان كانت كهولهم إلى الغدْر أسعى من شبابهم المردِ

ومنه أيضاً «أم قشعم» للموت و«أم صبور» للأمر الشديد.

* * *

(اسم الإشارة)

وهو ما وضع لمشار إليه، واكتفى الناظم عن حدّه بعدّه فقال: (بذا لمفرد مذكر أشر) يعني: أنك تشير للمفرد المذكر بذا، وسواء كان عاقلاً كـ«ذا الرجل» أو غير عاقل كـ«ذا الجمل» وقد يقال: «ذاء» بهمزة مكسورة، و«ذائه» بزيادة هاء مكسورة ويقال: «ذاؤُهُ» بضم الهمزة والهاء قال:

هـــذاؤه الـــدفتـــر خيـــر دفتـــر فـــي كـــف قـــرم مـــاجـــد مصـــور

قوله:

(بذي وذهْ تي تا على الأنثى اقتصر) ....

يعني: أنك تقتصر عند إرادة الإشارة للأنثى المفردة على «ذي وذهْ» بإسكان الهاء، و«تهْ» بإسكان الهاء أيضاً، وبكسر الهاء فيهما بإشباع واختلاس، وسواء كانت الأنثى عاقلة أم لا.

قوله: (وذان تان للمثنى المرتفع. . .) يعني: أن «ذان وتان» يشار بهما للمثنى في حالة الرفع، والأول لتثنية المذكر، والثاني لتثنية المؤنث، فتقول: «ذان الرجلان فعلا كذا، وتان المرأتان تشهدان». (وفي سواه ذين تين اذكر تطع) الضمير في قوله: «سواه» يعود على المرتفع، يعني: أن غير المرتفع وهو المنصوب والمخفوض يشار لهما بذين وتين، الأول للمذكر، والثاني للمؤنث كما تقدم، فتقول: «رأيت ذين، ومررت بذين، وبعت ذين بتين» وقوله: تُطع؛ أي: العرب أو النحاة أو هما معاً وأما ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ فمؤول؛ قال الصبان: ومن تأويلاته أنه على لغة من يلزم المثنى الألف.

قوله: (وبأولا أشر لجمع مطلقا. . .) يعني: أنك تشير للجمع مطلقاً، أي: مذكراً أو مؤنثاً بأولا، (والمد أولى) أي: من القصر لأنه لغة الحجاز، وبه جاء التنزيل قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ والقصر لغة تميم، واعلم أن استعمال أولاء في غير العقلاء قليل، ومنه قوله:

ذم المنازل بعد منزلة اللوا والعيش بعد أولئك الأيام

واعلم أن مرتبة المشار إليه عند الناظم إما قريبة وهي ما تقدم، وإما بعيدة وإليها أشار بقوله: (ولدى البعد انطقا. بالكاف) يعني: أنك لدى ـ أي عند ـ بُعد المشار إليه تنطق بالكاف حال كونه (حرفاً) أي: محكوماً عليه بالحرفية، فهو حرف خطاب، ونبه على ذلك كيلا يتوهم أنه ضمير مخاطب كما في غلامك مثلاً، وسواء كان الكاف (دون لام أومعه. . .) واعلم أن لحاق الكاف واللام لاسم الإشارة لغة الحجاز، وتلحق الكاف فقط في لغة تميم، واعلم أن التخيير ـ أي في قوله: دون لام أو معه ـ ليس على إطلاقه، بل مع المفرد مطلقاً، نحو: «ذلك، وتلك» ومع «أولا» المقصور، فتقول: «أولا لك» ولا تقول أولاء لك، وكذا التثنية مطلقاً، أي: لا تدخل عليها اللام مع الكاف، فلا تقول ذان لك، ولا تان لك، بل ذانك، قال تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ﴾ وأشار بقوله: (واللام إن قدمتها ممتنعة) إلى أن محل جواز دخول اللام على اسم الإشارة إن لم يتقدم عليه هاء التنبيه، وأما إن تقدم عليه هاء التنبيه فيمنع، فلا يقال: هذا لك، ولا هاتا لك، ولا هاؤلا لك؛ لكراهتهم كثرة الزوائد،

وأفهم قوله: واللام إن قدمتها؛ جواز دخول هاء التنبيه على اسم الإشارة، لكن في المجرد من الكاف كثيراً نحو: «هذا، وهذه، وهؤلاء» وأما المقرون بالكاف فدخولها ـ أي هاء التنبيه ـ عليه قليل، و منه قول طرفة:

رأيت بني غبراء لاينكرونني ... ولا أهل هذاك الطراف الممدد

قوله: (وبهنا أو هاهنا أشرْ إلى... داني المكان) يعني: أن «هنا» مجردة من هاء التنبيه و«هاهنا» مقرونة به يشار بهما إلى داني المكان، أي: المكان الداني، أي: القريب، فهو من إضافة الصفة للموصوف، قال تعالى: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ قوله: (وبه الكاف صلا) يعني: أنك تصل الكاف بهنا أو هاهنا (في البعد) فتقول: «هناك، وهاهناك». قوله: (أو بثم فهْ) أي: انطق، يعني: أنك تنطق بثَم بفتح الثاء في الإشارة للمكان البعيد، قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾ (أو هَنَّا...) بفتح الهاء وتشديد النون (أو بهنالك) أي: بزيادة اللام مع الكاف (انطقن) قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، وكون «هنالك» في الآية للمكان مذهب أبي حيان، وذهب ابن مالك إلى أنها في الآية للزمان المذكور قبلُ في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءُوكُم﴾، ولا يجوز «هاهنالك» كما لا يجوز «هذالك» وقوله: (أو هِنَّا) بالكسر والتشديد، وأما «هنا» بالضم و التشديد فللقرب، وقد اجتمعت الثلاث في قوله:

هنَّا، وهِنَّا، ومن هُنَّا لهنَّ بها ... ذات الشمائل والأيمان هينوم

يروى بالفتح في الأولى والكسر في الثانية والضم في الأخيرة، وتأتي هنا بالضم والتشديد للزمان قال:

حنت نوار ولات هنا حنت ... وبدا الذي كانت نوار أجنت

واعلم أنه قد يفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة المجرد من الكاف بضمير المشار إليه نحو: «ها أنا ذا، وها نحن ذان، وها نحن أولاء، وها أنا ذي، وها نحن تان، وها أنت ذا، وها أنتما ذان، وها أنتم أولاء، وها أنت ذاه، وها أنتما تان، وها أنتن أولاء، وها هو ذا، وها هما ذان، وها هم أولاء، وها هي تا...» وهكذا، وقد تعاد ـ أي: الهاء ـ بعد الفصل توكيداً نحو:

﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وقد يفصل بغير الضمير قليلاً ، كقول النابغة :

ها إن ذي عذرة إلا تكن نفعت ... فإن صاحبها مشارك النكد

* * *

(الموصول الاسمي)

هو ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه ، وجملة صريحة أو مأولة ، كذا حده في التسهيل ، فخرج بالاسمي الموصول الحرفي ، وبقوله: أبداً ، النكرة الموصوفة بالجملة ، فإنها مفتقرة لها حال وصفها بها فقط ، وبقوله: إلى عائد إذ وإذا وحيث؛ فإنها مفتقرة أبداً إلى جملة لا لعائد ، وقوله: أو خلفه ، أدخل به ما خلف العائد فيه اسم ظاهر ، وأراد بالمؤولة الظرف والجار والمجرور ، والموصول على نوعين: نص ومشترك ، وبدأ بالأول فقال: (موصول الأسماء الذي) يعني: أن «الذي» اسم موصول ، وهي للمفرد المذكر عاقلاً كان أم لا ، و(الأنثى) المفردة عاقلة كانت أم لا (التي. . . واليا إذا ما ثنيا لا تثبت) يعني: أنك إذا ثنيت «الذي ، والتي» تحذف ياؤهما لالتقاء الساكنين ، وللفرق بين تثنية المعرب والمبني.

قوله: (بل ما تليه أوله العلامه. . .) يريد به أن الحرف الذي تليه الياء وهو ذال الذي ، وتاء التي ، أوله حين تثنيتهما علامة التثنية ، وهي الألف رفعاً والياء جراً ونصباً ، فتقول: «جاء اللذان قاما ، ورأيت اللذين فعلا كذا ، ومررت باللذين فعلا كذا» ولو لم تحذف لقلت: اللذيان ، وتقول: «جاءت اللتان فعلتا ، ورأيت اللتين فعلتا كذا ، ومررت باللتين قالتا كذا».

قوله: (والنون إن تشدد فلا ملامه) أي: على مشددها ، يعني: أن من شدد نون التثنية من «الذي والتي» لا ملامة عليه؛ لأنه فعل جائزاً.

واعلم أن التشديد في حالة الرفع متفق على جوازه وقرئ ﴿وَٱلَّذَانِّ يَأۡتِيَـٰنِهَا﴾ بالتشديد ، وأما في النصب فمنعه البصري وأجازه الكوفي ، قال الأشموني: وهو الصحيح ، وقد قرئ في السبع: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِّ﴾ أي: بالتشديد ، واعلم أن الزائدة من النونين في حالة التشديد اختلف هل الأولى أو الثانية؛ فقال

الفارسي: هي الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها ، وقال أبو حيان: هي الأولى لئلا يكثر العمل بإسكان الأولى وإدغامها ، قال في التوضيح وشرحه: وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيراً للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد ، قال الفرزدق:

أبني كليب إن عمّيّ اللذا قتّلا الملوك وفككا الأغلالا

وقال الآخر:

هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميمُ

انتهى الصبان. وقوله: بلحارث: أصله بنو الحارث ، وبعضهم يستعمله هكذا ، قاله الصبان أيضاً.

قوله: (والنون من ذين وتين شددا. . . أيضاً) يعني أن نون: «ذين وتين» اللذين هما تثنية «ذا وتا» تشدد أيضاً كتثنية «الذي والتي» (وتعويض بذاك قصدا) الإشارة في قوله: بذاك ، إلى التشديد ، يعني: أن تشديد النون المذكور قصد به تعويض الحرف المحذوف ، وهو ألف «ذا وتا» وياء «الذي والتي». قال الأشموني على الأصح الصبان: من جملة مقابله: أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب والمبني ، والتشديد المذكور لغة تميم وقيس.

قوله: (جمع الذي الألى) يعني: أن جمع «الذي» الألى مقصوراً ، قال الصبان: ويلزم أل فلا يشتبه بإلى الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام ، بخلاف أولا الإشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم ألْ فيها فتشتبه بإلى الجارة. مثاله ـ أي: الألى ـ قوله:

وتبلى الألى يستلئمون على الألى تراهن يوم الروع كالحدأ القُبْل

وقد يمد كقوله:

أبى الله للشم الألاء كأنهم سيوف أجاد القين يوماً صقالها

والكثير استعماله في جمع من يعقل وقد يأتي لغيره كقوله:

يهيجني للوصل أيامنا الألى مررن علينا والزمان وريق

قوله: (الذين مطلقا. . .) أي: رفعاً ونصباً وجراً ، المعنى: أن «الذي»

تجمع على «الذين» فتقول: «جاء الذين فعلوا كذا، وإن الذين فعلوا كذا، ومررت بالذين فعلوا كذا» (وبعضهم بالواو رفعاً نطقا) يعني: أن بعض العرب؛ وهم هذيل أو عقيل كذا في الأشموني بأو التي للشك الصبان، كذا بالشك في التصريح أيضاً، وعقيل بالتصغير نطق بالواو في حالة الرفع كقوله:

نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

ثم أشار إلى جمع التي بقوله: (باللاتِ واللاءِ التي قد جمعا. . .) يعني: أن «التي» يجمع باللاء واللاتِ بحذف الياء فيهما وإثباتها، قال تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ وتجمع أيضاً على الألى كقوله:

وتبلى الألى يستلئمون على الألى تراهن يوم الروع كالحدأ القبل

وتجمع على «اللواتي» بحذف الياء وإثباتها، قال كعب:

من اللواتي إذا ما خلة صدقت يشفي مضاجعها شم وتقبيل

قوله: (واللاء كالذين نزراً وقعا) يعني: أن اللاء وقع نزراً أي قليلاً كالذين أي: جمعاً للذي كما وقع الألى جمعاً للتي في قوله: وتبلى الألى. . . إلخ، مثال اللاء كالذين قوله:

فما آباؤنا بأمنّ منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

ثم أشار إلى الموصول المشترك بقوله: (ومن وما وأل تساوي ما ذكر. . .) يعني: أن هذه الألفاظ تساوي ما ذكر من الموصولات بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما، أما «من» فالأصل فيها أن تستعمل في العاقل وقد تستعمل في غيره لعارض تشبيهه به؛ كقوله:

أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلّي إلى من قد هويت أطير

قوله: هويت، قال الصبان: بكسر الواو من باب رضي، ومثاله أيضاً قول امرئ القيس:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخال

أو تغليبه عليه في اختلاط نحو: ﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، أو

اقترانه به في عموم فصّل بمَن نحو: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ﴾ لاقترانه بالعاقل في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾.

واعلم أن الأكثر في ضميرها ـ أي من ـ مراعاةُ اللفظ نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾، ﴿۞ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ﴾ ومن اعتبار المعنى قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَۖ﴾ وقوله:

تعَشّ فإن عاهدتني لاتخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان

وأما «ما» فإنها لغير العاقل غالباً نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُۖ﴾، وتأتي لغيره لاختلاطه به نحو: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، وتستعمل في المبهم أمره كقوله:

وقد رأيت شَبحَاً من بعد أنظر إلى ما أرى

والشبح: كما في مختار الصحاح بفتحتين وقد تسكن باؤه، وفسره بالشخص، وفسر الشخص بسواد الإنسان وغيره تراه من بُعد، وأما «ألْ» فتكون للعاقل وغيره نحو: «الضاربون، والضاربات» ونحو: «السائمان، والسائمات» قال الأشموني: وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف، وذكر أشياء من أدلة اسميتها أعرضت عنها لأن هذا الكتاب ليس موضوعاً للتطويل.

قوله: (وهكذا ذو عند طيئ شهر) يعني أن «ذو» شهر عند طيئ هكذا، أي يساوي ما ذكر من الموصولات بلفظ واحد، وتأتي للعاقل كقوله:

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بأمسهم وبأمسي

وقوله:

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعياً هلم فإن المشرفي الفرائض

قوله: المشرفي، قال الصبان: السيف المنسوب إلى مشارف موضع بأرض العرب، وتأتي لغيره كقوله:

فأما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

وقوله:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت

والمشهور فيها البناء كما في هذه الشواهد، وبعضهم يعربه إعراب ذي بمعنى صاحب، وقد روي بالوجهين في قوله:

فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

قوله: (وكالتي أيضاً لديهم ذات. . .) يعني: أن طيئ أي: بعضهم كما في الأشموني يستعمل «ذات» مبنية على الضم كالتي، أي للمفردة المؤنثة، ومفاد الأشموني: أن «ذات» ليست صيغة مستقلة، بل هي «ذو» زيدت التاء، قال الصبان: أي بعد قلب الواو ألفاً، ومفاد عبارة غيره كالغربي: أنها صيغة مستقلة. ومثاله: ما حكاه الفراء: بالفضل ذو فضلكم الله بِهْ وبالكرامة ذات أكرمكم بهْ. قال الصبان: ليس بشعر كما توهم.

قوله: (وموضع اللاتي أتى ذوات) أي: جمعاً لذات قال:

جمعتها من أينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق

(ومثل ما «ذا» بعد «ما» استفهام أو «من» إذا لم تلغ في الكلام)

قوله: ذا: مبتدأ ومثل: خبر مقدم، يعني: أن «ذا» مثل «ما» أي: في كونها موصولة، وتأتي بلفظ واحد في الإفراد والتذكير، ومحل هذا إذا وقعت بعد «ما» أو «من» الاستفهاميتين ولم تلغ، والمراد بإلغائها أن تجعل مع «ما» أو «من» اسماً واحداً مستفهماً به، ويظهر كونها ملغاة أم لا في المبدل من الاستفهام وفي جوابه، فتقول على عدم الإلغاء: «من ذا أكرمت أزيد أم عمرو» بالرفع لأن «من» مبتدأ، و«ذا» موصولة خبره، وزيد: بدل مِن «مَن»، وتقول على الإلغاء: «أزيداً أم عمراً» بالنصب لأن «من ذا» اسم واحد مستفهم به، وهو مفعول «أكرمت» قدم عليه، وزيداً: بالنصب بدل منه، ومن شواهد عدم الإلغاء قوله:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحبٌ فيقضي أم ضلال وباطل

ومثل ما تقدم في الجواب نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ قرأ أبو

عمرو برفع «العفو» على جعل «ذا» موصولاً ، والباقون بالنصب على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى: ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ ﴾ وأجاز الكوفيون أن تكون ذا موصولة من غير تقدم منْ أوْ ما تمسكاً بقوله:

عَدس ما لعبَّادٍ عليك إمارةٌ أمِنت وهذا تحملين طليق

ورد بأن «هذا» مبتدأ ، وطليق: خبره ، وجملة «تحملين» حالية.

قوله: (وكلها) أي الموصولات سواء كانت نصاً أو مشتركة (يلزم بعده صله. . .) يعني: أن الموصول لا بد له من صلة تعرفه ويتم بها معناه ، ولا بد أن تكون (على ضمير لائق مشتمله) يعني: أن صلة الموصول لا بد من اشتمالها على ضمير لائق به ، أي: في الإفراد والتذكير وفروعهما ، نحو: «جاء الذي أكرمته ، وجاءت التي أكرمتها ، واللذان أكرمتهما ، والذين أكرمتهم. . .» وهكذا ، وقد تحذف الصلة لدليل كقوله:

نحن الألى فاجمع جمـ ـوعك ثم وجههم إلينا

أي عرفوا بالشجاعة لدلالة المقام عليه ، واعلم أن الصلة لا بد أن تكون معهودة أو منزلة منزلة المعهود ، وهي الواقعة في معرض التهويل والتفخيم ، نحو: ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ ، ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾. واعلم أن الضمير قد يخلفه الاسم الظاهر كقوله:

سعادُ التي أضناك حب سعادا وإبعادها عنك استمر وزادا

الشاهد في قوله: حب سعادا ، الأصل: حبها. وقوله:

فيا ربَّ ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

الأصل: في رحمته.

ولما ذكر أن الموصول لا بد له من صلة شرع يبينها فقال (وجملة أو شبهها الذي وصلْ. . . به) يعني أن الذي وصل به الموصول ، أي: صلته؛ جملة فعلية أو اسمية أو شبهها ، والمراد به: الظرف والمجرور التامان ، ومعنى التمام: أن يفهم عند ذكرهما متعلقهما ، أي: عاملهما ، نحو: «جاء الذي عندك ، أو في الدار» أي: استقر أوكان ، وأما إن كانا ناقصين فلا يكونان

صلة ، وذلك نحو: «جاء الذي عندك» وتريد بات ، أو أقام مثلاً ، وكذا المجرور فلا تقول «جاء الذي في الدار» وتريد صلى أو نام مثلاً ، ثم مثل الجملة وشبهها بقوله (كمن عندي الذي ابنه كفل) فقوله: مَن: موصول ، وعندي: ظرف تام صلته ، وقوله: الذي ابنه كفل ، الذي: موصول ، وابنه كفل: جملة هي الصلة.

واعلم أن الجملة يشترط فيها مع ما تقدم أن تكون خبرية لفظاً ومعنى ، فلا يجوز «جاء الذي أضربه» لأنها إنشائية لفظاً ، ولا يجوز «جاء الذي رحمه الله» لأنها إنشائية معنى خلافاً للكسائي مطلقاً وللمازني في الجملة الدعائية. وأما قوله:

وإنـي لـرامٍ نظـرة قِبَـل التـي لعـلـي وإن شطـت نـواهـا أزورهـا

فمؤول بإضمار قول ، أي: التي أقول فيها ، وكذلك قوله:

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا به سوى أن يقولوا أنني لكِ عاشق

مؤول بأن «ذا» ليست موصولة.

قوله: (وصفة صريحة صلة أل. . .) يعني: أن صلة «ألْ» دون غيرها صفة صريحة ، أي: خالصة للوصفية ، والمراد بها اسم الفاعل كالضارب ، أو اسم المفعول كالمضروب ، وأمثلة المبالغة كالضراب ، وأما الصفة المشبهة كحسن ففي جواز وصل «ألْ» بها خلاف ، وأما اسم التفضيل كالأكرم فألْ فيها غير موصولة اتفاقاً ، واحترز بقوله: صريحة؛ عن الصفة التي غلبت عليها الاسمية كأبطح وأجرع وصاحب ، أما «أبطح» فهو في الأصل وصف لكل مكان منبطح ، أي: متسع من الوادي ، ثم صار اسماً للأرض المتسعة ، وأما «أجرع» فهو في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسماً للأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً ، وأما «الصاحب» فهو في الأصل وصف للفاعل ثم صار اسماً لصاحب الملك. (وكونها) أي صلة ألْ (بمعرب الأفعال قل) يعني: أن كون الفعل المعرب الذي هو المضارع صلة لألْ قلّ ، ومنه قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذي الرأي والجدل

الأشموني: وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة، ومذهب الناظم جوازه اختياراً وفاقاً لبعض الكوفيين.

(تنبيه): شذ وصل ألْ بالجملة الاسمية كقوله:

من القوم الرسولُ الله منهم ... لهم دانت رقاب بني معدّي

كما شذ وصلها بالظرف في قوله:

من لا يزال شاكراً على المعه ... فهو حرٍ بعيشة ذات سعه

قوله: (أي كـ«ما») يعني أن أيا تستعمل موصولة كـ«ما» أي: بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما، وقال أحمد بن يحيى ثعلب: إنها لا تستعمل إلا شرطية أو استفهامية، ويردُّ عليه قول الشاعر:

إذا ما لقيت بني مالك ... فسلم على أيهم أفضل

وقولنا: بلفظ... إلخ خلافاً لأبي موسى القائل: إنها تؤنث بالتاء، فيقال: أية، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها.

(... وأعربت ما لم تضف ... وصدر وصلها ضميراً نحذف)

يعني: أن «أي» دون غيرها من الموصولات تعرب بشرط عدم الإضافة الكائنة مع حذف صدر الصلة منطوقة عدم الإضافة سواء ذكر صدر الصلة نحو: «يعجبني أي هو قائم» أو حذف نحو: «يعجبني أي قائم» أو الإضافة مع ذكر صدر الصلة نحو: «يعجبني أيهم هو قائم» فتعرب في هذه الصور الثلاث، وأما إن أضيفت وحذف صدر الصلة فتبنى على الضم، وهذه الصورة هي المفهوم نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ الأصل: أيُّهم هو أشد، وكالبيت المتقدم: إذا ما لقيت بني مالك... إلخ.

قوله: (وبعضهم أعرب مطلقاً) يعني: أن بعض النحاة وهو كما في الأشموني الخليل ويونس ومن وافقهما أعرب «أي» مطلقاً، أي: وإن أضيفت، وحذف صدر الصلة كما قرئ شاذاً (أيهم أشد) بالنصب، وأما على قراءة الضم فالخليل تأولها على إضمار قول، و«أي» عنده استفهامية، والجملة محكية بالقول، والتقدير عنده: لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه

أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً لكن حكم بتعليق الفعل ، أي: إبطال عمله لفظاً لا محلاً ؛ لأنه لا يختص عنده التعليق بأفعال القلوب ، وسيأتي للناظم أنه خاص بأفعال القلوب ، ويرد على الخليل ويونس البيت المتقدم: إذا ما لقيت بني مالك. . . لأن حروف الجر لا يقدر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق ، واعلم أن «أي» لا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم عليها كما في الآية والبيت ، واعلم أيضاً أن «أي» تأتي شرطية نحو: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، وتقع استفهاماً نحو: ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾ ، وتقع نعتاً لنكرة دالة على الكمال نحو: «مررت برجل أي رجل» وتقع حالاً بعد المعرفة كقوله:

فأومأتْ إيماء خفياً لحبتر فلله عينا حبتر أيما فتى

وقوله: حبتر: اسم رجل.

قوله: (وفي. . . ذا الحذف أيّا غيرُ أيّ يقتفي) غير: مبتدأ وأيا: الذي قبله مفعول يقتفي ، والمعنى: أن غير «أي» من الموصولات يتبع أيا في ذا الحذف الذي هو حذف العائد إذا كان مبتدأ ، لكن يشترط في ذلك شرط أشار له بقوله: (إن يستطل وصل) يعني: أنه يشترط في حذف صدر صلة غير ، أي طول الصلة نحو: «ما أنا بالذي قائل لك سوءاً» أصله: الذي هو قائل ، ونحو: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ الأصل: الذي هو في السماء.

قوله: (وإن لم يستطل. . . فالحذف نزر) هذا مفهوم قوله: إن يستطل ، يعني: أن الموصول غير أي إذا لم تطل صلته حذف ضميره نزر ، أي: قليل ، ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين ، مثاله: قراءة ابن السماك قال الصبان على وزن العطار ومالك ابن دينار ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ بالرفع ، وقراءة يحيى بن يعمر ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾ بالرفع أيضاً ، وأما على قراءة النصب في الآية الأولى فما صلة ، أي: زائدة للتقوية ، فليس في القرآن ما لا معنى له ، تنزه عن ذلك ، وبعوضة: بدل من مثلاً ، وقيل: ما نكرة موصوفة ، وبعوضة: صفة لها ، وأما قراءة النصب في أحسن فهي فعل ماض ، ومفعوله محذوف ، وهو العائد ، أي: على العلم الذي أحسنه ، وذلك مقيس كما يأتي في قول الناظم: والحذف

عندهم. . . إلخ ، وجوز الكوفيون أن تكون «الذي» موصولاً حرفياً فلا تحتاج لعائد ، و من شواهد حذف العائد مع عدم الطول أيضاً قوله:

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفهٌ ولا يحد عن سبيل المجد والكرم

قوله: يعن: قال الصبان: بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة ، ومنه قوله:

لا تنو إلا الذي خير فما شقيت إلا نفوس الألى للشر ناوون

قوله: (وأبوا أن يختزل) الضمير المستتر في «يختزل» راجع على العائد المذكور ، وقوله: يختزل، أي: يقتطع ويحذف، يعني: أنهم أبوا عن حذف العائد المذكور وكذا غيره كما في الصبان عازياً لابن عقيل أن الضمير في «يختزل» راجع للعائد مطلقاً لا بقيد كونه صدر صلة ، ولكن منع الحذف بشرط أشار له بقوله: (إن صلح الباقي لوصل مكمل . . .) يعني: أن محل منع حذف العائد المذكور إذا صلح ما بقي بعد حذفه لأن يكون صلة، وذلك بأن يكون جملة أو شبهها ، وعلة المنع: أنه لا يدري أهناك محذوف أم لا لعدم ما يدل عليه ، ولا فرق حينئذ بين «أي» وغيرها ، فلا يجوز «جاء الذي يضرب ، أو أبوه قائم ، أو عندك ، أو في الدار» وتريد «هو يضرب ، أو هو أبوه قائم ، أو هو عندك ، أو هو في الدار» وأما إذا كان غير صالح للصلة بأن كان مفرداً نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ، أو خالياً من العائد نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ﴾ فيجوز الحذف كما تقدم ، ويشترط أيضاً لحذف العائد أن لا يكون معطوفاً نحو: «جاء الذي زيد وهو قائمان» أو معطوفاً عليه نحو: «جاء الذي هو وزيد قائمان» وأن لا يكون بعد لولا نحو: «جاء الذي لولا هو لأكرمتك» وكذا لا يحذف أيضاً إذا كان غير مبتدأ ، فلا يجوز «جاء اللذان قام» أي: يحذف الألف الواقع فاعلاً قوله: (والحذف عندهم كثير منجل في عائد متصل إن انتصب. . . بفعل أو وصف) يعني: أن الحذف عندهم ـ أي: العرب أو النحاة ـ كثير منجل ، أي ظاهر في العائد المتصل المنتصب بفعل تام أو وصف غير صلة ألْ ، ومثل الفعل بقوله (كمن نرجو يهب) أصله: من نرجوه ، وهو الله تعالى ، وكقوله تعالى: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ ، وقوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ أي: عملته ، ومثال الوصف قوله:

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أصله: موليكه، وخرج بقوله: «في عائد متصل» المنفصل، نحو: «جاء الذي إياه أكرمت»، فلا يجوز حذفه. وخرج بقوله: «إن انتصب بفعل» المنصوب بغيره، نحو: «جاء الذي أنه فاضل». وخرج بتقييدنا بالفعل التام المنصوب بكان، نحو: «الصديق الذي كأنه زيد»، وخرج بتقييدنا الوصف بغير صلة ألْ، نحو: «الضاربها زيد هند»، فلا يجوز الحذف. وشذ قوله:

ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صفو بلا كدر

كما شذ حذف العائد المنصوب بكان في قوله:

أخ مخلص واف صبور محافظ على العهد والودّ الذي كان مالك

أي: كأنه.

ولما فرغ من حذف العائد المرفوع والمنصوب شرع في المخفوض فقال:

(كذاك حذف ما بوصف خفضا)

يعني: أن حذف العائد المخفوض بإضافة وصف كذاك والتشبيه في الجواز والكثرة، أي: جواز الحذف مع كثرته، ومثل ذلك بقوله:

(كأنت قاض بعد أمر من قضى)

إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾ أي: قاضيه، ومنه قول الشاعر:

ويصغر في عيني تلادي إذا انثنت يميني بإدراك الذي كنت طالبا

ومفهوم قوله: ما بوصف خفضاً: أنه إذا خفض بغير وصف لا يجوز وهو كذلك، نحو: «جاء الذي وجهه حسن» ويشترط في الوصف أن يكون عاملاً كما مثل، وأما إن كان غير عامل بأن كان بمعنى الماضي فلا يجوز حذف العائد المخفوض به نحو: «جاء الذي أنا ضاربه أمس». قوله:

(كذا الذي جر بما الموصول جرْ)

المعنى: أنه يجوز حذف العائد المجرور بحرف مماثل للحرف الذي جر الموصول في اللفظ والمعنى، ومثل الموصول الموصوف به، ولا بد أيضاً أن يتوافق متعلقهما ـ أي: عاملهما ـ وأن يكون غير عمدة، ومثل لما استوفى

الشروط بقوله: (كمُرّ بالذي مررتُ فهو برّ) أي: مؤمن صادق في إيمانه مطيع لربه، الأصل: مر بالذي مررت به، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ أي: منه، وقوله:

لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أي: ركنت إليه وقوله:

لقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبُح الآن منها بالذي أنت بائح

أي: به. واعلم أن قوله: الموصول جر: يُعلم منه أنه لا بد من جر الموصول، فخرج ما إذا لم يكن مجروراً، نحو: «جاء الذي مررتُ به» وقولنا: وأن يكون غير عمدة؛ مخرج لما إذا كان عمدة نحو: «مررت بالذي مُر به» أي ببناء مر للمفعول فلا يجوز الحذف؛ لأن العائد فيه في محل النائب كما يأتي في قول الناظم:

وقابل من ظرف أو من مصدر أو حرف جر بنيابة حري

والاحتراز بقولنا: المجرور بحرف مماثل... إلخ؛ مخرج لما إذا اختلف لفظ الحرفين نحو: «حللتُ في الذي حللت به» وكذا إذا اختلف معناهما مع اتحاد اللفظ نحو: «مررت بالذي مررت به» تريد بأحد الباءين السببية وبالأخرى الإلصاق، وقولنا: ولا بد أن يتوافق متعلقهما؛ مخرج لما إذا اختلف لفظ المتعلقين، أي: العاملين، نحو: «زهدت في الذي رغبت فيه» وكذا إذا اختلف معناهما نحو: «وقفت على الذي وقفت عليه» تريد بأحد الفعلين الوقف وبالآخر الوقوف، وأما قول حاتم:

ومن حسد يجور على قومي وأي الدهر ذو لم يحسدون

أي: فيه. وقول الآخر:

وإن لساني شهدة يشتفي بها وهو على من صبه الله علقم

أي: عليه؛ فشاذان؛ أما الأول فلأن الموصول الذي هو ذو لم يجر بحرف أصلاً، وأما الأخير فلاختلاف المتعلق؛ لأن قوله على من صبه الله متعلق بقوله: علقم، و«عليه» المحذوفة متعلقة بصبه الله.

* * *

(المعرف باداة التعريف)

(أل حرف تعريف) قوله: أل: مبتدأ، وحرف تعريف: خبره، يعني: أن «ألْ» بجملتها حرف تعريف، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، (أو اللام فقط...) كما هو مذهب بعض النحاة، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَـ) بسبب ذلك (نمط عرفت قل فيه النمط) قال الصبان: والنمط يطلق على نوع من البسط، أي: الفرش، وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد، وعلى الطريقة وعلى غير ذلك.

قوله: (وقد تزاد لازماً) يعني: أن «ألْ» تزاد كغيرها من الحروف، وذلك الزيد يكون لازماً بأن قارنت الاسم وضعاً، ويكون ذلك في العَلم (كاللات) والعزى: علميْ صنمين، و«السموءل» علم رجل يهودي شاعر، و تكون الزيادة اللازمة في اسم الإشارة أيضاً وذلك نحو: (والآن) وهي للزمن الحاضر، وما ذكره المصنف فيها من زيادة «ألْ» مبني على أنها معرفة بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنها معناها فإنه جعل في التسهيل ذلك علة بنائها، وأما على القول بأن الأداة فيها لتعريف الحضور فلا تكون زائدة وهذا القول ذكر الصبان أنه هو المختار والكلمة عليه معربة، وعزى ذلك للسيوطي في النكة، (و) مما زيدت فيه «ألْ» لزوماً الموصول نحو: (الذين ثم اللاَّتِ) وهذا بناء على أن الموصول يتعرف بصلته، وذهب قوم إلى أن الموصول يتعرف بألْ إن كانت فيه نحو: «الذي والتي» وإن لم تكن فيه تنوى له نحو: «من وما» إلا «أيا» فإنها تتعرف بالإضافة، وعلى هذا القول لا تكون «ألْ» فيه زائدة، وقد تزاد زيداً غير لازم وهو على نوعين:

(ولاضطـرار كبنـات الأوبـر ... كذا وطبت النفس يا قيس السري)

يعني: أن ألْ تزاد لأجل الضرورة كما في قوله:

ولقـد جنيتـك أكمـؤاً وعسـا قـلا ... ولقـد نهيتـك عـن بنـات الأوبـر

الشاهد في قوله: بنات الأوبر؛ فهو علم لضرب من الكمْأة، وفي الصبان: أنه ـ أي بنات أوبر ـ كمأة صغار مزغبة على لون التراب، وما ذكره الناظم من

زيادة ألْ فيه مبني على مذهب سيبويه من أنه علم ، وذهب المبرد إلى أنه ليس علماً فعليه لا تكون ألْ زائدة ، وقوله : كذا وطبت النفس : يريد به قول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والشاهد في : النفس؛ فإنه تمييز و«ألْ» فيه مزيدة للضرورة ، وأشار للنوع الثاني من الزيد غير اللازم بقوله :

(وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا)

يعني : أن «ألْ» تزاد في بعض الأعلام لأجل لمح ، أي : ملاحظة ما قد كان ذلك البعض نقل عنه ، أي : أن بعض العلم المنقول تزاد فيه «ألْ» لأجل ملاحظة ما نقل عنه ، وذلك المنقول إما من مصدر (كالفضل) ، وإما من اسم فاعل نحو : (الحارث) ، وإما من اسم عين كـ(النعمان. . .) هو في الأصل اسم من أسماء الدم. واعلم أن اللمحية بابها سماعي ، أي : لا يقاس عليه ، فلا تدخل على «محمد ، وصالح» ولا على غير المنقول كـ«سعاد ، وأُدَدْ» وكذلك لا تدخل على المنقول مما لا يقبل «ألْ» كـ«يزيد» وأما قوله :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

فضرورة الشاهد في قوله اليزيد ، فهو منقول من فعل ، والفعل لا يقبل «ألْ». قوله : (فذكر ذا وحذفه سيان) الإشارة في قوله: فذكر ذا؛ لألْ التي للمح ، يعني: أن ذكر ألْ هذه وحذفها سيان ، أي مثلان ، يعني بالنسبة للتعريف قوله:

(وقد يصير علماً بالغلبه مضاف أو مصحوب ألْ كالعقبه)

يعني : أن الاسم المضاف والمحلى بألْ تطرق لهما العلمية بسبب الغلبة على بعض أفراد ما وضعا له ، مثال المضاف: «ابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وابن مسعود» فإنه غلب على هؤلاء هذه الأسماء المذكورة ، أي: ابن عباس على عبد الله. . . ، وهكذا في البواقي دون إخوتهم ، قال الصبان: الأحسن أن المراد بإخوتهم من شاركهم في اسم الأب لا خصوص الإخوة في النسب ، ومثال المحلى بأل: «العقبة ، والمدينة ، والكتاب ، والصعق» فالعقبة: في الأصل اسم للطريق الصاعد في الجبل وغلبت على عقبة أيلة بالتاء

كما في الصبان عازياً للتصريح والقاموس وغيرهما ، والمدينة: في الأصل كما في المناوي شارح الجامع الصغير تقال لأبيات كثيرة تجاوز حد القرى ولم تبلغ حد الأمصار ، وغلبت على المدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلامْ ، والكتاب: غلب في عرف النحويين على كتاب سيبويه ، والصعق: بفتح فكسر كما في الصبان في الأصل اسم لمن رمي بصاعقة فغلبت على خويلد بن نفيل ، قال الصبان: كان رجلاً يطعم الناس بتهامة وهي كما في البيجوري شارح الشمائل بكسر التاء وتخفيف الهاء ، تقال لمكة وما حولها من البلاد المنخفضة: فهبت ريح فسفت في أوعية طعامه التراب فسبّها ، فرمي بصاعقة فسمي الصعق ، وهذا البيت ـ أعني قوله: وقد يصير علماً بالغلبة ـ قال ابن هشام: ذكره في باب العلم أحسن ، فيقال: العلم ضربان: علم بالوضع ، وعلم بالغلبة. قوله:

(وحذف ألْ ذي إن تناد أو تُضِف   أوجب . . . .)

يعني: أن ألْ ذي أي التي مصحوبها صار علماً بالغلبة يجب حذفها عند النداء والإضافة ، فتقول في النداء: يا صعق ، ومن حذفها من المضاف قوله:

ألا أبلغ بني خلف رسولاً   أحقاً أن أخطلكم هجاني

والأخطل: في الأصل من يهجو أو يفحش ، وغلب على الشاعر المعروف ، وتقول في إضافة العقبة والمدينة: «هذه عقبة أيلة ، ومدينة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم». قوله: (وفي غيرهما قد تنحذف) يعني أن ألْ ذي قد تحذف في غير النداء والإضافة ، سمع هذا عيوق طالعاً ، والعيوق قال الصبان: فيعول بمعنى فاعل كقيوم ، وضع لكل عائق ـ أي: حاجز ـ ثم غلب على النجم المعروف لعوقها الدبران عن الثريا لكونه بينهما ، وسمع أيضاً هذا يوم إثنين مباركاً فيه ، ومن ذلك أيضاً قوله:

إذا دبران منك يوماً لقيته   أُؤَمّل أن ألقاك يوماً بأسعد

(خاتمة): ذكرها الأشموني هنا قال: عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافاً وأردت تعريفه عرفت الآخر وهو المضاف

إليه فيصير الأول مضافاً إلى معرفة ، فتقول: «ثلاثة الأثواب ، ومئة الدرهم ، وألف الدينار» ومنه قوله:

مـا زال مـذ عقـدت يـداه إزاره فسمـا فـأدرك خمسـة الأشبـار

وقوله:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا ثـلاث الأثـافي والـديـار البلاقـع

وأجاز الكوفيون «الثلاثة الأثواب» تشبيهاً بالحسن الوجه ، وإذا كان العدد مركباً ألحقت حرف التعريف بالأول ، تقول: «الأحد عشر درهماً ، والاثنتا عشرة جارية» ولم تلحقه بالثاني لأنه بمنزلة بعض الاسم ، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون فقالوا: «الأحد العشر درهماً ، والاثنتا العشرة جارية». وإذا كان معطوفاً عرفت الاسمين معاً تقول الأحد والعشرون درهماً.

* * *

(الابتداء)

المبتدأ: هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمستغنى به ، فالاسم يشمل الصريح والمأول نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو: «الفاعل ، واسم كان ، وغير الزائدة» لإدخال نحو: «بحسبك درهم» و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾. ومخبراً عنه أو وصفاً. . . إلخ مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب ، وأشار الناظم إلى النوع الأول الذي هو المخبر عنه بقوله:

(مبتـدأ زيـد وعـاذر خبـر إن قلـت زيـد عـاذر مـن اعتـذر)

يعني: أن هذا التركيب الذي هو زيد عاذر من اعتذر يكون فيه زيد مبتدأ ويكون عاذر خبراً له ، وأشار إلى النوع الثاني من نوعي المبتدأ بقوله:

(وأول مبتـدأ والثـان فـاعـل أغنـى فـي أسـار ذان)

يعني: أن الأول من الجزأين في هذا التركيب الذي هو «أسار ذان الرجلان» يكون مبتدأ ، والثاني منهما يكون فاعلاً أغنى عن الخبر ، ومنه قوله:

أقـاطـن قـوم سلمـى أم نـووا ظعنـا أن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

وقوله:

أمنجز أنتم وعداً وثقت به ... أم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوب

(وقسْ) على هذا ما أشبهه من كل وصف معتمد على استفهام رافع لمستغنى به ، سواء كان الوصف اسم فاعل كما مثل ، أو اسم مفعول نحو: «أمضروب الزيدان» أو صفة مشبهة نحو: «أحسَن وجهه» واعلم أنه إذا لم يستغن الوصف بالمرفوع لا يكون من هذا النوع نحو: «أقائم أبوه زيد» قوله: (وكاستفهام النفي) يعني: أن النفي كالاستفهام في كون الوصف المعتمد عليه يكون ما بعده فاعلاً أغنى عن الخبر ، وسواء كان النفي بالحرف الصالح لمباشرة الاسم وهو «ما ، ولا ، وإن» بخلاف «لم ، ولن ، ولما» أو بالاسم وهو «غير» ، أو بالفعل وهو «ليس» ، لكن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يغني عن خبرها ، وكذا «ما» الحجازية ، وبعد «غير» يخفض بإضافتها إليه ، و«غير» هي المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن خبرها ، ومن النفي بما قوله:

خليلي ما واف بعهدي أنتما ... إذا لم تكونا لي على من أقاطع

ومن النفي بغير قوله:

غيْرُ لاه عداك فاطرح اللهو ... ولا تغترر بعارض سَلم

وقوله:

غير ما سوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن

ومثال النفي بليس: «ليس قائم الزيدان» (وقد. . . يجوز) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على استفهام أو نفي (نحو فائز أولو الرشد) وهو قليل جداً ، فقد: للتقليل. قال الصبان: اعلم أن المذاهب ثلاثة كما في الهمع: مذهب البصريين: وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ، ومذهب المصنف: وهو الجواز بقبح كما صرح به في التسهيل وأشار إليه هنا بقد لأن تقليل الجواز كناية عن قبحه. ومذهب الكوفيين والأخفش: وهو الجواز بلا قبح. ا هـ.

ولا حجة لهم في قوله:

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً ... مقالة لهبي إذا الطير مرت

لجواز أن يكون «خبير» خبراً مقدماً ، و«بنو لهب» مبتدأ مؤخر ، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ لأنه على وزن المصدر كـ«نهيق ، وصهيل» والمصدر يخبر به عن الجمع والتثنية والمؤنث والمذكر فكذا ما يوازنه.

قوله: (والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر. . .) يعني: أن الثاني من الجزأين مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم ، ومحل هذا (إن في سوى الإفراد طبقاً استقر) يعني: أن الوصف إذا استقر حال كونه طبقاً ، أي: مطابقاً للمرفوع بعده في سوى الإفراد وهو التثنية والجمع يكون خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً نحو: «أقائمان الزيدان ، وأقائمون الزيدون» ولا يجوز في هذه الحالة أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر إلا على لغة «أكلوني البراغيث».

قوله:

(ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذلك رفع خبر بالمبتدا)

يعني: أن سيبويه ومن وافقه رفعوا المبتدأ بالابتداء الذي هو أمر معنوي ، قال الأشموني: وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً ليسند إليه ، ورفعوا الخبر بالمبتدأ وقيل: رافع الجزأين هو الابتداء ، وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان.

قوله: (والخبر الجزء المتم الفائده. . .) يعني: أن الخبر هو الجزء المتم الفائدة. قال الصبان: أي محصلها ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل ، نحو: ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ ، ثم مثل الخبر بقوله: (كالله بر والأيادي شاهده) قوله: بر: أي محسن ، والأيادي: كما في الصبان جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة.

ثم قسم الخبر إلى مفرد وإلى جملة فقال: (ومفرداً يأتي ويأتي جمله. . .) يعني: أن الخبر يجيء حال كونه مفرداً وهو الأصل ، والمراد به ما ليس جملة ، وذلك كالمثال المتقدم ، ويأتي جملة وهي فعل وفاعله نحو: «زيد قام أبوه» أو مبتدأ مع خبره نحو: «زيد أبوه قائم» ويشترط في الجملة المذكورة أن تكون

(حاوية معنى الذي سيقت له) يعني: أن الجملة الواقعة خبراً لا بد أن تكون حاوية معنى المبتدأ الذي سيقت خبراً له، ويحصل ذلك بأن يكون فيها ضميره لفظاً كالمثال المتقدم، أو نية نحو: «السمنُ منوانِ بدرهم» أي: منه أو خلف عن ضميره، كقول: «المرأة زوجي، المس مس أرنب، والريح ريح زرنب» وهذا الكلام قالته المرأة الثامنة من الإحدى عشرة امرأة اللاتي تعاقدن ألا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئاً، وحديثهن مشهور عند المحدثين بحديث أم زرع، رواه البخاري والترمذي، والأصل: مسه مس أرنب، وريحه ريح زرنب؛ فخلفت ألْ الضمير. قال الأشموني: هذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين، والصحيح أن الضمير محذوف، أي: المس له أو منه أو يكون فيها إشارة إليه، نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ في قراءة الرفع، أو إعادته بلفظه نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط أن تكون معطوفة بالفاء نحو: «زيد مات عمرو فورثه» وقول ذي الرمة.

وإنسان عيني يحسر الماء تارة ... فيبدو وتارات يجم فيغرق

وقال هشام: إن الواو كالفاء نحو: «زيد ماتت هند وورثها، وكذلك يحصل الربط بكون الضمير في شرط مدلول على جوابه بالخبر، نحو: «زيد يقوم عمرو إن يقم».

قوله: (وإن تكن إياه معنى اكتفى... بها) يعني: أن الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ إذا كانت نفسه في المعنى اكتفى بها عن الرابط، قال الصبان: قال يس: قال الناظم في شرح التسهيل: الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن. انتهى. وذلك (كنطقي الله حسبي وكفى) وتوضيح ذلك أن نطقي: مبتدأ، والله: مبتدأ، وحسبي: خبره، والجملة: خبر نطقي، ولم تحتج لضمير يربطها لأن «الله حسبي» هو نفس النطق في المعنى، والمراد بالنطق المنطوق، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وقوله ﷺ: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله» هكذا لفظ الحديث بزيادة الهاء في «قلته» وانتهائه عند لا إله إلا الله في الأشموني، وهو الجاري على الألسنة،

قلت: والذي رأيته في نسخة من الموطأ: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له» أي: بحذف الهاء من «قلت» وزيادة «وحده لا شريك له».

قوله: (والمفرد الجامد فارغ) يعني: أن الخبر المفرد الجامد فارغ، أي: خال من ضمير يربطه بالمبتدأ، والمراد بالجامد ما ليس مشتقاً نحو: «هذا ثوب، وهذه دار» وما ذكره المصنف من كون الخبر الجامد فارغاً، قال الصبان: على الصحيح خلا، فاللكوفيين في قولهم بتحمله الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق، أما «هو كأسد» بمعنى شجاع فمحتمل اتفاقاً. اهـ.

ثم ذكر مفهوم الجامد بقوله: (وإن. . . يشتق فهو ذو ضمير مستكن) يعني: أن الخبر المفرد إذاكان مشتقاً فهو صاحب ضمير مستكن، أي: مستتر، نحو: «زيد قائم» أي: هو، واعلم أن المشتق الذي يستتر ضميره هو الذي صيغ من المصدر ليدل على متصف به، قاله الأشموني عازياً للناظم في شرح التسهيل، قال: «أي الأشموني ـ: والمشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، مثال اسم الفاعل «زيد قائم»، ومثال اسم المفعول «زيد مكرم»، ومثال الصفة المشبهة «وجه زيد حسن»، ومثال اسم التفضيل «زيد أكرم من عمرو».

قوله:

(وأبـــرزنـــه مطلقـــاً حيـــث تـــلا ... مـــا ليـــس معنـــاه لـــه محصـــلا)

الضمير في قوله: أبرزنه، يرجع للضمير المذكور، وفي قوله: تلا، يرجع للخبر، و«ما» واقعة على مبتدأ، والضمير في قوله: معناه، يرجع للخبر، وفي قوله: له، يرجع على «ما» التي قد علمت أنها بمعنى مبتدأ، والمعنى: أن الضمير المذكور يجب إبرازه؛ أي: إظهاره حيث تلا، أي: تبع الخبر مبتدأ ليس معناه؛ أي: ذلك الخبر، محصلاً له أي ذلك المبتدأ. وقوله: مطلقاً، أي: سواء أمن اللبس أم لا، مثال أمن اللبس «زيد هند ضاربها هو» وتوضيح ذلك: أن هند: مبتدأ، وضاربها: خبر، ولكنه ليس صفة لها بل لزيد فلذلك

وجب إبراز الضمير ، ومن ذلك أيضاً قول ذي الرمة :

غيلانُ مَيّة مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه بان أو كربا

وذلك أن ميّة : مبتدأ ، ومشغوف : خبره ، لكنه صفة لغيلان . ومثال ما وقع فيه اللبس : إذا قلت عند الأخبار عن ضاربية زيد ومضروبية عمرو : «زيد عمرو ضاربه هو» فزيد : مبتدأ ، وعمرو : مبتدأ أيضاً ، وضاربه : خبر عن عمرو ، لكنه صفة لزيد ، فلولم يبرز الضمير لالتبس المعنى وظن أن عمراً ضارب مع أنه مضروب ، وخالف الكوفيون في صورة أمن اللبس فقالوا : لا يجب الإبراز ، واحتجوا بقوله :

قومي ذري المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان

ووجه التمسك : أن قومي : مبتدأ ، وذري : مبتدأ آخر ، وبانوها : خبر عنه وليس صفة له لأنه جمع بان صفة للقوم ، والذري : مبنية ، ولولم يستتر الضمير لقال : بانوها هم؛ أي القوم ، وأجاب البصريون عن ذلك باحتمال أن تكون «ذري» معمولاً لوصف محذوف دل عليه المذكور ، والأصل : قومي بانون ذري المجد بانوها .

(مسألة) : قال الصبان : تكتب ذري بألف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو ، وياء عند الكوفيين لضم أوله .

قوله :

(وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر)

يعني : أنهم أخبروا عن المبتدأ بظرف نحو : «زيد عندك» أو بحرف جر ومجروره نحو : «زيد في الدار» حال كونهم ناوين ـ أي : مقدرين ـ معنى متعلقهما المحذوف ، أي : عاملهما ، وهو إما مفرد كما في كائن ، أو جملة كما في استقر .

واعلم أن المتعلق هو الخبر في الأصل ، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والمجرور ، وزعم السيرافي أنه لا ضمير فيهما ، وأنه حذف مع العامل ، ويرده قوله :

فإن يك جثماني بأرض سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع

ووجه الرد على السيرافي كما في الصبان: أن قوله: أجمع ، لا يصح أن يكون توكيداً لفؤادي ولا الدهر؛ لنصبهما ، فتعين كونه توكيداً للضمير المستتر في الظرف الذي هو عندك. واعلم أن الضمير الكائن في الظرف والمجرور مرفوع على الفاعلية كما في الصبان ، ثم لما كان قوله: وأخبروا بظرف؛ ليس على إطلاقه ، بين ذلك بقوله: (ولا يكون اسم زمان خبرا. . . عن جثة) يعني: أن اسم الزمان لايخبر به عن اسم الجثة ، أي: الذات ، وذلك لعدم الفائدة ، فلا يقال: «زيد اليوم» (وإن يفد فأخبرا) يعني أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة إذا كان فيه فائدة يجوز ، قال الصبان: اعلم أنّ الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة:

الأول: أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بفي كـ«نحن في يوم طيب ، أو في شهر كذا».

الثاني: أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتاً فوقتاً نحو: «الرطب شهريْ ربيع».

الثالث: تقدير مضاف هو معنى نحو: «اليوم خمر». اهـ. أي: شرب خمر.

قوله: (ولا يجوز الابتدا بالنكره. . . ما لم تفد) أي: مدة عدم إفادتها ، يعني: أن النكرة لا يبتدأ بها مدة عدم إفادتها ، وذلك هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتداء بها (كعند زيد نمره) ونحوه من كل موضع وقعت فيه النكرة مخبراً عنها بظرف مختص مقدم عليها ، وكذلك إذا أخبر عنها بمجرور ، كذلك - أي: مختص - مقدم ، نحو: «في الدار رجل» وكذلك إذا كان جملة نحو: «قصدك غلامه إنسان». قال الصبان: المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار والمجرور ، والمضاف إليه في الظرف ، والمُسْنَد إليه في الجملة صالحاً للإخبار عنه. اهـ. وذلك كما في الأمثلة المذكورة ، فإن «الدار ، وغلامه» في قولنا: «في الدار رجل ، وقصدك غلامه إنسان» كل منهما يصح أن يخبر عنه ، أي: يكون مبتدأ ، وكذلك مثال الناظم: عند زيد نمرة؛ يصح أن يخبر عن زيد الذي أضيف إليه الظرف ، بخلاف «عند رجل مال ، ولإنسان ثوب» مثلاً.

ومما يسوغ الابتداء بالنكرة أيضاً أن تكون عامة وذلك كما إذا وقعت في سياق الاستفهام أو النفي ، وإلى ذلك أشار بقوله: (وهل فتى فيكم فما خل لنا. . .) وكذلك أسماء الشرط والاستفهام نحو: «من يقم أكرمه ومن عندك» ومما يسوغ الابتداء بالنكرة أيضاً أن تكون مخصصة بالوصف إما لفظاً نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ (ورجل من الكرام عندنا) ، أو تقديراً نحو: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ أي: وطائفة من غيركم ، ونحو: «السمن منوان بدرهم» أي منه ، ومنه المثل: «شرٌّ أهرَّ ذا ناب ، أي شر عظيم» قال الصبان: أي جعل الكلب هاراً أي مصوتاً مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ، وكذلك إن كانت موصوفة معنى نحو: «رجيل عندنا» أي: رجل حقير ، ويسوغ الابتداء أيضاً أن تكون النكرة عاملة سواء كان العمل نصباً نحو: «أمر بمعروف صدقة ، ونهى عن منكر صدقة» (ورغبة في الخير خير) وإنما قلنا: إنها في هذا المثال عاملة نصباً؛ لأن المجرور منصوب المحل ، أو كان العمل جراً نحو: «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة» (وعمل. . . بر يزين) «ومثلك لا يبخل ، وغيرك لا يجود» والضابط حصول الفائدة ، ولذا قال (وليقس ما لم يقل) يعني: أنك تقيس ما لم يقل مما فيه الفائدة على ما قيل من ذلك إذا قصد بها الدعاء نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ ، وكذلك إذا وقعت في أول جملة حالية كقوله:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق

وكذلك إذا وقعت بعد لولا كقوله:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن

وغير ذلك من مواضع كثيرة ذكرها الأشموني.

قوله: (والأصل في الأخبار أن تؤخرا. . .) يعني: أن الأصل في الأخبار جمع خبر التأخير عن المبتدآت ، (وجوزوا التقديم إذ لا ضررا) يعني: أنه يجوز تقديم الخبر حين لا ضرر في تقديمه نحو: «تميمي أنا ، ومشنوء من يشنؤك». لأن الوصف هنا وهو «تميمي ، ومشنوء» لا يلتبس بالمبتدأ وإن تقدم عليه ، وأما إذا حصل ضرر بالتقديم فلا يجوز كما أشار إليه بقوله: (فامنعه حين يستوي الجزءان. . . عرفاً و نكراً عادمي بيان) الضمير في قوله: امنعه ، يرجع لتقديم

الخبر ، يعني: أنك تمنع تقدم الخبر حين يستوي الجزءان وهما المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ، أي كانا معرفتين أو نكرتين حال كونهما عادمي بيان أي قرينة تبين المراد ، مثال المعرفتين: «صديقي زيد» ومثال النكرتين: «أفضل منك أفضل مني» فيتعين تقدم المبتدأ في هاذين المثالين وما أشبههما ، إذ لا يدرى المبتدأ من الخبر إلا به ، ومفهوم قوله: عادمي؛ بيان أنه إن لم تعدم قرينة يجوز التقديم ، وهو كذلك نحو: «أبو حنيفة ، أبو يوسف» والقرينة هنا كون «أبو حنيفة» هو الذي يشبه به «أبو يوسف» ، وكذا إذا لم يستويا نحو: «رجل صالحٌ حاضر» فيجوز تقدم حاضر؛ لأن رجلاً لما وصف تعين أنه المبتدأ ومن أمثلة ما وجدت فيه القرينة التي تبين المراد قوله:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا … بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فبنو أبنائنا: مبتدأ مؤخر ، وبنونا: خبر مقدم ، والأصل: بنو أبنائنا مثل بنينا.

قوله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبرا. . .) التشبيه في منع تقدم الخبر ، يعني: أنه يمنع تقدم الخبر إذا كان فعلاً فاعله ضمير مستتر ، نحو: «زيد قام» لأنه إذا تقدم والحالة هذه توهم أنه فاعل ، وأما إذا كان فاعله ضميراً بارزاً نحو: «الزيدان قاما» أو اسماً ظاهراً نحو: «زيد قام أبوه» فيجوز التقديم للأمن من المحذور المذكور في المثال الثاني ، وأما في الأول فكذلك أيضاً إلا على لغة «أكلوني البراغيث». قال الأشموني: وليس ذلك مانعاً من تقديم الخبر ، لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة والحمل على الأكثر راجح ، وعزى ذلك للناظم في شرح التسهيل. قوله: (أو قصد استعماله منحصراً) يعني: أن الخبر إذا كان محصوراً بإلا أو إنما يمنع تقدمه نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ، ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ﴾. وأما قوله:

فيارب هل إلا بك النصر يرتجى … عليهم وهل إلا عليك المعول

فشاذ ، وكذا يمنع أيضاً تقدم الخبر إذا كان المبتدأ مقروناً بلام الابتداء كما أشار إليه بقوله: (أو كان مسنداً لذي لام ابتدا. . .) يعني: أن الخبر إذا كان

مسنداً لمبتدأ صاحب لام ابتداء يمنع تقدمه؛ لأن لام الابتداء له صدر الكلام نحو: «لزيد قائم» وأما قوله:

خالي لأنت ومن جرير خاله   ينل العلاءَ ويكرِمُ الأخوالا

فشاذ، أو مؤول، قال الأشموني: قيل: اللام زائدة، وقيل: داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهو أنت، وقيل: أصله لخالي أنت؛ أخرت اللام للضرورة. قوله: (أو لازم الصدر) معطوف على قوله: لذي لام ابتدا؛ يعني: أنه يمنع تقدم الخبر إذا كان مسندا لمبتدأ لازم الصدر، أي له صدر الكلام، وذلك كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية ومثل الاستفهام بقوله: (كمن لي منجدا) أي: معيناً، ففي مختار الصحاح: واستنجده فأنجده، أي: استعان به فأعانه، ومثال اسم الشرط: «من يقم أكرمه» ومثال كم الخبرية: قوله:

كم عمة لك ياجرير وخالة   فدعاء قد حلبت على عشار

على رواية جر «عمة» على أن «كم» خبرية، قال الصبان: لأنه على رواية النصب تكون كم استفهامية، وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية في محل نصب على الظرفية أو المصدرية، فلا يكون مما نحن فيه.

ولما فرغ مما يمنع فيه تقدم الخبر شرع فيما بجب فيه فقال:

(ونحو عندي درهم ولي وطر   ملتزم فيه تقدم الخبر)

يعني: أنه إذا كان المبتدأ نكرة محضة وكان خبره ظرفاً أو مجروراً يجب تقدم الخبر خوف الالتباس بالنعت، فإذا قلت: «درهم عندي، أو درهم لي» احتمل راجحاً أن يكون صفة لأن النكرة المحضة آكد حاجتها للصفة من حاجتها للخبر، ولذا لوكانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ ذكره الأشموني.

قوله:

(كذا إذا عاد عليه مضمر   مما به عنه مبيناً يخبر)

التشبيه في لزوم تقدم الخبر والضمير في قوله: عليه، يرجع للخبر، و«ما» واقعة على مبتدأ، والضمير في «به» يرجع للخبر، وفي «عنه» يرجع لـ «ما» وقد

علمت أنها واقعة على مبتدأ ، ومبيناً: حال من الضمير في «به» قال الصبان: حال كون الخبر مبيناً ، أي: مفسراً للضمير ، ومعنى البيت: وكذا يلزم تقدم الخبر إذا عاد عليه مضمر من المبتدأ الذي جاء خبراً عنه ، ومثل عوده على الخبر عوده على اسم أضيف إليه الخبر ، مثال عود الضمير على الخبر نفسه قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ ومثال عوده على الذي أضيف إليه الخبر قوله:

أهابك إجلالاً وما بك قدرة علـيَّ ولكن ملء عين حبيبها

وإنما لزم تقديم الخبر في هذا كيلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

و(كذا) يلزم تقدم الخبر (إذا استوجب التصديرا. . .) يعني: أن الخبر إذا كان له صدر الكلام يلزم تقدمه وذلك كالاستفهام (كأين من علمته نصيرا) وكذا إذا كان الخبر مضافاً لاسم استفهام نحو: «صبيحة أي يوم سفرك».

قوله:

(وخبر المحصور قدم أبدا كما لنا إلا إتباع أحمدا)

يعني: أن الخبر إذا كان خبراً لمبتدأ محصور بإلا أو إنما يلزم تقديمه كما مثل ، فالخبر: لنا ، والمبتدأ: اتباع ، ومثال المحصور بإنما «إنما عندك زيد».

قوله: (وحذف ما يعلم جائز) يعني: أن ما يعلم من الجزأين بقرينة يجوز حذفه ، ثم مثل لحذف الخبر المعلوم بقرينة بقوله: (كما. . . تقول زيد بعد من عندكما) أي: عندنا ، والقرينة هنا لفظية ، وهي تقدم لفظ «عند».

وأشار إلى حذف المبتدأ المعلوم بقرينة بقوله:

(وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه إذ عرف)

أي: بقرينة السؤال ، أي: هو دنف ، والدنف كما في الصبان عازياً للقاموس: المريض من العشق وغيره مرضاً ملازماً ، قال الأشموني: وقد يحذف الجزآن معاً إذا حلا محل مفرد ، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ أي: فعدتهن ثلاثة أشهر ، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو ـ أي:

المفرد ـ كذلك ، أي : فعدتهن كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي : «فعدتهن ثلاثة أشهر» عليها .

(تنبيه) : قال الصبان : وعبارة الدماميني : اعلم أن في كيف ثلاث عبارات :

إحداها : أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال ، فمعناها : في أي حال على أن الظرفية مجازية كما في «زيد في حالة حسنة» وهذه عبارة سيبويه ، فموضعها عنده نصب دائماً .

الثانية : أنها اسم يستفهم به عن الأحوال ، فمعناها : على أي حال ، وهذه عبارة السيرافي والأخفش ، فموضعها عندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره .

الثالثة : أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها ، فمعناها : مانعت زيد ، وهذه عبارة ابن المصنف .

ولما كان بعض الخبر يجب حذفه شرع يبين ذلك فقال : (وبعد لولا غالباً حذف الخبر . . . حتم) يعني : أن حذف الخبر واجب بعد «لولا» في غالب أحوالها ، واعلم أن «لولا» لها حالان :

أحدهما : وهو الغالب أن يكون الامتناع بها معلقاً على مجرد وجود المبتدأ أي : وجوداً مطلقاً ، أي : غير مقيد نحو : «لولا زيد لأكرمتك» والخبر هنا تقديره موجود ، أي : لولا زيد موجود ، فالامتناع معلق على مجرد وجود زيد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ أي : موجود ، وإنما حذف الخبر هنا لأن جواب لولا يسد مسده الثاني من أحوالها أن يكون الامتناع معلقاً على الوجود المقيد نحو : «لولا زيد سالمنا ما سلم» فالحال الأول يجب فيه حذف الخبر كما ذكره الناظم ، وأما الحال الثاني فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره كما في المثال المتقدم ، أعني : لولا زيد سالمنا ، وأما إن دل عليه دليل فيجوز حذفه وإثباته نحو : «لولا أنصار زيد حموه ما سلم» والدليل هنا : أن الأنصار معلوم أنهم يحمون ، فلو حذف «حموه» لعلم من المعنى ، واعلم أن قولي : في غالب أحوالها ، أي : بصيغة الجمع ، مع أنهما حالان على حد قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ وهو نوع من المجاز ، أشار له السيوطي في عقود الجمان

بقوله: ومنه ذكر جمع أو مثنى أو مفرد عن آخر ، قد عنىٰ: ومثل بعض طرره لوقوع الجمع عن التثنية بالآية الكريمة ، ومن أمثلة حالة لولا الثانية ـ أعني: كون الامتناع معلقاً على الوجود المقيد قول المعري:

يذيب الرعب منه كل عضب   فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقوله ﷺ: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم»، هكذا لفظ الحديث في الأشموني ، أي: بصيغة الجمع في حديثو ، وإضافته لعهد وجعل آخره: لبنيت الكعبة. . . إلخ. قلت: والذي في البخاري في كتاب العلم قال النبي ﷺ: «يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم» قال ابن الزبير: «بكفر لنقضت الكعبة ، فجعلت لها بابيْن: باب يدخل الناس ، وباب يخرجون» وفيه في كتاب التفسير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ: «أن النبي ﷺ قال: ألم تريْ أن قومك بنوا الكعبة واقتصروا عن قواعد إبراهيم؟ فقلت: يارسول الله ألا تردها على قواعد إبراهيم، قال: لولا حِدْثان قومك بالكفر». (وفي نص يمين ذا استقر) يعني: أن المبتدأ إذا كان نصاً في اليمين ، أي: لا يحتمل غيره يجب حذف خبره ، فالإشارة في قوله: «ذا» إلى وجوب حذف الخبر ، مثال ذلك: «لعمرك لأفعلن كذا ، وأيمن الله لأصلين» والتقدير: لعمرك قسمي ، أي: وأيمن الله كذلك ، وإنما حذف الخبر للعلم به وسد جواب القسم مسده ، وأما إذا كان المبتدأ غير نص في اليمين فيجوز حذف الخبر وإثباته نحو: «عهد الله لأفعلن كذا» وعلى عهد الله قوله:

(وبعد واو عينت مفهوم مع   كمثل كل صانع وما صنع)

يعني: أن الخبر يجب حذفه بعد الواو التي عينت مفهوم «مع» أي: ظهر منها معنى «مع» قاله الصبان ، قال: إذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية ، كأن يقال: «كل صانع وما صنع مخلوقان» واعلم أن تقدير الخبر «مقرونان» وكذا «كل رجل وضيعته» أي: مقرونان ، والضيعة ، قال في مختار الصحاح: قال الأزهري: *الضيعة عند الحاضرة النخل والكرم والأرض ، والعرب لا تعرف الضيعة إلا الحرفة والصناعة*. اهـ.

وأما إذا لم تعين الواو مفهوم مع فيجوز ذكر الخبر ، قال الشاعر:

تمنوْا لي الموت الذي يشعب الفتى   وكــل امــرئ والمــوت يلتقيــان

قوله:

(وقبــل حــال لا تكــون خبــراً   عــن الــذي خبـره قـد أضمـرا)

يعني: أن الخبر يجب حذفه إذا كان قبل حال لا تصح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي حذف خبره، وذلك يكون فيما إذا كان فيه المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير هو صاحب الحال، أو كان ـ أي المبتدأ ـ اسم تفضيل مضافاً للمصدر المذكور، ومثل الصورة الأولى بقوله: (كضربي العبد مسيئاً) وتقدير الخبر: إذ كان، أو إذا كان، وتوضيح هذا: أن «ضربي» مصدر وهو المبتدأ، والعبدَ مفعوله وهو أي العبد مفسر للضمير المستتر في كان، والضمير هو صاحب الحال، والحال مسيئاً ولا يصح أن يكون خبراً عن المبتدأ وهو ضربي، فلا يقال: ضربي مسيء، ومثل للصورة الثانية وهي ما إذا كان المبتدأ اسم تفضيل مضافاً للمصدر المذكور بقوله (وأتم... تبييني الحق منوطاً بالحكم) فأتم اسم تفضيل وهو مبتدأ مضاف إلى تبييني، وتبييني: مصدر، والحقَ: مفعوله، وهو مفسر للضمير المستتر في كان المحذوفة التي هي الخبر، ومنوطاً هو الحال، وصاحبه الضمير، واعلم أن عدم صلاحية الحال للخبر في هذا المثال إنما هو بحسب قصد المتكلم، فإذا قصد أن منوطاً صفة للحق لم يصح أن يخبر به عن أتم، وإن لم يقصد ذلك فلا مانع من صحة الإخبار به عن أتم، قاله الأشموني والصبان، وأما المثال الأول فلا يصح الإخبار فيه وإن قصده المَتكلم، إذ لا يقال «الضرب مسيء» وما ذكرته من أن تقدير الخبر كان ـ أي ضربي العبد، إذْ كان أو إذا كان ـ هو الذي صدر به الأشموني، وذكر آخر عن الأخفش: أن تقدير الخبر مصدر مضاف لضمير هو صاحب الحال، أي: «ضربي العبد ضربه مسيئاً، وأتم تبييني الحق تبيينه» منوطاً، وذكر أن الناظم في التسهيل اختار هذا القول، وذكر الصبان أن ابن هشام اختاره في المغني قوله:

(وأخبــروا بــاثنيــن أو بــأكثــرا   عــن واحـد كهـم سـرات شعـرا)

يعني: أنه يجوز أن يخبر عن مبتدأ واحد بخبرين أو أكثر؛ لأن الخبر محكوم

به على المبتدأ ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بأشياء ، ثم تعدد الخبر على ثلاثة أضرب:

الأول: أن يتعدد لفظاً ومعنى كمثال الناظم «هم سرات شعرا» والسرات: قال الصبان: بفتح السين وقد تضم ، أصلها سَرَية جمع سري. اهـ.

والسري: الشريف ، وكقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ، وقوله:

من يك ذابت فهذا ... بتي مقيظ مصيف مشتي

وقوله:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي ... بأخرى الأعادي فهو يقظان نائم

الضرب الثاني: أن يتعدد لفظاً لا معنى ، نحو: «الرمان حُلو حامض» أي: مز ، وضابط هذا الضرب: أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو: «هذا أعسر يسر» أي: أضبط ، وهو من يعمل بكلتا يديه ، قال في مختار الصحاح: وأما الذي يعمل بكلتا يديه فهو أعسر يسر ، ولا تقل: أعسر أيسر ، وكان عمر رضي الله تعالى عنه أعسر يسراً. هـ.

الضرب الثالث: أن يتعدد الخبر لأجل تعدد ما هو له حقيقة نحو: «بنوك كاتب وشاعر وفقيه» ، وقوله:

يداك يد خيرها يرتجي ... وأخرى لأعدائها غائظه

أو حكماً كقوله تعالى: ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ﴾.

* * *

(كان وأخواتها)

(ترفع كان المبتدا اسماً والخبر ... تنصبه ككان سيداً عمر)

يعني: أن «كان» ترفع المبتدأ ، أي: تجدد له رفعاً غير رفعه الذي كان عليه ، خلافاً للكوفيين فهو عندهم باق على رفعه الأول ، ويسمى اسماً لها ،

وأما الخبر فتنصبه اتفاقاً ، لكن عند البصريين على الخبرية ، وعند الكوفيين غير الفراء على الحالية ، وعند الفراء على التثنية بالحال.

(ككان ظل) أي: في رفع الاسم ونصب الخبر ، ومعنى ظل: اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً ، (بات) معطوف على ما قبله بحذف العاطف ، ومعناها: اتصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً ، (أضحى) ومعناها: اتصافه به ضحى ، ثم مثال «كان» ما ذكره الناظم ، ومثال ظل قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُمْ مُسْوَدًّا﴾ ، ومثال بات قوله:

باتت همومي تسري طوارقها أكفكف عيني والدمع سابقها

ومثال: أضحى: «أضحى زيد مصلياً» قوله: (أصبحا. . . أمسى) يعني: أنهما مثل ما ذكر في العمل ، (و) مثل ما ذكر (صار) ومعناها: التحول من صفة إلى صفة نحو: «صار زيد عالماً». قوله: (ليس) وهي لنفي الحال عند الإطلاق نحو: «ليس زيد قائماً» وأما عند التقييد بزمن فبحسبه؛ فإذا قلت: «ليس زيد قائماً أمس» فلنفي الماضي ، وإذا قلت: «ليس قائماً غداً» فلنفي المستقبل. قوله: (زال) أي: التي مضارعها يزال احترازاً عن التي مضارعها يزيل بفتح الياء ومعناها: ماز ، كقولهم: «زَلْ ضأنك من معزك» أي: مِزْ بعضها من بعض ، وعن «زال» بمعنى: انتقل؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ. . . ﴾ الآية. وماضي هذه التي نحن فيها بكسر العين ، وأما غيرها فبفتحها قاله الصبان عازياً للتصريح. قوله: (برحا فتئ وانفك وهذه الأربعة. . . لشبه نفي أو لنفي متبعه) يعني: أن هذه الأربعة التي هي زال وما بعدها تعمل هذا العمل بشرط أن تكون بعد نفي أو شبهه ، والمراد به النهي والدعاء ، وأما غيرها من الأفعال فيعمل بلا شرط ، مثال النفي قبل زال قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ، ومثاله مع برح قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ ومثاله مع فتى قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾ لكن النفي في هذا مقدر أي لا تفتؤ ، وكذا في قول امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

ولا ينقاس حذف النفي إلا مع القسم ، وشذ قوله:

وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقاً مجيدا

ومن أمثلة النفي مع انفك قوله:

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة بقل قنوع

ومن أمثلة النهي قبل زال قوله:

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

ومن أمثلة الدعاء قوله:

ألايا اسلمي يا دار ميّ على البلا ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

قوله:

(ومثل كان دام مسبوقاً بما كأعط مادمت مصيباً درهما)

يعني: أن دام مثل كان في العمل المذكور حال كون دام مسبوقاً بما ، أي: قبلها «ما» المصدرية الظرفية ، كما مثل ، وكقوله تعالى: ﴿ وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ، قوله:

(وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماضي منه استعملا)

يعني: أن غير الماضي من هذه الأفعال يعمل مثل الماضي ، فالناظم رحمه الله تعالى ذكر صيغة الماضي ، وذكر أن غير الماضي مثله في العمل إذا كان غير الماضي مستعملاً. واعلم أن هذه الأفعال في التصرف وعدمه على ثلاثة أقسام: قسم لا يتصرف أصلاً وهو «ليس» اتفاقاً وكذا «دام» على الأصح ، وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو «زال» وأخواتها ، فإنها لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ، وقسم يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقيها ، مثال المضارع من كان قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾. ومثال الأمر: ﴿ ۞ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً﴾ ، ومثال المصدر قوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

ومثال اسم الفاعل:

وما كل من يبد البشاشة كائناً أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

ومثال المضارع من زال قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾، ومثال اسم الفاعل قوله:

قضى الله يا أسماءُ أن لست زائلاً أحبك حتى يغمض العين مغمض

قوله: (وفي جميعها توسط الخبرْ... أجز) يعني أن جميع هذه الأفعال يجوز توسط خبره بينه وبين الاسم، مثال توسطه في كان قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، ومثال توسطه في ليس قول السموْءل:

سلـي إن جهلـت النـاس عنـا وعنهم فليس سواءً عالمٌ وجهول

وقراءة حمزة وحفص: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ بالنصب في البر، ومثال توسطه في «دام» قوله:

لا طيـب للعيـش مـادامـت منغصـة لـذاتـه بـادّكـار المـوت والهـرم

وقس البواقي. ولما ذكر حكم التوسط وبقي حكم التقدم أشار إليه بقوله: (وكل سبقه دام حظر) يعني: أن كلاً من العرب أو النحاة حظر ـ أي: منع ـ سبق الخبر «دام»، وهذا تحته صورتان:

إحداهما: أن يتقدم على «ما» وهذه لا خلاف في منعها.

والثانية: أن يكون أي الخبر بين «ما» و«دام» وهذه نقل ابن قاسم الغزي الخلاف فيها قاله الصبان، لكن الصحيح المنع.

قوله:

(كـذاك سبـق خبـر مـا النـافيـه فجـيء بهـا متلـوة لا تـاليـه)

التشبيه في حظر السبق: يعني أنه يمتنع تقدم الخبر على «ما» النافية لهذه الأفعال فيجاء بها متلوة ـ أي: متبوعة ـ بالخبر لا تابعة له، وسواء كان ما دخلت عليه يعمل بشرط تقدم النفي كزال وأخواتها أم لا، فلا يقال: «قائماً ما زال زيد، ولا قاعداً ما كان عمرو» خلافاً للكوفيين، وأما إذا كان النفي بغير «ما» فيجوز سبق الخبر كقوله:

مـهْ عـاذلـي فهـائمـاً لـن أبـرحـا بمثل أو أحسن من شمس الضحى

وخالف الفراء فقال: يمنع التقدم في جميع حروف النفي.

قوله: (ومنع سبق خبر ليس اصطفى. . .) يعني أن من منع سبق الخبر ليس اصطفى ـ أي: اختير ـ منعه، وهو رأي الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني، وإنما اصطفى لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية، قال الصبان: وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفي بما، وهو كذلك فتقول: «قائماً كان زيد». قوله: (وذو تمام ما برفع يكتفي) يعني أن الذي اكتفى من هذه الأفعال بالمرفوع ـ أي: عن المنصوب ـ يسمى تاماً، والمرفوع حينئذ يسمى فاعلاً.

(وما سواه ناقص) يعني: أن ما سوى المكتفي بالمرفوع يسمى ناقصاً، وسمي بذلك لافتقاره إلى المنصوب (والنقص في. . . فتئ ليس زال دائماً قفى) يعني: أن هذه الأفعال الثلاثة ففي النقص، أي: اتبع فيها حال كونه دائماً أي: لا تستعمل إلا ناقصة، وأما غيرها فيستعمل ناقصاً كما تقدمت أمثلته، ويستعمل تاماً كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ أي: حضر أو ثبت، و«كنت الصوف» بمعنى غزلته و«كنت الصبي» بمعنى كفلته، قال الصبان: واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقاً إلا التي بمعنى كفل فمصدرها الكيانة كالحراسة قاله الدماميني. اهـ.

ومثال أمسى وأصبح تامتين قوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ أي: تدخلون في المساء والصباح ومثال دام تامة قوله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ أي: بقيت، قال الصبان: وتأتي «دام» التامة بمعنى سكن، ومنه الحديث: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم» أي الساكن. ومثال بات التامة قولهم: «بات بالقوم» أي نزل بهم ليلاً، ومثال أضحى قوله:

ومن فعلاتي أنني أحسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

أي: دخل في وقت الضحى والجليد، قال في مختار الصحاح: الضريب والسقيط وهو ندى يسقط من السماء فيجمد على الأرض. اهـ.

وأما ظل التامة فقد قال في الصبان ما نصه في التسهيل: إن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال، ومثل الدماميني الأول: بنحو: «لو ظل الظلام هلك الناس»

والثاني: بنحو: «ظل الليل وظل النبت» ومثال برح قولهم: «برح الخفاء» أي: ظهر قوله:

(ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر)

يعني: أن العامل الذي هو أحد أفْعال الباب لا يليه معمول خبره، فلا يقال: كان طعامك زيد آكلاً، مثلاً، وسواء تأخر الخبر كما مثلنا أو تقدم ككان طعامك آكلاً زيد، خلافاً لابن سراج والفارسي وابن عصفور في هذه، وللكوفيين مطلقاً ومحل المنع إذا لم يكن ظرفاً ولا مجروراً، وأما إذا كان ظرفاً أو مجروراً فيجوز، مثال الظرف: «كان عندك زيد جالساً» ومثال المجرور: «كان في الدار زيد جالساً».

(ومضمر الشأن اسماً انو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع)

يعني: أنه إذا وقع شيء في كلامهم يوهم جواز ما ظهر لك منعه من إيلاء معمول الخبر للعامل ينوى ضمير الشأن حال كونه اسماً للعامل، وحينئذ فلن يلي معمول الخبر العامل لأن الضمير المنوي فصل بينهما. واعلم أن الناظم رحمه الله تعالى لم يتقدم له ذكر ضمير الشأن، لكنه لما كان شهيراً عندهم جعله كالمذكور، مثال ما أوهم جواز إيلاء معمول الخبر للعامل قوله:

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

وتوضيح ذلك: أن ظاهر البيت أن «عطية»: اسم كان، و«عود»: خبره، و«إياهم»: مفعول عود، وقد ولى العامل الذي هو كان، فيؤول بأن اسم كان ضمير الشأن، وعطية: مبتدأ، وعود: خبره، والجملة هي خبر كان، ومن ذلك أيضاً قوله:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى تلقي المساكين

فظاهر البيت أن «المساكين»: اسم ليس، و«تلقي» خبره، و«كل»: مفعول أي تلقي، وقد ولى العامل وهو ليس فيؤول بأن اسم ليس ضمير شأن، أي: ليس هو أي الأمر والشأن، والمساكين: فاعل تلقي، والجملة خبر كان، وأما قوله:

باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش إن حم لي عيش من العجب

فضرورة ولا يمكن فيه التأويل المذكور لأن ضمير الشأن لا بد من تفسيره بجملة، ولا جملة هنا، قال المختار بن بون: وفسرنه بذات خبر مصرح بها جميعاً تظفر. ووجه الضرورة في قوله: باتت فؤادي... إلخ أن ذات الخال: اسم بات، وسالبة: خبره، وفؤادي: مفعول سالبة، وقد ولي باتت وتتعين الضرورة أيضاً في قوله:

لئن كان سلمى الشيب بالصد مغرياً   لقد هون السلوان عنها التحلم

ووجه الضرورة: أن الشيب: اسم كان، ومغرياً: خبرها، وسلمى: مفعول مغرياً، وقد ولي كان ولا يمكن أن يقدر ضمير الشأن للعلة المذكورة آنفاً.

قوله: (وقد تزاد كان في حشو) يعني: أن كان قد تزاد في حشو، أي: بين شيئين متلازمين، قال الصبان: واعلم أن زيادة «كان» كثيرة في نفسها، فالتقليل المستفاد من قول الناظم: وقد تزاد؛ بالنسبة إلى عدم زيادتها أفاده يس. اهـ.

الأشموني: وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب (كما... كان أصح علم من تقدما) ومن زيادتها بين الصفة والموصوف قوله:

في غرف الجنة العليا التي وجبت   لهم هناك بسعي كان مشكورا

وكذا عند سيبويه، قوله:

فكيف إذا مررت بدار قوم   وجيران لنا كانوا كرام

قال الصبان: المتجه في البيت ما ذكره الدماميني وفاقاً للمبرد، وكثير أنها ناقصة، والضمير: اسمها، ولنا: خبرها، فليست زائدة.

قوله: (ويحذفونها ويبقون الخبر...) يعني: أنهم يحذفون «كان» إما وحدها وإما مع الاسم، الأشموني: وهو الأكثر (وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر) يعني: أن ذا الحكم يكثر بعد «أن ولو» الشرطيتين، من ذلك: «المرء مجزي بعمله، إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌّ» وهذا اللفظ: الصحيح أنه غير حديث كما في الصبان عازياً للسيوطي وغيره، ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله:

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً   فما اعتذارك من قول إذا قيلا

وفي الحديث: «التمس ولو خاتماً من حديد». وقال:

لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكاً ... جنوده ضاق عنها السهل والجبل

ويقل الحذف مع غير «إن ولو» كقوله: «تذكرت تقتد برد مائها. وعتك البول على أنسائها. من لد شولاً فإلى أتلائها». قدره سيبويه: من لد أن كانت شولاً. قال الصبان: بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين: جمع شائلة على غير قياس، إذ قياس جمعها شوائل، والشائلة: الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، وقدره غير سيبويه من لد شالت شولاً، فجعل شولاً مصدراً. قوله: (وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب. . . كمثل إما أنت براً فاقترب) يعني: أنهم ارتكبوا تعويض «ما» عن «كان» بعد أن بالفتح، أي حذفوا «كان» وجعلوا «ما» عوضها بعد أن، وذلك كمثال الناظم، والأصل: اقترب؛ لأن «كنت براً» فحذف لام التعليل، ويأتي حكم حذفه للناظم في تعدي الفعل ولزومه، وبعد حذف اللام حذفت كان وانفصل الضمير، أي: صار «أنت» وجعلت «ما» عوض «كان»، وأدغمت «إن» فيها فصار التركيب «إما أنت» ومنه قوله:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع

وهذا الحذف واجب، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه. قوله:

(ومن مضارع لكان منجزم ... تحذف نون وهو حذف ما التزم)

يعني: أن مضارع «كان» تحذف نونه للتخفيف جوازاً، وسواء في ذلك كانت تامة أو ناقصة، ولجواز الحذف أربعة شروط:

أولها: أن تكون مجزومة بخلاف نحو: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾.

ثانيها: أن تكون مجزومة بالسكون بخلاف نحو: ﴿وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَـٰلِحِينَ﴾.

ثالثها: أن لا يتصل بها ضمير نصب بخلاف نحو: «إن يكنه فلن تسلط عليه».

رابعها: أن يليها متحرك بخلاف نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾. الأشموني:

وخالف يونس في هذا الأخير فأجاز الحذف حينئذ تمسكاً بقوله:

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة ... فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

وحمل على الضرورة. قال الناظم: وبقوله أقول، إذ لا ضرورة لإمكان أن يقال: فإن تكن المرآة أخفت وسامة.

* * *

فصل في (ما ولا ولات وإن المشبهات بليس)

(إعمال ليس أعملت ما دون إن ... مع بقا النفي وترتيب زكن)

يعني: أن «ما» النافية تعمل عند الحجازيين عمل «ليس» بثلاثة شروط:

أولها: أن لا تكون بعدها «إن» الزائدة بخلاف نحو: «ما إن زيد قائم» ومنه قوله:

بني غدانة ما إن أنتم ذهب ... ولا صريف ولكن أنتم الخزف

وفي الصبان: أن الصريف: الفضة، وأن الخزف: الفخار.

الشرط الثاني: أن يبقى نفيها بأن لا ينتقض «بإلا وأما» إذا انتقض النفي بإلا فلا تعمل نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ وأما قوله:

وما الدهر إلا مجنوناً بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا

فشاذ أو مؤول بأن «مجنوناً ومعذباً» منصوبان على المفعولية المطلقة بفعل محذوف، تقديره في الأول: يدور دوران مجنون، وفي الثاني: يعذب، أي: يعذب تعذيباً، فقوله: معذباً: اسم مفعول بمعنى المصدر كما رأيت، وقيل: إنهما منصوبان بفعل محذوف تقديره: يشبه، فكل منهما مفعول به، قاله الصبان.

الشرط الثالث: الترتيب، أي: تقدم الاسم على الخبر بخلاف نحو: «ما قائم زيد» ومنه قوله:

وما خذل قومي فأخضع للعدا ... ولكن إذا أدعوهم فهم هم

ومعنى البيت: أن «ما» تعمل دون «إن» ومع بقاء نفيها ومع ترتيب، أي

تقدم الاسم على الخبر زكن ، أي: علم ، مثال ما توفرت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ قوله:

(وسبق حرف جر أو ظرف كما … بي أنت معنياً أجاز العلما)

سبق: مفعول «أجاز» يعني: أن العلماء أجازوا سبق حرف جر أو ظرف معمولاً لخبر «ما» ، أي: سبقه اسم «ما» وخبرها ، ومثل ذلك بقوله: كما بي أنت معنياً ، وتوضيح ذلك أن «أنت»: اسم «ما» ، ومعنياً: خبرها ، وبي: معمول للخبر ، وقد تقدم عليهما ـ أي: الاسم والخبر ـ ومعنى معنياً: أي مهتماً. قال في مختار الصحاح: وعني بحاجته يعنى بها على ما لم يسمى فاعله عناية ، فهو بها معنى على مفعول. ا هـ.

ومن أمثلة تقدم الظرف الذي وقع معمولاً للخبر قوله:

بأهبة حزم لُذْ وإن كنت آمناً … فما كل حين من توالي مواليا

ووجه ذلك: أن «مَن»: اسم «ما» ومواليًا: خبرها ، وكل: ظرف لإضافته إلى حين ، وهو معمول «موالياً» وأما إذا كان معمول الخبر غير ظرف أو مجرور وتقدم فيبطل عمل «ما» نحو: «ما طعامك زيد آكل» ومنه قوله:

وقالوا تعرفْها المنازل من منى … وما كل من وافى منى أنا عارف

على رواية نصب «كل» وأما على رواية رفعها فتكون اسم «ما» وجملة «أنا عارف» في محل خبرها. قوله في البيت: تعرفها ، أي اطلب معرفتها ، وقوله: المنازل ، أي: في المنازل ، ذكره الصبان قوله:

(ورفع معطوف بلكن أو ببل … من بعد منصوب بما الْزَم حيث حل)

رفع مفعول «الزم» قدم ، يعني: أن المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب بما وهو خبرها يلزم رفعه حيث حل ـ أي: نزل ـ أي: في كل موضع جاء فيه نحو: «ما زيد قائماً بل قاعد» وإنما لزم رفعه لأنه موجب أي غير منفي ، و«ما» لا تعمل في الموجب ، فلا يجوز «ما زيد شاعراً لكن كاتباً» بالنصب ، واعلم أن المرفوع المذكور خبر مبتدأ محذوف أي: «بل هو قاعدٌ» أو لكن.

(فائدة) قال الصبان: قال في التسهيل: وقد يجر المعطوف على الخبر

الصالح للباء مع سقوطها ، قال الدماميني : وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم ، والذي عليه جمهور النحاة : أنه غير مقيس ، ثم قال في التسهيل : ويندر ذلك ـ أي : جر المعطوف على الخبر المذكور ـ في غير «ليس وما» . ا هـ .

ولم يمثل لذلك . قلت : يمثل له في «ليس» بقوله :

بد إلى أني لست مدرك ما مضى ولاسابق شيئاً إذا كان جائيا

ويمثل له في «ما» بقوله :

ما الحازم الشهم مقداماً ولا بطل إن لم يكن للهوى بالعقل غلابا

قوله في البيت : الشهم ، قال في مختار الصحاح : شهم : من باب ظرف ، فهو شهم أي : جلد ذكي الفؤاد .

قوله : (وبعد ما وليس جر البا الخبر . . .) البا : فاعل جر ، والخبرَ مفعوله ، يعني : أن الباء الزائدة جرّت الخبر بعد «ما وليس» أي جر خبرهما ، مثال جره خبر «ما» قوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ ، ومثال ليس : ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ﴾ ، واعلم أن الجر المذكور في «ما وليس» كثير ، وأشار بقد التقليلية إلى قلته في غيرهما بقوله : (وبعد لا ونفي كان قد يجر) يعني : أن خبر «لا وكان» المنفية يجر بالباء الزائدة بقلة ، مثال «لا» قوله :

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب

ومثال «كان المنفية» قوله :

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذْ أجْشع القوم أعجل

وكذا يقل بعد نفي واحدة من أخوات ظن كقوله :

دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد

قال الصبان : والقُعدد : بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها : الضعيف المتأخر .

قوله : (في النكرات أعملت كليس لا . . .) يعني : أن «لا» تعمل عمل «ليس» في النكرات خاصة بشرط بقاء النفي والترتيب ، وعملها خاص بلغة

الحجازيين وهو مع ذلك قليل حتى منعه الفراء وموافقوه ، ومن أمثلة ما توفرت فيه الشروط قوله:

تعزَّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقيا

وأجاز ابن الشجرى عملها في المعرفة محتجاً بقوله:

وحلت سَواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا في حبها متراخيا

ووافقه الناظم في شرح التسهيل ، وخالفه في شرح الكافية. وتأويل البيت على عدم الإعمال إما أن تجعل أنا: نائباً لفعل محذوف ، وباغياً: حال ، أي: لا أرى حال كوني باغياً ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، ويمكن أن تكون أنا: مبتدأ ، والفعل المحذوف هو الخبر ، وبقي الحال الذي هو باغياً مستغنى به عن عامله. قال المختار بن بون في الاحمرار: وربما استغنى بالمعمول عن خبر كالحال والمفعول ، ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ على قراءة النصب. قوله: (وقد تلى لات وإن ذا العملا) يعني: أن «لات وإن» النافيتين تعملان ذا العمل ، والإشارة إلى عمل «ليس» لا إلى قوله في النكرات؛ لأنه لا يشترط في «إن» أن يكون عملها في نكرة بل تعمل في المعرفة كقوله:

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

وقوله:

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا

ومن عملها في النكرة قولهم: «إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية». وأما «لات» فلا تعمل في المعرفة ، قال الصبان عازياً للمغني: إن محل ذلك إذا كانت المعرفة ظاهرة ، وأما إذا كانت مقدرة فيجوز أن تعمل فيها.

قوله: (وما للات في سوى حين عمل...) يعني: أن لات لا تعمل في غير اسم الزمان ، بل تعمل في اسم الزمان خاصة نحو: «ساعة وحين» قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ وقال الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم

وأما قوله:

لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير

فلات: مهملة ، ومجير: فاعل فعل محذوف تقديره يحصل ، أو مبتدأ خبره محذوف أي: لات مجير له. واعلم أن الصحيح في «لات» أن أصلها «لا» النافية فزيدت التاء ليقوى شبهها بالفعل. قوله: (وحذف ذي الرفع فشا) يعني: أن حذف ذي الرفع الذي هو الاسم فشا ـ أي: كثر ـ والتقدير في «ولات حين مناص» أي: ولات الحين حين مناص ، أي: لات الوقت وقت فرار ، قوله: (والعكس قل) المراد بالعكس: حذف ذي النصب الذي هو الخبر ، يعني: أن ذلك قليل ، وقرئت الآية شذوذاً بالرفع ، والتقدير: ولات حين مناص حيناً لهم.

* * *

(أفعال المقاربة)

(ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهاذين خبر)

يعني: أن «كاد» ككان في العمل ، وكذلك «عسى» ، وندر في خبرهما أن يكون غير فعل مضارع. ومعنى «كاد» مقاربة وقوع الخبر ، ومعنى «عسى» رجاؤه ، ومن أمثلة «كاد» قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ ﴾ ، ومن أمثلة «عسى» قوله عزّ وجل: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ هذا من أمثلة الغالب وأما النادر وهو كون خبرهما غير مضارع فمثاله في «كاد» قوله:

فأبت إلى فهم وما كدت آئباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

قوله: فهم ، قال الصبان: اسم قبيلة ، ومثال النادر في «عسى» قوله:

أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن إني عسيت صائما

(وكونه بدون أن بعد عسى. . . نزر) يعني: أن كون المضارع الواقع خبراً لعسى غير مقرون بأن نزر ، أي: قليل ، ومنه قوله:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

قوله: (وكاد الأمر فيه عكسا) يعني: أن الأمر المتقدم في «عسى» عكس في

«كاد» ، أي: القليل في خبرها الاقتران بأن ، وقد علمت أن «عسى» القليل فيها عدم الاقتران ، مثال اقتران خبر «كاد» بأن قوله:

كادت النفس أن تفيض عليه   مذ غدا حشو ريطة وبرود

وقوله:

أبيتم قبول السلم منا فكدتم   لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل

قوله: (وكعسى حرى) يعني: أن «حرى» كعسى في المعنى والعمل (ولكن جعلا . . . خبرها حتماً بأن متصلا) يعني: أن «حرى» يتحتم في خبرها الاتصال بأن نحو: «حرى زيد أن يقوم» ولا يجوز الحذف بقلة كما في «عسى».

قوله: (وألزموا اخلولق أن مثل حرى. . .) يعني: أن «اخلولق» يلزم في خبرها «أن» كحرى ، وهما للرجاء ، مثال اخلولق: «اخلولقت السماء أن تمطر» ووجه لزوم «أن» في «حرى واخلولق» دون «عسى» أن «عسى» شهيرة في الرجاء المختص بالمستقبل دونهما ، أي: حرى واخلولق ، فلزما «أن» لتخلصهما للاستقبال ، قاله الصبان ، (وبعد أوشك انتفا أن ندرا) يعني: أن الخبر بعد «أوشك» ندر فيه انتفاء «أنْ» وأوشك بمعنى كاد ، مثال الاقتران بأنْ قوله:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا   إذا قيل هاتوا أن يملوا فيمنع

ومثال التجرد قول أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فرّ من منيته   في بعض غِراته يوافقها

قوله: غراته: قال الصبان: بكسر الغين ، أي: غفلاته.

قوله: (ومثل كاد في الأصح كربا. . .) يعني: أن «كرب» بفتح الراء كما في مختار الصحاح. الأشموني: ونقل كسرها أيضاً مثل كاد في اقتران خبرها بأن قليلاً في القول الأصح ، ومن أمثلته:

قد بُرتَ أو كرَبتَ أن تبورا   لما رأيت بيهساً مثبورا

وقوله:

سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما   وقد كربت أعناقها أن تقطعا

قوله: الأحلام: أي العقول، والسجل كما في الصبان عازياً للقاموس: الدلو العظيمة مملوءة، ومقابل الأصح شيئان: قول سيبويه أنه ليس فيها إلا التجرد، ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع. (وترك أن مع ذي الشروع وجبا) يعني: «أن» ترك أن مع ذي الشروع ـ أي: مع الفعل الدال على الشروع ـ في الخبر وجب.

ثم شرع يمثل فعل الشروع فقال: (كأنشأ السائق يحدو) أي: يسوق الإبل ويغني لها، قال في مختار الصحاح: الحدو: سوق الإبل والغناء لها وقد حدى الإبل من باب عدا (وطفق. . .) كقوله تعالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ (كذا جعلت) أصلّي (وأخذت) أقرأ (وعلق) كقوله:

أراك علقت تظلم من أجرنا   وظلم الجار إذلال المجير

قوله:

(واستعملوا مضارعاً لأوشكا   وكاد لاغير وزادوا موشكا)

يعني: أنهم استعملوا مضارعاً لأوشك وهو أكثر استعمالاً من ماضيها كقوله ﷺ: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنماً يَتْبَع بها شَعَفَ الجبال ومواقع القَطْر يفر بدينه من الفتن»، قوله: شعف أي: رؤوس الجبال كما في الزرقاني شارح الموطأ، واستعملوا أيضاً مضارعاً لكاد كقوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ وأما غيرهما من أفعال الباب فملازم لصيغة الماضي، وقوله: وزادوا موشكاً، أي: زادوا على المضارع اسم الفاعل من أوشك، كقوله:

فموشكة أرضنا أن تعود   خلاف الأنيس وحوشاً يبابا

قوله:

(بعد عسى اخلولق أوشكْ قد يرد   غنى بأن يفعل عن ثان فقد)

يعني: أنه قد يرد أي يجيء الاستغناء بأن يفعل، أي: أن والمضارع بعد هذه الأفعال الثلاثة عن ثان فقد قال الصبان: اعلم أن مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أفعال تامة، وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها، ومذهب الناظم: أنها ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في نحو: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا ﴾ وكلام الناظم محتمل لهما، ومعناه على مذهب الجمهور:

غنى بأن يفعل عن أن يكون لها ثان لتمامها ، وعلى مذهبه: غنى بأن يفعل عن أول وثان ، لكن لم يذكر الأول لظهور إغناء أن يفعل عنه لوقوعه في محله بخلاف الثاني. اهـ.

ومثال إغناء أن يفعل: «زيد عسى أن يقوم» ، وقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾ ، وأوشك أن تقوم ، واخلولق أن تأتي».

قوله:

(وجردن عسى أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا)

يعني: أن عسى وكذا اخلولق وأوشك إذا ذكر قبلها اسم يجوز أن تجرد من الضمير وتجعل مسندة لأن يفعل كما مر ، أو يرفع بها الضمير ويكون اسمها وأن يفعل خبرها ، فتقول على الأول: «الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، وهند عسى أن تقوم» وهكذا في اخلولق وأوشك ، وتقول على الثاني: «الزيدان عسياً أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، وهند عست أن تقوم» وهكذا أيضاً في اخلولق وأوشك ، وأما ما سوى هذه الأفعال الثلاثة من أفعال الباب فيجب فيه الإضمار نحو: «الزيدان طفقا يصليان» وهكذا.

(والفتح والكسر أجزْ في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن)

يعني: أن عسيت ونحوه ـ أي: من كلما اتصل به التاء أو نا أو نون الإناث من عسى ـ يجوز في سينه الفتح والكسر ، وانتقا ـ أي: اختيار ـ الفتح زكن ، أي: علم لأنه الأصل ، وبه قرأ غير نافع في قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ﴾.

* * *

(إنَّ وأخواتها)

(لإنَّ أنَّ ليتَ لكنّ لعل كأنَّ عكس ما لكان من عمل)

يعني: أن هذه الأحرف الستة ثبت لها من العمل عكس ما ثبت لكان؛ فهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

(كأن زيداً عالم بأني كفء ولكن ابنه ذو ضغن)

والكفء: بسكون الفاء وضمها كما في مختار الصحاح: النظير، والضغن: الحقد كما فيه أيضاً، واعلم أن هذه الأحرف لا تنصب المبتدأ الذي له صدر الكلام إلا ضمير الشأن، وكذا واجب الابتداء نحو: «طوبى للمؤمنين» وحكي عن قوم من العرب نصب الجزأين بها كقوله:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا

وقوله:

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

ومنع الجمهور ذلك، وأوّلوا «أسدا» في البيت الأول بأنه حال، والتقدير: إن حراسنا تلقاهم حال كونهم أسداً، وأوّلوا «قادمة» في البيت الثاني بأنه مفعول فعل محذوف، والتقدير: يحكيان، وذكر الصبان أن التأويل يتعين في البيت الأخير كيلا يلزم الإخبار عن التثنية بالمفرد، وقوله في البيت: «قادمة» قال في مختار الصحاح: وقوادم الطير: مقاديم ريشه، وهي عشر في كل جناح، الواحدة قادمة. اهـ.

قوله: (وراع ذا الترتيب) يعني: أنك تراعي ذا الترتيب المذكور في المثال وجوباً أي: لا يتقدم خبرها على اسمها (إلا في الذي. . .) يكون فيه الخبر مجروراً أو ظرفاً (كليت فيها أو هنا غير البذي) والبذيء: نظمته من القاموس فقلت:

ثم البذيء كبديع الرجلْ ذو الفحش والفعل بتثليث نقلْ

(تنبيه): مثل الخبر معموله، فلا يجوز تقدمه إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً، ومن أمثلة تقدمه مجروراً قوله:

فلا تلحَني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله

ولما كانت إن وأن متقاربتين لفظاً احتيج لذكر ضابط تعلم به إحداهما من الأخرى، وذكره الناظم رحمه الله تعالى فقال:

(وهمز إنَّ افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكْسر)

يعني: أن همز إن يفتح وجوباً إذا سد مصدر مسدها مع معموليها، أي: إذا

صلح أن يجعل المصدر في محلها مع اسمها وخبرها، وذلك بأن وقعت في محل فاعل كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ أي: إنزالنا، أو في محل النائب عن الفاعل كقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ أي: استماع، أو في محل مبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ أي: رأيتك، وفي سوى ذاك ـ أي: سد المصدر مسدها ـ تكسر. الأشموني: إنما قال: لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر نحو: «ظننت زيداً إنه قائم» فبسبب أنها تكسر فيما سوى ذلك.

(فاكسر في الابتدا) يعني: أنك تكسر إن إذا كانت جملتها ذات ابتداء، أي: لا تعلق لها بما قبلها حقيقة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ أو حكماً وهي الواقعة بعد ألا الاستفتاحية كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ والواقعة بعد حيث نحو: «أجلس حيث إن زيداً جالس» والواقعة خبراً عن اسم الذات نحو: «زيد إنه فاضل» والواقعة بعد إذ نحو: «جئتك إذ إن زيداً غائب» قوله: (وفي بدء الصلهْ...) يعني: أنها تكسر إذا وقعت في ابتداء صلة الموصول كقوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾. قوله: (وحيث إنَّ ليمين مكمله) يعني: أنها تكسر إذا كانت مكملة ليمين، أي: وقعت جواباً له، وسواء مع اللام نحو: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ أو دونه نحو: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾.

قوله: (أو حكيت بالقول) يعني: إنها تكسر إذا حكيت بقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، قوله: (أوحلت محل... حال) يعني: أنها تكسر إذا جاءت في موضع حال، سواء كانت مع الواو (كزرته وإني ذو أمل) وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ وقول الشاعر:

ما أعطياني ولا سألتهما ... ألا وإني لحاجزي كرمي

أو دونه كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ قوله:

(وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام كاعلم إنه لذو تقى)

يعني: أن همزة إنّ تكسر إذا وقعت بعد فعل معلق بلام الابتداء خاصة،

وسيأتي للناظم أن التعليق خاص ببعض أفعال القلوب ، ويأتي في تفسيره أنه إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، ومن أمثلته ما ذكره الناظم ، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ وقول الشاعر:

ألم تر أني وابن سوداء ليلة لنسري إلى ناريْنِ يعلو سناهما

قوله:

(بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نُمي)

يعني: أن همزة إن نمي أي نسب بعد إذا الفجائية أو فعل القسم الظاهر الذي لا لام بعده بوجهين الفتح والكسر ، ووجه الفتح بعد إذا اعتبار أن ومعموليها مفرداً وإعرابه مبتدأ وخبره مقدر ، نحو: «كنت أظن زيداً كريماً إذا أنه بخيل» التقدير إذا بخله حاصل ، ووجه الكسر: اعتبار إن المكسورة مع معموليها جملة من غير احتياج لتقدير ، ومن أمثلتها بعد إذا الفجائية قوله:

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً إذا إنه عبد القفا واللهازم

يروى بالفتح والكسر ، ووجه الكسر بعد فعل القسم جعل الجملة جواباً للقسم ، ووجه الفتح جعل إن ومعموليها في محل مصدر منصوب بنزع الخافض ومن أمثلة ذلك قوله:

وتحلفي بربك العليّ أني أبو ذيّالك الصبي

يروى بالفتح والكسر ، وقد علمت وجه كل منهما ، والاحتراز بقولنا: القسم الظاهر عما إذا لم يكن ظاهراً، وقد تقدم في قوله: وحيث إن ليمين مكمله.

قوله: (مع تلو فا الجزا) يعني: أنه يجوز الوجهان بعد فاء الجزاء أي: الجواب أي: جواب الشرط كقوله تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ الشاهد في قوله: فإنه غفور: قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة مستقلة ، وقرئ بالفتح على جعل إن ومعموليها ينسبك منهما مصدر ، وإعرابه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي: فالغفران جزاؤه ، أو جزاؤه الغفران. الأشموني: والكسر أحسن في القياس. (وذا يطرد. . .) يعني: أن ذا الحكم الذي هو الفتح والكسر يطرد في

كل موضع وقعت فيه إن خبراً عن قول ، وخبرها قول ، وقائل القولين واحد ، وذلك كما (في نحو: خير القول إني أحمد) الله ، ووجه ذلك: أن خبر مبتدأ وهو اسم تفضيل ، وأضيف إلى القول واسم التفضيل بعض ما يضاف إليه ، فصار المبتدأ هنا قولاً ، و«إني» هو خبره ، و«أحمد» خبر «إني» ، والحمد بمعنى القول ، فمن كسر جعل الجملة خبر المبتدأ ، ومن فتح جعلها في محل مصدر هو الخبر أي خبر القول: حمد الله ، وأما إذا انتفى القول الأول فالفتح نحو: «عملي أني أحمد الله» أو انتفى القول الثاني فالكسر نحو: «قولي إني مؤمن» وكذا إذا لم يتحد قائل القولين نحو: «قولي إن زيداً يحمد الله».

قوله: (وبعد ذات الكسر تصحب الخبر. . . لام ابتداء) يعني: أن ذات الكسر ، أي: «إن» المكسورة تصحب خبرها لام الابتداء جوازاً ، (نحو: إني لوزرْ) وأما الباقيات من أخوات «إنَّ» فلا تصحب خبرها ، وأجاز ذلك المبرد.

قوله: (ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا. . .) ذي: اسم إشارة ، واللام: بدل منه وهو مفعول «يلي» قدم على فاعله ، وهو «ما» في قوله: ما قد نفيا؛ يعني: أن «ذي اللام» لا تدخل على الخبر المنفي فلا يقال: «إن زيداً للاقائم» وندر قوله ، وأعلم أن تسليماً وتركاً للا متشابهان ولا سواء (و) كذلك (لا) يلي ذي اللام (من الأفعال ما كرضيا) في كونه ماضياً متصرفاً غير مقترن بقد كما مثل ، وأما إن كان مضارعاً فيجوز نحو: «إن زيداً ليرضى» وكذا إن كان ماضياً جامداً نحو: «إن زيداً لنعم الرجل» خلافاً لسيبويه.

وأما الماضي المتصرف المقترن بقد فأشار إليه بقوله:

(وقد يليها مع قد كإن ذا   لقد سما على العدا مستحوذا)

أي: غالباً ، قال في مختار الصحاح: واستحوذ عليه الشيطان: أي غلب. وإنما ولى اللام الماضي المقترن بقد لأنها تقربه من الحال ، فأشبه المضارع ، وقال خطاب بن يوسف صاحب الترشيح: إن اللام لام قسم محذوف لا لام ابتداء.

قوله: (وتصحب الواسط معمول الخبر. . .) يعني: أن ذي اللام تصحب معمول الخبر المتوسط بين اسم إن وخبرها ، فقوله: معمول الخبر؛ بدل من

قوله: الواسط، مثال ذلك: «إن زيداً لعمراً ضارب» ولا بد أن يكون الخبر يصلح لمباشرة اللام كما مثلنا، وأما إذا لم يكن الخبر صالحاً لمباشرة اللام فلا تصحب معموله الواسط، فلا يقال: «إن زيداً لعمر اضرب» وكذا إن كان معمول الخبر حالاً، فلا يقال: «إن زيداً راكباً منطلق» (و) كذا تصحب (الفصل) أي: ضمير الفصل نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ﴾، ولم يذكر الناظم رحمه الله تعالى ضمير الفصل، وقد عقد له المختار بن بون رحمه الله في احمراره فصلاً فقال: وسم فصلاً مضمراً قد وقعا منفصلاً بلفظ ما قد رفعا... إلخ. (و) كذا تصحب (اسماً حل قبله الخبر) يعني: أن هذه اللام تصحب اسم إن الذي تقدم عليه الخبر نحو: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾.

قوله: (ووصل ما بذي الحروف مبطل... إعمالها) يعني: أن «ما» الزائدة إذا اتصلت بهذه الحروف بطل إعمالها لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، وقول ذي الرمة:

كأنما عينها منها وقد ضمرت ... وضمها السير في بعض الأضاميم

(وقد يبقى العمل) يعني: أن عمل هذه الحروف قد يبقى إذا اتصلت بها «ما» وذلك كثير في «ليت» وإنما كان كثيراً فيها لبقاء اختصاصها بالأسماء، قال النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا ونصفه

فقد يروى بنصب الحمام على إعمال «ليت» ورفعه على إهمالها، وأما البواقي من أخوات «ليت» فمذهب سيبويه فيها المنع، قال الصبان: أي والجمهور وصححه ابن الحاجب، وظاهر قول الناظم هنا: وقد يبقى العمل جواز ذلك، وهو مذهب الزجاج وابن السراج قوله:

(وجائز رفعك معطوفاً على ... منصوب إن بعد أن تستكملا)

يعني: أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «إن» بشرط أن يكون ذلك بعد استكمالها خبرها نحو: «إن زيداً قائم وعمرو» وقوله:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه ... فإن لنا الأمَّ النجيبة والأب

واعلم أن العطف حينئذ إما من قبيل عطف الجمل فيكون المرفوع حينئذ مبتدأً خبره محذوف والجملة معطوفة على الجملة قبلها ، والتقدير في البيت: أي والأب لنا ، أو كذلك ، وإما من قبيل عطف المفرد. الأشموني: ويكون معطوفاً على الضمير في الخبر إن كان بينهما فاصل كالبيت ، وإلا تعين الوجه الأول ، وأما إذا كان العطف قبل استكمال الخبر فيتعين النصب خلافاً للكسائي محتجاً بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾ على قراءة الرفع ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ ﴾ وقول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإني وقيار بها لغريب

وأول غيره الآية الثانية بتأويلين:

أحدهما: أن الخبر محذوف وتكون «الصابئون» مبتدأً وخبره الذي هو من آمن. . . إلخ دال على الخبر المحذوف.

الثاني: أن يكون و«الصابئون» معطوفاً على من آمن وقدم عليه ، وتقديم المعطوف على المعطوف عليه مسموع ، وأما الآية الأولى أعني: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ. . . ﴾ فمؤولة بحذف الخبر أي: إن الله يصلي وملائكته يصلون ، ويتعين التأويل بالتقديم والتأخير في البيت لأجل لام الابتداء التي في قوله: لغريب؛ فلو أولناه بأن الخبر محذوف وقلنا: إن وقيار: مبتدأ ، وخبره: لغريب ، لزم تأخير الخبر المقرون باللام الذي له صدر الكلام ، وذلك لا يجوز لقول الناظم فيما تقدم: كذا إذا يستوجب التصدير.

قوله:

(وألحقت بإن لكن وأن ... من دون ليت ولعل وكأن)

يعني: أن لكن وأن بالفتح ملحقتان بإن بالكسر في جواز رفع المعطوف على المنصوب بها بعد استكمال الخبر دون «ليت ولعل وكأن» أما لكن فملحقة اتفاقاً من غير شرط كقوله:

وما قصرت بي في التسامي خؤولة ... ولكن عمي طيب

الأصل: والخال، وأما «أن» فكذلك على القول الصحيح بشرط أن تقع في موضع جملة، وذلك بأن تقع بعد علم أو ما في معناه نحو: «علمت أن زيداً قائم وعمرو» وقوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾ ووجه وقوعها موضع جملة: أن العلم وما في معناه يطلب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فسدت هي مسدهما، بخلاف ما إذا لم تكن بعد علم نحو: «أعجبني أن زيداً قائم وعمراً» فيتعين النصب لأنها في موضع مفرد.

قوله: (وخففت إن فقل العمل. . .) يعني: أنّ «إنّ» المكسورة إذا خففت يقل عملها لزوال اختصاصها بالأسماء، مثال إهمالها قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾، ومثال إعمالها: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾.
و(تلزم اللام إذا ما تهمل) يعني: أن «إن» إذا أهملت تلزم اللام وتسمى هذه اللام اللامَ الفارقة، أي: بين «إن» النافية وغير النافية.

(وربما استغني عنها إن بدا ... ما ناطق أراده معتمدا)

يعني: أن هذه اللام ربما استغنى عنها حين ظهر ما أراده المتكلم من الإثبات حال كونه معتمداً على قرينة، والقرينة إما لفظية كقوله:

إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة ... وإن هو لم يعدم خلاف المعاند

والقرينة اللفظية هنا: وجود «لا» فإنه يبعد أن تكون «إن» نافية؛ لأنها لو كانت نافية ولا نافية أيضاً لزم أن يكون الكلام إثباتاً، ونفي النفي إثبات، فلو أراد ذلك لأتى بالإثبات وفيه أيضاً قرينة معنوية؛ لأنه يلزم على نفيها، أي: «إنْ» مع «لا» أن يكون المعنى الحق يخفى على ذي بصيرة وهذا فاسد، أو معنوية كقوله:

أنا ابن أباة الضَّيْم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن

ووجه ذلك أن المقام للمدح فلا يصح معه النفي لكرم المعدن.

(والفعل إن لم يك ناسخاً فلا ... تلفيه غالباً بإن ذي موصلاً)

يعني: أن الفعل إذا لم يك ناسخاً لا تلفيه ـ أي: لا تجده ـ موصولاً بإن ذي

أي: المخففة من الثقيلة غالباً، وأما الناسخ فيوصل بها كثيراً، مثال كان قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾، ومثال كاد: ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾، ومثال ظن: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ ومن غير الغالب قوله:

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد

وأندر منه كونه لا ناسخاً ولا ماضياً كقولهم: «إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهي».

قوله: (وإن تخفف أن فاسمها استكن...) يعني: أن أن المفتوحة إذا خففت يستكن اسمها وجوباً، ومعنى الاستكنان هنا: الحذف لا الاستتار؛ لأنها حرف، والحروف لا تحمل الضمائر، وأيضاً هو ضمير شأن فقط عند ابن الحاجب، وعند الناظم وغيره: يجوز أن يكون ضمير شأن أو غيره، قاله الصبان، وأما قول الشاعر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وقوله:

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا

فضرورة. قوله: (والخبر اجعل جملة من بعد أن) يعني: أنّ «أنّ» المفتوحة إذا استكن اسمها يجعل خبرها جملة نحو: «علمت أن زيد قائم».

(وإن يكن) أول الجملة الواقعة خبراً لأنْ (فعلاً ولم يكن دعا... ولم يكن تصريفه ممتنعا. فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو... تنفيس أو لو) يعني: أن الخبر بعد «أن» إذا كان أوله فعلاً غير دعاء وغير جامد، وهو المراد بقوله: ولم يكن تصريفه ممتنعاً؛ فالأحسن أن يفصل بينه وبين «أن» بقد كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ وقول الشاعر:

شهدت بأن قد خط ما هو كائن وأنك تمحوا ما تشاء وتثبت

أو بنفي بلا أو لن أو لم كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ على قراءة الرفع على أنَّ «أنْ» مخففة، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ أو حرف تنفيس كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ وقول الشاعر:

تعلّم فعلم المرء ينفعه   أن سوف يأتي كلما قدرا

أو «لو» كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾. (وقليل) في كتب النحاة (ذكر لو) مع أنه كثير في لسان العرب، وأما إذا كان الخبر جملة اسمية فلا تحتاج إلى فاصل كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، وكذا إذا كان فعل دعاء كقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ وكذا إن كان جامداً نحو: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾، ومفهوم قوله: فالأحسن... إلخ أنه قد يجيء غير مفصول كقول الشاعر:

قد علموا أن يأملون فجاد   واقبل أن يسألوا بأعظم سؤل

قوله: (وخففت كأن أيضاً فنوى... منصوبها) يعني: أن «كأن» تخفف أيضاً حملاً على «أن» فينوي منصوبها ـ أي: اسمها ـ كقوله:

ويوماً توافينا بوجه مقسم   كأنْ ظبيةٌ تعطوا إلى وارق السلمْ

وقوله:

وصدر مشرق اللون   كأن ثدياه حقان

(وثابتاً أيضاً روى) يعني: أن كأن المخففة روى أيضاً إثبات منصوبها كرواية النصب في البيتين، وحاصل الأمر في قوله: ويوما توافينا... إلخ: أنه على رواية النصب يكون «ظبية» اسم «كأن»، وجملة «تعطوا» صفة للاسم المذكور والخبر محذوف أي: كأن ظبية... إلخ هذه المرأة فهو من عكس التشبيه مبالغة، وأما على رواية الرفع فالاسم ضمير غير ضمير الشأن، أي: «كأنها ظبية» وإنما كان الضمير المنوي غير ضمير شأن لأن ضمير الشأن لا بد بعده من جملة، وليست هنا جملة، ووجه الرفع والنصب في قوله: وصدر... إلخ أنه على رواية الرفع يكون الاسم المحذوف ضمير شأن، والجملة بعده في موضع الخبر، وأما على رواية النصب فالأمر واضح.

* * *

(لا التي لنفي الجنس)

وتسمى: لا التبرئة ، لتبرية المتكلم الجنس عن الخبر (عمل إن اجعل للا في نكره. . .) يعني: أنك تجعل عمل إن للا في النكرة خاصة ، وإنما عملت عملها لمشابهتها لها في التأكيد ، لأن تلك لتأكيد الإثبات وهذه لتأكيد النفي فحملت عليها ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون (مفردة جاءتك أو مكرره) يعني: أنها تعمل عملها سواء كانت مفردة نحو: «لا رجل في الدار» أو مكررة نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله» والإعمال المذكور له شروط سبعة ذكرها الأشموني وهي مأخوذة من المصنف تصريحاً وتلويحاً:

أولها: أن تكون نافية لا زائدة وشذ إعمال الزائدة في قوله:

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها   إذاً للام ذوو أحسابها عمرا

الثاني: من الشروط أن تكون لنفي الجنس لا لنفي الوحدة.

الثالث: أن يكون النفي نصاً ، أي: أن يقصده المتكلم نصاً.

الرابع: ألا يدخل عليها حرف جر نحو: «بلا شيء» وهي حينئذ ملغاة والنكرة بعدها مخفوضة بحرف الجر ، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم بمعنى «غير» مجرورة بالحرف قبلها ، والاسم بعدها مجرور بإضافتها إليه.

الخامس: أن يكون اسمها نكرة ، وأما إن كان معرفة فيجب تكرارها وإهمالها نحو: «لا زيد في الدار ولا عمر».

والسادس: أن يتصل بها وأما إذا انفصل فيجب التكرار والإهمال أيضاً نحو: «لا في الدار رجل ولا امرأة».

السابع: أن يكون خبرها أيضاً نكرة.

ولما كان اسمها على ثلاثة أضرب: مضاف وشبهه ومفرد؛ ذكرها وبدأ بالمضاف فقال: (فانصب بها مضافاً أو مضارعه. . .) يعني: أنك تنصب بها المضاف ومضارعه ـ أي: مشابهه ـ والمراد به: ما اتصل به شيء من تمام معناه ، مثال المضاف: «لا صاحب بر ممقوت» ومثال شبهه: «لا طالعاً جبلاً

ظاهر». (وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) يعني: أنك بعد ذلك المنصوب تذكر الخبر حال كونك رافعاً له، وفهم من قوله: وبعد ذاك: أن الخبر لا يتقدم، وهو كذلك، والرافع للخبر حينئذ «لا» وأما إذا كانت مركبة مع الاسم فذهب الأخفش إلى أنها هي الرافعة له أيضاً، وصححه الناظم في التسهيل، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا، قاله الأشموني.

قوله: (وركب المفرد فاتحاً) يعني: أنك تركب الاسم المفرد مع «لا» كتركيب خمسة عشر، والمراد بالمفرد: ما ليس مضافاً ولا شبهه، وإذا ركبته تكون فاتحاً له من غير تنوين إذا كان غير جمع مذكر سالم أو تثنية أو جمع مؤنث سالم (كلا... حول ولا قوة) إلا بالله، وأما إذا كان جمعاً مذكراً سالماً أو تثنية فيبنى على الياء، مثال الجمع: قول الشاعر:

يحشر الناس لا بنين ولا   آباء إلا وقد عنتهم شؤون

ومثال التثنية قوله:

تعزَّ فلا إلفين بالعيش متِّعا   ولكن لوراد المنون تتابع

وذهب المبرد إلى أنهما معربان لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف، وأما الجمع المؤنث السالم فيبنى على الكسر، وقيل: على الفتح، وأوجبه ابن عصفور، وروي بالوجهين قوله:

إن الشباب الذي مَجْدٌ عواقبه   فيه نلذ ولا لذات للشيب

وقوله:

فلا بسابغاتِ ولا جأواء باسلةً   تقي المنون لدى استيفاء آجال

والفتح أولى عند الناظم، واعلم: أن علة بناء اسم «لا» تضمنه معنى «من» الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله:

فقام يذود الناس عنها بسيفه   وقال ألا لامن سبيل إلى هندي

قوله: (والثاني اجعلا. مرفوعاً أو منصوباً أو مركبا...) يعني: أن الثاني من نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله» يجوز فيه ثلاثة أوجه: الرفع كقول الشاعر:

هذا وجدكم الصغار بعينه   لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

ووجه بثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون معطوفاً على محل «لا» مع اسمها فإنه رفعٌ عند سيبويه.

الثاني: أن يكون مرفوعاً بالابتداء ولا ملغاة.

الثالث: أن تكون عاملة عمل ليس.

والنصب: كقوله:

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع

ووجهه: أن يكون معطوفاً على محل اسم «لا» والتركيب، ووجهه ظاهر. (وإن رفعت أولاً لا تنصبا) يعني: أنك إذا رفعت أولاً على إهمال «لا» أو جعلها عاملة عمل «ليس» فالثاني لا تنصبه لأن نصبه فيما مر مراعاة لمحل ما قبله وذلك هنا منتفٍ بل يتعين إما رفعه أو بناؤه، مثال رفعه قوله:

فما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل

ومثال بنائه قوله:

فلا لغوٌ ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم

قوله: (ومفرداً نعتاً لمبني يلي...) يعني: أن المفرد إذا كان نعتاً لمبني وكان يليه ـ أي: لا حاجز بينهما ـ يجوز فيه ثلاثة أوجه، والمراد بالمفرد ما ليس مضافاً ولا شبهه، وأشار إلى الأوجه الثلاثة بقوله: (فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل) ووجه الفتح: أن يقدر أن النعت ركب مع منعوته مثل: «خمسة عشر» قبل دخول «لا» نحو: «لا رجل ظريف في الدار». ووجه النصب: مراعاة محل اسم «لا» نحو: «لا رجل ظريفاً في الدار» ووجه الرفع: مراعاة محل «لا» مع اسمها، ولا يلتبس عليك أن النصب مراعاة لمحل اسم «لا» والرفع مراعاة لمحل «لا» مع اسمها لأنهما متغايران، أي: فصورة النصب مراعاة للاسم فقط، وأما الرفع فعلى جعل «لا» واسمها في محل رفع.

ثم ذكر مفهوم قوله: ومفرداً... إلخ بقوله: (وغير ما يلي وغير المفرد...) يعني: أن النعت إذا كان مفصولاً من منعوته أو كان غير مفرد بأن كان مضافاً أو شبهه (لا تبن) لتعذر موجب البناء بالطول والفصل (وانصبه أو

الرفع اقصدي) مثال النصب في المفصول: «لا رجل فيها ظريفاً» ومثاله في المضاف: «لا رجل صاحب شر هنا» وفي شبه المضاف: «لا رجل طالعاً جبلاً» ظاهر وهكذا في الرفع أيضاً.

ولما ذكر حكم النعت شرع يبين حكم العطف فقال:

(والعطف إن لم تتكرر لا احكما   له بما للنعت ذي الفصل انتمىٰ)

يعني: أنك تحكم للعطف مع عدم تكرر «لا» بما انتمى، أي: انتسب للنعت المفصول وهو ما تقدم في قوله: لاتبن وانصبه أو الرفع اقصدي، مثال النصب: قول الشاعر:

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه   إذا هو بالمجد ارْتَدا وتأزرا

ومثال الرفع: «لا رجل وامرأة في الدار». ومفهوم قوله: إن لم تتكرر تقدم في قوله الثاني: اجعلا مرفوعاً... إلخ.

(تنبيه): حكم البدل الصالح لمباشرة «لا» بأن كان نكرة حكم النعت المفصول نحو: «لا أحد رجل وامرأة» أي: بالرفع والنصب، وأما إن لم يصلح لمباشرتها بأن كان معرفة فيتعين رفعه نحو: «لا أحد زيد وعمرو». وقوله:

(وأعط لا مع همزة استفهام   ما تستحق دون الاستفهام)

يعني: أنك تعطي «لا» من الأحكام إذا كانت معها همزة الاستفهام ما تستحق دونها، والمراد: أن دخول الهمزة لا يؤثر شيئاً، ويكثر ذلك إذا كان الاستفهام للإنكار والتوبيخ كقوله:

ألا طعان ألا فرسان عادية   إلا تجشؤكم حول التنانير

وقوله:

ألا ارعواء لمن ولّت شبيبته   وآذنت بمشيب بعده هرم

وأما إذا كان الاستفهام غير إنكاري فهو قليل، و من أمثلته قول الشاعر:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد   إذا ألاقي الذي لاقاه أمثال

وإذا قصد بالاستفهام التمني ـ وهو كثير ـ فتعمل عملها المذكور عند المازني والمبرد كقوله:

ألا عُمْر ولّى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثْأتْ يد الغفلات

وعند الخليل وسيبويه: أنها بمنزلة «أتمنى» فلا خبر لها قوله:

(وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر)

يعني: أن هذا الباب كثُر فيه حذف الخبر إذا كان المراد ظاهراً مع سقوطه بأن دلت عليه قرينة كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ أي: علينا، والقرينة: ﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾، وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ أي: لهم، والقرينة: ﴿وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾، والحذف المذكور حكمه الجواز عند الحجازيين، واللزوم عند التميميين والطائيين، وأما إن لم تكن قرينة فلا يجوز حذفه كقوله:

إذا اللِّقاح غدت ملقىً أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

* * *

(ظن وأخواتها)

(انصب بفعل القلب جزأي ابتدا...) يعني: أنك تنصب بالفعل القلبيْ بعد استيفاء فاعله جزأي الابتداء، أي: المبتدأ والخبر، وإنما سمي قلبياً لقيام معناه به، والمنصوبان حينئذ يسميان مفعولين. ثم أشار إلى مراده بفعل القلب فقال: (أعني رأى) والكثير فيها أن تكون بمعنى العلم، وقد تكون للظنّ، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ الأولى: للظن، والأخيرة: للعلم، ومن أمثلتها للعلم قول الشاعر:

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا

و(خال) وهي: للظن كثيراً كقوله:

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لايستطاع من الوجد

وتأتي بمعنى العلم قليلاً كقوله:

دعاني الغواني عمّهن وخلتني لي اسم فلا أدعي به وهو أول

وإن كانت خال بمعنى تكبر أو بمعنى طلع فلازمة، و(علمت) وهي للعلم كثيراً كقوله:

علمتك الباذل المعروف فانبعثت   إليك بي واجفات الشوق والأمل

وقوله:

علمتك منانا فلست بآمل   نداك ولو ظمآن غرثان عاريا

وتأتي بمعنى الظن قليلاً كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾، وأما إذا كانت من قولهم «علم الرجل»: إذا انشقت شفته العليا، فهو أعلم، فهي لازمة، ومشقوق الشفة السفلى يقال له: أفلح قال الشاعر:

وأخرني دهري وقدم معشراً   على أنهم لا يعلمون وأعلم

ومذ أفلح الجهال أيقنت أنني   أنا الميم والأيام أفلح أعلم

و(وجدا) وهي للعلم نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ وإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى مفعول واحد نحو: «وجد زيد حاجته» ومصدرها الوِجْدان بكسر الواو كما في الصبان عازياً للقاموس، وأما ما نحن فيها فمصدرها الوجود وقد تكون بمعنى «حزن، واستغنى، وحقد» فتكون لازمة.

و(ظن) وهي للرجحان كثيراً كقول الشاعر:

ظننتك إن شبت لظى الحرب صالياً   فعردت فيمن كان عنها معردا

وتأتي لليقين كقوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾، و(حسبت): وهي للظن كثيراً كقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ﴾، ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾ وتأتي لليقين قليلاً كقوله:

حسبت التقى والجود خير تجارة   رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا

(وزعمت مع عد) وهما للظن، مثال «زعم» قوله:

زعمتني شيخاً ولست بشيخ   إنما الشيخ من يدب دبيبا

فإن كانت بمعنى «كفل» تعدت لمفعول واحد، ومصدرها الزعامة، ومثال «عد» قوله:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى   ولكنما المولى شريكك في العدم

و(حجا) بمعنى ظن كقوله:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة   حتى ألمت بنا يوماً ملمات

فإن كانت بمعنى غلب في المحاجات تعدت إلى مفعول واحد، قال الصبان في القاموس: حاجيته محاجاة وحجاء فحجوته فأطنته فغلبته. و(درىٰ) بمعنى علم كقوله:

دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط   فإن اغتباطاً بالوفاء حميد

وإن كانت بمعنى خدع تعدت إلى مفعول واحد نحو: «دريت الصيد» أي: خدعته قوله: (وجعل اللّذ كاعتقدْ) يعني أن «جعل» التي بمعنى «اعتقد» من أفعال الباب، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ قال الصبان: قال الناظم في شرح الكافية: أي: اعتقدوا، وقال ابن الناظم: أي: ظنوا، وقال الزمخشري: أي: صيروا، وإن كانت «جعل» بمعنى «أوجد» فتتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾، وكذا إن كانت بمعنى «أوجب» تقول: «جعلت لزيد كذا».

قوله: (وهب تعلم) يعني: أنهما من أفعال الباب، وكلاهما ملازمة لصيغة الأمر كما سيأتي للناظم، أما «هب» فمعناها «أعتقد» كقوله:

فقلت أجرني أبا خالد   وإلا فهبني امرأً هالكاً

وأما «تعلم» فمعناها: اعلم، والكثير في استعمالها أن تكون بعدها «أنّ» وصلتها كقوله:

فقلت تعلم أنَّ للصيد غرة   وإلا تضيعها فإنك قاتله

وقد تستعمل مع غيرها كقوله:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها   فبالغ بلطف في التحيل والمكر

قوله: (والتي كصيرا... أيضاً بها انصب مبتدا وخبرا) يعني: أن الأفعال التي مثل صير في الدلالة على التحول تنصب المبتدأ والخبر من ذلك «جعل» كقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾، و«اتخذ» نحو: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، و«ترك» نحو: ﴿۞ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾، و«رد» نحو: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾. وقوله:

فردَّ شعورهن السود بيضاً   وردّ وجوههن البيض سودا

ومن ذلك أيضاً «تخذ» كقوله:

تخذت غراز إثْرِهُم ذليلا ففروا في الحجاز ليعجزون

و«أكَانَ» نحو: «أكانك الله عالماً» و«أصار» كقوله:

حتى أصارته الليالي لقى يعافه من كان منه قريبا

و«وهب» كقولهم: «وهبني الله فداءك» و«صير» كقوله:

ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول

قوله: (وخص بالتعليق والإلغاء ما... من قبل هب) يعني أنك تخص بالتعليق والإلغاء ما ذكر من الأفعال قبل «هب»، والتعليق هو أن تبطل عمل الفعل المذكور لفظاً، بأن ترفع ما بعده وتجعل محله نصباً بأن تعطف عليه أو تنعته أو تبدل منه اسماً منصوباً، وأما الإلغاء: فهو أن تبطل عمله لفظاً ومحلاً، قوله: (والأمر هب قد ألزما. كذا تعلم) يعني: أن هذين الفعلين ملازمان لصيغة الأمر (ولغير الماضي منْ... سواهما اجْعل كلّما له زكنْ) يعني: أن غيرهما من أفعال الباب يجعل لغير الماضي منه ما جعل للماضي من العمل، قوله: زكن: أي علم، مثال المضارع: «تظن زيداً قائماً» ومثال الأمر: «ظنه كريماً» ومثال المصدر: «أعجبني ظنك زيداً قائماً» ومثال اسم الفاعل: «أنا ظان زيداً قائماً» ومثال اسم المفعول: «جاء رجل مظنون أبوه قائماً» وهكذا.

(وجوز الإلغاء لا في الابتدا) يعني: أنك تجوز الإلغاء الذي هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً في غير ابتداء الفعل على معموليه بأن توسط بينهما وإعماله وإلغاؤه حينئذ سواء كقوله:

أبا الأراجيز يا بن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

أو تأخر عنهما، والإلغاء حينئذ راجح كقوله:

آت الموت تعلمون فلا يرهبكم من لظى الحروب اضطرام

وقوله:

هما سيدانا يزعمان وإنما يسودان إن أيسرت غنماً هما

وأما في حال ابتداء العامل فلا يجوز الإلغاء، خلافاً للأخفش والكوفيين

(وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا في موهم إلغاء ما تقدما. . .) يعني: أنك إذا وجدت في كلامهم شيئاً يتوهم منه إلغاء العامل المتقدم ، أوِّلْهُ إما بأن تنوي ضمير الشأن يكون هو المفعول الأول وما بعده في محل المفعول الثاني ، وإما أن تقدر لام الابتداء فتكون المسألة من باب التعليق ، وسيأتي أن لام الابتداء من موجبات التعليق ، ومن أمثلة ما أوهم إلغاء العامل المتقدم قوله:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

فيؤول بالتأويلين. أي: إخاله ، أي: الأمر والشأن لدينا منك تنويل ، فيكون الضمير مفعولاً أول والجملة في محل الثاني ، أو يؤول بلام الابتداء أي: للدينا ، وكذلك قوله:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي ... أني رأيت ملاك الشيمة الأدب

ولما فرغ من الإلغاء شرع في التعليق فقال: (والتزم التعليق قبل نفي ما وإن ولا) يعني: أن العامل إذا وقع قبل ما له صدر الكلام يلزم تعليقه عن العمل ، وتقدم أن التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، وما له صدر الكلام: «ما» النافية ، و«إن» و«لا» الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر ، مثال «ما» قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ ومثال «إن»: علمت والله إن زيد قائم ، أو علمت أن زيد قائم» وهكذا في «لا». قوله: (لام ابتداء أو قسم. . . كذا) يعني: أن لام الابتداء ولام القسم كذا ، أي: يلزم تعليق الفعل القلبي إذا وقع قبلهما ، مثال لام الابتداء قوله: تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَىٰهُ﴾ أعني: اللام الداخل على «من اشتراه» ، ومثال لام القسم قول الشاعر:

ولقد علمت لتأتين منيتي ... إن المنايا لا تطيش سهامها

(والاستفهام ذا) الحكم (له انحتم) يعني: أن الاستفهام انحتم له ذا الحكم الذي هو تعليق الفعل الواقع قبله ، سواء كان الاستفهام بالحرف أو بالاسم ، مثاله بالحرف قوله: تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ﴾ ، ومثاله بالاسم: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا أَمَدًا﴾ ومن المعلّقات أيضاً «لعل» كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ﴾ ، و«لو» الشرطية كقول الشاعر:

وقد علم الأقوام لو أن حاتماً ... أراد ثراء المال كان له وفر

(تنبيه): قد علمت أن التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً، ومن أمثلة مراعاة المحل قول كثير:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

يروى بكسر التاء في «موجعات»، وعليه: فهو معطوف على محل «البكا» لأن موجعات: منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، والبكا: في محل المفعول الثاني لأدري، ويروى بالرفع، وعليه فليس فيه مراعاة المحل، وإنما سمي العامل معلقاً لأنه عامل لا عامل، أيْ: عامل من جهة المحل ملغى من جهة اللفظ، فأشبه المعلقة من النساء وهي المفقود زوجها فهي في الصورة غير متزوجة ولا مطلقة، قال في مختار الصحاح: والمعلقة من النساء: المفقود زوجها، قال الله تعالى: ﴿فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾. قوله:

(لعلم عرفان وظن تهمه تعدية لواحد ملتزمة)

يعني: أن «علم» إذا كانت بمعنى «عرف»، و«ظن» إذا كانت بمعنى «اتهم» يلزم في كل واحدة منهما أن تتعدى لمفعول واحد، مثال «علم» بمعنى «عرف» قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ وتقول في مثال «ظن» بمعنى: اتهم: «سرق متاعي فظننت زيداً» قوله:

(ولرأى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى)

يعني: أن رأى التي مصدرها الرؤيا وهي الحلمية ينسب لها ما ينسب لعلم حال كون علم طالب مفعولين، كقوله:

أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا

وإنما قيد رأى بالتي مصدرها الرؤيا وإن كانت الرؤيا مصدراً لرأى مطلقاً جرياً على الغالب من كونه مصدراً للحلمية.

قوله:

(ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول)

يعني: أنه لا يجوز هنا، أي: في هذا الباب حذف مفعولين أو مفعول واحد، أما حذف المفعول الواحد فبإجماع، وأما حذفهما معاً ففيه خلاف؛

فمنعه الناظم وفاقاً لسيبويه والأخفش، وأجازه الأكثرون، وفصل الأعلم فأجازه في أفعال الظن دون أفعال العلم، واستشهد الأكثرون المجيزون بقوله تعالى: ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ والتقدير: ما يعتقده حقاً، وقوله تعالى: ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ أي: ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم منتفياً، وظن السوء: مفعول مطلق، وأما حذفهما معاً أو أحدهما لدليل فجائز، مثال حذفهما معاً قوله: تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ أي: تزعمونهم شركائي، ومن أمثلته أيضاً قوله:

بأي كتاب أم بأية سنة　　ترا حبهم عاراً عليَّ وتحسب

أي: وتحسبه عاراً، ومثال حذف الأول قوله: تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ أي: ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله ما يبخلون به هو خيراً، فالمفعول الأول تقديره «ما» كما رأيت والثاني «خيراً» وهو ضمير فصل، ومن أمثلة حذف الثاني قوله:

ولقد نزلت فلا تظني غيره　　مني بمنزلة المحب المكرم

أي: فلا تظني غيره واقعاً قوله:

(وكتظن اجعل تقول إن ولي　　مستفهماً به ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل...) يعني: أنك تجعل تقول المبدوء بتاء الخطاب كتظن معنى وعملاً فينصب مفعولين بشرط أن يتقدمه استفهام ولم ينفصل عنه بغير هذه المذكورات التي هي الظرف والمجرور، وهو المراد بقوله: أو كظرف، والمراد بقوله: أو عمل، المعمول. (وإن ببعض ذي فصلت يحتمل) يعني: أنك إذا فصلته ببعض هذه المذكورات يحتمل ذلك، أي: يجوز، مثال ما سبقه استفهام غير منفصل قوله:

علامَ تقول الرمح يثقل عاتقي　　إذا أنا لم أطعَنْ إذا الخيل كرت

وقوله:

متى تقول القلص الرواسما　　يدنين أم قاسم وقاسما

ومثاله مفصولاً بظرف قوله:

أَبَعدَ بُعدٍ تقول الدارَ جامعةً　　شملي بهم أم تقول البين محتوما

ومثاله مفصولاً بالمعمول قوله:

أجهالاً تقول بني لؤي ... لعمر أبيك أم متجاهلين

وأما إن اختل شرط من الشروط فلا يعمل العمل المذكور عند غير سُليم، وأما عندهم فأشار له بقوله:

(وأجرى القول كظن مطلقا ... عند سليم نحو قل ذا مشفقا)

يعني: أن سليماً يجرون القول مجرى الظن مطلقاً، سواء كان بصيغة المضارع أم لا، تقدم عليه استفهام أم لا، قال الشاعر:

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه ... تقول هزيز الريح مرت بأثْأب

وقال:

إذا قلت إني آئب أهل بلدة ... وضَعْتُ بها عنها الولية بالهجر

* * *

(أعلم وأرى)

(إلى ثلاثة رأى وعلما ... عدوْا إذا صارا أرى وأعلما)

يعني: أن رأى وعلم يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل إذا دخلت عليهما الهمزة، وصارت رأى أرى، وصارت علم أعلم، نحو: «أراني الله الحق غالباً وأعلمني الصدق نافعاً». قوله:

(وما لمفعولىْ علمت مطلقا ... للثاني والثالث أيضاً حققا)

يعني: أن ما حقق من الأحكام لمفعولي «علمت» حقق للثاني والثالث من مفاعيل «أرى وأعلم» فيجوز حذفهما لدليل، ويجوز فيهما التعليق والإلغاء، ومعنى الإطلاق: سواء بنيا للمفعول أو الفاعل، ومنع بعضهم التعليق والإلغاء مطلقاً، ومنعهما بعضهم في المبني للفاعل، ومن أمثلة الإلغاء في أعلم قولهم: «البركة أعلمنا الله مع الأكابر» وفي أرى:

وأنت أراني الله أمنع عاصم ... وأَرْأفُ مستكفى وأسمح واهب

وتقول عند التعليق: «أعلمت زيداً لعمرو قائم، وأريت خالداً لبكر منطلق». قوله:

(وإن تعــديــاً لــواحــد بــلا همــز فــلاثنيــن بــه تــوصــلا)

يعني: أن رأى وعلم إذا كانتا متعديتين لمفعول واحد قبل دخول الهمزة بأن كانت «رأى» بصرية و«علم» عرفانية فإنهما ينصبان مفعولين إذا دخلت عليهما الهمزة، مثال ذلك: «أريت زيداً الهلال وأعلمته الخبر».

(والثـاني منهما كثـاني اثنـيْ كسى فهـو بـه فـي كـل حكـم ذو ائتسـا)

أي: اقتداء يعني: أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا دخلت عليهما الهمزة يكون الثاني من مفعوليهما كالثاني من مفعولي «كسى» ونحوه، والمراد به كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فهو ذو ائتساء: أي صاحب اقتداء به في جميع أحكامه، فلا يلغى عنه العامل ولا يكون مخبراً به عن الأول، فلا يقال: «أريت زيداً قائماً» مثلاً، كما لا يقال: «أعطيت زيداً قائماً، بل أعطيت زيداً ثوباً» مثلاً، ومن ائتسائه به: أنه يجوز حذفه كما يجوز الاقتصار عليه وحذف الأول، ويستثنى من ائتسائه به: أن هذا يجوز أن يعلق عنه العامل، قال تعالى: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ ﴾. قوله:

(وكــأرى الســابــق نبّــأ أخبــرا حــدث أنبــأ كــذاك خبــرا)

يعني: أن هذه الأفعال المذكورة مثل أرى السابق، أي: التي تنصب ثلاثة مفاعيل، مثال «نبأ» قول الشاعر:

نبئـت زرعـة والسفـاهـة كـاسمهـا يهـدي إلـى غـرائـب الأشعـار

ومثال «أخبر» قول الشاعر:

ومـا عليـك إذا أخبـرتنـي دنفـاً وغـاب بعلـك يـومـاً أن تعـوديني

ومثال «حدث» قول الشاعر:

أو منعتـم مـا تسـألـون فمـن حـدثتمـوه لـه علينـا الـولاء

ومثال «أنبأ» قوله:

وأنبئـت قيسـاً ولـم أبلـه كمـا زعمـوا خيـر أهـل اليمـن

ومثال «خبر» قوله:

وخبـرت سـوداء الغميـم مـريضـة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

* * *

(الفاعل)

حقيقة: هو الله تعالى.

ولغة: من أوجد الفعل.

واصطلاحاً: هو ما أشار إليه الناظم بقوله:

(الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيد منيراً وجهه نعم الفتى)

يعني: أن الفاعل في عرف النحاة هو الاسم الذي أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة، أو ما في معناه، فخرج بقولنا: تام، اسم كان وأخواتها، وخرج بقولنا: أصلي؛ الصيغة النائب، ودخل بقولنا: أو ما في معناه؛ المرفوع باسم الفاعل أو المصدر، مثال ما أسند إليه فعل... إلخ: «أتى زيد» ومثال ما أسند إليه ما في معنى الفعل: «منيراً وجهه» فإن «منيراً» اسم فاعل وهو في معنى الفعل، وأشار بقوله: نعم الفتى؛ إلى أمثلة الفعل الجامد، وأشار بقوله: أتى؛ إلى أمثلة الفعل المتصرف.

قوله: (وبعد فعل فاعل) يعني أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل (فإن ظهر... فهو) ذاك (وإلا فضمير استتر) نحو: «صم، وتصوم، واقرأ» أي: أنت، ولا يجوز تقدم الفاعل خلافاً للكوفيين محتجين بقول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيداً أجندلا يحملن أم حديدا

والشاهد عندهم في قوله: «مشيْها» فجعلوه فاعلاً، والعامل فيه «وئيداً» وأوله البصريون بأن مشيها: مبتدأ، خبره محذوف، أي: مشيها يوجد حال كونه وئيداً، وروي بالنصب فهو منصوب على المصدرية، أي: تمشي مشيها، وروي بالجر فيكون بدل اشتمال من الجمال، وقيل: ضرورة. قوله:

(وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا)

يعني: أنك تجرد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لاثنين أو جماعة، ومثل ذلك بقوله: كفاز الشهدا، أو نحو: ﴿وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾، ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾.

(وقـد يقـال سعـدا وسعـدوا والفعـل للظـاهـر بعـد مسنـد)

يعني: أنه قد يقال على لغة قليلة: «سعدا الزيدان، وسعدوا الزيدون» أي: بجعل الألف والواو مثلاً حرفين دالين على التثنية والجمع، والفعل مسند للاسم الظاهر، وقولي: مثلاً لإدخال، نحو: «سعدن الهندات» وهذه اللغة مشهورة بلغة «أكلوني البراغيث» وحكى بعض النحويين أنها لغة طيئ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة، وسمع أبيات من الشعر عليها منها قوله:

تـولـى قتـال المـارقيـن بسيفـه وقـد أسلمـاه مبعـد وحميـم

وقوله:

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ولـو أنهـم خـذلـوك كنت ذليـلا

وقوله:

يلـومـونني فـي اشتـراء النخـ ـيـل أهلـي فكلهـم يعـذل

وقوله:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر

ومن النحو: يين من يجعل الفعل مسنداً للضمائر، ويبدل الاسم الظاهر من الضمير، وبعضهم يجعل الاسم الظاهر مبتدأ والفعل وفاعله خبراً مقدماً، وذلك لا يلزم في كل ما سمع بل بعضه يصح فيه، وأما ما جاء على هذه اللغة فلا يجوز فيه ذلك لأن الأئمة المنقول عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامة تثنية وجمع، والاسم الظاهر هو الفاعل.

قوله: (ويرفع الفاعل فعل أضمرا...) يعني: أن الفاعل يرتفع بفعل محذوف جوازاً إذا كان جواباً لاستفهام ملفوظ به، أو مقدر، ثم مثل الاستفهام الملفوظ به فقال: (كمثل زيد في جواب من قرا) أي: إذا قال لك شخص: من قرأ؟ تجيبه بقولك: زيد، وتحذف الفعل للعلم به، ومنه قوله: تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ أي: خلقهن الله، ومن أمثلة الاستفهام المقدر قراءة ابن عامر وشعبة ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾

بفتح الباء الموحدة من «يسبح» وكأنه قيل: من يسبح له؟ فقيل: يسبح له رجال، وكقول الشاعر:

ليُبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

فكأنه قيل: من يبكيه؟ فقيل: يبكيه ضارع، وكذا إذا استلزمه فعل قبله كقوله:

غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصيْنٍ عبيطات السدائف والخمرُ

أي: وحلت الخمر وقوله:

أسقى الإلٰه غدوات الوادي وجوفه كل ملث

غادي: مطر دائم، قال الصبان: من ألث المطر: دام أياماً، غادى كل أجش حالك السواد أي: سقاها كل أجش، بدليل أسقى الإلٰه، وكذلك يحذف إذا أجيب به نفي كقوله:

تجلدت حتى قيل لم يَعرُ قلبه من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد

أي: عراه. قوله:

(وتاء تأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى كأبت هند الأذى)

يعني: أن تاء التأنيث تلي الماضي، أي: تلحق آخره إذا كان مسنداً لأنثى، سواء كانت حقيقية التأنيث كما مثل، أو كان تأنيثها مجازاً نحو: «طلعت الشمس».

(وإنما تلزم فعل مضمر . . . متصل) يعني: أن هذه التاء لا تلزم من الأفعال إلا ما كان فاعله ضميراً متصلاً سواء كان حقيقي التأنيث أو مجازيه، مثال حقيقي التأنيث: «هند قامت» و مثال مجازيه: «الشمس طلعت». قوله: (أو مفهم ذات حر) بكسر الحاء أي: فرج، يعني: أن التاء أيضاً تلزم فعل فاعل ظاهر بشرط أن يكون حقيقي التأنيث، وهو المراد بقوله: مفهم ذات حر، نحو: «قامت هند» بخلاف ما إذا كان مجازي التأنيث كطلعت الشمس، فيجوز فيه الإثبات والحذف.

قوله: (وقد يبيح الفصل ترك التاء) يعني: أن الفاعل الظاهر الحقيقي

التأنيث إذا فصل بينه وبين فعله يباح فيه ترك التاء ، وذلك كما (في . . . نحو أتى القاضي بنت الواقف) فبنت الواقف: مؤنث حقيقي التأنيث ، وهو فاعل أتى فلما فصل بينهما بالقاضي حذف التاء ، الصبان. وفي التعبير بقد والإباحة إشعار بأن الإثبات أجود . ا هـ.

ومن أمثلة الحذف قوله:

لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب أستها صلب وشام

وقوله:

إن امرأ غره منكن واحدةٌ بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور

قوله: (والحذف مع فصل بإلا فضلا . . .) يعني: أن حذف التاء فضل على إثباته إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث حقيقة بإلا (كما زكى إلا فتاة ابن العلا) وإنما فضل الحذف لأن المعنى: ما زكى أحد ، و يجوز الإثبات فيقال: ما زكت إلا فتاة ابن العلا ، وخصه الجمهور بالشعر كقوله:

ما برئتْ من ريبة وذم في حربنا إلا بنات العم

وقوله:

طوى النحز والأجراز ما في غروضها فما بقيت إلا الضلوع الجراشع

الأشموني: قال الناظم: والصحيح جوازه في النثر أيضاً ، وقد قرئ: ﴿ فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾ ، ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ ﴾ أي: بالرفع في «صيحة» وضم تاء «ترى» والقراءتان ليستا سبعيتين كما في الصبان.

قوله: (والحذف قد يأتي بلا فصل) يعني: أن حذف التاء من الفعل الذي فاعله ظاهر مؤنث حقيقي قد يأتي من غير فصل ، حكى سيبويه ، قال: فلانة وهو رديء لا يقاس عليه. (ومع . . . ضمير ذي المجاز في شعر وقع) يعني: أن الحذف وقع أيضاً في الفعل الذي فاعله ضمير متصل مجازي التأنيث ، وهو المراد بقوله: ضمير ذي المجاز ، والوقوع خاص بالشعر ، قال الشاعر:

فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

وكقوله:

فــلا مــزنــة ودقــت ودقهــا ولا أرض أبقــل إبقــالهــا

قوله:

(والتاء مع جمع سوى السالم من مـذكـر كـالتـاء مـع إحـدى اللبـن)

يعني: أن التاء حكمها مع الجمع غير المذكر السالم كحكمها مع المؤنث المجازي يجوز إثباتها وإسقاطها، وهذا هو المراد بقوله: كالتاء مع إحدى اللبن، أي: فكما تقول: «سقطت اللبنة» بإثبات التاء، و«سقط اللبنة» بحذفها، كذلك في الجمع غير المذكر السالم تقول: «جاءت الرجال» بالإثبات، وتقول: «جاء الرجال» بإسقاطها، و«قامت الهنود، وقام الهنود» فيؤول عند الإثبات بالجماعة، ويؤول عند الحذف بالجمع، وأما المذكر السالم فيتعين فيه الحذف، نحو: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ والمؤنث السالم يتعين فيه الإثبات، وخالف الكوفيون فيهما أي: جمعي التصحيح، واستشهدوا على جعلها مع المذكر السالم بقوله: تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، وأجيب: بأن «بنو» ليس جمع سلامة لحذف لامه وتغيير أوله، واستشهدوا أيضاً على حذفها مع جمع المؤنث السالم بقوله: تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾، وقول الشاعر:

فبكـى بنـاتـي شجـوهـن وزوجتـي والظـاعنـون إلـيَّ ثـم تصـدعـوا

وأجيب عن الآية: بأن أل موصولة وتكون هي الفاعل، أو أن الحذف للفصل بالكاف، وعن البيت: بأن «بنات» ليس جمع سلامة.

قوله: (والحذف في نعم الفتاة استحسنوا. . .) يعني: أنهم استحسنوا حذف التاء من «نعم» و مثلها «بئس» إذا كان فاعلها مؤنثاً. وظاهر الناظم: أنه لا بد أن يكون معرفاً بأل الجنسية، وقال الصبان: قال السيوطي: ومثله «نعم فتاة هند» وإنما كان الحذف مستحسناً (لأن قصد الجنس فيه بيِّنُ) أي: «نعم جنس الفتاة» وكذا «بئس» قوله:

(والأصـل فـي الفـاعـل أن يتصـلا والأصل في المفعول أن ينفصلا)

يعني: أن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل لأنه كالجزء منه، ألا ترى أن

علامة رفعه تتأخر عنه في الأفعال الخمسة ، والأصل في المفعول: الانفصال لأنه فضلة.

(وقد يجاء بخلاف الأصل. . .) أي: فيقدم المفعول على الفاعل (وقد يجي المفعول قبل الفعل) جوازاً إذا لم يكن له صدر الكلام نحو: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ ، ووجوباً إذا كان له صدر الكلام نحو: «من أكرمت».

قوله: (وأخر المفعول إن لبس حذر. . .) يعني: أن المفعول يؤخر عن الفاعل وجوباً إن خيف اللبس بأن كانا معتلين ولا قرينة يميز بها أحدهما ، نحو: «أكرم موسى عيسى» وأما إن كانت قرينة يميز بها أحدهما من صاحبه فيجوز تقديم المفعول ، والقرينة إما لفظية كالتأنيث في نحو: «أكرمتْ موسى سلمى» أو معنوية نحو: «أضنت سعدى الحمى» قوله: (أو أضمر الفاعل غير منحصر) يعني: أن الفاعل إذا كان ضميراً غير محصور يؤخر عنه المفعول وجوباً ، سواء كان المفعول ضميراً أيضاً نحو: «أكرمتك» أو اسماً ظاهراً نحو: «أكرمت زيداً».

وأشار إلى حكم المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً بقوله: (وما بإلا أو بإنما انحصر. . . أخر) يعني: أن المحصور بإلا أو إنما فاعلاً كان أو مفعولاً يؤخر عن غير المحصور ، وسواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً ، مثال الفاعل الظاهر المحصور بإلا: «ما أكرم زيداً إلا عمرو» ومثاله ضميراً: «ما أكرم زيداً إلا أنا» ومثاله ظاهراً محصوراً بإنما: «إنما أكرم زيداً عمرو» ومثاله ضميراً: «إنما أكرم زيداً أنا» ومثال المفعول الظاهر المحصور بإلا: «ما أكرم عمرو إلا زيداً» ومثاله مضمراً: «ما أكرم زيد إلا إياك» ومثاله محصوراً بإنما وهو اسم ظاهر: «إنما أكرم زيد عمراً» ومثاله ضميراً: «إنما أكرم زيد إياك» (وقد يسبق إن قصد ظهر) يعني: أنه إذا ظهر قصد المتكلم بأن كان الحصر بإلا واتصلت بالمحصور يجوز تقدمه حينئذ ، مثال تقديم الفاعل المحصور قول الشاعر:

فلم يدر إلا الله ما هيجت ... لنا عشية إنآء الديار وشامها

قوله: في البيت: إنآء ، قال الصبان: كالإبعاد وزناً ، ومعنى: الوشام قال أيضاً: أنه بكسر الواو جمع وشيمة: الكلام الشر والعداوة. اهـ.

ومن أمثلته أيضاً قوله:

ما عاب إلّا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط إلا جبأ بطلا

ومثال تقديم المفعول قوله:

ولما أبى إلا جماحاً فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

وقوله:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

وأما إن لم يظهر القصد بأن كان الحصر بإنما أو لم تتقدم إلا مع المحصور فلا يجوز التقديم؛ لأن المعنى ينعكس حينئذ.

قوله: (وشاع نحو: خاف ربه عمر...) يعني أنه شاع في كلام العرب تقديم المفعول المتصل به ضمير عائد على الفاعل كالمثال المذكور، وكقول الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر

وإنما كان شائعاً لأن الضمير وإن عاد على متأخر لفظاً فرتبته التقديم، (وشذ) في كلامهم تقديم الفاعل المتصل به ضمير عائد على المفعول لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ومثّل ذلك فقال: (نحو: زان نورُه الشجر) وكقول الشاعر:

كسى حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذري المجد

وقوله:

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقوله:

وما نفعت أعمالُه المرءَ راجياً جزاء عليها من سوى من له الأمر

وقوله:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزي سنمار

قال الصبان: وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومي بنى قصراً عظيماً بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة، فلما فرغ

من بنائه ألقاه من أعلاه لئلا يبني لغيره مثله ، فضربت به العرب المثل في سوء المجازاة.

* * *

(النائب عن الفاعل)

(ينوب مفعول به عن فاعل. . . فيما له) يعني: أن المفعول به ينوب عن الفاعل إذا حذف فيما ثبت له من الأحكام من وجوب الرفع والتأخير ، وغير ذلك ، والفاعل يحذف لأغراض: منها الاختصار ، ومنها إصلاح السجع ، نحو: «من طابت سريرته حمدت سيرته» وإصلاح النظم كقوله:

وما المال والأهلون إلا وديعة   فلا بد من يوم ترد الودائع

والغرض هنا لفظي ، ويحذف أيضاً لغرض معنوي كالجهل ، كما إذا قلت: «سرق المتاع» وأنت لا تدري من سرقه ، وكذلك يحذف لأجل الإبهام كما إذا قال الشخص المخفي صدقته: «تصدق اليوم على مسكين» وكذلك إذا كان معلوماً نحو: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ وغير ذلك من الأغراض المعنوية ، ثم مثل الناظم نيابة المفعول به عن الفاعل فقال: (كنيل خير نائل) أصله: نال زيد خير نائل ، فحذف «زيد» الذي هو الفاعل ، وناب عنه «خير» الذي هو المفعول به ، ولما كانت النيابة المذكورة لا تحصل إلا بتغيير في بنية الفعل أشار إلى ذلك بقوله:

(فأول الفعل اضممن والمتصل   بالآخر اكسر في مضيّ كوصل)

يعني: أنك إذا حذفت الفاعل وأردت أن تنيب عنه المفعول به اضمم أول الفعل مطلقاً مضارعاً أو ماضياً ، وإن كان ماضياً كسرت الحرف الذي قبل آخره كمثال الناظم.

وإن كان مضارعاً فأشار إليه بقوله: (واجعله) أي ما قبل الآخر (من مضارع منفتحا. . . كينتحي المقول فيه يُنتحىَ) قال الصبان: من الانتحاء وهو الاعتماد ، وقيل: الاعتراض. ومن أمثلته أيضاً: قوله تعالى: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾. قوله:

(والثـانـي التـالـي تـا المطـاوعـه كـالأول اجعلـه بـلا منـازعـه)

يعني: أن الحرف الثاني التابع لتاء المطاوعة، أي: التي فعلها مطاوع لفعل قبله يجعل كالحرف الأول الذي هو تاء المطاوعة، أي: يضم، وتاء المطاوعة نحو: «دحرجته فتدحرج، وعلمته فتعلم» فتقول فيهما عند البناء للمفعول «تُعُلم وتُدُحرج» بضم التاء وما بعدها، ومثل تاء المطاوعة كل تاء مزيدة زيادة معتادة، قال تعالى: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ والاحتراز بقولي: زيادة معتادة، عن قولهم: ترمس الشيء؛ بمعنى رمسه: إذا دفنه، فإذا بنيت لا يضم الراء وإنما كانت عيادتها غير معتادة لأن الأصل في التوصل إلى الساكن المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة، قاله الصبان. قوله:

(وثـالـث الـذي بهمـز الـوصـل كـالأول اجعلنـه كـاستُحلـي)

يعني: أن الحرف الثالث من الفعل الذي ابتدأ بهمز الوصل يجعل كالأول، أي: يضم، ومثل ذلك «باستُحلي الشراب» مثلاً، ونحو: «استُخرج المال».

قوله: (واكسر أو أشمم فا ثلاثي أعلْ. . . عيناً) يعني: أن الفعل الثلاثي إذا أعلت عينه أي: غيرت يجوز في فائه الكسر والإشمام، (وضم جا) أي: ويجوز فيه الضم أيضاً ومثله بقوله: (كبوع فاحتمل)، وسواء كان واوي العين كقيل أو يائيها كبيع وغيض، والإشمام هنا كما في الأشموني: الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر، وقرئ به قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾، وأما إذا لم تعل عين الثلاثي أي: لم تغير بأن كانت معتلة ولم تغير فلا يفعل به ما ذكر، بل يفعل به ما يفعل بالصحيح نحو: «عور، واعتور» الأشموني: أشار بقوله: فاحتمل؛ إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين، وتعزى لبني فقعس وبني دبير. اهـ.

ومن أمثلتها قوله:

حـوكـت علـى نيـريـن إذ تحـاك تختبـــط الشـــوك ولا تشـــاك

وقوله:

ليـت وهـل ينفـع شيئـاً ليـت ليـت شبـابـاً بـوع فـاشتـريـت

قوله: (وإن بشكل خيف لبس يُجتنب) يعني: أنه إذا خيف اللبس بواحد من هذه الأشكال يجتنب ذلك الشكل وجوباً، ويؤتى بشكل آخر لا لبس فيه، فإذا أسْنَدْتَ باع لتاء المتكلم مثلاً وبنيته للمفعول تجتنب الكسرة وتأتي بالضمة أو الإشمام؛ لأنك إذا قلت: بعت، بالكسر توهم أنك بائع مع أنك مبيع، ومثل باع غيرها من كل يائي العين، وكذا كل واوي العين بشرط أن تكون مكسورة كيخاف فيجتنب فيه الكسر ويؤتى بالضم أو الإشمام، وأما إذا كان واوياً غير مكسور العين فيجتنب فيه الضم ويؤتى بالكسر نحو: «سمت» أي: من السوم؛ لأنك إذا بنيته للمفعول وأسندته للتاء وضممته يلتبس بالمبني للفاعل (وما لباع قد يرى لنحو حب) يعني: أن ما ثبت لباع من الأوجه الثلاثة ثابت لنحو: حب، من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم، ولكن الضم أفصح، وقرأ علقمة قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ وقوله: ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ بالكسر.

قوله: (وما لفا باع لما العين تلي... في اختار وانقاد) يعني: أن ما ثبت من الأوجه الثلاثة لفاء باع ونحوه، يثبت للحرف الذي تليه العين في اختار، وهو التاء والذي تليه في انقاد، وهو القاف، فيجوز في التاء من اختار الضم والكسر والإشمام، وكذلك القاف من انقاد (وشبه ينجل) أي: يظهر، والمراد بشبهها: كل فعل على وزن افتعل وانفعل، قال الصبان: ولو مضاعفين كاشتد وانهل فإن اللغات الثلاث تجري في ذلك أيضاً كما قاله الشاطبي: وإن أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر على التمثيل بالمعتل. اهـ.

قوله:

(وقابل من ظرف أو من مصدر أوحرف جر بنيابة حري)

أي: حقيق، يعني: أن كل ظرف ومصدر ومجرور قابل للنيابة حقيق بها، أي: يجوز نيابته عن الفاعل والقابل لها من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص، مثال الظرف المختص المتصرف: رمضان، فتقول: «صيم رمضان» ومعنى المتصرف الذي لم يلزم الظرفية بأن يكون تارة مبتدأ مثلاً، وسيأتي إن شاء الله بيان ذلك في باب الظرف، ومعنى المختص غير المبهم بأن يكون معرفة أو مخصصاً بالوصف، وهذان الوصفان موجودان في «رمضان»

لأنه علم وغير ملازم للظرفية ، بل يكون مبتدأ مثلاً فيقال: «رمضان شهر مبارك» ومثال المصدر المتصرف المختص قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ فإنه مخصص بالوصف وغير ملازم للمصدرية ، بخلاف ملازم المصدرية نحو: «سبحان ، ومعاذ» وبخلاف غير المختص نحو: «سير» وبخلاف الملازم من الظروف للظرفية نحو: «عند ، وإذا» وبخلاف غير المختص منها أيضاً نحو: «زمان» والقابل للنيابة من حروف الجر هو الذي لم يلزم طريقة واحدة ، بخلاف «مذ ، ومنذ» فإنهما لا يعملان إلا في اسم زمان كما سيأتي ويشترط أيضاً أن يكون غير دال على التعليل فلا يقال: قيم من إجلالك ، وأما قول الفرزدق:

يُغضي حياء ويُغضى من مهابته فما يكلم إلا حين يبتسم

فليس قوله: من مهابته ، نائباً عن فاعل يغضى ، بل النائب ضمير يعود على مصدر مختص ، أي: يغضى هو ، أي: الإغضاء المعهود كما في قوله: تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ أي: حيل ، هو: أي الحول المعهود ، وكما في قول الشاعر:

فيالك من ذي حاجة حيل دونها وما كل ما يهوي امرؤ هو نائله

أي: حيل هو أيْ الحول المعهود ، وكذلك في قول امرئ القيس:

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وإن يُكشف غرامك تدرب

أي: يعتلل هو ، أي: الاعتلال المعهود ، فالنائب في الآية الكريمة والأبيات ضمير عائد على مصدر مختص كما رأيت.

قوله: (ولا ينوب بعض هذا إن وجد. . . في اللفظ مفعول به) يعني أن بعض هذه المذكورات التي هي الظرف والمصدر والمجرور لا ينوب إذا وجد في الكلام مفعول به ، أي: فمحل جواز نيابة المذكورات إذا عدم المفعول به ، وأما إذا وجد المفعول به فلا تجوز ، فلا يقال: «ضرب زيداً يوم الجمعة» وكذا لا يقال: «ضرب زيداً ضرب شديد». (وقد يرد) أي: وقد تجيء نيابة بعض المذكورات مع وجود المفعول به وهو مذهب الكوفيين ، ومن أمثلة نيابة المجرور مع وجود المفعول به قراءة أبي جعفر: ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ بالبناء للمفعول وقول الشاعر:

لــم يعـن بــالعليــاء إلا سيــداً ولا شفــى ذا الغــي إلا ذو هــدى

وقوله:

وإنمــا يــرضــى المنيــب ربــه مــا دام معنيــاً بــذكــر قلبــه

واعلم أنه إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه المذكورات، قيل: ليس بعضها أولى من الآخر، وقيل: المصدر أولى، وقيل: المجرور، وقال أبو حيان: ظرف المكان قوله:

(وبـاتفـاق قـد ينـوب الثـانـي مـن بـاب كسـى فيمـا التبـاسـه أمـن)

يعني: أنه يجوز اتفاقاً نيابة المفعول الثاني من باب كسى، والمراد بباب كسى كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والنيابة شرطها أن يكون اللبس مأموناً، أي: بشرط ألا يلتبس المفعول الثاني بالأول، نحو: «أعطى زيداً درهم» بخلاف ما إذا التبس به نحو: «أعطى زيد عمراً» فلا تجوز نيابة الثاني، أي: فلا يقال: «أعطى زيداً عمرو» وما ذكره الناظم من الاتفاق في باب كسى ليس على إطلاقه، فقد منع الكوفيون الإنابة المذكورة إذا كان نكرة والأول معرفة، وقيل بالمنع مطلقاً.

(في باب ظن وأرى المنع اشتهر...) يعني: أن غير الناظم اشتهر عنده منع نيابة المفعول الثاني في باب «ظن، وأرى» فلا يقال: «ظن زيداً قائم، ولا أعْلم زيداً جالِس عندك» وأما مذهب الناظم فأشار له بقوله: (ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر) يعني: أن الناظم مذهبه جواز ذلك بشرط ظهور القصد، أي: عدم التباس الثاني بالأول، كما في المثالين المذكورين، وأما عند اللبس فيتفق الناظم مع غيره على المنع نحو: «ظن زيد عمراً، وأعلم بكر خالداً مسافراً».

(تنبيه): نيابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة جائزة كما هو المفهوم من كلام الناظم هنا. الأشموني: وقد صرح به في شرح الكافية قوله:

(ومـا سـوى النـائـب ممـا علقـا بـالـرافـع النصـب لـه محققـا)

يعني: أن غير النائب مما تعلق بالفعل الرافع للنائب يثبت النصب له حال كونه محققاً، والمعنى: أن الفعل إذا كان ينصب أكثر من مفعول واحد ورفع

واحداً من معموليه أو معمولاته على النيابة ينصب ما سوى ذلك لفظاً إن كان غير مجرور، ومحلاً إن كان مجروراً.

* * *

(اشتغال العامل عن المعمول)

(إن مضمر اسم سابق فعلاً شغل   عنه بنصب لفظه أو المحل
فالسابق انصبه بفعل أضمرا   حتماً موافق لما قد أظهرا)

يعني: أنه إذا تقدم اسم وشغل ضميره فعلاً عن نصب لفظ ذلك الاسم، نحو: «زيداً أكرمته» أو محله نحو: «هذا أكرمته» فإن ذلك الاسم السابق ينصب بفعل مضمر حتماً، أي: وجوباً، ويكون موافقاً للفعل الظاهر. واعلم أنه على هذا التفسير الذي فسرنا به تكون الباء في قوله: بنصب لفظه بمعنى عن، ويكون الضمير في لفظه ومحله راجعاً للاسم السابق ويحتمل أن تكون الباء في قوله: بنصب لفظه للسببية، ويكون الضمير في قوله: لفظه راجعاً للضمير، أي: شغل عنه بنصب لفظ الضمير نحو: زيداً ضربته، أو محله أي: الضمير أيضاً نحو: «زيداً مررت به» أي: إذا شغل الضمير الفعل بسبب نصب لفظه إذا كان الفعل يتعدى إليه بنفسه، أو بسبب نصب محله إذا كان الفعل يتعدى بحرف جر، ولما كان في قوله: فالسابق انصبه إجمال شرع يبينه.

فقال: (والنصب حتم إن تلا السابق ما... يختص بالفعل) يعني: أن النصب المذكور حتم، أي: واجب، إذا كان الاسم السابق تابعاً لشيء يختص بالدخول على الفعل، وذلك الشيء (كأن وحيثما) أي: وغيرهما من أدوات الشرط كمهما ومتى نحو: «إن زيداً لقيته فأكرمه، وحيثما عمراً رأيته فانصره» ومثل أدوات الشرط أدوات الاستفهام غير الهمزة نحو: «هل زيداً رأيته» وكذلك أدوات العرض والتحضيض نحو: «هلا أو ألا زيداً أكرمته». قوله:

(وإن تلا السابق ما بالابتدا   يختص فالرفع التزمه أبدا)

يعني: أن الاسم السابق إذا تبع شيئاً يختص بالابتداء ـ أي بالمبتدأ ـ يلزم رفعه، والشيء المختص بالابتداء كإذا الفجائية نحو: «خرجت فإذا زيد يكرمه

عمرو» ، ومن أمثلته أيضاً «ليتما» نحو: «ليتما زيد لقيه عمرو». قوله:

(كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد)

يعني: أن الاسم السابق يلزم رفعه أيضاً إذا تبع الفعل ما ، أي: شيئاً لم يرد ، أي: يجيء ما قبله معمولاً لما بعده ، والمعنى أن الفعل المشتغل إذا تقدم عليه شيء لا يصح أن يكون ما قبل ذلك الشيء معمولاً لما بعده يلزم رفع الاسم السابق حينئذ ، وذلك كأدوات الشرط نحو: «زيد إن لقيته فأكرمه» وكذلك أدوات الاستفهام نحو: «زيد هل رأيته» وكذلك لام الابتداء وكم الخبرية والحروف النواسخ والموصول و«ما» النافية؛ فكل هذه المذكورات إذا تقدم على الفعل المشتغل يجب رفع الاسم السابق؛ لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

قوله: (واختير نصب قبل فعل ذي طلب. . .) يعني: أن النصب للاسم اختير ـ أي: رجح ـ إذا كان قبل فعل صاحب طلب ، والمراد بالطلب: الأمر والدعاء والنهي ، مثال الأمر: «زيداً أكرمه» ومثال الدعاء: «زيداً رحمه الله» ومثال النهي: «زيداً لا تهنه» وإنما اتفق القراء السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾ لأن التقدير: مما يتلى عليكم حكمه ، ثم استونف بعد ذلك: فاجلدوا ، هذا مذهب سيبويه الذي يمنع دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ يشبه الشرط لكونه عاماً كهذه الآية ، ولذا قال: إن التقدير في قول الشاعر:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خِلوٌ كما هيا

هذه خولان: أي أن «خولان» خبر مبتدأ محذوف ، وقال المبرد: إن الرفع إنما وجب في الآية لأن الفاء فيه معنى الشرط ، وجواب الشرط لا يعمل فيه ، أي: الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. (و) كذلك يختار النصب (بعد ما إيلاؤه الفعل غلب) يعني: أن النصب للاسم السابق يختار أيضاً إذا وقع بعد شيء الغالب فيه أن يلي الفعل ، وذلك كهمزة الاستفهام قال تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ فإن فصلت الهمزة عن الاسم السابق فالمختار الرفع نحو: «أأنت زيد أكرمته» وقال ابن الطراوة: إن الهمزة إذا كان مستفهماً

بها عن الاسم وجب الرفع ، نحو: «أزيد أكرمته أم عمرو» وحكم بشذوذ النصب في قول الشاعر:

أثعلبةَ الفوارس أم رياحاً ... عدلت بهم طهية والخشابا

قوله: ثعلبة ورياحاً وطهية والخشابا: أسماء قبائل كما في الصبان: وثعلبة: منصوب بفعل موافق لعدلت في المعنى ، أي: أحقرت ثعلبة؟ ذكره الصبان ، أيضاً ومن الشيء الغالب فيه أن يلي الفعل أيضاً «حيث» المجردة عن «ما» نحو: «حيث زيداً لقيته فأكرمه».

(و) كذلك يختار النصب أيضاً (بعد عاطف بلا فصل على. . . معمول فعل مستقر أوَّلا) يعني: أن النصب للاسم السابق يختار إذا وقع بعد عاطف غير مفصول على معمول فعل متقدم ، سواء كان المعمول منصوباً نحو: «رأيت زيداً وعمراً أكرمته» أو مرفوعاً نحو: «جاء زيد وعمراً أكرمته» ، وإنما كان النصب مختاراً لطلب التناسب بين الجملتين لأن من نصب جعل الجملة فعلية معطوفة على فعلية ، ومن رفع جعلها اسمية معطوفة على فعلية ، وذلك غير ممتنع لكن ما قبله أنسب منه ، واحترز بقوله: بلا فصل عن ما إذا فصل بأما نحو: «قام زيد» وأما «عمرو أكرمته» فإن الرفع حينئذ أجود؛ لأن الكلام بعد أما مستأنف. قوله:

(وإن تلا المعطوف فعلاً مخبرا ... به عن اسم فاعطفن مخيرا)

يعني: أن المعطوف الذي هو الاسم المشتغل عنه العامل إذا تبع فعلاً ، وذلك الفعل مخبر به عن اسم مبتدأ يخير في رفعه ونصبه على السواء ، ويشترط في ذلك أن يكون في الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم الأول من الجملة الأولى ، نحو: «زيد قام ، وعمرو أكرمته في داره» أي: زيد ، فيجوز في عمرو الرفع مراعاة لأول الجملة ، والنصب مراعاة لعجزها ، ومثل كون الثانية فيها ضمير الأولى عطفها بالفاء نحو: «زيد جاء فعمرو أكرمته» الرفع والنصب على السواء ، وأما إذا لم يكن في الثانية ضمير الأولى ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب ، وأجازه الفارسي وجماعة منهم الناظم ، ويشترط أيضاً في جواز الأمرين على السواء أن تكون الجملة الأولى غير تعجبية ، فإن كانت تعجبية نحو: «ما أحسن زيداً ، وعمرو أكرمته» فالراجح الرفع.

(والرفع في غير الذي مرّ رجح) يعني: أن الرفع راجح في غير ما تقدم لك ذكره لسلامته من الإضمار، نحو: «زيداً أكرمته» والنصب عربي جيد، ومنعه بعضهم، و من أمثلته قول الشاعر:

فارساً ما غادروه ملحَماً غير زُمّيل ولا نِكس وكِل

قوله: فارساً ما غادروه؛ أي: ما تركوه، وملحماً: بفتح الحاء المهملة أي: غشيه الحرب، وزمّيل بضم الزاي وشدّ الميم، أي: جبان، ونكس بكسر النون، أي: ضعيف، وقوله: وَكِل: بفتح الواو وكسر الكاف؛ من يكل أموره إلى غيره لعجزه، ومن شواهد النصب أيضاً قراءة بعضهم: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ بكسر التاء، وإذا عرفت ما تقدم لك من الأحكام (فما أبيح افعل ودع ما لم يبح) قال الصبان: فائدته: دفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على السماع. قوله:

(وفصل مشغول بحرف جر أو بإضافة كوصل يجري)

يعني: أن فصل العامل المشغول من ضمير الاسم السابق بحرف جر أو بإضافته أو بهما معاً كوصله به فيما تقدم من لزوم النصب وترجيحه، وغير ذلك من أحكام الباب، مثال فصله بحرف الجر مع ما يختص بالفعل: «إن زيداً مررت به فأكرمه» ومثاله مع ما يختص بالابتداء: «خرجت فإذا زيد مررت به» ومثال فصله بالإضافة مع ما يختص بالفعل: «إن زيداً أكرمت أخاه أحسن عليك» ومثاله مع ما يختص بالابتداء: «خرجت فإذا زيد يكرم أخاه» ومثال فصله بحرف الجر والإضافة مع ما يختص بالفعل: «إن زيداً مررت بغلامه أكرمك» وقس على هذه الأمثلة بقية أحكام الباب.

قوله: (وسو في ذا الباب وصفاً ذا عمل. . . بالفعل) يعني: أنك تسوي في هذا الباب الوصف العامل بالفعل، وسيأتي للناظم شروط عمل الوصف، والمراد بالوصف: اسم الفاعل واسم المفعول، أي: أن اسم الفاعل واسم المفعول إذا اشتغلا في ضمير اسم سابق عليهما يجري فيه من الأحكام جميع ما تقدم، مثال اسم الفاعل العامل: «أزيداً أنت ضاربه» أي: الآن أو غداً، ومثال اسم المفعول العامل: «الدرهم أنت معطاه» ومحل تسوية الوصف

المذكور بالفعل (إن لم يكن مانع حصل) يعني: أن الوصف المذكور يسوى بالفعل إلا إذا حصل مانع؛ كوقوعه صلة لألْ نحو: «أزيد أنت الضاربه» لأن ما بعد الصلة لا يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. قوله:

(وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع)

يعني: أن العلقة بين العامل والاسم السابق الحاصلة بسبب تابع سببي للاسم السابق ملتبس بضميره جار على متبوع أجنبي من الاسم السابق، وذلك المتبوع هو الشاغل كالعلقة بنفس الاسم الواقع شاغلاً، والتابع المذكور إما نعت أو عطف بيان أو عطف نسق بالواو، أي: فكما تقول: «زيداً أكرمت أخاه» وتكون العلقة بين العامل والاسم السابق كونه عاملاً في سببيه تقول: «زيداً أكرمت عمراً وأخاه، أو زيداً أكرمت رجلاً يحبه، أو زيداً أكرمت عمراً أخاه» وتكون العلقة بينهما عمله في متبوع سببيه، وهذا التفسير الذي ذكرت هو الذي صدر به الأشموني، وعليه يكون معنى العلقة الارتباط، وتكون الباء في قوله: بتابع سببية وكذا هي في قوله: بنفس، أي: الارتباط الحاصل بسبب تابع كالارتباط الحاصل بنفس الاسم الشاغل، ويحتمل أن يكون المراد بالعلقة الضمير، وتكون الباء في قوله: بتابع بمعنى: في، أي: أن وجود الضمير في تابع الشاغل كوجوده في الشاغل نفسه، وإن كان الأصل ألا يفصل بينه وبين العامل إلا بحرف جر أو بإضافة.

* * *

(تعدِّي الفعل ولزومه)

(علامة الفعل المعدى أن تصل ها غير مصدر به نحو عمل)

يعني: أن علامة الفعل المعدى أي الذي ينصب المفعول به وصلك به هاء غير راجع لمصدر، فكل فعل صح أن يتصل به هاء غير راجع لمصدر فهو متعدٍّ، أي: ينصب مفعولاً، وغيره يسمى لازماً، وله ـ أي: الفعل المعدى ـ علامة أخرى، وهي أن يصاغ منه اسم مفعول تام، أي: مستغن عن حرف جر، ومثل الناظم المتصف بالوصفين بقوله: عمل، فإنك تصل به هاء غير

مصدر فتقول: «الخير عمله زيد» وكذلك تصوغ منه اسم مفعول تاماً فتقول: «الخير معمول» بخلاف نحو: «جلس» فلا يتصل به هاء غير مصدر فلا يقال: «زيد جلسه عمرو» وكذلك لا يصاغ منه اسم مفعول تام فلا يقال: «المسجد مجلوس» بل لا بد من زيادة حرف جر بأن يقال: «مجلوس فيه» واحترز بقوله: ها غير مصدر؛ من هاء المصدر، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم فتقول: «العمل عمله زيد» وتقول: «الخروج خرجه زيد».

(فانصب به مفعوله إن لم ينب. . . عن فاعل) يعني: أنك تنصب بالفعل المتعدي مفعوله، إلا إذا كان نائباً عن الفاعل فإنه يرفع كما تقدم، ثم مثّل الذي لم ينب عن الفاعل فقال: (نحو: تدبرت الكتب).

قوله: (ولازم غير المعدَّى) لازم: خبر مقدم، وغير المعدى: مبتدأ، والمعنى: أن غير المعدَّى لازم فلا واسطة بينهما، والجمهور على أن كان وأخواتها واسطة، قاله الصبان. وكما يسمى غير المعدَّى لازماً يسمى أيضاً قاصراً، وأشار إلى أفعال لا توجد إلا لازمة بقوله: (وحتم. . . لزوم أفعال السجايا) يعني: أن الأفعال الدالة على السجايا يتحتم لزومها، والسجايا: الطبائع، والمراد بأفعالها: الأفعال الدالة عليها، وهي كل فعل دل على معنى قائم بالفاعل ملازم له، (كنهم) الرجل إذا كثر أكله، وهي بكسر الهاء ونحو: «طال، وقصر، وجبن» ونحو ذلك.

و(كذا افعلل) يعني: أن كل فعل على وزن «افعلل» يلزم لزومه نحو: «اقشعر الجلد، واشمأز القلب: انقبض» قال في مختار الصحاح اشمأز الرجل: اشمئزازاً: انقبض، وقيل: ذعر. اهـ.

قوله: (والمضاهي اقعنسسا) يعني: أن كل فعل مضاهٍ ـ أي: مشابه ـ اقعنسس وهو افعنلل بأصالة اللامين نحو: «احرنجمت الإبل» إذا اجتمعت، أو بزيادة أحدهما كـ«اقعنسس البعير» إذا امتنع من الانقياد، لا يكون إلا لازماً، وكذلك كل فعل على وزن افعنلى نحو: «احرنبى الديك» إذا انتفش للقتال، و«اسلنقى الرجل» إذا نام على ظهره، وقد شذ تعدي «اغرندى، واسرندا» كلاهما بمعنى علا وركب في قوله:

قــد جعــل النعــاس يغــرنــديني أدفعــه عنــي ويســرنــديني

واعلم أن اقعنسس ونحوه من افعلل بزيادة إحدى اللامين، وافعنلى ملحقان بافعنلل بأصالة اللامين. (و) كذلك يتحتم لزوم كل (ما) أي فعل (اقتضى نظافة) نحو: «نظف وطهر ووضئ» (أو دنسا) نحو: قذر ونجس.

(أو عرضاً) يعني: أنه يتحتم لزوم كل فعل اقتضى عرضاً، والعرض: ما ليس بحركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ملازم له، مثال الفعل الدال عليه: «مرض وحزن وكسل ونشط وفرح» (أو طاوع المعدّى... لواحد) يعني: أن الفعل إذا طاوع فعلاً متعدياً لمفعول واحد يكون لازماً (كمده فامتدا)، و«علمته فتعلم».

قوله: (وعد لازماً بحرف جر...) يعني: أن الفعل اللازم يتعدى بحرف جر، أي: يكون الحرف واسطة بينه وبين معموله، نحو: «غضب عليه، وذهب به، وعجب منه». (وإن حذف) أي: حرف الجر (فالنصب للمنجر. نقلاً) يعني: أن حرف الجر إذا حذف يجب نصب الاسم الذي كان مجروراً به، قال الصبان: وناصبه عند البصريين الفعل، وعند الكوفيين إسقاط الجار، وشذ بقاء الاسم مجروراً بعد حذف الحرف في قوله:

إذا قيــل أي النــاس شــر قبيلــة أشارت كليب بــالأكف الأصابع

وقوله: نقلاً: يعني: أن الحذف المذكور يقتصر فيه على ما نقل عن العرب ولا يقاس عليه، وهو على نوعين: مسموع في السعة كـ«نصحته، ونصحت له، وشكرته، وشكرت له، وذهبت الشام» قال الصبان: الحذف في «ذهب» خاص بالشام، فإن ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختياراً، فلا يقال: «ذهبت الدار والمسجد» مثلاً، النوع الثاني: مخصوص بالضرورة كقول الشاعر:

آليـت حـب العـراق الـدهـر أطعمـه والحب يأكله في القرية السوس

وقوله:

لــدن بهــز الكــف يعســل متنــه فيـه كمـا عسـل الطـريـق الثعلب

قوله: لدن... إلخ يصف رمحاً ومعنى لدن: لين، ومعنى يعسل: يضطرب، والشاهد في قوله: الطريق؛ فإنه محذوف منه في، أي: عسل في الطريق.

قوله: (وفي أن وأنْ يطرد... مع أمن لبس) يعني: أن حذف الجار يطرد، أي: يكون مقيساً في أن بالفتح والتشديد، وأن بالسكون؛ إذا أمن اللبس، أي: كان الحرف المحذوف غير ملتبس بغيره (كعجبت أن يدوا) أي: من إعطائهم الدية، ونحو: قوله: تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ أي: بأنه، ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ أي: من أن جاءكم، وأما إذا خيف اللبس بأن كان الفعل يتعدّى بحرفي جر، فلا يجوز الحذف لأنه عند الحذف لا يعرف المحذوف من غيره، كما في رغبت أن تفعل، فإنه يتعدى بفي إذا كان للرغبة في الشيء، نحو: «رغبت في أن يرحمني الله» ويتعدى بعن إذا كان بمعنى الرغبة عن الشيء، أي: عدم الميل إليه نحو: «رغبت عن أن أعصي الله» وأما قوله: تعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ فالحذف فيه لأجل الإبهام، أي: لئلا يرغب عنهن لقبحهن، أو يرغب فيهن لجمالهن، فجاءت الآية محتملة لكل من المعنيين؛ لأن كلاً من الرغبة عنهن إذا كن قبيحات والرغبة فيهن إذا كن جميلات منهي عنها، وقيل: إن الحذف لقرينة وقت النزول يفهم منها المراد، وهو «في» عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى «في» فقط، و«عن» عند القائلين أنه يدل على معنى «عن» فقط، ذكره الصبان.

(تنبيه): اختلف في محل أن وأنَّ بعد الحذف؛ فقال بعضهم: إنه جر، واستدل بقول الشاعر:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة   إلي ولا دينٍ بها أنا طالبه

وذهب بعضهم إلى أنه نصب قوله: (والأصل سبق فاعل معنى) يعني: أن الأصل في ترتيب مفعولي الفعل المتعدي إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر: أن يسبق الفاعل في المعنى وذلك كما في هذا التركيب الذي أشار إليه بقوله: (كمَن... من ألبِس من زاركم نسج اليمن) فمن: فاعل في المعنى؛ لأن

من زار لابس ونسج مفعول في المعنى؛ لأنه ملبوس، ويجوز أن يعكس فيقدم «نسج» على «من».

والأصل أيضاً في ترتيب المفعولين الذين أصلهما المبتدأ و الخبر أن يسبق المبتدأ ويجري فيهما قوله: (ويلزم الأصل لموجب عرى...) يعني: أن الأصل المذكور يلزم لموجب عرى، أي: وجد، وذلك كما إذا خيف اللبس نحو: «أعطيت زيداً عمراً» فإن كلاً منهما يصلح أن يكون آخذاً، وكذلك إذا كان الثاني محصوراً نحو: «ما أعطيت زيداً إلا درهماً» وكذا إذّا كان الفاعل في المعنى ضميراً متصلاً، والثاني اسم ظاهر نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾. قوله: (وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى) يعني: أن الأصل المذكور قد يتحتم تركه، كما إذا كان الفاعل في المعنى اسماً ظاهراً، والمفعول في المعنى ضمير متصل، نحو: «الدرهم أعطيته زيداً» وكذلك إذا كان الفاعل في المعنى متلبساً بضمير الآخر نحو: «أسكنت الدار بانيها» أو حصر الفاعل معنى نحو: «ما أعطيت الدرهم إلا زيداً».

قوله: (وحذف فضلة أجز إن لم يضر) يعني: أنك تجيز حذف الفضلة وهي المفعول من غير باب ظن ومحل الجواز: إن انتفي الضرر والحذف المذكور يكون لتناسب الفواصل نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾، أي: قلاك، ونحو: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ أي: يخشاه ويكون للاحتقار، نحو: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ أي: الكافرين، ويكون للاستهجان، أي: قبح التصريح به كقول عائشة رضي الله عنها: «ما رأيت منه وما رأى مني» أي: العورة، وأما إن حصل ضرر فلا يجوز الحذف، وذلك (كحذف ما سيق جواباً أو حصر) أي: أن المفعول إذا وقع في جواب استفهام لا يجوز حذفه كما إذا قيل لك: من ضربت؟ فلا يجوز أن تقول: ضربت، ولا تذكر من ضربت، وكذا إذا كان محصوراً نحو: «ما أكرمت إلا زيداً» فلا يجوز أن تحذفه أيضاً.

ولما ذكر حكم حذف الفضلة شرع يبين حكم حذف عاملها فقال: (ويحذف الناصب ها إن علما...) يعني: أن عامل الفضلة يجوز حذفه إذا كان معلوماً بقرينة كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ أي: أنزل بدليل ما قبله (وقد يكون حذفه

ملتزما) يعني: أن حذف العامل يكون لازماً في بعض المواضع، وذلك بأن يكون من الأمثال نحو: «الكلاب على البقر» أي: أرسل الكلاب، قال الصبان عازياً للتصريح: أن المراد بالبقر بقر الوحش، وقال: إن المراد بهذا المثل: أنك تخل الناس جميعاً خيرهم وشرهم، وتسلك طريق السلامة، وقيل: إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها، وكذلك يلزم حذفه أيضاً فيما أجري مجرى المثل نحو: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ أي: انتهوا عن التثليث وائتوا خيراً لكم، قال الصبان: الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشري: أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية، وما أجري مجراه مستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال، وحسن الاختصار فأعطى حكمه في عدم التغيير. اهـ.

وكذلك يلزم حذفه أيضاً في باب الاشتغال كما تقدم، وكذا في باب التحذير والإغراء كما يأتي.

* * *

(التنازع في العمل)

قال الصبان: التنازع لغة: التجاذب.

واصطلاحاً: أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى. اهـ.

(إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل)

يعني: أن العاملين إذا اقتضيا، أي: طلبا عملاً في اسم سواء كان العمل متفقاً أو مختلفاً حال كونهما قبله، يكون العمل للواحد منهما اتفاقاً، والاحتراز بقوله: اقتضيا؛ عما إذا لم يطلبه الثاني لكونه توكيداً للأول كقوله:

فأين إلى أين النجاء ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وكذا إذا لم يطلبه الثاني من جهة المعنى كقول امرئ القيس:

فلو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

لأن المعنى: ولم أطلب الملك، فقوله: لم أطلب لا يطلب قليل، ولو جعلناه طالباً له فسد المعنى، والاحتراز بقوله: قبل عما إذا تأخرا عنه، نحو: «زيداً ضربت وأكرمت» وأجاز جماعة التنازع في المنصوب المتقدم كالمثال المذكور، *وأجازه الفارسي في المتوسط نحو: «أكرمت زيداً، وضربت»* واعلم أن قول الناظم: إن عاملان، لا مفهوم له، بل كذلك أيضاً يتنازع أكثر منهما، قال المختار بن بون رحمه الله تعالى في الاحمرار:

واحكم إذا تنازعت أكثر من ... اثنين بالذي لثلاثين زكن

ومثل له بقوله:

تمنت وذاكم من سفاهة رأيها ... أنْ أهجوها لما هجتني محارب

وقوله:

كساك ولم تستكسه فاشكرا له ... أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

وقوله عليه السلام: «تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين».

(تنبيه): المراد بالعاملين في قوله: إن عاملان؛ فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو اسم وفعل كذلك، مثال الفعلين المتصرفين: «قام وقعد زيد» ومثال الاسمان المتصرفان:

عُهدت مُغيثاً مغنياً من أجرته ... فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

ومثال الفعل والاسم قوله: تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾.

ولما كان في قوله: فللواحد منهما العمل؛ إجمال، شرع يبينه فقال: (والثاني أولى عند أهل البصره) يعني: أن الثاني من العاملين أولى بالعمل في الاسم من الأول عند البصريين لقربه منه (واختار عكساً غيرهم ذا أسره) يعني: أن غير أهل البصرة وهم أهل الكوفة اختار عكساً وهو كون الأول أولى لتقدمه، وقوله: ذا أسره، قال الصبان: ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة، وفسره الغزي بالجماعة القوية، لكن في القاموس: الأسرة بالضم: الدرع الحصينة، ومن الرجل: الرهط الأدنون. قوله:

(واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما)

يعني: أنك إذا أعملت أحد العاملين وأهملت الآخر تعمل المهمل في ضمير الاسم الذي تنازعاه، وتلتزم ما التزم لك من مطابقة الضمير للاسم، ومن امتناع حذفه إن كان عمدة، ثم مثل لإهمال الأول وإعماله في ضمير ما تنازعاه بقوله: (كيحسنان ويسيء ابناكا. . .) ومثل لإهمال الثاني بقوله: (وقد بغى واعتديا عبداك) واعلم أن المثال الثاني ونحوه: من كلما أهمل فيه الثاني وأعمل في ضمير الاسم المرفوع جائز عند البصريين والكوفيين، وأما المثال الأول ونحوه: فأجازه البصريون ومنعه الكوفيون، قال الأشموني: والمعتمد ما عليه البصريون، ومن أمثلته قوله:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل

وقوله:

هوينني وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمال

وقوله:

وكمتا مُدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مُذهب

قوله: وكمتا. . . إلخ قال الصبان: أي ترى خيلاً كمتاً: جمع أكمة من الكمتة، وهي حمرة تضرب إلى سواد، مدماة: أي شديدة الحمرة مثل الدم، متونها: ظهورها استشعرت لون مذهب أي جعلته شعاراً ولباساً لها، والمُذهب بضم الميم المموه بالذهب، ووجه الاستشهاد: أنه أعمل الثاني وأضمر في الأول ضميره قبل الذكر. اهـ.

قوله:

(ولا تجيء مع أول قد أهملا بمضمر لغير رفع أهّلا)

يعني: أنك إذا أهملت العامل الأول لا تجيء معه بضمير متأهل لغير رفع بأن كان منصوباً لفظاً، كما إذا كان الفعل يتعدَّى إليه بنفسه، نحو: «أكرمت وأكرمني زيد» أوكان منصوباً محلاً كما إذا كان الفعل يتعدّى إليه بحرف جر نحو: «مررت ومر بي زيد».

(بل حذفه الزم إن يكن غير خبر. . .) يعني: أنك تلزم حذفه إذا كان غير خبر كالمثالين المتقدمين فلا تقول: «أكرمته وأكرمني زيد» ، ولا «مررت به ومر بي زيد» وأما قوله:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب   جهاراً فكن في الغيب أحفظ للودي

فضرورة ، وأشار إلى مفهوم قوله: غير خبر فقال: (وأخرنه إن يكن هو الخبر) يعني: أنك إذا أهملت الأول وكان الضمير الذي يعمل فيه خبراً لا تحذفه ، ولكن تؤخره نحو: «كنت وكان زيد قائماً إياه ، وظنني وظننت زيداً صديقاً إياه» واعلم أن المثال الأول تنازع فيه كنت وكان في قائماً ، وأعملنا الثاني وأهملنا الأول وأعملناه في الضمير المنصوب الذي هو إياه ، وأتينا به مؤخراً؛ لأنه خبر ، وأما المثال الثاني فتنازع فيه ظنني وظننت في زيداً فظننت يطلبه مفعولاً أول وظنني يطلبه فاعلاً فاعملنا فيه ظننت ، وأهملنا ظنني وأعملناه في ضميره ، لكنه مستتر ، وتنازعا أيضاً في صديقاً ، فكل منهما يطلبه مفعولاً ، وأعملنا فيه ظننت وأهملنا ظنني ، وأعملناه في الضمير ، ولم نحذفه لأنه عمدة ، وأخرناه لأنه منصوب فلا يضمر قبل الذكر ، وهذا هو محل الشاهد هنا ، والأول إنما ذكرته تبعاً لهذا ، ومرادي بالأول تنازعهما في «زيداً» ، واعلم أنه إذا أهمل الثاني يجاء معه بضمير غير متأهل للرفع نحو: «أكرمني وأكرمته زيد ، ومر بي ومررت به زيد» ومنه قوله:

إذا هي لم تستك بعود أراكة   تُنُخِّل فاستاكت به عود إسحل

قوله: إذا هي. . . إلخ قال الصبان: إذا هي؛ أي: المرأة ، والأراكة: واحدة الأراك تنحل بالبناء للمجهول ، والحاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد ، أي: تخير ، لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر في القاموس ، وغيره بالاختيار والإسحل بكسر الهمزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة: شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل. اهـ.

وقد يحذف الضمير الفضلة مع إهمال الثاني كقول الشاعر:

بِعُكاظ يعشي الناظرين   إذا هم لمحوا شعاعه

وخص بعضهم حذفه حينئذ بالضرورة ، قال الصبان: مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور. اهـ.

قوله:

(وأظهر إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا)

يعني: أن الضمير إذا كان خبراً في الأصل لاسم غير مطابق للمفسر بالكسر في الإفراد والتذكير وفروعهما يظهر ، أي: يجعل اسماً ظاهراً ، وتخرج المسألة من باب التنازع ، وإنما جعل اسماً ظاهراً لتعذر حذفه بسبب كونه عمدة ، وتعذر إضماره بسبب كونه غير مطابق.

ومثل رحمه الله المسألة فقال:

(نحو أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين في الرخا)

أصله: أظن ، ويظنني الزيدين أخوين ، فتنازع العاملان في الزيدين؛ الأول يطلبه مفعولاً ، والثاني يطلبه فاعلاً ، فأعملنا فيه الأول ، وأعملنا الثاني في ضميره الذي هو ألف التثنية ، و تنازعا أيضاً في أخوين كل منهما يطلبه مفعولاً ، فأعملنا فيه الأول أيضاً وبقي الثاني الذي هو يظناني يطلب مفعولاً ، فلو جعلناه ضميراً فإما أن يوافقَ به الاسم المخبر عنه به وهو الياء فيخالف مفسره الذي هو اسم التثنية ، وإما أن يوافق به مفسره فيخالف الاسم المخبر عنه به فجعلناه اسماً ظاهراً ، وقلنا: أخاً؛ لعدم احتياج الاسم الظاهر إلى مفسر.

* * *

(المفعول المطلق)

قال الأشموني: في حده فالمفعول المطلق ما ليس خبراً من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عده ، فما ليس خبراً مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك: «ضربك ضرب أليم» ومن مصدر مخرج لنحو «الحال المؤكدة» نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ ومفيد توكيد عامله. . . إلخ مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك: «أمرك سيرٌ سيرٌ» وللمسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو: «عرفت قيامك» ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوباً

لكونه فضلة نحو: «ضربت ضرباً، أو ضرباً شديداً، أو ضربتين» أو مرفوعاً لكونه نائباً عن الفاعل نحو: «غُضِب غضبٌ شديدٌ»، واعلم أن هذا الباب للمفعول المطلق لكن لما كان المصدر أحد أجزاء تعريفه كما رأيت احتاج إلى تعريفه أي: المصدر فقال: (المصدر اسم ما سوى الزمان من... مدلولي الفعل) يعني: أن المصدر هو اسم غير الزمان من مدلولي الفعل، والفعل إنما يدل على الحدث والزمن، أي: فإذا قلت: ضرب مثلاً؛ دلت على حدث، وأنه وقع في زمن، فاسم ذلك الحدث هو المسمى مصدراً، ومثله رحمه الله تعالى بقوله: (كأمْن من أمِن) أي: فأمِن دلت على وقوع معنى في زمن ماض، وذلك المعنى اسمه: الأمن، فهو مصدر، وكذلك: «قول من قال، وصوم من صام، وقيام من قام» وقس على ما ذكر.

قوله: (بمثله أو فعل أو وصف نصب...) يعني: أن المصدر ينصب بمصدر مثله ولو في المعنى، أو بفعل، أو بوصف على المفعولية المطلقة فيقال له: مفعول مطلق، مثال نصبه بمصدر مثله في اللفظ قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ ومثال نصبه بمصدر موافق له في المعنى فقط: «يعجبني إيمانك تصديقاً» ومثال نصبه بالفعل قوله: تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾، ومثال نصبه بالوصف: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ والمراد بالوصف: اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة، بخلاف اسم التفضيل والصفة المشبهة، قال الصبان: وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل، والمراد بالفعل: المتصرف، بخلاف فعل التعجب التام، بخلاف النواسخ قوله: (وكونه أصلاً لهذين انتخب) يعني: أن كون المصدر أصلاً في الاشتقاق لهذين ـ أي: الفعل والوصف ـ انتخب: أي اختير، وإنما كان كل من الوصف والفعل فرعاً لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، وهما كذلك مع المصدر؛ لأنه إنما يدل على الحدث وهما يدلان على الحدث مع زيادة، أما الفعل فيدل على الحدث والزمن كما تقدم، وأما الوصف فيدل على الحدث أيضاً وعلى الذات المتصفة به، وما اختاره الناظم من كون المصدر أصلاً لهما هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما.

وأشار إلى تقسيم المصدر ثلاثة أقسام فقال رحمه الله تعالى: (توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد. . .) يعني: أن المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة لا يخلو من أحد هذه الأقسام الثلاثة؛ إما أن يبين أي يظهر توكيداً لعامله نحو: «سرت سيراً» أو يظهر عدداً أو نوعاً ومثلهما بقوله: (كسرت سيرتين سير ذي رشد) واعلم أن كلاً من المصدر النوعي والمعدود يسمى مختصاً، والتوكيدي يسمى مبهماً.

قوله: (وقد ينوب عنه ما عليه دل. . .) يعني: أن المصدر ينوب عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة كل ما دل عليه، وذلك ستة عشر شيئاً: أول ذلك: كليته (كجد كل الجد)، وقوله: تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾، وكقول الشاعر:

تُخيـرْنَ مـن أزمـان يـوم حليمـة إلى اليوم قد جربن كل التجارب

الشيء الثاني: بعضيته، نحو: «أكرمته بعض الإكرام».

الثالث: نوعه، نحو: «رجع القهقري».

الرابع: صفته، نحو: «سرت أحسن السير».

الخامس: مرادفه في المعنى، وأشار إليه الناظم بقوله: (وافرح الجذل).

السادس: هيئته، نحو: «يموت الكافر ميتة سوء».

السابع: ضميره، كقوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ الْعَٰلَمِينَ﴾ ومنه قول الشاعر:

هـذا سـراقـة للقـرآن يـدرسـه والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيب

الثامن: المشار إليه به، نحو: «أكرمته ذلك الإكرام».

التاسع: وقته، كقوله:

ألـم تغتمـض عينـاك ليلـة أرمـدا وبـت كمـا بـات السليـم مسهـدا

العاشر: ما الاستفهامية، نحو: «ما تكرم زيداً».

الحادي عشر: ما الشرطية، كقوله:

نعب الغـراب فقلـت بيـن عـاجـل مـا شئت إذ ظعنـوا ببيـن فـانعـب

الثاني عشر: آلته، نحو: «ضربته سوطاً».

الثالث عشر: عدده، كقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾.

وما ذكر في غير المصدر التوكيدي، وأما هو فينوب عنه ثلاثة أشياء:

الأول: مرادفه، نحو: «أحببته مِقة».

الثاني: ملاقيه في الاشتقاق، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾، ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾.

الثالث: اسم المصدر، نحو: «توضأ وضوأ، وأعطى عطاء».

قوله: (وما لتوكيد فوحد أبدا. . .) يعني: أن المصدر إذا كان توكيدياً يوحد أبداً، أي: لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع (وثن واجمع غيره وأفردا) يعني: أن غير التوكيدي وهو النوعي والمعدود يثنى ويجمع ويفرد، مثال تثنية المعدود: «ضربته ضربتين» ومثال جمعه: «ضربته ضربات» ومثال تثنية النوعي: «سافرت سفري رشد» ومثال جمعه: «سافرت أسفار رشد» وأمثلة الإفراد واضحة فتقول في المعدود: «ضربته ضربة» وفي النوعي: «سافرت سفر رشد» واعلم أن تثنية المعدود وجمعه لا خلاف في جوازهما، وأما النوعيّ فالمشهور فيه الجواز، ومنع سيبويه تثنيته وجمعه، وحجة المشهور: قوله: تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾ ذكره الصبان، وذكر أن ألف الظنونا زائدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي.

قوله: (وحذف عامل المؤكد امتنع. . .) يعني: أن المصدر المؤكد لعامله يمتنع حذف عامله لأنه إنما جيء به لتقرير معناه، والحذف ينافي ذلك (وفي سواه لدليل متسع) يعني: أن حذف عامل غير المؤكد فيه متسع بفتح السّين: اسم مفعول بمعنى المصدر، أي: اتساع لكن يشترط في ذلك أن يكون دليل يدل على المحذوف، والمراد بالاتساع: الجواز، مثال ذلك قولك لقادم من حج: «حجاً مبروراً» ولمريد سفر: «سفراً مباركاً» أي: حججت حجاً مبروراً، وتسافر سفراً مباركاً، و قِسْ على ما ذكر كلما دل عليه دليل كقولك لمن قال لك: ما ضربت؟ «بلى ضرباً مؤلماً».

وأشار إلى ما يحذف عامله وجوباً فقال: (والحذف حتم مع آت بدلا . . . من فعله) يعني: أن المصدر إذا كان بدلاً من اللفظ بفعله ، أي: عوضاً من اللفظ بالفعل يحذف عامله وجوباً؛ لأنه لا يجمع بين البدل والمبدل منه ، وذا الحذف يكون تارة واقعاً في أمر كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ أي: اضربوا ، ومن ذلك ما أشار إليه الناظم بقوله: (كندلاً اللّذْ كاندلا) يعني: ندلاً التي بمعنى اندل في قول الشاعر:

على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم فندلاً زريق المال ندَل الثعالب

فندلاً: عوض من لفظ اندل ، ومعنى اندل: اختطف بسرعة ، وزريق: اسم رجل ، وهو منادى ، قال الصبان: وفي العيني: أنه اسم قبيلة ، وعليه فالأصل: اندلى أو اندلوا ، ويقع الحذف أيضاً في دعاء نحو: «سقياً ورعياً» وتارة يقع مع الاستفهام التوبيخي نحو: «أتوانياً. وقد جدّ قرناؤك» وقوله:

أعبداً حل في شعبا غريباً ألؤماً لا أبالك واغترابا

وكذلك يقع الحذف أيضاً فيما كثر استعماله ودلت قرينة على العامل كقولهم عند تذكر نعمة: «حمداً وشكراً لا كفراً» وعند تذكر شدة: «صبراً لا جزعاً» وعند ظهور معجب: «عجباً» وعند الامتثال: «سمعاً وطاعة». قوله:

(وما لتفصيل كإما منّا عامله يحذف حيث عنا)

يعني: أن المصدر إذا كان لتفصيل عاقبة ما قبله يحذف عامله؛ حيث عنَّ: أي عرض ، وأشار بقوله: كإما منّا إلى قوله: تعالى: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا﴾ أي: فبعد شد الوثاق إما تمنون مناً ، وإما تفادون فداء ، واعلم أن المصدر الآتي لتفصيل ما قبله قسم من الآتي بدلاً من اللفظ بالفعل لا قسيم له ، قال الصبان: فالأولى جعل قوله: وما لتفصيل. . . إلخ عطفاً على ندلاً ، فيكون مثالاً ثانياً ، وعليه فقوله: عامله يحذف ، تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتي بدلاً المحتم حذف عامله. اهـ.

(كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند)

يعني: أن من المصدر الواجب حذف عامله المصدر المكرر ، والمحصور الذين كل منهما نائب عن فعل مسند لاسم عين ، أي: خبر عنه ، مثال المكرر:

«أنت سيراً سيراً» ومثال المحصور: «ما أنت إلا سيراً» أي: تسير سيراً، واحترز بقوله: لاسم عين استند؛ عما إذا كان كل منهما نائباً عن فعل مستند لاسم معنى نحو: «أمرك سير سير، وما أمرك إلا سير» فيتعين الرفع على الخبرية.

(ومنه ما يدعونه مؤكداً. . . لنفسه أو غيره) الضمير في قوله: منه، يعود على المصدر الواجب حذف عامله، يعني: أن من المصدر الواجب حذف عامله نوعاً يدعونه، أي: يسمونه، مؤكداً لنفسه، وآخر يسمونه المؤكد لغيره، وتفسير المؤكد لنفسه هو أنه المصدر الواقع بعد جملة نص في معناه، أي: لا تحتمل غيره، وتفسير المؤكد لغيره هو أنه المصدر الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره، وأشار الناظم إلى تمثيل النوع الأول فقال (فالمبتدأ. نحو: له على ألف عرفا. . .) يعني: أن المبتدأ من النوعين، أي: الأول في كلام الناظم الذي بدأ به بقوله: ومنه ما يدعونه مؤكداً؛ مثاله: «له عليّ ألف عرفاً» والشاهد في قوله: عرفاً، فإنه نائب عن فعله، وواقع بعد جملة لا تحتمل غيره، فإن معنى عرفاً أي: اعترافاً، هو معنى «له عليّ ألف» لأن معنى اعترافاً: إقرار، وله عليَّ ألف: صريح في الإقرار لا يحتمل غيره، وأشار إلى تمثيل النوع الثاني فقال: (والثاني كابني أنت حقاً صرفا) يعني: أن الثاني الذي هو المؤكد لغيره، كقولك: «ابني أنت حقاً، فابني أنت يحتمل أنه ابنك حقيقة، ويحتمل أنه كابنك في الشفقة مثلاً: فإذا قلت حقاً ارتفع المجاز، ولذلك سمي مؤكداً لغيره.

قوله: (كذاك ذو التشبيه بعد جملهْ) يعني: أن من المصدر الواجب حذف عامله المصدر ذو التشبيه الواقع بعد جملة محتوية على معناه وعلى فاعله، وليس فيها شيء يصلح للعمل فيه، ولا بد أن يكون هو أي المصدر مشعراً بالحدوث، ومثل الناظم ما استوفى الشروط بقوله: (كَلِي بكىً بكاء ذات عضلهْ) أي: ممنوعة من النكاح.

واعلم أن ما ذكر له سبعة شروط:

أولها: أن يكون مصدراً، بخلاف: لزيد يد يد أسد، وهذا الشرط إنما ذكرته تبعاً للأقدمين وإلا فمعلوم أن الكلام إنما هو في المصدر.

الثاني: أن يكون مشعراً بالحدوث أي: دالاً على أمر يتجدد، بخلاف ما إذا كان دالاً على أمر راسخ، نحو: «له علم علم الحكماء».

الثالث: أن يكون دالاً على التشبيه بخلاف نحو: «له صوت صوت حسن».

الرابع: أن يكون بعد جملة بخلاف نحو: «صوت زيد صوت حسن» وهذا الشرط وما قبله ذكرهما الناظم.

الخامس: أن تكون الجملة فيها معناه بخلاف نحو: «له ضرب صوت حمار».

السادس: أن تكون الجملة محتوية على فاعله بخلاف: «عليه نوح نوح الحمام» فيجب رفعه في هذه الأمثلة.

والشرط السابع: ألا يكون في الجملة ما يصلح للعمل فيه، فإذا كان فيها ما يصلح للعمل فيه تعين نصبه بالعامل نحو: «أنا أبكي بكاء ذات عضلة» وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة في نحو: «لي بكى» لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلاً من الفعل أو مقدراً بالحرف المصدري والفعل، وهذا ليس كذلك لأن بكى المراد به صوت البكاء المسموع، وذلك لا يقدر بأن والفعل، وذكر الصبان أن ظاهر كلام سيبويه أن النصب بالمصدر المذكور، واعلم أني خبير بأن الكلام هنا حصل فيه التكرار، وإنما فعلته لزيادة الإيضاح، ومن أمثلة ما استوفى الشروط قوله:

مـا إن يمـس الأرض إلا منكـب ... منه وحرف الساق طي المحمل

قال الصبان رحمه الله في تفسير البيت: ما: نافية، وإن: زائدة، وحرف الساق: معطوف على منكب، ومِحمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية: علاقة السيف، والمعنى: أن هذا الفرس مدمج الخلق كطي المحمل، متجافٍ كتجافي المحمل، وقد بلغ في الضمور إلى ألا يصل بطنه إلى الأرض إذا اضجع، وإنما يمس الأرض منكبه وحرف ساقه، والكلام مسوق للمدح، وطيَّ: منصوب بمحذوف وجوباً على حد: له صوت حمار، لكون الجملة بمنزلة: له طي. هـ.

(المفعول له ويسمى المفعول من أجله ولأجله)

(ينصب مفعولاً له المصدر إن. . . أبان تعليلاً) قوله: المصدر: نائب ينصب ومفعولاً له منصوب على الحال، يعني: أن المصدر ينصب حال كونه مفعولاً له بشروط:

أولها: أن يظهر التعليل.

والثاني: أن يكون قلبياً مع الشروط الآتية.

ومثله رحمه الله بقوله: (كجد شكراً ودنْ) طاعة، أي: جد لأجل الشكر، ودن لأجل الطاعة.

وأشار إلى بقية الشروط بقوله: (وهو بما يعمل فيه متحد. . . وقتاً وفاعلاً) يعني: أنه يشترط في نصب المصدر على أنه مفعول له اتحاد وقته مع وقت عامله واتحادهما أيضاً في الفاعل، فالشروط حينئذ خمسة:

أولها: كونه مصدراً فلا يجوز «جئتك السمن والعسل» خلافاً ليونس.

الثاني: أن يكون قلبياً فلا يجوز «جئتك قراءة للعلم» خلافاً للفارسي.

الثالث: أن يكون للتعليل بخلاف «أحسنت إليك إحساناً إليك» لأن الشيء لا يعلل بنفسه.

الرابع: أن يتحد مع عامله في الوقت فلا يجوز «جئتك أمس طمعاً غداً في معروفك».

الخامس: أن يتحد فاعله مع فاعل عامله بخلاف «جئتك محبتك إياي» وخالف ابن خروف في هذا، ويكفي الاتحاد في الفاعل ولو تقديراً كقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ففاعل يريكم في الظاهر: الله، ومعلوم أن فاعل الخوف «نحن» لكن يقدر يريكم بيجعلكم ترونه، فحينئذ يتحد الفاعل، ثم أشار إلى حكم ما اختل فيه بعض الشروط فقال: (وإن شرط فقد. فاجرره باللام) وفي بعض النسخ: فاجرره بالحرف، يعني: أنه إذا اختل

شرط من الشروط الخمسة غير التعليل يجر باللام الدال على التعليل ، ومن أمثلة اختلال كونه مصدراً قوله: تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ ، ومثال اختلال كونه قلبياً: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ ﴾ ومن أمثلة ما اختل فيه الاتحاد في الوقت قول امرئ القيس:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ... لدى الستر الألبسة المتفضل

ومن أمثلة اختلال اتحاد الفاعل قول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك هزة كما ... انتفض العصفور بلّله القطر

وأما شرط التعليل ، فإذا اختل فإنه ينصب نحو: «أحسنت إليك إحساناً إليك» (وليس يمتنع... مع الشروط) يعني: أنه لا يمتنع جره مع استيفاء الشروط، ومثل ذلك بقوله: (كالزهد ذا قنع. وقل أن يصحبها) أي: اللام (المجرد) من أل والإضافة كمثال الناظم «لزهد ذا قنع» ، وكقول الشاعر:

من أمكم لرغبة فيكم ظفرْ ... ومن تكونوا ناصريه ينتصرْ

ومنع الجزولي أن تصحب المجرد ، ويرد عليه البيت قوله: (والعكس في مصحوب ألْ) يعني: أن مصحوب ألْ عكس المجرد ، فالقليل فيه الخلو من اللام ، والكثير فيه صحبتها ، (وأنشدوا) على جواز الخلو القليل قول الراجز:

(لا أقعد الجبن عن الهيجاء ... ولو توالت زمر الأعداء)

واعلم: أنه ذكر حكم المجرد ومصحوب أل وبقي المضاف نحو: «جئتك ابتغاء الخير» وذكره المختار بن بون رحمه الله تعالى بقوله:

ويستوى الأمران في المضاف ... بلا تردد ولا خلاف

* * *

(المفعول فيه)

وهو المسمى ظرفاً (الظرف وقت أو مكان ضمناً... في باطراد).

الظرف لغةً: الوعاء.

واصطلاحاً: اسم وقت أو مكان كل منهما مضمن معنىً في دون لفظها ،

وقوله: باطراد، أي: باطراد تعدى سائر الأفعال إليه، يعني: أنه يشترط مع كونه مضمناً معنىً في أن يتعدى إليه كل فعل، بخلاف اسم المكان المختص، نحو: الدار والبيت، فلا يتعدى إليه كل فعل، فلا يقال: قرأت الدار، ولا قرأت البيت، بل يقال: «سكنت أو دخلت» ومثل المستكمل الشروط بقوله: (كهنا امكث أزمنا) فهنا: اسم مكان، وأزمنا: اسم زمان وكل منهما متضمن معنى في... إلخ واحترز بقوله: ضمناً في عما إذا كانا خاليين من معنى في؛ فإنهما ينصبان على المفعولية، مثال اسم الزمان الخالي من معنى في: قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ ومثال اسم المكان: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ﴾؛ فحيث: مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره: يعلم، وإنما لم يكن منصوباً بأعلم لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إلا عند محمد بن مسعود، والاحتراز بتضمن معنى في عما إذا كانت ظاهرة نحو: «سرت في يوم الجمعة» فلا يسمى ظرفاً.

قوله: (فانصبه بالواقع فيه) يعني: أن الظرف ينصب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (مظهراً... كان وإلا فانوه مقدرا) مظهراً خبر كان تقدم عليه، وكان محذوف قبلها إن الشرطية أي: انصبه بالواقع فيه إن كان مظهراً نحو: «صمت يوم الجمعة» وإلا يكن ظاهراً فقدره؛ تارة يكون التقدير جوازاً كما إذا قيل لك: كم صمت؟ فتقول: يومين، وتارة يكون التقدير وجوباً، كما إذا وقع خبراً أو صلة أو حالاً، مثال وقوعه خبراً: «زيد عندك» أي: استقر أو مستقر كما تقدم في باب المبتدأ، ومثال وقوعه صلة: «جاء الذي عندك» أي: استقر، ومثال وقوعه حالاً: «رأيت الهلال بين السحائب» أي: استقر أو مستقر، وكذلك أي: مثل هذه المذكورات ما إذا كان مسموعاً بالحذف لا غير، كقولهم: حينئذ الآن، والتقدير: كان ذلك حينئذ واسمع الآن.

قوله: (وكل وقت قابل ذاك) أي: الانتصاب على الظرفية، يعني: أن كل وقت يقبل النصب على الظرفية سواء كان مختصاً أو مبهماً، والمراد بالمختص: ما دل على زمن معين كرمضان مثلاً، والمبهم غيره كوقت وحين (وما... يقبله المكان إلا مبهما) يعني: أنَّ اسم المكان لا يقبل الانتصاب على

الظرفية إلا إذا كان مبهماً ، ومثل ذلك بقوله : (نحو: الجهات) الست وهي : يمين وشمال وأمام ووراء وفوق وتحت ، (والمقادير) كفرسخ وبريد وميل ، (وما . . . صيغ من الفعل) يعني : أن من المكان المبهم اسم المكان المصوغ من الفعل ، ومثله بقوله : (كمرمى من رمى) تقول: «رميت مرمى زيد» ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ .

(وشرط كون ذا مقيساً أن يقع ظرفاً لما في أصله معه اجتمع)

الإشارة في قوله: ذا؛ إلى المصوغ من الفعل ، يعني: أنه يشترط لنصب اسم المكان المصوغ من مادة الفعل على الظرفية وقوعه ظرفاً لما اجتمع معه في أصله ، أي: لا بد أن يكون معه الفعل المصوغ منه كالأمثلة المتقدمة ، وأما قولهم: «هو مني مقعد القابلة ، ومزجر الكلب ، ومناط الثريا» فشاذ؛ إذ العامل هنا استقر ، أو مستقر ، ولو أعمل في: «مقعد قعد ، وفي مزجر زجر ، وفي مناط ناط» لم تكن شاذة.

ثم أشار إلى أن الظروف منها متصرف ومنها غيره فقال:

(وما يرى ظرفاً وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف)

يعني : أن الظرف المتصرف هو ما يكون تارة ظرفاً وتارة يكون غير ظرف ، كيوم وليلة؛ فإنك تقول عند جعلهما ظرفاً: «صمت يوماً ، وقمت ليلة» وتقول عند جعلهما مبتدأ مثلاً: «اليوم مبارك ، والليلة مباركة».

(وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية أو شبهها من الكلم)

يعني : أن غير المتصرف من الظروف هو الملازم للظرفية بأن لا يستعمل إلا ظرفاً؛ كقط: ظرف يدل على الزمن الماضي ، تقول: «ما فعلته قط» وعوض يدل على المستقبل تقول: «والله لا أعصي الله» عوض أو يستعمل تارةً ظرفاً ويجر بمن أخرى وهو المراد بشبهها كقبل وبعد وعند؛ فإنها تنصب على الظرفية نحو: «صلى زيد قبل عمرو ، أو بعده ، أو عنده» وتجر بمن فتقول: «من قبله ، ومن بعده ، ومن عنده» واعلم أن المراد بشبهها الجر بمن خاصة كما تقدم، قال الصبان: لكثرة زيادتها في الظروف ، فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف، وجر متى بإلى وحتى ، وأين بإلى مع عدم تصرفهما شاذ قياساً. هـ.

قوله: (وقد ينوب عن مكان مصدر. . .) يعني: أن المصدر ينوب عن اسم المكان في الانتصاب على الظرفية نحو: «جلست قرب زيد» أي: مكان قربه، قال الأشموني: ولا يقاس على ذلك لقلته، فلا يقال: آتيك جلوس زيد. (وذاك في ظرف الزمان يكثر) يعني: أن المصدر تكثر نيابته عن اسم الزمان، نحو: «جئتك طلوع الشمس، وانتظرتك نحر جزور، أو حلب ناقة» أي: وقت طلوع الشمس، ومقدار نحر جزور، ومقدار حلب ناقة، وقد يحذف أيضاً المصدر الذي كان اسم الزمان مضافاً إليه، فينوب عنه اسم عين كان المصدر المذكور مضافاً إليه، نحو: «لا أكلمه القارظين، ولا آتيه الفرقدين» الأصل: مدة غيبة القارظين، ومدة بقاء الفرقدين.

* * *

(المفعول معه)

(ينصب تالي الواو مفعولاً معه. . .) يعني: أن تالي الواو أي تابعه ينصب حال كونه مفعولاً معه بشروط خمسة:

أولها: أن يكون اسماً، بخلاف الفعل نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن».

ثانيها: أن يكون فضلة، بخلاف نحو: «اشترك زيد وعمرو».

ثالثها: أن تكون الواو بمعنى مع بخلاف: «جاء زيد وعمرو قبله أو بعده».

رابعها: أن تقع الواو بعد جملة، بخلاف: «كل رجل وضيعته».

خامسها: أن تكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه، بخلاف: «هذا لك وأبيك» وأجاز أبو علي: «هذا لك وأباك» أي: بالنصب.

ومثل الناظم رحمه الله تعالى لما استكمل الشروط بقوله: (في نحو: سيري والطريق مسرعه) ونحو: «أنا سائر والنيل».

قوله: (بما من الفعل وشبهه سَبَق. . . ذا النصب) يعني: أن هذا النصب كائن بما سبق من الفعل وشبهه، أي: المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم

عليه أو الاسم الذي يشبهه (لا بالواو في القول الأحق) يعني: أن النصب ليس بالواو في القول الأحق، أي: الأقوى. وقال الجرجاني: إن النصب بالواو ورد بأنه لو كان النصب بها للزم أن يتصل بها الضمير بأن يقال: «جئت وك»، كما يقال: «إنك ولك» ونحو: ذلك من كل حرف عامل، والاتصال المذكور ممتنع فيلزم أن النصب ليس بالواو. واعلم أن قوله: بما من الفعل، يدخل فيه الفعل المقدر كقوله:

فما أنت والتلذذ حول نجد وسلمى بين مكة والغميم

أي: فما تصنع ولا يتقدم المفعول معه على عامله فلا يقال: والطريق سار زيد، وأما تقدمه على مصاحبه فالصحيح منعه أيضاً فلا يقال: سار والطريق زيد، وأجازه ابن جنّي متمسكاً بقول الشاعر:

جمعت وفحشاً غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعو

وقوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوءةَ اللقبا

على رواية نصب: السوءة، واللقب، ولا حجة له فيهما؛ أما في الأول فلإمكان أن يكون قوله: وفحشاً معطوفاً على غيبة ونميمة، وتقدم المعطوف على المعطوف عليه جائز، وأما في البيت الثاني فلإمكان أن يكون قوله: والسوءة: مفعولاً مطلقاً عامله محذوف، أي: ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السوءة. قوله:

(وبعد ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب)

يعني: أن بعض العرب ينصب الاسم على المعية بعد «ما» الاستفهامية، أو كيف بفعل من الكون مضمر وجوباً كقولهم: «كيف أنت وقصعة من ثريد» وقوله:

وما أنت والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط

وكذا ينصب بفعل من الكون مضمر وجوباً بعد أزمان جمع زمن كما في الصبان، كقول الشاعر:

أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تميل مميلا

فقومي اسم كان محذوفة أوفاعلها على أنها تامة ، وقوله: الرِّحالة ، قال الصبان: والرحالة بكسر الراء: سرج من جلد لا خشب فيه ، كانوا يتخذونه للركض الشديد.

قوله: (والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق) يعني: أن الاسم الذي بعد الواو إن أمكن فيه العطف من غير ضعف من جهة المعنى أو الأحكام اللفظية يكون أحق وأرجح من النصب على المعية؛ لأن الأصل في الواو العطف نحو: «جاء زيد وعمرو» وقوله: تعالى: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾ وأشار إلى مفهوم قوله: إن يمكن بلا ضعف ، فقال: (والنصب مختار لدى ضعف النسق) يعني: أن نَصْبَ الاسم على المعية هو المختار حين يكون عطفه ضعيفاً ، والضعف إما من جهة المعنى أو من جهة اللفظ ، مثاله من جهة المعنى قولهم: «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها» ووجه ضعفه: أنه لا يمكن فيه العطف إلا مع تقدير و تكثير عبارة ، أي: لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها ، وإنما احتيج إلى التقدير المذكور لأن مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع ، إذ قد تنفر منه وقد لا يكون معها ، فالأولى أن ينصب على أن المراد: لو تركت الناقة مع فصيلها ، قال الصبان رحمه الله تعالى: معية في الحس والمعنى ، لئلا يرد احتمال كونها معه وهي نافرة منه ، فلا يرضعها ، فمراده بالمعية في المعنى: عدم نفرتها منه ، ومن أمثلة ضعف النسق في المعنى قول الشاعر:

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئٍ فدعه وواكل أمره والليالیا

ووجه ضعف النسق فيه: أنه لا يمكن إلا بتقدير ، أي: اترك أمره لليالي ، واترك الليالي لأمره ، ومن أمثلته أيضاً قوله:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

ووجه الضعف فيه أنه إذا عطف بنو الأب يقتضي أن يكونوا مأمورين ، وذلك غير مقصود ، إنما المقصود أمر المخاطبين أن يكونوا مع بني أبيهم مكان الكليتين من الطحال.

ومثال الضعف من جهة اللفظ: «جئت وزيداً» ووجه الضعف فيه: أن ضمير

الرفع المتصل لا يحسن العطف عليه إلا مع فاصل كما يأتي للناظم في باب العطف.

قوله: (والنصب إن لم يجز العطف يجب) يعني: أنه إذا امتنع عطف الاسم يجب نصبه على المعية، وامتناع العطف إما من جهة المعنى كما في نحو: «جئت وطلوع الشمس، وسار زيد والطريق» لعدم إمكان المصاحبة، أو من جهة اللفظ كما في نحو: «مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً» لأن مذهب الجمهور عدم جواز العطف على ضمير الخفض من غير إعادة الخافض. قوله: (أو اعتقد إضمار عامل تصب) يعني: أنه إذا امتنع العطف وامتنع النصب على المعية أيضاً اعتقد، أي: انو عاملاً يكون الاسم منصوباً به على أنه مفعول به، مثال ذلك قوله:

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى شتت همالة عيناها

وقوله:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

ووجه انتفاء العطف فيهما: عدم إمكان المشاركة؛ لأن الماء لا يعلف والعيون لا تزجج، وأما وجه منع النصب على المعية في قوله: علفتها تبناً؛ فلانتفاء المصاحبة أي: لأنها لا تعلف مع سقي الماء في وقت واحد، ووجه منع المعية في قوله: إذا ما الغانيات: أن مصاحبة العيون للحواجب معلومة، فلا فائدة في الإخبار بها، وتقدير العامل المذكور في البيت الأول: سقيتها، وفي الثاني: وكحلن، وهذا مذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما، وذهب المازني وأبو عبيدة والأصمعي وجماعة إلى تأويل قوله: علفتها؛ بأنلتها، وزججن: بزيَّنَّ، وعليه فلا يمتنع العطف ولا المعية، وتزجيج الحواجب كما في الصبان: تدقيقها وتطويلها.

(فائدة): ذكرها الصبان هنا قال: قال الفارضي: إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق، ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني، ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه كـ«ضربت ضرباً زيداً بسوط نهاراً هنا تأديباً وطلوع الشمس» قال: والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب.

(الاستثناء)

(ما استثنت إلا مع تمام ينتصب. . .) يعني: أن الاسم المستثنى بإلا ينصب على الاستثناء مع التمام، والمراد بالتمام: ذكر المستثنى منه، والنصب المذكور يكون وجوباً إذا كان الكلام موجباً، أي: غير منفي، سواء كان الاستثناء متصلاً وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه نحو: «قام القوم إلا زيداً» أو كان منقطعاً وهو ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو: «قام القوم إلا حماراً». والعامل في المنصوب إلا، وقيل: إنه منصوب بما قبلها استقلالاً، وقيل: بواسطتها، وهو رأي السيرافي، وقيل: منصوب بفعل محذوف تقديره استثنى قوله: (وبعد نفي أو كنفي انتخب. اتباع ما اتصل) يعني: أن المستثنى بإلا إذا كان واقعاً بعد نفي ولو معنى، أو مثل نفي، والمراد به النهي والاستفهام الإنكاري انتخب، أي: اختير فيه اتباع المتصل لما قبله على البدلية، مثال النفي لفظاً ومعنى: «ما قام القوم إلا زيد» ومثال النفي في المعنى قوله:

وبالصريمة منهم منزل خلقٌ　　　عاف تغير إلا النؤى والوتد

وجه كونه نفياً في المعنى: أن تغير بمعنى: لم يبق، ومثال النهي: «لا يقم أحد إلا زيد»، ومثال الاستفهام الإنكاري: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ أي: ليس موجود يغفر الذنوب إلا الله، وظاهر قوله: انتخب أن النصب جائز، وهو كذلك نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾. ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾. بالنصب قوله: (وانصب ما انقطع. . .) يعني: أن المستثنى الواقع بعد نفي أو كنفي إذا كان منقطعاً ـ أي: ليس داخلاً فيما قبله ـ ينصب عند جميع العرب غير تميم، نحو: «ما قام القوم إلا حماراً» ونحو قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾، وأما تميم فمذهبهم هو ما أشار إليه بقوله: (وعن تميم فيه إبدال وقع) يعني: أن تميماً يجوز عندهم الإبدال في المنقطع كالمتصل نحو: «ما قام القوم إلا حمار» فحمار: بدل غلط، وقيل: بدل كل، ذكره الصبان. ومن أمثلة إتباع المنقطع قول الشاعر:

وبلــدة ليــس بهــا أنيــس إلا اليعــافــر وإلا العيــس

وقوله:

عشيــة لا تغنــي الـرمــاح مكــانهــا ولا النبـل إلا المشـرفـي المصمـم

وقوله:

وبنت كـريـم قـد نكحنـا ولـم يكـن لنــا خــاطــب إلا السنــان وعــاملــهْ

قوله: (وغير نصب سابق في النفي قد... يأتي) يعني: أن المستثنى إذا كان سابقاً على المستثنى منه، وكان الكلام منفياً؛ يأتي فيه غير النصب على الاستثناء، قال الصبان: ودخل في الغير نصبه على الاتباع، ومن أمثلة رفعه قوله:

ألا إنهـم يـرجـون منـه شفـاعــة إذا لـم يكـن إلا النبيئـون شـافـع

فالمستثنى منه الذي هو «شافع» صار بدلاً من المستثنى المتقدم الذي هو «النبيئون»، وأشار إلى أن «قد» في قوله: قد يأتي؛ للتقليل بقوله: (ولكن نصبه اختر إن ورد) يعني: أن المختار في المستثنى المتقدم في النفي النصب وهو الفصيح الشائع، قال الشاعر:

ومــا لــيَ إلا آل أحمــد شيعــة ومـاليَ إلا مـذهـبَ الحق مـذهـب

بنصب آل ومذهب، أعني: قوله: مذهب الحق، واعلم أن هذا البيت تقييد لقوله سابقاً: وبعد نفي أو كنفي... إلخ، أي: محل ذلك إذا تأخر المستثنى عن المستثنى منه، وأما إذا تقدم فالحكم ما ذكر في هذا البيت. قوله:

(وإن يفــرغ ســابــق إلا لمــا بعـد يكـن كمـا لـوْ إلا عـدمـا)

يعني: أن سابق إلا إذا فرغ من ارتباطه بالمستثنى منه بأن لم يذكر، أي: المستثنى منه لما بعدُ، أي: لأجل أن يرتبط بما بعد، إلا يكن السابق كحاله مع عدم إلا، فقوله: إلا مفعول سابق، والضمير في قوله: يكن؛ يرجع إلى السابق أو ما من قوله: لما بعد، ومعنى جعله كما لو عدم إلا أنه يعرب بحسب العوامل الكائنة قبله، فإذا كان قبله فعل يطلب فاعلاً جعل فاعلاً له نحو: «ما قام إلا زيد» وإذا كان قبله فعل يطلب مفعولاً؛ جعل مفعولاً له نحو: «ما رأيت إلا

زيداً» وإذا كان قبله حرف جر جُر به نحو: «ما مررت إلا بزيد» ولا يكون الاستثناء المفرغ إلا بعد نفي أو شبهه، مثاله بعد نفي ما تقدم من الأمثلة، ومثاله بعد نهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾، ومثاله بعد الاستفهام الذي يشبه النفي: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ وهذا البيت أعني قوله: وإن يفرغ... إلخ؛ قسيم قوله: ما استثنت إلا مع تمام ينتصب؛ لأن التمام كما تقدم ذكر المستثنى منه، والتفريغ عدم ذكره.

قوله: (وألغِ إلا ذات توكيد) يعني: أنك تلغي إلا التي للتوكيد، وهي التي يصح طرحها، ويستغنى عنها بأن كان ما بعدها تابعاً لما بعد «إلا» التي قبلها على جهة البدل أو العطف، مثال البدل: ما مثل به الناظم من قوله: (كلا... تمررْ بهم إلا الفتى إلا العلا) فقوله: العلا: بدل من الفتى، وإلا: ملغاة، ومثال الكائنة قبلها عاطف: «قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً» فعمراً: معطوف على زيداً، وإلا: زائدة لمجرد التأكيد، ومن أمثلتها للتوكيد وما بعدها معطوف قوله:

وما الدهر إلا ليلة ونهارها ... وإلا طلوع الشمس ثم غِيارها

قوله: غيارها. قال الصبان: بكسر الغين المعجمة، أي: غيابها، مِن غارت الشمس: أي غابت. اهـ.

وقد اجتمع البدل والعطف في قوله: «ما لك من شيخك إلا عمله إلارسيمه وإلا رمله».

فرسيمه: بدل من عمله، وإلا: زائدة لمجرد التوكيد، وقوله: وإلا رمله: معطوف، والرسيم والرمل: نوعان من السير، واعلم أن قوله: شيخك: المراد به الجمل يروى بالياء والخاء المعجمة، ويروى بالنون والجيم.

ثم ذكر مفهوم قوله: إلا ذات توكيد؛ فقال:

(وإن تكرر لا لتوكيد فمعْ ... تفريغ التأثير بالعامل دعْ
في واحد مما بإلا استثنى ... وليس عن نصب سواه مغنى)

يعني: أن «إلا» إذا تكررت لغير توكيد بل لقصد استثناء بعد استثناء، وكان

ذلك مع التفريغ ، يترك تأثير العامل المفرغ في واحد من المستثنيات ، ومعنى ترك تأثير العامل المذكور: إعماله ، وقوله: وليس عن نصب سواه مغنى ، يعني: أن غير الذي أثر فيه العامل من المستثنيات ينصب على الاستثناء.
واعلم: أنه يجوز إعمال العامل في كل واحد من المستثنيات ونصب غيره ، لكن الأول أولى ، نحو: «ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً» وتقول عند إعماله في الثاني في هذا المثال: «ما قام إلا زيداً إلا بكر إلا عمراً» وأشار إلى تفصيل في مفهوم قوله: فمع تفريغ. . . إلخ. فقال:

(ودون تفريغ مع التقدم   نصب الجميع احكم به والتزم)

يعني: أن المستثنيات إذا تقدمت على المستثنى منه دون تفريغ ، وتقدم أن التفريغ عدم ذكر المستثنى منه؛ يجب نصب جميعها على الاستثناء سواء كان الكلام موجباً نحو: «قام إلا زيداً إلا بكراً إلا خالداً القوم» أو منفياً نحو: «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً القوم». قوله:

(وانصب لتأخير وجئ بواحد   منها كما لو كان دون زائد)

يعني: أن المستثنيات إذا تأخرت عن المستثنى منه دون تفريغ تنصب على الاستثناء ، ويجاء بواحد منها معرباً بحسب حاله لو لم يكن معه غيره ، أي: فإذا كان الاستثناء متصلاً أبدل مما قبله ، كمثال الناظم ، أعني: قوله: (كلم يفوا إلا امرأً إلا علي) فقوله: إلا امرأً منصوب على الاستثناء ، وقوله: إلا علي: بدل من الواو في قوله: يفوا ، ويجوز أن يكون امرؤٌ: هو المرفوع على البدل ، وعلي: هو المنصوب على الاستثناء ، لكن وقف عليه وقف ربيعة الذين يقفون على المنصوب بالسكون ، وإذا كان الاستثناء منفصلاً نصبت الجميع وهذا ، أعني: قوله: وانصب لتأخير. . . إلخ ، حكم المنفي ، وأما الموجب فينصب جميعه نحو: «قام القوم إلا زيداً إلا بكراً إلا خالداً» قوله: (وحكمها في القصد حكم الأول) يعني: أن حكم هذه المستثنيات المتعددة كحكم الأول منها ، أي: فإذا كان الاستثناء تاماً أي: ذكر المستثنى منه كانت مخرجة كلها ، نحو: «قام القوم إلا زيداً إلا بكراً إلا خالداً» ومعنى كونها مخرجة: أنها منفية ، وإذا كان الاستثناء مفرغاً كانت كلها مدخلة ، أي: مثبتة ،

نحو: «ما قام أحد إلا زيداً إلا بكراً إلا خالداً» ومعنى قوله: في القصد، أي: المعنى المقصود من نفي وإثبات، كالأمثلة المتقدمة قوله:

(واستثن مجروراً بغير معربا بما لمستثنى بإلا نسبا)

يعني: أنك تستثني بغير مجروراً بإضافتها إليه، وأما نفس غير فتعرب بالذي نسب إلى المستثنى بإلا؛ ففي التمام والإيجاب تنصب على الاستثناء، نحو: «قام القوم غير زيد» وفي النفي وشبهه ينتخب إتباعها إذا اتصل الاستثناء، نحو: «ما قام أحد غير زيد» وتنصب عند غير تميم إذا كان منقطعاً، نحو: «ما قام أحد غير حمار» فقول الناظم: معرباً: حال من غير.

(تنبيه): الأصل في غير أن توصف بها نكرة أو شبهها، والمراد بشبهها: الاسم الدال على الجنس كالموصول، ومن أمثلتها صفة لنكرة قوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ ومثالها صفة لشبه النكرة: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فهي صفة للذين، ووجه نعت الذين بغير «مع»: أن الذين: معرفة، وغير: نكرة، أن الذين هنا كالنكرة، فهي اسم جنس لأقوام بأعيانهم، قوله:

(ولسوى سُوَى سواءً اجعلا على الأصح ما لغير جعلا)

يعني: أنك تجعل لسِوى بالكسر والقصر وسُوى بالضم والقصر أيضاً، وسَواء بالفتح والمد، ما جعلت لغير من الأحكام المتقدمة على الأصح عند الناظم، وخالفه الخليل وسيبويه وجمهور البصريين فقالوا: إنها ظرف مكان ملازم للظرفية، لكن الظرفية عندهم مجازية، واحتج الناظم لكونها كغير بأن أهل اللغة أجمعوا على أن معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك: واحد، واحتج أيضاً بأن من قال بظرفيتها قال: إنها لا تتصرف عن الظرفية مع أن تصرفها مسموع نثراً ونظماً، فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله ﷺ: «دعوت ربي ألا يسلط على أمّتي عدواً من سوى أنفسها»، وقول الشاعر:

وكل من ظن أن الموت مخطئه معلل بسَواء الحق مكذوب

ومن أمثلة جرها بالإضافة: قوله:

فإنني والذي تحج له الناس بجدوى سواك لم أثق

ومن وقوعها مبتدأً قوله:

وإذا تباع كريمة أو تشترى ... فسواك بائعها وأنت المشتري

ومن رفعها بالناسخ قوله:

أأترك ليلى ليس بيني وبينها ... سوى ليلة إني إذاً لصبور

قوله:

(واستثن ناصباً بليس وخلا ... وبِعَدا وبيكون بعد لا)

أي: لا يكون، يعني: أنك تستثني بهذه الأفعال الأربعة حال كونك ناصباً، لكن المنصوب بعد ليس ولا يكون واجب النصب؛ لأنه خبر لهما، وبعد عدا وخلا النصب غير واجب، بدليل قوله: (واجرر بسابقيْ يكون إن ترد...) يعني: أنك تجر بسابقيْ يكون الذين هما خلا وعدا إن أردت ذلك، فإنه جائز، مثال الجر بخلا قول الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما ... أعُدّ عيالي شعبة من عيالك

ومن الجر بعَدَا قوله:

أبحناحيهم قتلى وأسرى ... عدا الشمطاء والطفل الصغير

قوله: (وبعد ما انصب) يعني: أن عدا وخلا إذا وقعتا بعد «ما» يترجح النصب بهما، مثال خلا: قول لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ... وكل نعيم لا محالة زائل

ومثال عدا قول الشاعر:

تُمل الندامى ما عداني فإنني ... بكل الذي يهوي نديمي مولع

قوله: (وانجرار قد يرد) يعني: أنه قد يجر بهما بعد «ما» عند الجرمي والكسائي والفارسي.

(وحيث جرا فهما حرفان ... كما هما إن نصبا فعلان)

يعني: أن خلا وعدا إذا جرَّا «ما» بعدهما، فهما حرفا جر، وإذا نصبا «ما» بعدهما فهما فعلان، وسواء في الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها.

قوله: (وكخلا حاشا) أي: في جواز جر المستثنى بها ونصبه، فإذا جرت

كانت حرف جر ، وإذا نصبت كانت فعلاً ، والجر بها هو الأكثر حتى التزمه سيبويه وأكثر البصريين ، ومنعوا النصب بها ، لكن الصحيح جوازه كقول الشاعر:

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم   على البرية بالإسلام والدين

وكقول بعضهم:

اللهم اغفر لي ولمن يسمع   حاشا الشيطان وأبا الأصبغ

وأشار إلى أن حاشا ليست كخلا من كل وجه فقال: (ولا تصحب ما) فلا يقال: قام القوم ما حاشا زيداً ، وأما قول الشاعر:

رأيت الناس ما حاشا قريشاً   فإنا نحن أفضلهم فعالا

فشاذ ، ويروى: فأما الناس. . . إلخ. وعلى الرواية الأولى قال الصبان: قال الدماميني: الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف ، أي: دوننا ، ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية ، والفاء زائدة على رأي الأخفش في مثل «زيد فقائم». قوله: (وقيل حاش وحشا فاحفظهما) يعني: أن حاش فيها لغتان: إحداهما عدم مد الشين ، والأخرى عدم مد الحاء.

واعلم: أن حاشا كما تكون استثنائية تكون أيضاً تنزيهية أي: للتنزيه؛ كقوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ وليست حرفية بلا خلاف كما في الأشموني عازياً للناظم في التسهيل ، وإنما الخلاف هل هي اسم أو فعل؟ فمذهب المبرد وابن جني: أنها فعل وفاقاً للكوفيين ، وقالوا في قوله: تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ جانب يوسف المعصية لله ، وقال غيرهم: إنها اسم بمعنى التنزيه أي: مصدر بدل من لفظ فعله ، بدليل قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه: حاش الله ، بالإضافة كمعاذ الله وسبحان الله ، وقراءة أبي السمال: حاشاً لله؛ بالتنوين ، وقال ابن الحاجب: إنها اسم فعل ، ومعنى حاش لله عنده: برئ لله فاللام زائدة في الفاعل كما في ﴿ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾.

(خاتمة): ذكرها الأشموني هنا ، قال: جرت عادة النحويين أن يذكروا «لا سيما» مع أدوات الاستثناء ، وذكر أن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الرفع والجر مطلقاً ، والنصب إن كان نكرة ، وروي بالأوجه الثلاثة قول امرئ

القيس: ولا سيما يوماً بدارة جلجل؛ فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: لا سيما هو يوم على أن «ما» نكرة موصوفة أو موصولة، فعلى أنها نكرة موصوفة يكون التقدير: لا سي؛ أي: لا مثل «ما» أي شيء هو، وعلى أنها موصولة أي: لا مثل الذي هو يوم، والنصب على التمييز، والجر أرجح الأوجه وهو على الإضافة، و«ما» زائدة مثلها في ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾.

* * *

(الحال)

قال الصبان: يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر، وألفها منقلبة عن واو لجمعها على أحوال، وتصغيرها على حويلة، واشتقاقها من التحول، وقد يذكر ويؤنث، ومن تأنيثه قوله:

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ ... فدعه وواكل أمره واللياليا

وأشار الناظم إلى الحال اصطلاحاً فقال:

(الحال وصف فضلة منتصب ... مفهم في حال كفرداً أذهب)

يعني: أن الحال هو الوصف والمراد به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، وأمثلة المبالغة، وقوله: فضلة؛ خرج به العمدة كالمبتدأ نحو: «أقائم زيد» وقوله: منتصب؛ خرج به النعت إذ ليس منصوباً دائماً بل إذا كان نعتاً لمنصوب، وقوله: مفهم في حال، أي: يدل على معنى في حال كذا، وخرج به التمييز إذا كان وصفاً نحو: «لله دره فارساً» لأنه دال على معنى من «لا» في قوله:

(وكونه منتقلاً مشتقاً ... يغلب لكن ليس مستحقا)

يعني: أن كون الحال منتقلاً عن صاحبه، وكونه مشتقاً من المصدر هو الغالب، لكنه ليس بمستحق له، أي: غير لازم، فقد جاء في مواضع غير منتقل عن صاحبه، منها: إذا كان مؤكداً لعامله كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ فقوله: حياً حال مؤكد لعامله الذي هو أبعث، وهذا الحال غير منتقل عن

صاحبه؛ لأن الحياة الكائنة بعد البعث ملازمة لصاحبها، وكذلك يلزم الحال صاحبه أيضاً إذا كان عامله دالاً على تجدد صاحبه نحو: ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾، وقولهم: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها» وكقول الشاعر:

فجاءت به سبط العظام كأنما عمامته بين الرجال لواء

ويكون غير منتقل أيضاً في غير ما ذكر؛ كقوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾، وجاء أيضاً غير مشتق أي: جامداً.

(ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تأول بلا تكلف)

يعني: أن الحال يكثر فيه الجمود إذا كان دالاً على سعر، وكذا إذا كان يؤول بالمشتق من غير كلفة كما إذا كان دالاً على تشبيه أو ترتيب أو مفاعلة وعطف، وقوله: وفي مبدي تؤول بلا تكلف على ما قبله من عطف العام على الخاص، ثم مثل ما يكثر فيه الجمود فقال: (كبعه) البُر (مداً بكذا) أي: مسعراً (يداً بيد...) أي: مقابضة (وكَرَّ زيد أسداً أي كأسد) أي: مشبهاً لأسد «وادخلوا رجلاً فرجلاً» أي: مترتبين.

(تنبيه): قد يكون الحال غير مشتق ولا مؤول بالمشتق في ست مسائل:

أحدها: أن يكون موصوفاً، نحو: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا ﴾، ونحو: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴾.

ثانيها: أن يكون دالاً على عدد، نحو: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ ﴾.

ثالثها: أن يكون دالاً على طور واقع فيه تفضيل، نحو: «هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً».

رابعها: أن يكون نوعاً لصاحبه، نحو: «هذا مالُك ذهباً».

خامسها: أن يكون فرعاً لصاحبه، نحو: «هذا حديدك خاتماً» وقوله تعالى: ﴿ وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗا ﴾.

سادسها: أن يكون أصلاً لصاحبه نحو قوله تعالى: ﴿ ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينٗا ﴾.

قوله: (والحال إن عرف لفظاً فاعتقد. . . تنكيره معنى) يعني: أن الحال إذا أتاك لفظه معرفاً فاعتقد أنت أنه منكر من جهة المعنى، ومثل ذلك بقوله: (كوحدك اجتهد) أي: اجتهد حال كونك منفرداً، ومنه أيضاً: «كلمته فاه إلى في» أي: مشافهة، وقول الشاعر:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

أي: معتركة، ومنه أيضاً: «جاء والجماء الغفير» أي: جميعاً.

قوله: (ومصدر منكر حالاً يقع. . . بكثرة) يعني: أن المصدر المنكر يكثر وقوعه حالاً ومثله بقوله: (كبغتة زيد طلع) و«جاء زيد ركضاً، وقتله صبراً» واعلم: أن المصدر المذكور مؤول عند الجُمهور بالوصف؛ فقوله: بغتة؛ أي: مباغتاً، وقوله: ركضاً؛ أي: راكضاً؛ وقوله: صبراً؛ أي: مصبوراً؛ أي: محبوساً، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصدر المذكور منصوب بفعل محذوف، أي: يبغت ويركض ويصبر، واعلم أن وقوع المصدر المذكور حالاً مع كثرته يقتصر فيه على السماع عند غير المبرد والناظم وابنه، وأما المبرد فيقاس عنده في المشهور عنه فيما إذا كان نوعاً لعامله نحو: «جاء زيد سرعة» فالسرعة نوع من المجيء، وأما الناظم وابنه فجعلاه مقيساً في ثلاث مسائل:

أحدها أن يكون واقعاً بعد خبر مقرون بألْ الدالة على الكمال نحو: «أنت الرجل علماً» أي: الكامل في العلم، وكذا بعد الخبر الذي شبه به مبتدؤه نحو: «أنت زهير شعراً» وكذا إذا وقع بعد أما في مكان قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر، نحو: «أما علماً فعالم» تقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره، وأنت تنكر وصفه بغير العلم، والتقدير: مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم، فناصب الحال فعل الشرط المقدر، وصاحبه هو المرفوع به، أي: بفعل الشرط.

قوله: (ولم ينكر غالباً ذو الحال) يعني: أن صاحب الحال يمنع كونه منكراً لأنه كالمبتدأ في المعنى في كونه محكوماً عليه بالحال، والمبتدأ محكوم عليه بالخبر، ومحل منع تنكير صاحب الحال (إن. . . لم يتأخر) أي: صاحب الحال، فإن تأخر جاز تنكيره كقوله:

لميـــــة مُـــــوحشـــــاً طلـــــل		يلـــــوح كـــــأنـــــه خلـــــل

فقوله: طلل: هو صاحب الحال، والحال هو قوله: موحشاً، وهذا عند سيبويه، وعند الجمهور: أن صاحب الحال الضمير المستتر في قوله: لمية، وعليه فلا شاهد في البيت، قاله الصبان، ويجري ذلك في قوله:

وبالجسم مني بينا لو علمتِه شحوب		وإن تستشهـــد العيـــنَ تشهـــدي

قوله: (أو يخصص) عطف على قوله: يتأخر، يعني: أنه يمنع تنكير صاحب الحال إلا إذا كان مخصصاً إما بوصف أو بإضافة أو عمل، مثال تخصيصه بالوصف قوله:

نجيتَ يا رب نوحاً واستجبتَ له		في فُلْك ماخر في اليم مشحونا

ومثال تخصيصه بالإضافة قوله: تعالى: ﴿فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾، ومثال تخصيصه بالعمل: «عجبتُ من ضرب أخوك شديداً».

قوله: (أو يبن. من بَعد نفي أو مضاهيه) معطوف أيضاً، يعني: أنه لا ينكر صاحب الحال غالباً إلا إذا كان بعد نفي أو مضاهيه؛ أي: مشابهه، والمراد به النهي والاستفهام، مثال النفي قول الشاعر:

مـــاحـــم مـــن مـــوت حمـــى واقيـــاً		ولا تـــرى مـــن أحـــد بـــاقيـــا

ومثال النهي: (كلا... يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا)، وقول الشاعر:

لا يـــركنـــن أحـــد إلـــى الإحجـــام		يـــوم الـــوغـــى متخـــوفـــاً لحمـــام

ومثال الاستفهام قول الشاعر:

ياصاح هل حم عيش باقياً فترى		لنفسـك العُـذر فـي إبعـادهـا الأملا

قوله: (وسبق حال ما بحرف جر قدْ... أبوْا) سبق: مفعول أبوا، وما: مفعول سبق، يعني: أن النحويين أبوْا أن يسبق الحال صاحبه المجرور بالحرف، فلا يجوز: مررت جالساً بزيد عندهم، (و) قال الناظم (لا أمنعه فقد ورد) يعني: أن مذهب الناظم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف؛ لأنه ورد السماع به قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾، وقال الشاعر:

غــافــلاً تعــرُضُ المنيــةُ للمــرْء فيــدعـــى ولات حيـــن إبـــاء

وقال:

تسليـت طـراً عنكـم بعـد بيْنِكـم بـذكـراكـم حتـى كـأنكـم عنـدي

وقوله:

إذا المـرء أعيتـه المـروءة نـاشئـاً فمطلبهـا كهـلاً عليـه شـديـد

قال الأشموني: والحق أن جوازه مخصوص بالشعر، وحمل الآية على أن «كافة» حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث.

قوله: (ولا تجز حالاً من المضاف له...) يعني: أنك لا تجيز الحال من المضاف له، وإنما منع لأن عامل الحال يجب أن يكون هو العامل في صاحبها وذلك هنا ممتنع؛ لأن المضاف من حيث إنه مضاف لا يعمل النصب، والحال منصوب، ولذا جاز أن يكون الحال من المضاف له إذا كان المضاف يعمل النصب كما أشار له بقوله: (إلا إذا اقتضى المضاف عملهْ) أي: الحال، أي: العمل فيه، يعني: أن المضاف إذا اقتضى - أي: طلب العمل في الحال - يجوز أن يجعل الحال من المضاف له، كقوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ فجميعاً: حال من المضاف له الذي هو الضمير؛ لأن المضاف الذي هو «مرجع» مصدر، ومنه قول الشاعر:

تقـول ابنتـي إن انطـلاقـك واحـداً إلى الروع يوماً تاركي لا أبا ليا

قوله:

(أو كــان جــزء مــا لــه أضيفــا أو مثــل جــزءه فــلا تحيفــا)

يعني: أنه يجوز مجيء الحال من المضاف له إذا كان - أي: المضاف - جزءاً من المضاف له، أو مثل الجزء منه، والمراد بمثل الجزء: ما يصح الاستغناء به عنه، مثال ما كان جزءاً من المضاف إليه قوله: تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ فإخواناً: حال من الضمير الذي هو المضاف إليه، والمضاف الذي هو «الصدور» جزء منه، وكذلك: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾، ومثال ما كان مثل الجزء: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ فحنيفاً:

حال من «إبراهيم» الذي هو المضاف إليه؛ لأن «الملة» التي هي الدين والشريعة كالجزء من إبراهيم.

قوله: (والحال إن ينصب بفعل صرفا . . . أو صفة أشبهت المصرفا. فجائز تقديمه) يعني: أن الحال إذا كان منصوباً بفعل متصرف أو صفة تشبه الفعل المتصرف في كونها فيها حروفه ومعناه مع قبول علامات التأنيث والتثنية والجمع فجائز تقديمه على عامله، ومثل الصفة بقوله: (كمسرعا. . . ذا راحل) فمسرعاً: حال وعامله «راحل»، ومثل للمنصوبة بالفعل فقال: (ومخلصاً زيد دعا) فمخلصاً: حال، وعامله «دعا»، وقولهم: شتى تؤب الحلْبة، قال في مختار الصحاح: الحلْبة كالضربة: الخيل تجمع للسباق من كل أوب أي: من كل ناحية. اهـ.

واحترز بقوله: فعل صرفا: من الفعل الجامد كفعل التعجب، فلا يقال: مقبلاً ما أحسنه، واحترز أيضاً بالصفة التي أشبهت المصرف من اسم التفضيل نحو: «هو أفصح الناس خطيباً» قوله:

(وعامل ضمِّن معنى الفعل لا حروفه مؤخراً لن يعملا)

يعني: أن عامل الحال إذا كان فيه معنى الفعل دون حروفه لا يعمل في حال تأخره عن الحال، ومثل ذلك بقوله: (كتلك ليت وكأن) فليت: بمعنى أتمنى، وتلك: بمعنى أشير، وكأن: بمعنى أشبه، لكن ليس فيها حروف الأفعال التي بمعناها فلا تعمل في الحال إلا إذا كان مؤخراً عنها نحو: «تلك هند منطلقة، وليت زيداً أميراً أخوك، وكأن زيداً راكباً أسد». قوله: (وندر. . . نحو سعيد مستقراً في هجر) يعني: أنه يندر تقديم الحال على عاملها إذا كان مجروراً مخبراً به عن مبتدأ كمثال الناظم، فقوله: سعيد: مبتدأ، وفي هجرْ: خبره، ومستقراً: حال، وقوله: هجر، قال في مختار الصحاح: وهجر بفتحتين: مذكر مصروف، وفي المثل: كمبضع تمر إلى هجر. اهـ.

واعلم أن قوله: وندر. . . إلخ لا يقاس عليه عند البصريين، وأجازه الفراء والأخفش مطلقاً، والكوفيون إذا كان صاحب الحال ضميراً نحو: «أنت قائماً في الدار». قوله:

(ونحـو زيـد مفـرداً أنفـع مـن عمرو معانـاً مستجاز لـن يهـن)

يعني: أن نحو: هذا التركيب المذكور جائز عندهم لن يهن، أي: لن يضعف، والمراد بنحوه: كل موضع وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين عاملاً فيهما، والاسمان المذكوران مفضل أحدهما في حالة على الآخر في حالة أخرى، فزيد مثلاً في حالة كونه مفرداً مفضل على عمرو في حالة كون عمرو معاناً. قوله:

(والحـال قـد يجـيء ذا تعـدد لمفـرد فـاعلـم وغيـر مفـرد)

يعني: أن الحال يجيء متعدداً سواء كان صاحبه متعدداً أيضاً أو مفرداً، وإنما جاز تعدده لأنه كالخبر والنعت، مثال تعدده مع تعدد صاحبه قول الشاعر:

لقـي ابنـي أخـويـه خـائفـاً منجـديـه فـأصـابـوا مغنمـا

فقوله: خائفاً: حال من ابني، وقوله: منجديه: حال من أخويه، ومثال تعدده مع إفراد صاحبه قوله:

علـيّ إذا مـا زرت ليلـى بخفيـة زيـارة بيـت الله رجـلان حـافيـا

فقوله: رجلان، وقوله: حافياً: حالان من الياء في قوله: عليّ، قال الأشموني: والظاهر أن «قدْ» في قوله: قد يجيء؛ للتحقيق لا للتقليل قوله:

(وعـامـل الحـال بهـا قـد أكـدا في نحو لا تعث في الأرض مفسداً)

يعني: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين:

أحدهما: أن يتوافقا في اللفظ والمعنى كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ وقول الشاعر:

أصـخ مصيخـاً لمـن أبـدى نصيحتـه والـزَم تـوقـى خلط الجِـدّ بـاللعب

الثاني: أن يتوافقا معنى فقط، كمثال الناظم، وكقوله تعالى: ﴿وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾. قوله:

(وإن تـؤكـد جملـة فمضمـر عـاملهـا ولفظهـا يـؤخـر)

يعني: أن الحال إذا كانت مؤكدة لمضمون جملة يضمر عاملها وجوباً،

وتؤخر هي عن الجملة، ويشترط في الجملة أن يكون جزآها اسمين معرفين جامدين، نحو: «زيد أخوك عطوفاً» وتقدير العامل: أحقه بفتح الهمزة وضمها، و منه قوله:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسبَي   وهل بدارة يا للناس من عار

وتقدير العامل: أحق بالبناء للمفعول كما في الصبان عازياً لياسيْن.

قوله: (وموضع الحال تجيء جمله. . .) يعني: أن الجملة قد تجيء في موضع الحال، ويشترط لذلك: أن تكون خبرية، وألا تكون مبدوءة بحرف دال على استقبال كالسين، وأن يكون فيها ما يربطها بصاحبها، ومثل ذلك بقوله: (كجاء زيد وهو ناوٍ رحله). قوله:

(وذات بدء بمضارع ثبت   حوت ضميراً ومن الواو خلت)

يعني: أن الجملة الحالية إذا كانت مبدوءة بمضارع مثبت تحوي ضميراً يربطها بصاحبها وتخلو من الواو وجوباً، وإنما خلت من الواو لشدة شبه المضارع باسم الفاعل، تقول: «جاء زيد يضحك» قوله:

(وذات واو بعدها انو مبتدا   له المضارع اجعلنّ مسندا)

يعني: أنك إذا وجدت جملة مبتدئةً بمضارع مثبت مربوطة بالواو لا بد أن تأولها بجعل المضارع المذكور خبراً عن مبتدأ محذوف؛ لأنه ذكر في البيت الذي قبل هذا البيت امتناع ربطها بالواو، ومن أمثلة ذلك قولهم: «قمت وأصك عينه» أي: وأنا أصك، وكقول الشاعر:

فلما خشيت أظافيرهم   نجوت وأرهنهم مالكا

أي: وأنا أرهنهم، وقوله:

علقتها عرضاً وأقتل قومها   زعماً ورب البيت ليس بمزعم

أي: وأنا أقتل قومها.

(تنبيه): يمنع الواو في مسائل غير مسألة الناظم ذكرها الأشموني، منها: أن تكون الجملة الحالية واقعة بعد حرف عطف، كقوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾، ومنها: أن تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو: ﴿ذَٰلِكَ

$ % & ( ) ﴾ فجملة: لا ريب فيه: مؤكدة لمضمون جملة: ذلك الكتاب، ومنها: المضارع المنفي بلا، نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾، ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾، وأما قوله:

أصابوا من دمي وتواعدوني وكنت ولا يُنَهْنهني الوعيد

فمؤول بأن قوله: ولا ينهنهني الوعيد: خبر مبتدأ محذوف كتأويل الجملة المبدوءة بالمضارع المثبة، أي: وأنا لا ينهنهني، وكذا قراءة ابن ذكوان: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَانِّ﴾ بتخفيف النون على أن لا نافية، أي: وأنتما لا تتبعان، وكذلك قول الشاعر:

أكسبته الورق البيض أباً ولقد كان ولا يدعى لأب

أي: وهو لا يدعى، وبقيت مسائل لم أذكرها خوف التطويل ذكرها الأشموني. قوله:

(وجملة الحال سوى ما قدما بواو أو بمضمر أو بهما)

يعني: أن جملة الحال غير ما تقدم يجوز أن تربط بالواو أو بالضمير أو بهما معاً، ومن أمثلة ربطها بالواو فقط قوله: تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾، ومن أمثلة ربطها بالضمير فقط قوله: تعالى: ﴿ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ﴾، وقول الشاعر:

وقفت بربع الدار قد غير البِلا معارفها والساريات الهواطل

ومن أمثلة ربطها بهما معاً قوله:

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه فتناولته واتقتنا باليد

قوله: (والحال قد يحذف ما فيه عمل...) يعني: أن الحال يجوز حذف عامله إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي، مثال ما دل عليه دليل من جهة الحال قولك لقاصد سفر: «راشداً» أي: تسافر حال كونك راشداً؛ لأنّ قصده للسفر دال على أنّ المراد: تسافر، وكذا قولك لمن رجع من حج: «مأجوراً» أي: رجعت، ومن الدليل المقالي قوله تعالى: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ أي: نجمعها، بدليل ألن نجمع، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ أي: فصلوا، بدليل ما قبله. قوله: (وبعض ما يحذف ذكره حظل) يعني: أن

بعض عامل الحال حظل؛ أي: منعُ ذِكْره. تقدم منه مسألتان:

إحداهما: الحال التي قد حذف قبلها الخبر وجوباً كضربي العبد مسيئاً.

والثانية: هي المذكورة في قوله: وإن تؤكد جملة... إلخ والباقي من أمثلته ما إذا بينت الحال ازدياداً أو نقصاً شيئاً فشيئاً، وتكون مقرونة بالفاء، أو ثم، نحو: «بعه بدرهم فصاعداً، أو فسافلاً» وتقدير العامل: فذهب العدد، أي: صاعداً أو سافلاً، وكذلك يحذف العامل وجوباً إذا وقعت الحال في توبيخ نحو: «أقائماً وقعد الناس» وتقدير العامل: توجد، ومنه قول الشاعر:

أفي السلم أعياراً جفاء وغلظة   وفي الحرب أشباه النساء العَوارك

وتقدير العامل: توجدون، وهذه الأمثلة الحذف فيها مقيس، ويحذف في غيرها وجوباً لكن يقتصر فيه على السماع نحو: «هنيئاً لك» أي: ثبت لك الخير حال كونه هنيئاً، قال الصبان: من هنئ بكسر النون وضمها، يهنؤ بتثليث النون، هنئاً وهناءة، أي: ساغ، كذا في القاموس. اهـ.

* * *

(التمييز)

(اسم بمعنى من مبين نكره   ينصب تمييزاً بما قد فسره)

يعني: أن التمييز في اصطلاح النحاة: هو الاسم المفيد معنى من المبين ما قبله، ولا يكون إلا نكرة منصوباً، فقوله: اسم؛ دخل فيه كل الأسماء، وقوله: بمعنى من؛ مخرج لما ليس فيه معنى من؛ كالحال لأنه تقدم أنه مفهم في حال كذا، وقوله: مبين؛ مخرج لاسم لا التي لنفي الجنس، فإنه بمعنى من لكن ليس للتبيين بل للاستغراق، وقوله: نكرة؛ مخرج للاسم المعرف الواقع بعد صفة مشبهة، نحو: «الحسن الوجه» فإنه منصوب لكن على التشبيه بالمفعول به كما يأتي.

والمبهم الذي يفسره التمييز على قسمين: أحدهما: جملة، والثاني: مفرد دال على مقدار من مساحة أو كيل أو وزن، والمساحة بكسر الميم كما في الصبان، وفسرها بالذرع.

ومثّل الثلاثة أي: المساحة والكيل والوزن بقوله: (كشبر أرضاً) مثال للمساحة (وقفيز برا. . .) مثال للكيل (ومنوين عسلاً وتمرا) مثال للوزن، والمنوان: تثنية منا كعصا كما في الصبان، وقال: إنه رطلان، وفسر القفيز بأنه مكيال يسع ثمانية مكاكيك، والمكوك: مكيال يسع صاعاً، ومثال تميز الجملة أي تمييز مضمونها قوله: تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾، ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾.

واعلم: أن ناصب التمييز مضمون الجملة، قيل: نفس الجملة، وهو اختيار ابن عصفور، وقيل: العامل فيه هو العامل الذي تضمنته الجملة، وهذا مذهب سيبويه والمبرد والمازني والناظم، والمراد بالعامل الذي تضمنته الجملة: الفعل الذي اشتملت عليه أو الاسم الذي يشبهه، وأما تمييز المفرد المساحي أو الكيلي أو الوزني فناصبه المفرد المذكور بلا خلاف وإن كان جامداً، قال الصبان: وإنما عمل مع جموده لشبهه اسم الفاعل في الطلب المعنوي لمعموله. قوله:

(وبعد ذي وشبهها اجرره إذا أضفتها كمُدِّ حِنطة غِذا)

يعني: أنك إذا أضفت هذه المذكورات الثلاث التي هي المفرد الدال على كيل أو مساحة أو وزن أو شبهها من كل وعاء دال على مقدار تجر التمييز بالإضافة جوازاً، فتقول: «مد حنطة» كما ذكر الناظم، وتقول: «منوا عسل» وتقول: «شبر أرض» وتقول في الأوعية المشابهة لها: «ذنوب ماء، ونحي سمن» والذنوب كما في الصبان عازياً للقاموس: الدلو، أو التي فيها ماء أو الممتلئة ماء أو القريبة من الامتلاء، والنِّحي: بكسر النون وسكون الحاء المهملة: الزق، أو زق السمن خاصة. قوله:

(والنصب بعد ما أضيف وجبا إن كان مثل ملْء الأرض ذهبا)

يعني: أن التمييز ينصب وجوباً إذا أضيف ما قبله لغيره لكن محل وجوب النصب إذا كان التمييز لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، وهذا هو المراد بقوله: إن كان مثل ملء الأرض ذهباً؛ فلا يصح مِلْءَ ذهب، ومثل: «ما في السماء قدر راحة سحاباً» فلا يصح أن يقال: قدر سحاب؛ فإن كان التمييز يصح

إغناؤه عن المضاف إليه جاز نصب التمييز وجره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه فتقول: «زيد أشجع الناس رجلاً» بالنصب، وتقول: «أشجع رجل» بالخفض. قوله:

(والفاعل المعنى انصبن بأفْعَلا مُفضِّلاً كانت أعلى منزِلا)

يعني: أن الاسم الذي بعد أفعل الدال على التفضيل إذا كان فاعلاً في المعنى ينصب على التمييز، وعلامة الفاعل في المعنى أن يصح جعله فاعلاً عند جعل أفعل فعلاً، فمثال الناظم ـ أعني: أنت أعلى منزلاً ـ يصح فيه: أنت علا منزلك، وكقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ إذ يصح: كثر ماله، وعز نفره، وأما إذا كان ما بعد أفعل التفضيل ليس فاعلاً في المعنى فيجب جره بالإضافة نحو: «زيد أفضل فقيه».

قوله: (وبعد كلما اقتضا تعجبا... ميز) يعني: أنه يجب نصب التمييز بعد كل ما دل على التعجب سواء كان التعجب بالصيغتين الآتيتين في بابهما أو بغيرهما، ومثل الناظم للتعجب الواقع بصيغة أفعِل فقال: (كأكرم بأبي بكر أبا). ومثاله بعد الصيغة الأخرى: «ما أكرمه رجلاً» ومثال التعجب الذي ليس إحدى الصيغتين: «لله دره فارساً، ويا جارتنا ما أنت جارة»، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾.

قوله: (واجرْ بمن إن شِيئْت غير ذي العدد... والفاعل المعنى) يعني: أن كل تمييز يجوز جره بمن لأنّ فيه معناها، إلا إذا كان تمييز عدد أو كان فاعلاً في المعنى فلا يجوز جره، فلا يقال: عندي عشرون من أوقية، ولا يقال في مثال الناظم؛ أعني: (كطب نفساً تفد) طب من نفس، وكذا لا يقال: أنت أعلى من منزل، وأما غير العدد والفاعل في المعنى فيجوز جره بمن نحو: «له عندي قفيز من بر، ومنوان من عسل» ويجوز العطف على محل مجرورها كقول الحطيئة:

طافت أمامة بالركبان آونة يا حسنها من قوام ما ومنتقبا

فقوله: ومنتقباً: عطف على من قوام مراعاة لمحله قبل دخول من.

قوله: (وعامل التمييز قدم مطلقا...) يعني: أن عامل التمييز يقدم مطلقاً

عليه أي سواء كان فعلاً متصرفاً أو جامداً، (والفعل ذو التصريف نزرا سبقا) يعني: أن الفعل المتصرف خاصة قد يسبقه التمييز نزراً، أي: قليلاً كقوله:

أنفساً تطيب بنيل المُنى ... وداعي المنون ينادي جهارا

وقوله:

ضيعت حزمي في إبعادي الأملا ... وما ارعويت وشيباً رأسي اشتعلا

وأمّا غير المتصرف فلا يتقدم تمييزه، وأما قول الشاعر:

ونارُنا لم ير ناراً مثلها ... قد علمت ذاك معد كلُّها

فضرورة، ووجه الضرورة: أن قوله: ناراً: تمييز، وعامله مثل، وقد تقدم عليه، وقيل: الرؤية قلبية، فيكون مفعولاً ثانياً ليُرَ، ومثلها نائب.

* * *

(حروف الجر)

قال الصبان: سميت بذلك لأنّها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، أي: توصلها، وقيل: لأنّها تعمل الجر.

(هاك حروف الجر وهي من إلى ... حتى خلا حشا عِدا في عن على
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّم كيْ وَاو وَتَا ... والكافُ والبَا ولَعَلَّ ومَتَى)

اعلم: أنّ هذه الحروف يستغرب الجر بثلاثة منها، وهي: «كي ولعل ومتى»، أما كيْ فتجر ما الاستفهامية، كقولهم: «إذا سألوا عن علة الشيءكيمه» وتجر المصدر المنسبك من ما الموصولية وصلتها كقوله:

إذا أنت لم تنفعْ فضر فإنَّما ... يراد الفتى كيْما يضر وينفع

وأما لعل فتجر في لغة عقيل، كقوله:

لعل اللهِ فضلكم علينا ... بشيء أن أمكم شريم

وقوله:

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرة ... لعل أبي المغوار منك قريب

وأما متى فالجر بها لغة هذيل سمع من كلامهم: أخرجها متى كمه، وقال الشاعر:

شربْن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

وأما غير هذه الثلاثة فلا غرابة في الجر به، وسيفصل الناظم ذلك.

(بالظاهر اخصص مُذْ ومُنْذ حتّى والكاف والواو وربّ والتّا)

يعني: أن هذه الأحرف السبعة لا تجر الضمير، بل تختص بالاسم الظاهر، وغيرها يجر الظاهر والضمير.

(واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرُبْ منكراً والتاء لله ورَبْ)

يعني: أن مُذ ومنذ لا يجران إلا اسم زمان، ويشترط فيه أن يكون معيناً حاضراً أو ماضياً لا مستقبلاً، مثال الحاضر: «ما رأيته مذ يومنا» وتقول في الماضي: «ما رأيته منذ يوم الجمعة» مثلاً، وأما المبهمُ فلا تدخل عليه فلا يجوز: ما رأيته منذ زمن، وكذا المستقبل فلا يجوز: ما رأيته منذ غد، وقوله: واخصص برب منكراً؛ يعني: أن «رب» لا تجر إلا النكرة، نحو: «رب رجل فعل كذا» ولا يجوز: رب الرجل، وكذلك التاء يخص بجر الله أو الرب مضافاً إلى الكعبة أو ياء المتكلم، نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾، ونحو: ترب الكعبة وتربي لأفعلنّ.

قوله: (وما رووا من نحو: ربه فتى... نزر) يعني: أن ما روى من جر «رب» للضمير نزر، أي: قليل، ويلزم هذا الضمير التذكير والإفراد والتميز باسم مطابق للمعنى، فيقال: «ربه رجلاً، وربه امرأة» ومن أمثلته قول الشاعر:

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد داعيا فأجابوا

قوله: (كذا كها ونحوه: أتى) يعني: أن جر الكاف لضمائر الغيبة قليل كها وكهن؛ قال الشاعر:

فلا ترَى بعلاً ولا حلائلا كهو ولا كهنّ إلا حاظلا

وقوله:

خلّى الذّنا باتِ شما لا كَثبا وأمَّ أوْ عالٍ كَها أو أقْربا

قوله:

(بَعِّضْ وبيِّن وابتدئْ في الأمكنه   بِمن وقد تأتي لبدْء الأزمنه)

هذا شروع في بيان معاني حروف الجر، وبدأ بِمن لأنها أقواها لدخولها على ما لا يدخل عليه غيرها نحو: «مِن عندِك» وذكر أنها تأتي للتبعيض، وعلامتها: أن يصح جعل بعض في موضعها كقوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وتأتي للتبيين، أي: لتبيين الجنس، نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ وعلامتها: أن يصح جعل موصول في موضعها؛ فإنه يصح في الآية الكريمة أن يقال: فاجتنبوا الرجس؛ الذي هو الأوثان، وتأتي لابتداء المكان كقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾، وتأتي لابتداء الزمان كقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، وقال الشاعر:

تُخيرن من أزمان يوم حليمة   إلى اليوم قد جربن كل التجارب

(وزيد في نفي وشبهه فجر... نكرة) يعني: أن من تزاد بعد نفي وشبهه فتجر نكرة، والمراد بشبهه: النهي والاستفهام، ومثل النفي فقال: (كما لباغ من مفر) أي: ليس لباغ، أي: ظالم مفر، ومثال النهي: «لا يقم من أحد» ومثال الاستفهام: ﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، ولم يشترط الكوفيون تقدم النفي وشبهه، وجعلوها زائدة في قول العرب: «قد كان من مطر» وذهب الأخفش إلى جواز زيادتها في الإيجاب وجرها للمعرفةمحتجاً بقوله: تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، ورد بأنها للتبعيض. قوله: (للانتها حتى ولام وإلى...) يعني: أن هذه الأحرف الثلاثة تأتي لانتهاء الغاية، مثال «حتى» قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كيْ يخفف رحله   والزاد حتى نعله ألقاها

وقوله:

سقى الحيا الأرض حتى أمكنٍ عُزيت   لهم فلا زال عنها الخير مجدودا

ومثال «إلى» قوله تعالى: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾، ومثال اللام: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، ثم إن دلت قرينة على دخول ما بعد «إلى وحتى» فيما قبلهما، أو على عدم دخوله عمل عليها، مثال دلالة القرينة على دخوله قولك: «قرأت

القرآن من أوله إلى آخره» وقوله: «ألقى الصحيفة... إلخ». ومثال دلالتها على عدم دخوله قوله قوله: تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ وقوله: سقى الحيا... إلخ. وإن لم يدل دليل على دخول ولا عدمه، فالصحيح في «حتى» الدخول، وفي «إلى» الخروج، قال الصبان: وانظر حكم اللام إذا كانت للغاية، والاقرب أنها كإلى. اهـ.

قوله: (ومن وباء يفهمان بدلا) يعني: أن «من والباء» يكونان بمعنى بدل، مثال «من» قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾، وقول الشاعر:

أخذ المخاض من الفصيل غُلبة ... قسراً ويكتب للأمير أفيلا

قوله: أخذ المخاض... إلخ مراده: وصف عامل بالجور، يعني: أنه يأخذ المخاض بدل الفصيل، وقوله: غلبة؛ أي: قهراً، ويكتب للسلطان أنه أخذ أفيلاً، أي: فصيلاً، فقوله: أفيلاً: مفعول، وناصبه محذوف تقديره: أخذت، ومثال الباء الدالة على البدل قوله:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا ... شنّوا الإغارة فرساناً وركبانا

قوله: (واللام للملك وشبهه) يعني: أن اللام تكون للملك، وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك، نحو: «المال لزيد» وتكون لشبه الملك نحو: «الجل للدابة» قال الصبان عازياً للقاموس: الجل: بالضم والفتح: ما تلبسه الدابة لتصان به. اهـ.

قوله: (وفي... تعدية أيضاً وتعليلٍ قُفي) يعني: أن اللام قفي أيضاً في التعدية، أي: تعدية العامل لمعموله نحو: «ما أضربه لزيد، وما أحبه لبكر» وتأتي أيضاً للتعليل كقول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلّله القطر

قوله: (وزيد) يعني أن اللام تأتي زائدة إما لمجرد التوكيد؛ وهي الواقعة بين الفعل ومعموله، وإمّا لتقوية عامل ضعف عن العمل لتأخيره، أو لكونه فرعاً، والفرق بين المزيدة لمجرد التوكيد والتي لتقوية عامل: أن الأولى لتقوية المعنى، والثانية لتقوية عمل العامل، مثال الأولى قول الشاعر:

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

الأصل: أجار مسلماً، ومثال الثانية قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ فقوله: للرؤيا: مفعول تعبرون، لكن لما قدم عليه ضعف عمله فقوى باللام، وكذلك قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾، ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ ففعال ومصدق: فرعان، إذ الأصل في العمل كونه للفعل، وعملهما فرع، ومن معاني اللام أيضاً: القسم والتعجب معاً، مختصة حينئذ باسم الله تعالى كقول الشاعر:

لله يبقي على الأيام ذو حِيَد بمشمخر به الظيان والآسِ

قوله: لله يبقى: أي لا يبقى، وقوله: حِيَد بكسر ففتح: جمع حَيْدة بفتح فسكون: العقدة التي تكون في قرن الوعل، وقوله: بمشمخر: أي جبل عال، والظيّان بالظاء المشالة والياء التحتية المشددتين؛ ياسمين البر، والآس: شجر، والمعنى: أن هذا الوعل لا يحتاج إلى الخروج إلى موضع يمكن أن يصاد فيه لأنّ عنده المرعى المستلزم للماء غالباً، ومع ذلك لا بد أن يفنى. اهـ الصبان.

وتأتي اللام أيضاً للصيرورة، وتسمى لام العاقبة والمآل كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، وإنما لم تكن للتعليل لأنّ أفعال الله تعالى يستحيل فيها التعليل، ومن أمثلتها أيضاً قوله: تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾؛ لأن من المعلوم أنهم لم يلتقطوه لأجل أن يكون لهم عدواً، بل إنما صار ذلك عاقبته، ولها معان أخر لم أذكرها خوف التطويل.

قوله: (والظرفية استبن ببا... وفي) يعني: أن «الباء وفي» يأتيان للظرفية نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾، ونحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾، (وقد يبينان السببا) يعني: أنهما قد يبينان السبب، أي: يكونان لبيان سبب ما قبلهما كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾. قوله:

(بالبا استعن وعدّ عوض ألصق ومثل مع ومن وعن بها انطق)

يعني: أن الباء تأتي لهذه المعاني المذكورة، وهي الاستعانة نحو: «كتبت بالقلم» والتعدية نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، والتعويض نحو: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾. قال الصبان: والفرق بين باء التعويض وباء البدل: أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يُدفع شيء من أحد الجانبين ويُدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته، وفي باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين، وتأتي أيضاً للإلصاق نحو: «أمسكت بزيد» وبمعنى «مع» كقوله تعالى: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا﴾ وبمعنى «من» التبعيضية نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ وتأتي بمعنى «عن» نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾.

قوله: (على للاستعلا ومعنى في وعن...) يعني: أن «على» تجيء بمعنى الاستعلاء، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ وتأتي بمعنى «في» كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾، وتأتي بمعنى «عن» كقوله:

إذا رضيت علي بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها

وتأتي أيضاً للتعليل نحو: ﴿لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾، وبمعنى «مع» كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، وتأتي بمعنى «من» كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾. قوله: (بعن تجاوزا عني من قد فطن) يعني: أن من فطن عني، أي: قصد بعن التجاوز نحو: «سافرت عن البلد».

(وقد تجي موضع بعد وعلى...) يعني: أن «عن» قد تجيء أيضاً بمعنى «بعد» كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾، وقوله: تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ أي: حالاً بعد حال من الموت والسؤال والبعث، وتجيء بمعنى «على» كقوله:

لاه ابن عمك لا أفضلتَ في حسب ... عني ولا أنت ديّاني فتخزوني

قوله: (كما على موضع عن قد جعلا) أي: «عن» تجيء بمعنى «على»، كما أن «على» تجيء بمعنى «عن»، وتقدم ذلك في قوله: على للاستعلا، ومعنى «في وعن ومن» معاني «عن» أيضاً التعليل كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ

ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ . ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ ، وتأتي للظرفية كقوله :

وآس سَـرَاة الحـي حيـث لقيتهـم ... ولا تـك عـن حمـل الـربـاعـة وانيـا

قوله : وآس سراة الحي ، قال الصبان : من آساه بمد الهمزة ، أي : واساه ، أي : أعط أشرافهم ، والرِّباعة بالكسر : نجوم الحمالة ، أي : ما يتحمله الإنسان من دية أو غيرها ، وتأتي أيضاً بمعنى «من» كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ .

قوله : (شبه بكاف وبها التعليل قد) يعني : أن الكاف تأتي للتشبيه ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ ، قال في مختار الصحاح : والدهان : الأديم الأحمر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ أي : صارت حمراء كالأديم من قولهم : فرس ورد ، والأنثى وردة . ا هـ .

وتأتي الكاف أيضاً للتعليل كقوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ أي : لأجل هدايتكم ، قوله : (وزائداً لتوكيد ورد) يعني : أن الكاف تأتي زائدة لمجرد التوكيد ، نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ .

قوله : (واستعمل اسماً) يعني : أن الكاف يستعمل اسماً بمعنى «مثل» كقول الشاعر :

بيـض ثـلاث كنعـاج جـمّ ... يضحكـن عـن كـالبـرد المنهـمّ

وقوله :

أتنتهـون ولـن ينهـى ذوي شطـط ... كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

وقوله :

بِكَاللّقوة الشغواء جُلتُ فلم أكن ... لأوْلـع إلا بـالكمـيّ المقنـع

قوله : بكَاللّقوة . . . إلخ قال الصبان : أي : بفرس كاللّقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف ، وهي : العقاب ، والشغواء : المعوجة المنقار ، وقوله : جلت ، أي : من الجولان ، والكميّ : الشجاع المتكمي بسلاحه ، أي : المتغطي ، والمقنع : المغطي رأسه بالبيضة . قوله : (وكذا عن وعلى . . .)

يعني: أنهما يستعملان اسمين؛ فعن: بمعنى جانبَ، وعلى: بمعنى فوق. (من أجل ذا عليهما من دخلا) أي: ولأجل كونهما اسمين دخل عليهما «من» مثال دخولها على «على» قول الشاعر:

يصف قطاة غدت من عليه بعد ما تمّ ظِمْئَها تَصِلّ وعن قيض بزيزاء مجهل

ومثال دخولها على «عن» قوله:

ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي

قوله: دريئة، قال الصبان عازياً للعيني والمصرح: هي الحديدة التي يتعلم عليها الرمي والطعن، ومن أمثلة دخول «من» على «عن» أيضاً قوله:

فقلت للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحبيا نظرة قبل

قوله: (ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا... أووليا الفعل) يعني: أن مذ ومنذ يكونان اسمين إذا رفعا اسماً مفرداً بعدهما على أنه خبر لهما، نحو: «ما رأيته منذ يومان، أو مذ يوم الجمعة» التقدير في الأول: أمد انقطاع الرؤية يومان، والتقدير في الثاني: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة، وكذلك يكونان اسمين إذا وليا الفعل مع فاعله (كجئت مذ دعا) وقوله:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

ومثال منذ: «ما زلت أأْمَل فضل الله تعالى منذ عرفته». واعلم: أنهما حينئذ ظرفان مضافان للجملة بعدهما.

قوله: (وإن يجرا في مضى فكمِنْ... هما) يعني: أنهما إذا جرا يكونان حرفي جر كما تقدم، ويكون معناهما كمن الابتدائية إذا كان ذلك في مضى نحو: «ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو منذ». قوله: (وفي الحضور معنى في استبن) يعني: أنك تطلب بهما بيان معنى «في» إذا كانا دالين على زمن حاضر نحو: «ما رأيته مذ يومنا، أو منذ».

(تنبيه): لم يذكر الناظم معنى رب، ومعناها: التكثير كثيراً، وتأتي للتقليل قليلاً؛ فمن مجيئها للتكثير قوله: ﷺ: «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» هكذا ذكر الأشموني لفظ الحديث، والذي في نسخة من البخاري

عندي من رواية أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: «استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة، فقال: سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن، وماذا فتح من الخزائن، أيقظوا صواحب الحجر، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة» ومن أمثلة ذلك أيضاً: قول بعض العرب عند انقضاء رمضان: «يا رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه» ومن أمثلتها للتقليل قول الشاعر:

ألا رب مولود وليس له أب ... وذي ولد لم يلده أبوان

والمراد بالأول: عيسى، وبالثاني: آدم عليهما الصلاة والسلام. قوله:

(وبعد من وعن وباء زيد ما ... فلم تعق عن عمل قد علما)

يعني: أن هذه الأحرف الثلاثة المذكورة تزاد بعدها «ما»، ولم تعق، أي: لم تمنع من العمل؛ لأنها لا تزيل اختصاصها بالأسماء، مثال «عن» قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾، ومثال «من»: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾، ومثال الباء: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾.

قوله: (وزيد بعد رب والكاف فكف...) يعني: أن «ما» تزاد بعد «رب» وبعد الكاف فتكفهما عن العمل، ويدخلان حينئذ على الجمل، فمن أمثلة دخول الكاف على الجملة قوله:

أخ ما جد لم يخزني يوم مشهد ... كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

ومن أمثلة «رب» قوله:

ربما أوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالات

وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله:

ربما الجامل المؤبل فيهم ... وعناجيج بينهن المهار

قوله: ربما الجامل... إلخ قال الصبان: الجامل بالجيم: القطيع من الإبل، والمأبل بالباء الموحدة: المعد للقنية، وعناجيج بعين مهملة وجيمين: الخيل الجياد، والمهار بكسر الميم: جمع مُهر بضمها؛ وهو ولد الفرس. قوله: (وقد تليهما وجر لم يُكف) يعني: أنما «قد» تلي «رب» والكاف، ولم تكفهما عن العمل، أي: لم تمنعهما منه، مثال زيادتها بعد «رب» قوله:

ربما ضربة بسيف صقيل بين بُصرى وطعنة نجلاء

ومثال زيادتها بعد الكاف قوله:

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم

قوله: (وحذفت رب فجرت بعد بل. . . والفا) يعني: أن «رب» تحذف، ويبقى عملها بعد بل والفاء، مثال ذلك بعد الفاء قول امرئ القيس:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم مغيل

ومثاله بعد «بل» قوله:

بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه

قوله: ملء الفجاج بكسر الفاء: جمع فج؛ الطريق الواسع، والقتم بفتح: الغبار، وقوله: جهرمه: أصله جهرمي بياء النسب، والمراد به: الفرش المنسوبة إلى جهرم بفتح الجيم، قرية بفارس. اهـ. الصبان.

قوله: (وبعد الواو شاع ذا العمل) يعني: أن عمل «رب» محذوفة شاع، أي: كثر بعد الواو كقول امرئ القيس:

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

وقد يجر بها محذوفة وليس قبلها أحد الأحرف الثلاثة كقوله:

ربع دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

قوله:

(وقد يُجرّ بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطّردا)

يعني: أن غير «رب» من حروف الجر قد يجر به محذوفاً؛ وهو نوعان: نوع يقتصر فيه على السماع، وذلك كقول رؤبة وقيل له: كيف أصبحت؟: خير عافاك الله! ورؤبة: قال الصبان بضم الراء وسكون الهمزة، وهو ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب. اهـ.

وكقول الشاعر:

وكريم من آل قيس ألفته فتبذخ فارتقى الأعلام

أي: على الأعلام، وقوله: تبذخ: قال الصبان: أي تكبر، ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الشاعر:

إذا قيل أيُّ الناس شر قبيلة   أشارت كليب بالأكُف الأصابع

والنوع الثاني يقاس عليه، وهو في مواضع؛ منها: وقوعه في جواب كلام دال عليه كقولك: «زيدٍ» جواباً لمن قال: بمن مررت؟ وكذلك يحذف بعد «كمْ» المجرورة بحرف جر نحو: «بكم درهم اشتريت؟» أي: من درهم، خلافاً للزجاج القائل: إنه حينئذ مجرور بالإضافة، ومنها أيضاً: أن يكون المجرور بالحرف المحذوف معطوفاً على مجرور بحرف موافق للمحذوف كقول الشاعر:

أخْلقْ بذي الصبر أن يحظى بحاجته   ومدْمِنِ القرع للأبواب أن يلجا

أي: وبمدمن. واعلم: أنه في مسألة العطف على المجرور بمثل المحذوف لا فرق بين اتصال حرف العطف كالبيت المذكور، وبين فصله بلا أو «لو»، مثال فصله بلا قوله:

ما لمحب جلد أن يهجرا   وَلا حبيب رأفَةٌ فيجبرا

ومثال فصله بلوْ قوله:

متى عذتم بنا ولو فئةٍ منا كُفيتم   ولم تخشوا هواناً ولا وهنا

وبقيت مسائل يطرد فيها حذفه تركتها خوف التطويل ذكرها الأشموني.

* * *

(الإضافة)

قال الصبان: هي لغة: الإسناد، وعرفاً: نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً، قال يس: وعينها ياء؛ لأنّها مشتقة من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه، وقال في شرح الجامع: يكفي في إضافة الشيء إلى غيره أدنى ملابسة، نحو قوله تعالى: ﴿عَشِيَّةً أَوْ ضُحَنهَا﴾ لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صح إضافة أحدهما إلى الآخر.

(نوناً تلي الإعراب أو تنويناً. . . مما تضيف احذف) يعني: أنك تحذف النون التي تلي علامة الإعراب وهي نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما، وتحذف التنوين عند إضافة الاسم المتصلين به، ومثل الناظم حذف التنوين بقوله: (كطور سينا) قال في مختار الصحاح: طور سيناء: جبل بالشام، وهو طور أضيف إلى سيناء، وهي شجرة، وكذا: طور سينين، قال الأخفش: سينين: شجر واحدتها سينينة، قال: وقرئ طور سينا وسيناء بالفتح والكسر، والفتح أجود في النحو، وقال أبو علي: إنما لم يصرف لأنه جعل اسماً للبقعة. اهـ.

ومثال حذف نون الجمع للإضافة قوله: تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾. ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾، ومثال حذف نون التثنية: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾، واحترز بقوله: تلي الإعراب، من النون التي تليها علامة الإعراب، فلا تحذف للإضافة كقوله تعالى: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ﴾.

قوله: (والثاني اجرُر وانوِ مِن أو في إذا. . . لم يصلح إلا ذاك) يعني: أنك تجر الثاني من المتضائفين وهو المضاف إليه والجار له، إنما هو المضاف، وقال الزجاج: إن الجار له معنى اللام، وإذا جر المضاف إليه ينوي معنى «من» أو «في» إذا كان المحل غير صالح لغيرهما، فينوي معنى «من» إذا كان المضاف بعض المضاف إليه وكان يصح أن يسمى باسمه نحو: «خاتم فضة، وثوب حرير» فإن الثوب بعض من الحرير، والخاتم بعض من الفضة، ويصح أن يقال: «هذا الثوب حرير، وهذا الخاتم فضة» وينوي معنى «في» إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾.

قوله: (واللام خذا. لما سوى ذيْنك) يعني: أنك تأخذ اللام، أي: تنوي معناه لغير ما ذكر، وذلك فيما إذا كان المضاف ليس بعض المضاف إليه، ولا يصح أن يسمى باسمه، نحو: «ثوب زيد، وحصير المسجد» فإن الثوب ليس بعض زيد، والحصير ليس بعض المسجد، ولا يصح أن يقال: هذا الثوب زيد، ولا هذا الحصير مسجد، وكذا إذا كان يصح أن يسمى باسمه لكن ليس بعضاً منه نحو: «يوم الخميس» فإن اليوم ليس بعض الخميس، لكن يصح

أن يسمى باسمه بأن يقال: «اليوم الخميس».

قوله: (واخصص أولا... أو أعطه التعريف بالذي تلا) يعني: أنك تخصص الأول من المتضائفين وهو المضاف، أو تعطيه التعريف بالذي تلاه وهو المضاف إليه، فإذا كان الثاني نكرة خصصت به الأول نحو: «غلام رجل» وإذا كان معرفة عرفته به نحو: «غلام زيد».

(وإن يشابه المضاف يفعل وصفاً فعن تنكيره لا يعزل)

هذا البيت كالاستثناء مما قبله، يعني: أن المضاف إذا كان مشابهاً ليفعل، أي: الفعل المضارع بأن كان دالاً على الحال أو الاستقبال وهو مع ذلك وصف اسم فاعل كضارب أو اسم مفعول كمضروب أو صفة مشبهة كحسن؛ فلا يعزل عن تنكيره، أي: لا يتعرف بالإضافة ولا يتخصص لأنه في قوة المنفصل عن الإضافة، ومثل المضاف المذكور فقال:

(كرب راجينا عظيم الأمل مروع القلب قليل الحيل)

فراجينا: اسم فاعل، ومروع القلب: اسم مفعول، وعظيم وقليل: كل منهما صفة مشبهة، ودليل كون المذكورات باقية على تنكيرها دخول «رب» لاختصاصها بالنكرة، ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الشاعر:

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقي مباعدة منكم وحرمانا

ومن أدلة إبقائه على تنكيره أيضاً مجيئه نعتاً للنكرة في قوله: تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾، ومجيئه حالاً في قوله: تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾.

(وذي الإضافة اسمها لفظيهْ وتلك محضة ومعنويهْ)

يعني: أن هذه الإضافة التي هي إضافة الوصف المذكور يقال لها: إضافة لفظية؛ لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ فقط، فتارة تخففه بأن يحذف لأجلها التنوين نحو: «ضارب زيداً» وتحذف النون نحو: «ضارباً زيد» وتارة تزيل عنه القبح نحو: «رجل حسن الوجه» ووجه إزالتها للقبح أنك إذا رفعت الوجه من قولك: حسن الوجه؛ قبح ذلك لخلو الصفة من ضمير الموصوف، وإنما كانت خالية منه لأن الكلمة لاترفع اسماً ظاهراً وضميراً معاً، ووجه القبح إذا نصبت

بجعل وصف الفعل اللازم كوصف الفعل المتعدي ، فإذا خفضت زال القبح قوله:

(ووصل أل بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثاني كالجعد الشعر)

يعني: أن ذا المضاف ، أي: المشابه يفعل يغتفر؛ وصله بأل إذا كانت في الثاني الذي هو المضاف إليه ، كما مثل ذلك بقوله: الجَعْد: الشعر ، والجعد بفتح فسكون كما في البيجوري على الشمائل ، وقال في تفسيره عازياً للمصباح: إنه الشعر الذي فيه التواء وانقباض.

قوله: (أو بالذي له أضيف الثاني. . .) يعني: أن ذا المضاف يغتفر وصله بألْ أيضاً إذا أضيف إلى اسم مضاف إلى ما فيه ألْ ، ومثل ذلك فقال: (كزيد الضارب رأسِ الجاني) فالضارب مضاف إلى رأس ، وليس فيه ألْ ، لكنه ـ أي رأس ـ مضاف إلى الجاني وفيه ألْ ، ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الشاعر:

لقد ظفر الزوار أقفية العدا بما جاوز الآمال مِ الأسر والقتل

فقوله: الزوار مضاف إلى أقفية: جمع قفى ، وليس فيه ألْ لكنه مضاف إلى ما فيه ألْ ، وكذا يغتفر وصل ألْ بذا المضاف إن كان مضافاً لاسم مضاف إلى ضمير راجع على اسم فيه ألْ كقول الشاعر:

الودُّ أنت المستحقة صفوه مني وإن لم أرج منك نوالا

الشاهد في قوله: المستحقة؛ فهو مضاف إلى صفو ، وصفو: ليس فيه ألْ لكنه مضاف إلى الهاء ، والهاء راجع على اسم فيه ألْ وهو الود ، ومنع هذه الصورة المبرد فأوجب النصب ، ويرد عليه البيت المذكور. قوله:

(وكونُها في الوصف كاف أن وقع مثنى أو جمعا سبيله اتبع)

يعني: أن كون ألْ في الوصف المذكور يكفي في اغتفار وقوعه مثنى أو جمعاً اتبع سبيله ، والمراد به المذكر السالم ، مثال وقوعه مثنى قول الشاعر:

الشَّاتميْ عرضي ولم أشتمهما والناذرين إذا لم ألقهما دمي

وقوله:

إن يغنيا عني المستوطنا عدن فإنني لست يوماً عنهما بغني

ومثال الجمع: «الضاربو زيد جاؤوا».

(تنبيه): قول الناظم: إن وقع مثنى أو جمعاً، هو بفتح همزة أن ذكره الأشموني، وذكر أنه يجوز الكسر أيضاً. قوله:

(وربما أكسب ثان أولا تأنيثاً إن كان لحذف موهلا)

يعني: أن الثاني من المتضائفين الذي هو المضاف إليه ربما أكسب الأول الذي هو المضاف تأنيثاً، أي: يجعل الأول مؤنثاً لأجل إضافته إلى مؤنث، ومحل ذلك إذا كان الأول مؤهلاً للحذف ـ أي: صالحاً له ـ ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديار

فالحب مذكر، لكن لما أضيف إلى الديار صار مؤنثاً فعاد عليه ضمير المؤنث الذي هو النون في شغفن، ومن أمثلته أيضاً قوله: تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾ فكل مذكر، ولما أضيف إلى النفس التي هي مؤنثة عاد عليه ضمير المؤنث في قوله: عملت، ومنه أيضاً قول الشاعر:

طول الليالي أسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي

وكما يُكسب الثاني الأول التأنيث يكسبه أيضاً التذكير، أي: إذا كان الثاني مذكراً والأول مؤنثاً، ومن أمثلة ذلك قوله:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

فالإنارة مؤنثة، لكن لما أضيفت إلى العقل أكسبها ذلك تذكيراً ولذلك أخبر عنها بالمذكر وهو مكسوف، وأما إذا فقد الشرط الذي هو صحة حذف الأول والاستغناء بالثاني فلا يكسبه التأنيث نحو: «قام غلام هند» فلا يجوز: قامت غلام هند. واعلم: أن قوله: وربما أكسب. . . إلخ قليل بالنسبة إلى غيره، وأما هو في نفسه فليس بقليل، نبه الأشموني على ذلك.

قوله: (ولا يضاف اسم لما به اتحد. . . معنى) يعني: أن الاسم لا يضاف إلى اسم متحد معه في المعنى كإنسان وبشر مثلاً من كل اسمين مترادفين فلا يضاف أحدهما للآخر، وإنما منع إضافة الاسم إلى المتحد به معنى لأن

الإضافة فائدتها التعريف أو التخصيص كما تقدم، والشيء لا يعرف أو يخصص بنفسه، واعلم أن من المتحد في المعنى الصفة والموصوف فلا يضاف أحدهما للآخر، فلا يقال في رجل فاضلٍ: فاضل رجل بإضافة فاضل إلى رجل، ولا العكس. قوله: (وأول موهماً إذا ورد) يعني: أنك إذا رأيت في كلام العرب ما يوهم جواز إضافة الاسم إلى المتحد به في المعنى تؤول ذلك، فمما أوهم ذلك قولهم: «جاءني سعيد كرز» بإضافة الأول للثاني مع أنهما مترادفان، فتؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم، أي: مسمى هذا الاسم، أي: جاءني مسمى كرز، وتقدم أن الكرز تقال لغة لخرج الراعي، ومن أمثلة ما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته: «مسجد الجامع، وصلاة الأولى» ويؤول ذلك بكونه على حذف مضاف، أي: مسجد المكان الجامع، وصلاة الساعة الأولى، ومن أمثلة ما أوهم إضافة الصفة إلى موصوفها قولهم: «سحق عمامة» ويؤول ذلك بتقدير موصوف قبل الصفة، وتكون الصفة مضافة إلى جنسها، أي: شيء سحق عمامة، أي: من جنس العمامة، قال الصبان: وسحق: بمعنى بالية، ولما كان بعض الأسماء تمتنع إضافته كالمضمرات وأسماء الإشارة والشرط والاستفهام سوى «أي»، وبعضها يلزم الإضافة تكلم على الثاني فقال: (وبعض الأسماء يضاف أبدا...) يعني: أن بعض الأسماء ملازم للإضافة وهو ثلاثة أقسام قسم يضاف للمضمر والظاهر نحو: كلتا، وكلا، وقصارى الشيء، وحماداه بمعنى غايته، وقسم ملازم للإضافة إلى الظاهر نحو: أولُوا، وأولات، وذات، وقسم يختص بالمضمر ويأتي في البيت بعد هذا قوله: (وبعض ذا قد يأتي لفظاً مفردا) يعني: أن بعض هذه الأسماء الملازمة للإضافة يأتي حال كونه مفرداً عن الإضافة لفظاً وهو مضاف نية وذلك ككل وبعض قال تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾. ﴿۞ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ قوله:

(وبعض ما يضاف حتماً امتنع ... إيلاؤه اسماً ظاهراً حيث وقع)

يعني: أن بعض الأسماء الملازمة للإضافة يمتنع أن يليه الاسم الظاهر، بل لا يليه إلا الضمير، وهو على قسمين: قسم يضاف لجميع الضمائر (كوحد)

فتقول: وحدي ووحدك ووحده. . . وهكذا ، وقسم يختص بضمير المخاطب وذلك نحو: (لبيْ ودواليْ سعديْ. . . وشذ إيلاء يديْ للبيْ) فهذه المذكورات لا تضاف إلا لضمير المخاطب ، وهي مصادر مثنات لقصد التكثير ، منصوبة بفعل من لفظها ، إلا لبيْ فعاملها مقدر من معناها ، ومعنى لبيْك: إقامة على إجابتك بعد إقامة ، مشتقة من ألبّ بالمكان إذا أقام به ، ومعنى دواليْك: تداولاً بعد تداول ، ومعنى سعديْك: إسعاداً لك بعد إسعاد ، ومثل المذكورات: حنانيك؛ ومعناها: حناناً عليك بعد حنان ، وقوله: وشذ إيلاء يديْ للبيْ؛ يعني: أن لبّيْ شذ فيها إضافتها لغير الضمير وهو يديْ في قول الشاعر:

دعوت لما نابني مسورا فلبّي ولبيْ يديْ مسور

واعلم: أن سعديْك لا تقع إلا بعد لبّيْك ، ومن أمثلة لبيك تلبيته ﷺ التي يقول في الحج ، وهي كما في البخاري وغيره: «لبيْك اللهم لبيْك، لبيْك لا شريك لك لبيْك، إن الحمد، والنعمة لك والملك، لا شريك لك» ومن أمثلة دواليك قوله:

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليْك حتى كلنا غير لابس

قوله: (وألزموا إضافة إلى الجمل. . . حيث وإذ) يعني: أن هذين الظرفين تلزم إضافتهما إلى جملة اسمية أو فعلية ، مثال إضافة «حيث» إلى الجملة الاسمية: «جلست حيث زيد جالس» ومثال إضافتها إلى الفعلية: «جلست حيث جلست» ومثال إضافة إذ إلى الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾ ومثال إضافتها إلى الجملة الفعلية ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا﴾ وأما حيث لي العمائم؛ فشاذ خلافاً للكسائي في إجازته إضافتها للمفرد. قوله: (وإن ينون يحتملْ. إفراد إذ) الضمير في قوله: ينون؛ يرجع على إذ؛ فقوله: إفراد إذْ ، إظهار في محل الإضمار ، يعني: أن «إذْ» إذا نونت يجوز إفرادها عن الإضافة ، ويكثر ذلك فيما إذا أضيف إليها اسم زمان نحو: «يومئذ ، وحينئذ» فتنوينها حينئذ عوض عن الجملة كما تقدم عند قول الناظم: بالجر والتنوين. قوله: (وما كإذ معنى كإذ. . . أضف جوازاً) يعني: أن ما كان من الظروف مثل «إذ» في كونه مبهماً ماضياً يضاف جوازاً إلى ما تضاف إليه «إذ» نحو: «حين ،

وقت» ومثل الناظم ذلك بقوله: (نحو: حين جا نُبذ) ونحو: «جاء زيد يوم الحجاج أمير» وأما إذا كان الظرف غير مبهم بأن كان محدوداً فلا يضاف إلا لمفرد نحو: «شهر رمضان».

قوله: (وابن أو أعرب ما كإذ قد أجريا. . .) يعني: أن ما أجري مجرى إذ من الظروف يجوز فيه البناء حملاً على إذ، ويجوز فيه الإعراب على الأصل. (واختر بنا متلو فعل بنيا) يعني: أن المختار في الظرف الجاري مجرى «إذ» البناء إذا كان بعده فعل مبني، وإنما اختير للتناسب ولا فرق بين أن يكون البناء أصلياً كالماضي أو عارضاً كالمضارع إذا اتصلت به نون الإناث، مثال الأول قول النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا ... فقلت ألما أصحُ والشيب وازع

ومثال الثاني أعني المضارع قوله:

لأجتذبن نفسي منهن تحلماً ... على حين يستصبين كل حليم

ثم ذكر مفهوم قوله: واختر بنا... إلخ. فقال: (وقبل فعل معرب أو مبتدا... أعرب) يعني: أن الظرف المذكور إذا وقع قبل فعل معرب أو مبتدأ يعرب وجوباً عند البصريين كقراءة غير نافع: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ بالرفع، ومن أمثلته قبل المبتدأ قوله:

ألم تعلمي ياعمرك الله أنني ... كريم على حين الكرامُ قليلُ

وقوله في البيت: ياعمرك الله؛ قال الصبان: يا: للتنبيه أو للنداء، والمنادى محذوف، وعمْرَ: منصوب على المصدرية بمعنى التعمير، والله: منصوب بنزع الخافض، والأصل: عمرتك بالله عمراً، أي: ذكرتك به تذكيراً يعمر قلبك، وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر. اهـ.

واعلم أن قول الناظم: أعرب قد علمت: أنه عند البصريين، وأما عند الكوفيين فيجوز البناء، ووافقهم الناظم بدليل قوله: (ومن بنى فلن يفندا) أي: لن يغلط، واحتجوا له بقراءة نافع: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، ورواية البيت: أعني قوله: ألم تعلمي: بالفتح فيهما، وقوله:

تذكر ما تذكر من سليمى ... على حينَ التواصل غير دان

قوله: (وألزموا إذا إضافة إلى. . . جمل الأفعال) يعني: أن إذا يلزم إضافتها إلى الجمل الفعلية الماضوية كثيراً، والمضارعية قليلاً، وقد اجتمعا في قوله:

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

ومثل الناظم لاتصالها بالجملة الماضية بقوله: (كهن إذا اعتلى) قال الصبان عليه الرحمة والرضوان: أي: كن متواضعاً هيناً إذا تكبر غيرك، ومن أمثلتها أيضاً قبل الفعل الماضي: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾، وأما قوله: تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ فمؤول بأن السماء: فاعل فعل محذوف دل عليه ما بعده، وكذلك أيضاً قول الشاعر:

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع

مؤول أيضاً بإضمار كان، إما مع ضمير شأن يكون اسمهاوالجملة بعده في محل الخبر، أو باهلي: اسمها، والجملة ـ أعني: تحته حنظلية ـ في محل الخبر، وأما الجملة على التقدير الأول: فباهلي وما بعده، قال الصبان في تفسير البيت: إن قوله: باهلي؛ نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس، وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم، وعزى ذلك للقاموس، وغلط من جعل حنظلة أرذل قبيلة من تميم، ثم قال: والمذرع بالذال المعجمة: من أمّه أشرف من أبيه، وقيل بالدال المهملة، أي: المتأهل للبس الدرع. قوله:

(لمفهم اثنين معرف بلا تفرق أضيف كلتا وكلا)

يعني: أن كلا وكلتا ملازمتان للإضافة إلى معرفة مفهمة لشيئين، ولا بد أن تكون المعرفة المفهمة اثنين غير متفرقة بل لفظها واحد، مثال ما استكمل الشروط قوله:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

وكقوله تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ﴾، وأما إذا اختل شرط فلا يجوز ذلك، فلا يقال: كلا رجلين، أو كلتا امرأتين، وكذا لا تضافان إلى مفرد، فلا يقال: كلا الرجل، ولا كلتا المرأة، وكذا لا تضافان إلى مفهم اثنين مع التفرق، فلا يقال: كلا زيد وعمرو، وأما قوله:

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات وإلمام الملمات

وقوله:

كلا الضيفين المشنوء والضيف نائل   لدى المنى والأمن في العسر واليسر

فضرورة. قوله: (ولا تضف لمفرد معرف. . . أياً) يعني: أن «أياً» لا تضاف إلى مفرد معرف، فلا يقال «أي زيد» سواء كانت استفهامية أو موصولية أو شرطية أو غير ذلك من معانيها، (وإن كررتها فأضف) يعني: أن «أيا» إذا تكررت بالعطف يجوز أن تضاف لمفرد معرفة كقوله:

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن   أيي وأيك فارس الأحزاب

وقوله:

ألا تسألون الناس أيي وأيكم   غداة التقينا كان خيراً و أكرما

قوله: (أو تنو الاجزا) يعني: أن «أيا» تضاف للمفرد المعرف إذا نويت إجزاءه، نحو: «أي زيد أحسَنُ» أي: أوجهه مثلاً، أو يده؟ (واخصصن بالمعرفه. . . موصولة أيا) يعني: أنك تخص أياً حال كونها موصولة بالمعرفة، أي: فلا تضفها للنكرة خلافاً لابن عصفور، والمعرفة أيضاً لا بد أن تكون غير مفردة كما تقدم، ومن أمثلتها موصولة مضافة إلى المعرفة قوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ونحو: «امرر بأي الرجلين هو خير». قوله: (وبالعكس الصفة) يعني: أن أياً إذا وقعت صفة تكون بعكس الموصولة، أي: لا تضاف إلا لنكرة، نحو: «مررت برجل أي رجل» ووقوعها صفة يشمل ما إذا وقعت حالاً نحو: «مررت بزيد أي فارس» ومنه قوله:

فأومأت إيماء خفياً لحبتر   فلله عينا حبتر أيما فتى

قوله:

(وإن تكن شرطاً أو استفهاماً   فمطلقاً كمل بها الكلاما)

يعني: أن «أياً» إذا كانت شرطاً أو استفهاماً يكمل بها الكلام مطلقاً، أي: تضاف للنكرة والمعرفة إلا الصورة التي تقدم منعها في قوله: ولا تضف لمفرد معرف. . . إلخ. مثال إضافتها وهي شرطية لمنكر: «أي رجل يأتيني فله درهم» ومن إضافتها إلى المعرفة قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ ومثال إضافتها و

هي استفهامية إلى معرفة قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ ، ومن إضافتها للنكرة: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ .

قوله: (وألزموا إضافة لدن فجر) يعني: أن لدن: من الأسماء الملازمة للإضافة فتجر ما بعدها لفظاً إن كان معرباً ، ومحلاً إن كان مبنياً ، مثال جرها المعرب قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ ، ومثال جرها المبني: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ ، وكذا تجره محلاً إن كان جملة كقوله:

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

قال الصبان: وفائدة قوله: «فجر» بعد قوله: «وألزموا» إضافة التنبيه على أن المضاف هو العامل في المضاف إليه. ا هـ.

قال الأشموني: ولم يضف من ظروف المكان إلى الجملة إلا «لدن وحيث» وقال ابن برهان: «حيث» فقط. ا هـ.

قوله: (ونصب غدوة بها عنهم ندر) يعني: أن الأصل في «لدن» أن يجر بها ، وندر قطعها عن الإضافة ونصب ما بعدها على التمييز كغدوة في قول الشاعر:

مازال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت للغروب

وقيل: إن «غدوة» منصوب على أنه خبر كان محذوفة مع اسمها ، أي: لدن كانت الساعة غدوة ، قال الأشموني: قال سيبويه: ولا ينتصب من الأسماء بعد لدن إلا غدوة. قوله: (ومع معْ فيها قليل) مع الأولى معطوفة على لدن ، أي: وألزموا إضافة معَ ، وعينها مفتوحة فتحة إعراب ، وقوله: مع فيها قليل: استئناف ، يعني: أن سكون عينها قليل ، قال الأشموني: وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة؛ وليس كذلك ، بل هي لغة ربيعة وغَنْم بفتح الغين وسكون النون كما في الصبان فإنها مبنية عندهم على السكون ، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

فريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

ومحل ما ذكر إذا كان بعدها متحرك ، و أما إذا كان بعدها ساكن فهو قوله:

(ونقل فتح وكسر لسكون يتصل) يعني: أن «مع» إذا اتصل بها السكون يجوز فيها الفتح طلباً للخفة، ويجوز فيها الكسر لالتقاء الساكنين نحو: «مع القوم» وقد تقطع عن الإضافة فتكون بمعنى جميعاً، وتنصب على الحال، وترفع على الخبر؛ فمن وقوعها حالاً قوله:

يذكرن ذا البث الحزين ببثه إذا حنت الأولى سجعن لها معا

ومن وقوعها خبراً قوله:

حننت إلى ريا ونفسك باعدت مزارك من ريا وشعبا كما معا

واعلم أنها حينئذ معربة إعراب المعتل؛ لأن أصلها ـ كما في الصبان: معي، ففعل بها كما فعل بفتى. قوله:

(واضمم بناء غيراً إن عدمت ما له أضيف ناوياً ما عدما)

يعني: أنك تضم غير ضمة بناء إذا قطعتها عن الإضافة لفظاً حال كونك ناوياً ما عدما، أي: اقطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى؛ فهي من الأسماء الملازمة للإضافة، وإذا وقعت بعد ليس وعلم ما تضاف إليه جاز حذفه، نحو: «قبضت خمسة ليس غيرها» فيجوز «ليس غير» بحذف الهاء، وتضم غير حينئذ من غير تنوين، واختلف في ضمتها: هل هي ضمة بناء أو إعراب، فقال المبرد: إنها ضمة بناء، ويحتمل أن تكون اسم ليس، أي: ليس غير الخمسة، والخبر محذوف، أي: مقبوضاً ويحتمل أن تكون خبراً، أي: ليس المقبوض غيرها، وقال الأخفش: إنها مضمومة ضمة إعراب، وعليه فهي اسم ليس.

(تنبيه): قال الأشموني: قالت طائفة كثيرة: لا يجوز الحذف بعد غير، وليس من ألفاظ الجحد، فلا يقال: قبضت عشرة لا غير، وهم محجوجون، قال في القاموس: وقولهم: لا غير؛ لحن غير جيد؛ لأن «لا غير» مسموع في قول الشاعر:

جواباً به تنجوا اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

قوله:

(قبل كغير حسب بعد أول ودون والجهات أيضا وعل)

يعني: أن هذه المذكورات كغير في لزوم الإضافة والبناء على الضم عند القطع مع نية المضاف إليه، مثال قبل وبعد: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، ومثال أول قوله:

لعمرك لا أدري وإني لأوجل   على أينا تعدوا المنية أول

ومثال حسب: «قبضت عشرة فحسب» وهي بمعنى كاف، ويحتمل وهو الأولى أن تكون خبر مبتدأ محذوف، أي: فذلك فحسبي، ويحتمل أن تكون مبتدأ خبره محذوف، أي: فحسبي ذلك، وإنما كان الأول أولى لأنها بمعنى كاف، وهو لا يتعرف بالإضافة كما تقدم في قوله: وإن يشابه المضاف... إلخ. والمراد بالجهات فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف قال:

لعن الله تَعِلَّةَ ابن مسافر   لعناً يشن عليه من قدام

قوله: تعلة؛ قال الصبان: إنه بفتح الفوقية وكسر العين وتشديد اللام، ومن أمثلة «عل» قوله:

ولقد سددت عليك كل ثنية   وأتيت نحو بني كليب من عل

وإذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه ولم يذكر أعربت المذكورات من غير تنوين، وقرئ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدِ﴾ بالجر من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده. قوله:

(وأعربوا نصباً إذا ما نكرا   قبلاً وما من بعده قد ذكرا)

يعني: أن قبلاً وما ذكر بعده يعرب في حالة النصب، أي: ينصب منوناً إذا نكر، أي: قطع عن الإضافة لفظاً ونية، وكذا يجر منوناً إذا دخل عليه جار، قال الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً   أكاد أغص بالماء الفرات

وقال:

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية   فما شربوا بعداً على لذة خمرا

وقرئ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾ بالجر والتنوين. قوله:

(وما يلي المضاف يأتي خلفا   عنه في الإعراب إذا ما حذفا)

يعني: أن ما يلي المضاف وهو المضاف إليه يجيء خلفاً عنه في إعرابه إذا حذف، أي: المضاف مع قرينة دالة عليه، نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي: أمره ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ أي: أهلها، والقرينة: استحالة نسبة المجيء إلى الله تعالى واستحالة سؤال القرية التي هي الأبنية وقد يحذف مضافان فينوب ما أضيف إليه الثاني منهما عن الأول في إعرابه كقوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ أي: من أثر حافر فرس الرسول، ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ أي: تجعلون بدل شكر رزقكم أنكم تكذبون، ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ أي: تدور أعينهم كدوران عين الذي يغشى عليه.

(وربما جروا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما
لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلاً لما عليه قد عطف)

يعني: أنهم ربما استداموا جر المضاف إليه الذي بقي نائباً عن المضاف، ولكن يشترط لكون ذلك مقيساً أن يعطف المحذوف على اسم مماثل له ليدل عليه، ولا بد أن يكون المعطوف متصلاً بالعاطف أو مفصولاً بلا، فإن فقد شرط من الشروط الثلاثة وهي: وجود المعطوف، وكونه مماثلاً للمحذوف، وكون المعطوف غير مفصول، أو مفصولاً بلا؛ كان الجر حينئذ غير مقيس، بل يقتصر فيه على السماع، مثال ما استوفى الشروط. قوله:

أكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل نارا

أي: كل نار، وقوله:

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

أي: ولا مثل الشر، ومن أمثلة ما اختل فيه شرط وجود العطف قوله:

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

أي: أعظم طلحة، ومن أمثلة فصل العاطف بغير «لا» قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ في قراءة ابن جماز بجر الآخرة، أي: والله يريد عرض الآخرة، وقيل: التقدير: ثواب الآخرة، وعليه فالمحذوف ليس مماثلاً لما عليه قد عطف، بل مقابلاً له، والعرض أصله: ما لا يقوم

بنفسه ، ومنه قيل لمتاع الدنيا: عرض؛ لسرعة زواله ، وأما الآخرة فالتعبير به عن ثوابها مجاز لأنها باقية. قوله:

(ويحذف الثاني ويبقى الأول كحاله إذا به يتصل
بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأولا)

يعني: أن الثاني من المتضائفين الذي هو المضاف إليه يحذف ، ويبقى الأول الذي هو المضاف كحالة اتصاله به ، أي: غير منون ، لكن يشترط لذلك العطف على المضاف الباقي بحاله اسم مضاف لموافق المحذوف يدل عليه كقوله:

يا من رأى عارضاً أسر به بين ذراعي وجبهة الأسد

أي: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ، وكذا يجوز ما ذكر إذا كان الاسم المعطوف عاملاً في مثل المحذوف كقوله:

مه عاذلي فهائماً لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى

قوله: (فصلَ مضاف شبه فعل ما نصب... مفعولاً أو ظرفاً أجز) فصل مفعول أجز ، وقوله: شبه نعت لقوله: مضاف ، و«ما» من قوله: ما نصب فاعل فصل؛ لأنه مصدر مضاف لمفعوله ، وقوله: مفعولاً أو ظرفاً: حالان ، يعني: أن المضاف يفصل عن المضاف إليه بما نصبه من مفعول أو ظرف ، فمن أمثلة فصله بالمفعول قراءة ابن عامر: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ بنصب «أولادهم» وجر «شركائهم» ، وببناء «زين» للمفعول ، وكقول الشاعر:

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق البغاث الأجادل

وقوله:

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج

ومن أمثلة الفصل بالظرف قول بعضهم:

تركُ يوماً نفسِك وهوَا ها سعيٌ لها في رداها

وقوله:

فرشني بخير لا أكون ومدحتي كناحت يوماً صخرة بعسيل

قوله: (ولم يعب. فصل يمين) يعني: أن الفصل بين المتضائفين بالقسم لا يعاب، نحو: «غلام والله زيد جاء» ويفصل بينهما أيضاً بأما كقوله:

هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر

وأشار إلى ثلاث مسائل لا يفصل فيها إلا في الضرورة فقال: (واضطراراً وجدا... بأجنبي أو بنعت أو ندا) يعني: أنه يفصل بين المتضائفين في الضرورة بأجنبي، والمراد به: ما ليس معمولاً للمضاف كقوله:

أنجب أيامَ والده به إذ نجلاه فنعم ما نجلا

أي: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه، فأيام: مضاف لجملة «إذ نجلاه» وفصل بينهما بفاعل «أنجب»، ومن الفصل بينهما بمفعول أجنبي قوله:

تسقي امتياحاً ندى المسواكَ ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف

فالمسواك: مفعول تسقي، وفصل بين «ندى» و«ريقتها». ومن الفصل بالظرف الذي ليس معمولاً للمضاف قوله:

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يزيل

ويفصل بينهما بنعت المضاف كقول معاوية رضي الله عنه:

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

ويفصل بينهما أيضاً بالنداء كقوله:

كأن برذون أبا عصام زيد حمار دق باللجام

* * *

(المضاف إلى ياء المتكلم)

وإنما أفرده بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست فيما قبله. قاله الأشموني:

(آخر ما أضيف للياءِ اكسر) يعني: أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يكسر آخره وجوباً، ومحل ذلك (إذا... لم يك معتلاً كرام وقذى. أو يك كابنين وزيدين) يعني: أن ما أضيف للياء إذا كان معتلاً، سواء كان منقوصاً كقاضٍ

ورامٍ، أو مقصوراً كقذىً، أو كان تثنية كابنين، أو جمعاً كزيدين، لا يكسر آخره، بل يسكن، ولم يذكر الناظم إسكانه.

قوله: (فذي. . . جميعها اليا بعد فتحها احتذي) أي: اتبع، يعني: أن هذه المذكورات جميعها تفتح الياء بعده، والمراد بالياء ياء المتكلم، وقوله: (وتدغم اليا فيه والواو) يعني: ياء المنقوص والتثنية والجمع، والمعنى: أن المنقوص والمقصور والتثنية والجمع إذا أضيف كل منها لياء المتكلم يسكن آخره وتدغم الياء من المنقوص، والتثنية والجمع في ياء المتكلم، وكذا الواو بعد قلبها ياء، مثال المنقوص: «جاء قاضي» ومثال التثنية: «رأيت زيدي» أي: بفتح الدال، ومثال الجمع: «جاء زيدي» بكسر الدال، في حالة النصب والجر، تقول: «رأيت قاضيّ، ورأيت بنيّ، ومررت بقاضيّ، ومررت ببنيّ، ومررت بابنيّ» والأصل في المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين: ابنين لي، وزيدين لي، فحذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء في الياء، والأصل في الجمع المرفوع: زيدوي، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمة كسرة ومن أمثلته قوله: ﷺ لورقة بن نوفل: «أو مخرجي هم؟» ومنه قول الشاعر:

أودى بنـي وأعقبـونـي حسـرة عنـد الـرقـاد وعبـرة لا تقلـع

وأشار إلى هذا ـ أعني: قلب واو الجمع ياء، وقلب ضمته كسرة ـ بقوله: (وإنْ. . . ما قبل واو ضم فاكسره يهُن) يعني: أن الحرف الذي قبل الواو في الجمع إذا كان مضموماً اكسره ليهون، أي: يسهل عليك النطق بالكلمة، وأما إذا كان مفتوحاً فيبقى على فتحه، كمصطفون فتقول: «جاء مصطفيّ» أي: بالفتح.

ولما ذكر حكم الياء والواو شرع يبين حكم الألف فقال: (وألفاً سلِمْ) يعني: أنك تسلم الألف من القلب سواء كان ألف تثنية أو ألف مقصور، فتقول: «جاء زيداي» في التثنية وتقول في المقصور: «جاء مصطفاي» وهذا عند غير هذيل، وأشار إلى لغة هذيل بقوله: (وفي المقصور عن. . . هذيل انقلابها ياء حسن)

يعني: أن هذيلاً يقلبون ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم، فيقولون في عصاي: عصيّ، ومنه قوله:

سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم   فتُخُرِّموا ولكل جنب مصرع

قال الصبان في تفسير هذا البيت ـ أعني قوله: سبقوا... إلخ ـ الضمير يرجع إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعاً في طاعون، وهم المراد بالبنين في البيت السابق، أعني: أودى بني... إلخ. وقوله: وأعنقوا لهواهم، أي: تبع بعضهم بعضاً في الموت، فتخرموا: بالخاء المعجمة مبنياً للمجهول، أي: اخترمتهم المنية، فمراد الشاعر بالهوى: الموت.

(تنبيه): يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره، وهو ما سوى الأربعة المذكورة في قوله: إذا لم يك معتلاً... إلخ. وأما هي فتقدم أنه يلزم فتحها معها، وذلك هو الفصيح، وكسرها لغة قليلة، قال الأشموني: حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب، وبها قرأ حمزة: ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾. واعلم أن المذهب الصحيح في المضاف إلى ياء المتكلم أنه معرب بحركات مقدرات في الأحوال الثلاثة.

* * *

(إعمال المصدر)

(بفعله المصدر ألحِق في العملْ   مضافاً أو مجرداً أو مع ألْ)

يعني: أن المصدر يلحق بفعله في عمله، فإذا كان فعله لازماً كان لازماً، وإن كان متعدياً كان متعدياً، وسواء كان المصدر مضافاً أو مجرداً من الإضافة وألْ، أو كان معرفاً بألْ، وإعمال المصدر المضاف أكثر، ومن أمثلته قوله: تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، ومن أمثلته مجرداً قوله: تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾، وقوله:

بضرب بالسيوف رؤوس قوم   أزلن هامهن عن المقيل

وإعمال هذا أقيس؛ لأنه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى

الموجود فيهما، ما أبعد شبههما بالفعل وهو الإضافة وألْ اللتان من خصائص الأسماء ومن أمثلة المحلى بألْ قوله:

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل

وقوله:

لقد علمت أولي المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

وإعمال هذا قليل، ومحل إعمال المصدر: (إن كان فعل معَ أنْ أو ما يحُلْ... محله) يعني: أنه يشترط لإعمال المصدر أن يصح أن يجعل في موضعه فعل مضارع معه «أن»، أو «ما»، فيقدر بإن إذا دل على الماضي أو الاستقبال، نحو: «عجبت من ضربك زيدًا أمس، أو غداً» ويقدر «بما» إذا أريد الحال نحو: «عجبت من ضربك زيداً الآن» قال الأشموني: ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين «أن» المخففة نحو: «علمت ضربك زيداً» فالتقدير: علمت أن قد ضربت زيداً، فأن مخففة لأنها واقعة بعد علم. ثم قال ـ أي: الأشموني ـ: ظاهر قوله: إن كان: أن ذلك شرط لازم، وقد جعله في التسهيل غالباً، وقال في شرحه: وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول بعض العرب: «سمْع أذني أخاك يقول ذلك» وإنما لم يكن المصدر هنا مقدراً «بما» أو «أن» المخففة لأنه لا بد أن يسبقهما شيء ولم يوجد، وقال الصبان: إنه يمكن هنا «أن» والفعل، أي: أن سمعت أذني، قوله: (ولاسم مصدر عمل) يعني: أن اسم المصدر يعمل، لكن عمله قليل. قال الأشموني: وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير عمل، واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله، فخرج نحو: «قتال» فإنه خلا من ألف قاتل لفظاً لا تقديراً، ولذلك نطق بها في بعض المواضع، نحو: «قاتل قيتالاً، وضرب ضيراباً» لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها، ونحو: «عدة» فإنه خلا من واو «وعد» لفظاً وتقديراً، ولكن عوض منها التاء، فهما مصدران لا اسما مصدر، بخلاف الوضوء، والكلام، من قولك: «توضأ وضوءاً، أو تكلم كلاماً» فإنهما اسما مصدر لا مصدران لخلوهما لفظاً وتقديراً من بعض ما في

فعلهما، ومن أمثلة إعمال اسم المصدر قوله:

أظَلُومُ أن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظُلْمُ

وقوله:

أكفراً بعد ردّ الموت عني وبعد عطائك المئة الرتاعا

وقوله:

قالوا كلامك هنداً و هي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وقوله:

لأن ثوابَ الله كل موحد جناناً من الفردوس فيها يخلّد

قوله:

(وبعد جره الذي أضيف له كمل بنصب أو برفع عمله)

يعني: أن المصدر بعد جره ما أضيف له يكمل عمله برفع إن أضيف لمفعوله، ويكمل بنصب إن أضيف لفاعله، مثال إضافته لمفعوله ورفع الفاعل بعد ذلك قوله:

تنفي يداهي الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقادُ الصياريف

فقوله: نفي: مصدر أضيف لمفعوله وهو الدراهم، وتنقادُ: فاعله، وقال الصبان: إن قوله: الدراهيم، بمد الهاء: جمع درهام، لغة في الدرهم، قال: فالياء ليست للإشباع بل هي منقلبة عن ألف المفرد، ومن إضافته لفاعله ونصب المفعول قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، وقد يضاف إلى فاعله ويحذف المفعول نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ أي: ربه ويضاف للمفعول ويحذف الفاعل نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ أي: من دعائه الخير.

قوله:

(وجُر ما يتبع ما جُر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن)

يعني: أنك تجر تابع المجرور من عطف ونعت وغيرهما مراعاة للفظ، ويجوز أن تراعي المحل، فإذا أضيف إلى المفعول يجوز لك أن تنعته مثلاً بمنصوب، وإذا أضيف إلى فاعله يجوز لك أن ترفع نعته مثلاً، ومن أمثلة

إضافته لفاعله ورفع نعته على المحل قوله:

حتى تهجر للرواح وهاجها   طلب المعقب حقّه المظلومُ

برفع المظلوم نعتاً للمعقِب؛ لأنه فاعلِ المصدر الذي هو طلب، ومن أمثلة إضافته لمفعوله ومراعاة محله قوله:

قد كنتَ داينتَ بها حسانا   مخافة الإفلاس والليانا

واعلم أن في مراعاة المحل ثلاثة مذاهب: أحدها: جوازه مطلقاً، وهو ظاهر الناظم ومذهب الكوفيين وبعض البصريين، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى المنع مطلقاً، وقال أبو عمرو: يجوز في العطف والبدل، ويمنع في التوكيد والنعت، ذكر هذه المذاهب الأشموني وقال: الظاهر الجواز لورود السماع.

* * *

(إعمال اسم الفاعل)

(كفعله اسم فاعل في العمل   إن كان عن مضيه بمعزل)

يعني: أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، فإذا كان فعله متعدياً كان متعدياً، وإذا كان لازماً كان لازماً، ويشترط لإعماله شروط: أولها: أن يكون بمعزل عن الماضي بأن دل على الحال أو الاستقبال، وأشار إلى بقية الشروط بقوله:

(وولي استفهاماً أو حرف ندا   أو نفياً أو جا صفة أو مسندا)

يعني: أنه يشترط لإعماله أن يتقدم عليه استفهام، كقوله:

أمنجز أنتموا وعداً وثقت به   أم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوب

وكذا إذا كان الاستفهام مقدراً نحو: «ضارب زيد عمراً، أم بكراً».

ومن شروط عمله أيضاً: أن يتقدم عليه حرف نداء نحو: «يا طالعاً جبلاً» قال الأشموني: والصواب أن النداء ليس من ذلك، والمسوغ إنما هو الاعتماد على الوصف المقدر، والتقدير: «يا رجلاً طالعاً جبلاً».

ومن شروطه أيضاً: أن يتقدم عليه نفي؛ كقوله:

فما باسط خيراً ولا دافع أذى   من الناس إلا أنتم آل دارم

ومن شروطه: مجيئه صفة نعتاً أو حالاً، مثال النعت: «مررت برجل راكب فرساً» ومثال الحال: «جاء زيد راكباً فرساً».

وكذا يعمل إن كان مسنداً لمبتدأ أي: وقع خبراً له نحو: «زيد مكرم عمراً».

واعلم: أنه إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل خلافاً للكسائي، ولا حجة له في قوله: تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ لأنه على حكاية الحال الماضية، وكذا لا يعمل إن لم يعتمد على شيء مما ذكر من قوله: وولي استفهاماً... إلخ. خلافاً للأخفش والكوفيين، وكذا لا يعمل إن كان موصوفاً، وأما قوله:

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخين رجعت   ذكرت سليمى في الخليط المزايل

فمؤول بأن فرخين: منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله: فاقد، والتقدير: فقدت فرخين. قوله:

(وقد يكون نعت محذوف عرف   فيستحق العمل الذي وصف)

يعني: أن اسم الفاعل يكون نعتاً لاسم محذوف، دل عليه دليل فيستحق عمله المتقدم، ومن أمثلة ذلك قوله:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها   فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أي: كوعل.

(وإن يكن صلة ألْ ففي المضي   وغيره إعماله قد ارتضي)

يعني: أن اسم الفاعل إذا كان صلة لألْ يعمل سواء دل على الماضي أو الحال أو الاستقبال، ولا يشترط اعتماده على شيء مما تقدم كما في الصبان عازياً للتصريح، نحو: «الضاربون زيداً أمس، أو الآن، أو غداً جاؤوا».

(فعّال أو مفعال أو فعول   في كثرة عن فاعل بديل)

يعني: أن هذه الأوزان الثلاثة التي هي: فعال بفتح الفاء وتشديد العين، ومفعال بكسر الميم، وفعول بفتح الفاء وضم العين مخففة، يكثر فيها أن تجعل في محل فاعل لقصد المبالغة. (فيستحق ما له من عمل...) أي: إذا جاءت بدلاً عن فاعل استحقت عمله، ومن أمثلة فعال قول الشاعر:

أخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا

ومن أمثلة مفعال ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: «إنه لمنحار بوائكها». ومن أمثلة فعول قول الشاعر:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زاداً فإنك عاقره

قوله: (وفي فعيل قل ذا وفعل) يعني: أن نيابة فعيل بمد العين وفعل بتركه عن فاعل قليلة، ومن أمثلة نيابة فعيل قوله:

فتاتان أما منهما فشبيهة هلالاً وأخرى منهما تشبه البدرا

ومثال فعل قوله:

حذرٌ أموراً لا تضير وآمن ما ليس ينجيه من الأقدار

وقول لبيد:

أو مِسْحَلُ شنج عِضادةً سَمْحَجٍ بسراته نَدْبٌ لها وكُلُومُ

الشاهد في قوله: عضادة؛ فإنه مفعول قوله: شنج، قال الصبان في تفسير البيت: أو مسحل بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة: الحمار الوحشي، شَنِج: بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم، أي: منقبض مجتمع، والمراد به هنا: ملازم عضادة، قال في المصباح: العضادة بالكسر: جانب العتبة من الباب، والمراد بها هنا الجانب، سمحج: بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فجيم أي: أتان طويلة الظهر، ولا يقال للذكر، بسراته: بفتح السين المهملة أي: ظهره، ندب: بفتح فسكون: اسم جمع ندبة، وهي كما في القاموس: أثر الجرح الباقي على الجلد، قال: والجمع نُدْبٌ وأَنداب وندوب، وكلوم: جمع كلم وهو الجرح. اهـ.

قوله:

(وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل)

يعني: أن غير المفرد وهو المثنى والمجموع، أي: من اسم الفاعل يعمل كالمفرد بشروطه المتقدمة، فمن أمثلة المثنى قوله:

الشاتميْ عرضي ولم أشتمهما والناذرين إذا لم ألقهما دمي

ومن أمثلة الجمع قوله: تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ وقوله:

ثم زادوا أنهم في قومهم غُفُرٌ ذَنْبَهُم غير فُجُر

قوله: (وانصب بذي الأعمال تلواً واخفض...) يعني: أنك تنصب ما بعد اسم الفاعل على المفعولية إذا أعملته، وتخفضه بالإضافة إن لم تعمله، قال الأشموني: فهم من تقديمه النصب: أنه أولى، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه الأصل، وقال الكسائي: هما سواء، وقيل: الإضافة أولى للخفة، وقرئ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ بالإضافة وعدمها، وكذا قرئ بهما: ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾. قوله: (وهْو لنصب ما سواه مقتضى) يعني: أن اسم الفاعل مقتض لنصبِ ما سوى التلو، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾، ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ قال الصبان: يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو: «هذا زيداً ضارب».

قوله: (واجرر أو انصب تابع الذي انخفض...) يعني: أن المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه يجوز في تابعه الجر مراعاة للفظه، والنصب مراعاة لمحله، ومثل لمراعاة المحل بقوله: (كمبتغي جاه ومالاً: من نهض) فمالا معطوف على محل جاه، وكقوله:

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبدَ ربٍ أخا عَوْنِ بن مخراق

فعبد رب: معطوف على محل دينار؛ لأن أصله مفعول اسم الفاعل الذي هو باعث، ودينار هنا اسم رجل.

ولما فرغ من ذكر إعمال اسم الفاعل تكلم على اسم المفعول فقال:

(وكلما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل)

يعني: أن كلما قرر لاسم الفاعل من الشروط يعطى لاسم المفعول، وإذا وجدت الشروط، (فهو كفعل صيغ للمفعول في... معناه) يعني: أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول، ويكون بمعناه، ومثل ذلك بقوله: (كالمعطي كفافاً يكتفي)، والمعطي: اسم مفعول من أعطى، وأعطى إذا بني

للمفعول يرفع واحداً من مفعوليه على النيابة، وينصب الآخر، وكذلك المعطي فمعموله الأول المرفوع على النيابة ضمير مستتر، والثاني كفافاً، ومثاله متعدياً لمفعول واحد: «زيد مضروب أبوه» فزيد: مبتدأ، ومضروب: خبره، وأبوه: نائب مضروب.

قوله: (وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع... معنى) يعني: أن «ذا» أي اسم المفعول؛ يضاف إلى اسم مرفوع في المعنى على النيابة، فإذا أضيف إليه جره بالإضافة، لكن الإضافة لا تقع إلا بعد تقدير تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف، وينصب هو على التشبيه بالمفعول به، ومثل ذلك بقوله: (كمحمود المقاصد الورع). وتوضيح ذلك: أن الأصل: الورع محمودة مقاصده؛ برفع مقاصده على أنه نائب محمودة، فحول الإسناد عنه، وصار الورع محمود المقاصد بالنصب على التشبيه بالمفعول به، وبعد أن صار فضلة جر بالإضافة فصار محمود المقاصد بالخفض، قال الصبان: بعد تحويل الإسناد؛ أي: لأن الوصف عين مرفوعه في المعنى، فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهي غير صحيحة، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه، فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف، ثم ينصب لصيرورته فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالإضافة.

* * *

(أبنية المصادر)

(فعل قياس مصدر المعدى... من ذي ثلاثة) يعني: أن فعلاً بفتح فسكون هو قياس مصدر الفعل الثلاثي المتعدي، وسواء كان الثلاثي مفتوح العين (كرد ردا) أو مكسورها: «كشرب شرباً، ولقم لقماً» والمراد بالقياس: أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره: أنك تقيسه، لا أنك تقيس مع وجود السماع، هذا مذهب الأخفش وسيبويه، ومذهب الفراء كما في الصبان عازياً للدماميني: أنه يجوز القياس عليه، وإن سمع غيره.

ولما ذكر مصدر المتعدي شرع في اللازم فقال: (وفعِل اللازِم بابه فعل) يعني: أن فعل بكسر العين قياس مصدره فَعَلٌ بفتحتين، ومثل ذلك بقوله: (كفرح وكجوى وكشلل) ففرح: مثال للصحيح، وجوى: مثال للمعتل، وشلل: مثال للمضاعف، قال الصبان في تفسير جوى: هو الحرقة من حزن أو عشق، وأما الشلل فقد قال فيه ابن المرحل: وشلت اليد: ومعنى الشلل: تقبض الكف ببعض العلل.

(وفعَل اللازم مثل قعدا   له فعول باطرادٍ كغدا)

يعني: أن فعل بفتح العين إذا كان لازماً قياسه فعول، سواء كان صحيح اللام كقعد، أو معتله كغدا، قال الصبان: لكن الكثير في معتل العين الفعل أو الفعالة أو الفعال بكسر الفاء في الأخيرين؛ كصام صوماً وصياماً، وقام قياماً، وناح نياحة، وقل الفعول: كغابت الشمس غيوباً، بخلاف معتل الفاء كوصل، أو اللام كغدا، والمضاعف كمرَّ. اهـ.

قوله:

(ما لم يكن مستوجباً فِعالا   أو فَعلاناً فادر أو فُعالا)

يعني: أن محل كون فعول قياساً لفعل اللازم ما لم يستوجب فعالاً بكسر الفاء، أو فعلاناً بفتح الفاء والعين، أو فعالاً بضم الفاء.

وأشار إلى المواضع التي يستوجب فيها هذه المذكورات فقال: (فأول لذي امتناع كأبى...) يعني: أن الأول وهو فعال بالكسر يكون مصدراً لفعل إذا كان دالاً على امتناع كأبى إباء، ونفر نفاراً، وأبق إباقاً. (والثاني للذي اقتضى تقلبا) يعني: أن الثاني الذي هو فعلاناً بفتح الفاء والعين يكون مصدر الفعل إذا كان دالاً على تقلب، نحو: «غلا القدر غلياناً، وجال جولاناً، وطاف طوفاناً».

وأشار إلى ما استوجب فعالاً بالضم فقال: (للدا فعال أو لصوت) يعني: أن «فعَل» بفتح العين إذا كان دالاً على الداء - أي: المرض - أو كان دالاً على صوت يكون مصدره فعالاً بضم الفاء، مثال ما دل على داء: «مشى بطنه مشاء، وزكم زكاماً، وسعل سعالاً» ومثال ما دل على صوت: «رغا رغاء، ونبح

نباحاً، وصرخ صراخاً» وأشار إلى وزن رابع فقال: (وشمل. . . سيراً وصوتاً الفعيل كصهل) يعني: أن «فعل» إذا كان دالاً على سير أو صوت يكون مصدره فعيلاً، ومثل لذي الصوت بصهل أي: صهيلاً، قال الصبان: إن صهل من باب ضرب ومنع، ونحو: «نهق الحمار نهيقاً» ومن أمثلة ما دل على السير: «رحل رحيلاً، وذمل ذميلاً» أي: سار سيراً بلين، قاله الصبان.

ولما ذكر مصدر «فعَل» بالفتح و«فعِل» بالكسر تكلم على «فعُل» بالضم فقال: (فعولة فعالة لفعلا. . .) يعني: أن فعُل بالضم قياس مصدرها فعولة بضم الفاء، وفعالة بفتحه، ومثل لهما بقوله: (كسهل الأمر وزيد جزلا) فسهُل مثال لما كان على فعولة، أي: سهل سهولة، وعذب عذوبة، وملح ملوحة، وجزل: مثال لما كان على فعالة أي: جزل جزالة، أي: عظم، ونحو: «فصح فصاحة، وظرف ظرافة».

قوله: (وما أتى مخالفاً لما مضى. . . فبابه النقل) يعني: أن ما جاء من مصدر الثلاثي مخالفاً لما قدمه يكون بابه النقل عن العرب، فما سمع عنهم يجوز، وما لم يسمع لا يجوز، فمن ذلك ما ذكره بقوله: (كسخط ورضى) أي: بضم سين سخط، وكسر راء رضى؛ الأول: مصدر سخط بكسر الخاء، والثاني: مصدر رضي بكسر الضاد، وتقدم أن قياس «فعِل» بكسر العين إذا كان لازماً «فَعَلَ» بفتحتين، ومثلهما ببخل وحزن، أي: بضم الباء والحاء؛ الأول مصدر بخل بكسر الخاء، والثاني مصدر حزن بكسر الزاي، وقد علمت قياسهما. ومما شذ مما قياسه «فَعْل» بفتح فسكون: جحود، وشكور، وركوب؛ كل منها مصدر ثلاثي متعد، وقد علمت أن قياسه «فَعْل» بفتح فسكون.

قوله: (وغير ذي ثلاثة مقيس. . . مصدره) يعني: أن غير الفعل الثلاثي مصدره مقيس، وسيذكر ذلك تفصيلاً، واعلم: أن قوله: غير: مبتدأ، ومقيس: خبره، ومصدره نائب مقيس؛ لأنه اسم مفعول، ويجوز أن يكون مصدره مبتدأ مؤخراً، ومقيس: مقدم، والجملة: خبر غير، ذكره الصبان. والمعنى: أنه لا بد للفعل غير الثلاثي من مصدر مقيس.

وشرع يفصل ذلك فقال: (كقدس التقديس) يعني: أن قياس فعل بالتشديد التفعيل كالتقديس، ويجوز في التفعيل إذا كان فعله صحيحاً حذف الياء وتعوض عنها التاء، فيصير وزنه تفعلة نحو: «جرب تجربة» ويكثر ذلك فيما كانت لامه همزة نحو: «وطأ توطئة، وجزأ تجزية» ويجب ذلك في المعتل كما أشار إليه بقوله: (وزكه تزكية)، وغطه تغطية، ونزه تنزية. وأما قوله:

باتت تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صبيا

فضرورة. وقوله: تنزى، قال الصبان: بنون مفتوحة فزاي مشددة، أي: تحرك. قوله: (وأجملا... إجمال من تجملاً تجملا) يعني: أن أفعل إذا كان صحيح العين كأكرم وأجمل قياس مصدره إفعال كإكرام وإجمال، وتفعل قياس مصدره التفعل، كالتجمل والتعلم والتكرم. وقوله:

(واستعذ استعاذة ثم أقم إقامة وغالباً ذا التا لزم)

يعني: أن أفعل إذا كان معتل العين نحو: أقام قياس مصدره الإفعال أيضاً، لكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فيحذف ألف الإفعال لالتقائه مع الألف المنقلبة عن العين، والغالب أن تجعل التاء في آخر هذا المصدر عوضاً من الألف المحذوف ومن غير الغالب ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾، وكذلك يفعل ما ذكر بمصدر استفعل معتل العين نحو: «استعاذ استعاذة» فأصل أقام واستعاذ: أقوم واستعوذ؛ ففعل بهما ما تقدم من نقل حركة العين إلى الفاء، وما ذكر معه هذا هو مراده بقوله: واستعذ استعاذة... إلخ. وأما قوله: من تجملاً تجملا؛ فسيأتي في قوله: وضم ما يربع في أمثال قد تلملما، قال الصبان: وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتي: وضم ما يربع... إلخ من ذكر الخاص قبل العام، ولوأسقطه لكان أخصر. اهـ.

والمراد به: أن تجمل بفتح الميم مصدرها تجملاً بضمها.

قوله: (وما يلي الأخير مد وافتحا... مع كسر تلو الثاني مما افتتحا. بهمز وصل) يعني: أن الفعل إذا كان مفتتحاً بهمز وصل أي مبتدأ به، قياس مصدره: أن يكون الحرف الذي يليه الحرف الأخير ممدوداً مفتوحاً، ويكسر تلو الثاني

وهو الثالث ، وأما الثاني فمعلوم أنه ساكن لكونه بعد همز الوصل ، ومثل ذلك بقوله: (كاصطفى) أي: اصطفاء ، فثالث اصطفاء الذي هو الطاء مكسور ، وما قبل آخره وهو الفاء ممدود مفتوح ، وكارعوي ارعواء وانطلق انطلاقاً. قال الأشموني: ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل ، نحو: «اطاير واطير» أصلهما: «تطاير وتطير» فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ، ولا يزاد قبل آخره ألف. ا هـ.

قال الصبان: بل يضم ما يليه الآخر نظراً إلى الأصل ، فيقال: اطاير يطاير اطائراً ، واطير يطير اطيراً. ا هـ.

قوله: (وضم ما . . . يربع في أمثال قد تلملما) يعني: أنك تضم الحرف الرابع من مصدر الفعل الذي في أوله تاء المطاوعة أو شبهها ، سواء كان على وزن تفعلل نحو: «تلملم» أو على وزن تفعل نحو: «تجمل» أو على وزن تفاعل نحو: «تخاصم» و«تقاتل» ، ومن أمثلة شبه تاء المطاوعة: «تكبر تكبراً ، وتجاهل تجاهلاً» ومحل ضم الرابع إذا كان صحيح اللام كالأمثلة المذكورة ، وإلاوجب قلب الضمة كسرة نحو: «تدلى تدلياً ، وتدانى تدانياً ، وتسلقى تسلقياً» قال الصبان: أي: استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقيته ، قال في القاموس: سلقيته سلقاء بالكسر: ألقيته على ظهره.

قوله: (فعلال أو فعللة لفعللا . . .) يعني: أن فعلل بفتح الفاء وسكون العين له مصدران: أحدهما: فعلال بكسر الفاء ، وثانيهما: فعللة نحو: «دحرج دحراجاً ، ودحرجة» قال الصبان: نقل في التصريح عن الصيمري وغيره: أن دحراجاً لم يسمع في دحرج ، وسمع سرهفت الصبي سرهافاً: إذا أحسنت غذاءه . ا هـ.

واعلم أن مثل فعلل ما أُلحق به من فوعل وفيعل نحو: «حوقل» أي: كبر وضعف عن الجماع ، ونحو: «بيطر» قوله: (واجعل مقيساً ثانياً لا أولا) يعني: أن المقيس من فعلال وفعللة هو الثاني لا الأول ، قال الأشموني: وكلاهما عند بعضهم مقيس ، وهو ظاهر كلام التسهيل ، قال الصبان: ظاهره في المضاعف وغيره ، وصاحب التوضيح جعل الأول مقيساً في المضاعف كالزلزال. ا هـ.

قوله: (لفاعل الفعال والمفاعلة) يعني: أن قياس فاعل بمد الفاء وفتح العين نحو: «خاصم وعاقب» الفعال بكسر الفاء نحو: «العقاب والخصام» والمفاعلة نحو: «المخاصمة والمعاقبة» لكن يمتنع الفعال ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء نحو: «ياسره مياسرة، ويامنه ميامنة» وشذ ياومه يواماً. قوله: (وغير ما مر السماع عادله) يعني: أن غير ما مر من مصادر غير الثلاثي السماع عادله؛ أي: صار عادلاً له، ولا يقدم عليه إلا به، وما فسرت به قوله: عادله؛ من كون عادل فعل ماض والهاء مفعوله؛ هو ما فسر به الأشموني، ويحتمل أن عادله: فعل من العود، وله: جار ومجرور. اهـ.

فمن المصادر المسموعة: كذب كذاباً، والقياس: تكذيباً، وأجاب إجاباً، والقياس: إجابة، واطمأن طمأنينة، والقياس: اطمئناناً، وقهقر قهقرى، وقرفص قرفصاء، والقياس: قهقرة وقرفصة. قوله:

(وفعلة لمرة كجلسه وفعلة لهيئة كجلسه)

يعني: أن الفعل الثلاثي يكون مصدره على وزن فَعلة بفتح الفاء وسكون العين للدلالة على المرة الواحدة، نحو: «جلست جلسة» ويكون على وزن فِعلة بكسر الفاء للدلالة على الهيئة نحو: «جلست جلسة المسكين» ومحل دلالة الفعلة بالفَتح على المرة، والفِعلة بالكسر على الهيئة؛ إذا لم يكن بناء المصدر الأصلي عليهما، وأما إن كان بناء المصدر العام عليهما فلا يدلان على ما ذكر إلا بقرينة أو وصف، مثال فَعلة بالفتح مصدراً أصلياً: رحمة؛ فلا تدل على المرة إلا إذا قلت: رحمة واحدة، ومثال فِعلة بالكسر: ذربة، قال الصبان: هي الحدة في الشيء، يقال: رجل ذرب؛ أي: حاد فلا تدل على الهيئة إلا بوصف بأن تقول: ذربة عظيمة. قوله:

(في غير ذي الثلاثي بالتا المره وشذ فيه هيئة كالخمره)

يعني: أن المرة تصاغ من غير الثلاثي بأن يجعل في مصدره تاء نحو: انطلق انطلاقة، واستخرج استخراجة، وشذ فيه الهيئة كاختمر خمرة، أي: غطى رأسه بالخمار، واعتم عمة، وانتقب نقبة.

* * *

(كفاعل صغ اسم فاعل إذا. . . من ذي ثلاثة يكون) يعني: أنك تصوغ اسم الفاعل على وزن فاعل إذا صغته من فعل ثلاثي، وسواء كان لازماً أو متعدياً، ومثل للازم فقال: (كغذا) أي: بمعجمتين، يقال: غذا الوادي فهو غاذ، أي: سال، ونحو: سلم فهو سالم، ومثال المتعدي: ضرب فهو ضارب، وركب فهو راكب. قوله: (وهو قليل في فعلت وفعل. . . غير معدى بل قياسه فعل. وأفعل فعلان) يعني: أن فاعلاً قليل في فعُلت بضم العين، وفعِل بكسرها، بشرط أن يكون غير متعد، فمثاله في فعل بضم العين: طهر فهو طاهر، ومثال فعِل بالكسر: سلم فهو سالم، قوله: بل قياسه فعل الضمير في قياسه يعود على فعل بالكسر، يعني: أن قياس فعل بالكسرإذا كان لازماً أن يصاغ اسم الفاعل منه على وزن فعل بفتح فكسر إذا كان دالاً على عرض، قال الصبان: والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها. اهـ.

ومثل الناظم ذلك بقوله: (نحو: أشر. . .) تقول: أشر فهو أشر، ونحو: بطر فهو بطر، قال الصبان: والأشر والبطر: معناهما الذي لا يحمد النعمة، ومن أمثلته دالاً على العرض أيضاً: فرح فهو فرح، وقياسه: فعلان فيما دل على امتلاء نحو: ريان، أو حرارة باطن نحو: عطشان. (ونحو صديان) وقياسه ـ أعني: فعِل بالكسر إذا كان دالاً على لون أو خلقة ـ أفعل مثاله في اللون: حمر فهو أحمر، ومثاله في الخلقة: عور فهو أعور، وكمثال الناظم (ونحو: الأجهر) قال الصبان: والأجهر: الذي لا يبصر بالشمس، ومما شذ عنه ـ أي: فعِل بالكسر ـ مريض وكهل، والقياس: مرض وكهل بفتح فكسر فيهما؛ لأنهما من الأعراض.

قوله: (وفعل أولى وفعيل بفعُل. . .) يعني: أن الأولى في فعُل بالضم أن يصاغ اسم الفاعل منها على وزن فَعْل بفتح فسكون، أو فعيل، ومثلهما بقوله: (كالضخم والجميل والفعل جمل) أي: وضخم بالضم فيهما، وكالشهم والظريف، والشهم: ذكي الفؤاد كما في الصبان ومختار الصحاح.

قوله: (وأفعل فيه قليل وفعل. . .) يعني: أن فُعل بالضم يقل فيه أن يكون اسم الفاعل منه على وزن أفعل، نحو: حرش فهو أحرش، أي: خشن كما في الصبان، أو فَعَل كبَطل وحَسَن، ويقل فيه أيضاً: فَعال بالفتح نحو: جبن فهو جَبان، وفُعال بالضم نحو: شجُع فهو شجاع، ويقل فيه أيضاً: فُعُل بضمتين نحو: جنب فهو جنب، قوله: (وبسوى الفاعل قد يغني فَعَل) يعني: أن فَعَل بالفتح قد يكون اسم الفاعل منه على غير فاعل، نحو: شاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب، وطاب فهو طيب، وعف فهو عفيف.

ولما فرغ من أبنية الثلاثي شرع في غيره فقال:

(وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل)

يعني: أن اسم الفاعل من غير الثلاثي يكون بناؤه موافقاً للمضارع في الحركات والسكنات.

(مع كسر متلو الأخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا)

يعني: أنه كالمضارع إلا أنه لا بد من كسر الحرف الذي قبل آخره مطلقاً؛ سواء كان مكسوراً في المضارع كمنطلق ومستخرج، أو كان مفتوحاً في المضارع نحو: متعلم ومتدحرج، ولا بد أيضاً من زيادة ميم مضمومة في أوله تجعل بدل حرف المضارعة، ولما ذكر أبنية أسماء الفاعلين شرع في أسماء المفعولين فقال رحمه الله تعالى:

(وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر)

يعني: أن اسم المفعول من غير الثلاثي يفرق بينه وبين اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر، أي: ما قبل الآخر من اسم المفعول مفتوح، ومن اسم الفاعل مكسور، ومثل ذلك بالمنتظر؛ فإن كسرت الظاء كان اسم فاعل، و إن فتحته كان اسم مفعول، وكالمستخرج والمنطلق. ولما ذكر زنة اسم المفعول من غير الثلاثي فقال:

(وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد)

يعني: أن اسم المفعول من الثلاثي يطرد فيه أن يكون على وزن مفعول،

كالآت من قصد أي: مقصود، وكالآتي من ضرب أي: مضروب.

قوله: (وناب نقلاً عنه ذو فعيل...) يعني: أن فعيلاً ينوب عن مفعول، فقوله: ذو فعيل، أي: صاحب فعيل، والمراد: أن وزن فعيل ينوب عن مفعول، ولا يكون ذلك إلا نقلاً، أي: فلا يقاس عليه، والنيابة: إنما هي في المعنى فقط لا العمل، قال الصبان: قال الدماميني: فلا يقال: مررت برجل ذبيح كبشه. اهـ.

ومثل ما ناب فيه فعيل عن مفعول بقوله: (نحو: فتات أو فتى كحيل) وأشار بقوله: فتاة أو فتى؛ إلى أن فعيلاً يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال: فتاة كحيل الطرف، وفتى كحيل الطرف، ونحو: جريح أو قتيل، قال الأشموني: قال الشارح: ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع، وفي التسهيل ليس مقيساً خلافاً لبعضهم. اهـ.

* * *

(الصفة المشبهة باسم الفاعل)

(صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل)

يعني: أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تتميز عن اسم الفاعل بأنها يستحسن فيها جر فاعلها في المعنى، نحو: حسن الوجه، وأما اسم الفاعل فلا يجوز ذلك فيه إن كان متعدياً، ووجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل: أنها تدل على حدث ومن قام به، وأنها تؤنث وتثنى وتجمع، ولذلك حملت عليه في العمل.

قوله: (وصوغها من لازم لحاضر...) هذا مما تتميز به الصفة المشبهة أيضاً، يعني: أن الصفة المشبهة تفارق اسم الفاعل أيضاً في كونها لا تصاغ إلا من فعل لازم، ويكون صاحبها متصفاً بها في زمن حاضر لا ماضٍ ولا مستقبل، ولا بد أن تكون ملازمة لصاحبها، بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من اللازم والمتعدي ويكون للماضي والمستقبل ويكون غير ملازم لصاحبه ومثل الصفة

المذكورة فقال: (كطاهر القلب جميل الظاهر) ومستقيم الرأي ومعتدل القامة.

قوله:

(وعمل اسم فاعل المعدَّى لها على الحد الذي قد حدا)

يعني: أن الصفة المشبهة ثبت لها من العمل ما ثبت لاسم فاعل الفعل المتعدي على ما حد له في بابه من الشروط التي ذكرت في قوله: إن كان عن مضيه بمعزل. . . إلخ.

قوله: (وسبق ما تعمل فيه مجتنب. . .) يعني: أن الصفة المشبهة يجتنب فيها وجوباً سبق معمولها، بخلاف اسم الفاعل فيجوز تقدم معموله. (وكونه ذا سببية وجب) يعني: أن معمولها يجب فيه أن يكون سببياً، أي: مضافاً لضمير الموصوف لفظاً نحو: «حسن وجهه» أو معنى نحو: «حسن الوجه» أي: منه بخلاف اسم الفاعل، فلا يشترط فيه ذلك.

قوله: (فارفع بها وانصب وجر مع أل. . . ودون أل مصحوب ألْ وما اتصل. . . بها مضافاً أو مجرداً) يعني: أنك ترفع بالصفة المشبهة حال كونها مع أل ودونها، والرفع يكون على الفاعلية، وتنصب بها على التشبيه بالمفعول به إن كان ما بعدها معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، وتجر بها على الإضافة وسواء كان ما بعدها مصحوب أل أو مضافاً أو مجرداً من أل والإضافة، فقوله: مصحوب؛ تنازعه الأفعال الثلاثة، وقوله: وما اتصل؛ معطوف عليه، وأشار بذلك إلى أن معمولها له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يصحب أل سواء كانت هي مصحوبة أل أم لا، نحو: «الحسن الوجه، وحسن الوجه».

ثانيها: أن يكون مضافاً نحو: «حسن وجه الأب».

ثالثها: أن يكون مجرداً من أل والإضافة نحو: «الحسن وجهاً».

واعلم أن معمول الصفة يكون موصولاً كقوله:

أسيلات أبدان رقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المآزر

الشاهد: في وثيرات، فهو صفة مشبهة وأضيف إلى ما الموصولة، ويكون

موصوفاً يشبه الموصول في كونه موصوفاً بجملة كقوله:

أزور امـرأ جمّـاً نـوالٌ أعـدَّهُ لمن أمه مستكفياً أزمة الدهر

الشاهد في قوله: جماً؛ فهو صفة مشبهة، ونوال: فاعله، وهو موصوف بجملة: أعده، ويكون أيضاً مضافاً إلى أحدهما؛ أي: الموصول والموصوف الذي يشبهه؛ مثال الأول قوله:

فعجتهـا قبـل الأخيـار منـزلـة والطيبي كل ما التاثت به الأزرا

الشاهد في قوله: الطيبي؛ فهو صفة مشبهة، وأضيف إلى كل، وأضيف كل إلى ما الموصولية، قوله: فعجتها قال الصبان أي: الناقة من عجت البعير اعوجه عوجاً ومعاججا، أي: عطفت رأسه بالزمام، وقوله: التأثت، أي: اختلطت، ومثال ما أضيف إلى اسم مضاف إلى موصوف يشبه الموصول: «رأيت رجلاً حديد سنان رمح يطعن به» ويكون غير ما ذكر في مواضع أعرضت عنها خوف التطويل.

قوله: (ولا... تجرر بها مع أل سمى من أل خلا... ومن إضافة لتاليها) هذا استثناء من عموم قوله: وجر؛ يعني: أن الصفة إذا كانت فيها أل لا يجر بها اسم خال من أل، وخال من الإضافة إلى ما فيه أل، فلا يقال: الحسن وجه، بالجر، وأما إذا كان ما أضيفت إليه خالياً من أل لكنه مضاف إلى ما فيه أل؛ فيجوز أن يجر بها نحو: «مررت بالحسن وجه الأب» وقوله: (وما... لم يخل فهو بالجواز وسما) يعني: أنه أي ما أضيفت إليه إذا لم يكن خالياً من أل يجوز جره بها، قال الصبان: وأما قوله: وما لم يخل... إلخ. فتأكيد لما قبله لعلمه منه.

* * *

(التعجب)

وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية، قال الصبان: أي بسبب زيادة فيه خفي سببها، فلا يتعجب مما لا زيادة فيه، ولا مما ظهر سببه. ويكون بألفاظ كثيرة نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾؟! وقوله: ﷺ لأبي هريرة

رضي الله عنه: «سبحان الله! المؤمن لا ينجس» ، وكقولهم: لله دره فارساً! والمبوب له في كتب العربية صيغتان أشار لهما بقوله:

(بـأفعـل انطـق بعـد مـا تعجبـا   أو جـيء بـأفعـل قبـل مجـرور ببـا)

يعني: أنك تنطق بأفعل بعد «ما» أو تجيء بأفعِل بكسر العين. وسكون اللام قبل مجروراً بالباء، والمراد: أن التعجب له صيغتان: أحدهما: ما أفعل، والثانية: أفعل بعدها مجرور بالباء، نحو: «ما أكرم زيداً، وأكرم بزيد» قال الأشموني: فأما الصيغة الأولى فـ«ما» فيها اسم إجماعاً؛ لأن في أفعل ضمير يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ، وقال ـ أي: الأشموني: واختلفوا في أفعل؛ فقال البصريون والكسائي: فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: «ما أفقرني إلى رحمة الله» ففتحته فتحة بناء كما في «زيد ضرب عمراً» وما بعده مفعول به، وقال بقية الكوفيين: اسم لمجيئه مصغراً في قوله:

يـا مـا أميلـح عـزلانـاً شـدن لنـا   مـن هـؤليـائكـن الضـال والسمـري

إلى أن قال: وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل، ثم اختلفوا فقال البصريون: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان: وحروف لفظه ومعناه الأمر.

قوله: (وتلو أفعل انصبنه) يعني: أن ما بعد أفعل ينصب حتماً؛ لأنه مفعول به، ومثل له وللمجرور بعد أفعل، بقوله: (كما... أوفى خليلينا وأصدق بهما) قال الأشموني: شرط المنصوب بعد أفعل المجرور بعد أفعل أن يكون مختصاً لتحصل به الفائدة، كما أرشد إليه بمثيله فلا يجوز: ما أحسن رجلاً، وأحسن برجل. قوله:

(وحـذف مـا منـه تعجبـت استبـح   إن كان عند الحذف معناه يضح)

يعني: أن المتعجب منه يجوز حذفه إن كان يتضح معناه، سواء كان منصوباً أو مجروراً، قال الصبان: وشرط في التصريح لحذف المتعجب منه منصوباً كان أو مجروراً، ولا وجه لاقتصار البعض في نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور أن يكون ضميراً. قوله ـ أي: الصبان: أن يكون ضميراً متعلق

بقوله: وشرط في التصريح، وما بينهما اعتراض؛ فمن أمثلة المتعجب منه المنصوب قوله:

جزى الله عنا والجزاء بفضله ربيعة خيراً ما أعف وأكرما

أي: ما أعفهم وأكرمهم، ومثال حذف المجرور قوله: تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾، وذكر الأشموني شرطاً في المجرور؛ ونص كلامه: وشرطه أن يكون أفعل معطوف على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف، ذكره في شرح الكافية نحو: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ أي: بهم، وأما قوله:

وذلك إن يلق المنية يلقها حميداً وإن يستغني يوماً فأجدر به

فشاذ. اهـ. قال الصبان: الأوجه عندي أنه ليس بشاذ، وأنه لا يشترط هذا الشرط، بل المراد على وجود ذلك المحذوف. قوله:

(وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما)

يعني: أن كلاً من فعلي التعجب يلزم عدم تصرفه، وعلة عدم تصرفه: هي أن سكون مجيئه على حالة واحدة دل على المعنى المراد به الذي هو التعجب، وقيل: علة عدم تصرفه تضمنه معنى حرف التعجب يلزم الذي حق له أن يوضع ولم يوضع. قوله:

(وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فعلا)

يعني: أن صيغتي التعجب لا يكون بناؤهما إلا مما استكمل هذه الشروط:

أولها: أن يكون فعلاً، فلا يصاغان من اسم، فلا يقال: ما أجلفه من الجلف، قال الصبان: بكسر الجيم: الرجل الجافي، ثم قال: لكن في القاموس: جلف كفرح جلفاً وجلافة، فأثبت له فعلاً، وحينئذ يبنى من فعله: ما أجلفه، ولا يبنى من الحمار؛ فلا يقال: ما أحمره.

ثاني الشروط: أن يكون الفعل ثلاثياً، فلا يبنيان من «دحرج» ولا من «ضارب»، وشذ: ما أتقاه، وما أملأه للقربة؛ لأنهما من: أتقى وامتلأت.

والشرط الثالث: أن يكون الفعل الذي يبنيان منه متصرفاً، فلا يبنيان من

«نعم وبئس» ونحوهما ، وشذ «ما أعساه ، وأعس به» كذا في الأشموني. قال الصبان: تبع في ذلك المصنف حيث قال في شرح التسهيل: وشذ «ما أعساه ، وأعس به» بمعنى ما أحقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف ، وغلطه الدماميني بأن الفعل الجامد «عسى» التي هي من أفعال الرجاء ، وليس قولهم: ما أعساه وأعس به؛ من عسى المذكورة ، كما ينادى عليه بمعنى قوله: ما أحقه ، وأحقق به .

الشرط الرابع: أن يكون قابلاً للفضل ، أي: أجزاؤه متفاضلة ، بخلاف: مات وفني ، فلا يقال: ما أموت زيداً ، وما أفناه.

الشرط الخامس: أن يكون تاماً بخلاف كان وأخواتها ، وأما قولهم: ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها؛ فأصبح وأمسى زائدتان ، و«ما» داخلة على ما بعدهما.

الشرط السادس: أن يكون مثبتاً فلا يبنيان من منفي سواء كان ملازماً للنفي نحو: ما عاج بالدواء ، أي: ما انتفع ، أو غير ملازم له.

الشرط السابع: أن لا يكون اسم الفاعل منه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء كشهل وعور.

الشرط الثامن: أن لا يكون مبنياً للمفعول ، وشذ: «ما أخصره» من وجهين؛ كونه من غير ثلاثي لأنه من اختصر ، وكونه من مبني للمفعول. قوله:

(واشدد أو أشد أو شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما)

يعني: أن اشدد وأشد وشبههما كأكبر وأعظم إذا فقد بعض الشروط ينوب الإتيان بهما عن ذلك. قوله:

(ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد أفعل جره بالفا يجب)

يعني: أنك إذ أردت التعجب من فعل عادم بعض الشروط المتقدمة بأشدد أو أشد ، وتنصب مصدر الفعل العادم بعد ما أفعل ، وتجره بالفاء بعد أفعل بالبا ، فتقول مثلاً: «ما أشد دحرجته ، وأعظم بانطلاقه ، وما أشد حمرته ،

وأشدد بها» وهكذا، لكن الجامد والذي لا يقبل المفاضلة لا يتعجب منهما أصلاً. قوله:

(وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه أثر)

يعني: أن غير ما ذكره الناظم يحكم له بأنه نادر، ومع ندرته لا يقاس على ما أثر منه، بل يقتصر فيه على السماع؛ فمن ذلك النادر قولهم: ما أخصره، وتقدم أنه شاذ من وجهين، وقولهم: ما أهوجه، وما أحمقه، وما أرعنه؛ ووجه شذوذها: أن فعلها وصفه يضاهي ـ أي: يشابه ـ أشهل، قال في مختار الصحاح: رجل أهوج بين الهوج بفتحتين: أي طويل وفيه تسرع وحمق، وقال أيضاً: والحمق بسكون الميم وضمها: قلة العقل، وقد حمق من باب ظرف، فهو أحمق، وفيه أيضاً: الرعونة: الحمق والاسترخاء، ورجل أرعن، وامرأة رعناء: بينا الرعونة، وشذ أيضاً قولهم: ما أجنه، وما أولعه؛ لبنائهما من جن وولع المبنيين للمفعول. قوله:

(وفعل هذا الباب لن يقدما معموله ووصله به الزما)

يعني: أن فعل باب التعجب لا يتقدم عليه معموله لضعفه بعدم التصرف، ويلزم أيضاً ألا يفصل بينهما إلا بما أشار له بقوله:

(وفصله بظرف أو بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر)

يعني: أن فصل فعل التعجب من معموله بظرف أو بحرف جر وقع فيه الخلاف؛ قال الأشموني: والصحيح الجواز، وقيده بما إذا كانا متعلقين بفعل التعجب؛ فمن أمثلة ذلك قوله:

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر

وقوله:

أقيم بدار الحرب ما دام حربها وأحر إذا حالت بأن أتحولا

فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما، فلا يجوز: ما أحسن بمعروف أمراً، ولا: ما أحسن عندك جالساً، ولا أحسن في الدار بجالس، وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو: ما أحسن مجردة هند، قال الأشموني: وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل

بالنداء، كقول علي كرم الله وجهه: «أعزز علي أبا اليقطان أن أراك صريعاً مجدلاً» قال الصبان: إن علياً رضي الله عنه قال هذا الكلام حين رأى عمار بن ياسر مقتولاً، وفسر مجدلاً بأنه المرمي على الجدالة وهي الأرض.

* * *

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

(فعلان غير متصرفين. . . نعم وبئس) نعم: مبتدأ، وبئس: معطوف عليه، وقوله: فعلان: خبر مقدم، يعني: أن نعم وبئس فعلان جامدان، وهذا مذهب البصريين، أعني: كونهما فعلين، وحجتهم اتصال تاء التأنيث بهما كقوله:

نعمت جزاء المتقين الجنة دار الأماني والمنى والمنة

وقوله:

لولا جرير هلكت بجيلة نعم الفتى وبئست القبيلة

وقال الكوفيون: إنهما اسمان، وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، وقوله: (رافعان اسمين مقارني ألْ أو مضافين لما. . . قارنها) يعني: أن نعم وبئس يرفعان اسمين متصلين بألْ على الفاعلية، نحو: ﴿نِعْمَ ٱلثَّوَابُ﴾، ﴿وَبِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾ أو مضافين لاسم متصل بألْ، ومثل ذلك بقوله: (كنعم عقبى الكرما)، ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾، وقد يكون مرفوعهما مضافاً إلى مضاف وإلى ما فيه ألْ كقوله:

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل

وأجاز الفراء إضافته أي: فاعلهما إلى نكرة كقوله:

فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفانا

وخصه عامة البصريين بالضرورة.

قوله: (ويرفعان مضمراً يفسره. . . مميز) يعني: أن نعم وبئس يرفعان ضميراً يفسره تمييز بعده، ومثل ذلك فقال: (كنعم قوماً معشره). واعلم: أن

هذا الضمير عائد على متأخر لفظاً ورتبة ، قال الصبان: قال الفارضي: وندر جره بالباء ، أي: الزائدة ، نحو: «نعم بهم قوماً» ومن أمثلته؛ أي: غير مجرور قوله:

نعم امرأً هرم لم تعر نائبة ... إلا وكان لمرتاع بها وزرا

وقوله:

لنعم موئلاً المولى إذا حذرت ... بأساء ذي البغي واستيلاء ذي الإحن

قوله: حذرت بالبناء للمفعول ، والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة: جمع إحنة؛ بكسر الهمزة وسكون الحاء؛ وهي الحقد ، ومن أمثلته أيضاً قول الراجز:

نعم امرأً حاتم وكعب ... كلاهما غيث وسيف عضب

قوله:

(وجمع تمييز وفاعل ظهر ... فيه خلاف عنهم قد اشتهر)

يعني: أن الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، أي: أن يكون فاعل نعم وبئس اسماً ظاهراً ويميز ، وقع فيه خلاف شهير بين النحويين؛ فأجازه الناظم وجماعة منهم المبرد وولد الناظم ، ومنعه سيبويه والسيرافي ، وقال الأشموني: إن الجواز هو الصحيح ، ومن أمثلته قوله:

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ... رد التحية نطقاً أو بإيماء

وقوله:

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ... فحلاً وأمهم زلاء منطيق

قوله:

(وما مميز وقيل فاعل ... في نحو نعم ما يقول الفاضل)

يعني: أن كل تركيب وقعت فيه «ما» بعد نعم وبئس ، وبعدها جملة؛ وقع الخلاف في «ما»؛ فقيل: تمييز ، وقيل: فاعل ، وذلك كمثال الناظم: نعم ما يقول الفاضل ، ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ .

(تنبيه): ذكر الناظم حكم «ما» إذا وقعت بعدها جملة ولم يذكر ما إذا وليها

اسم ، نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ وذكر الأشموني فيها ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص.

وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل.

وثالثها: أنها مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل.

قوله:

(ويذكر المخصوص بعد مبتدا   أو خبر اسم ليس يبدو أبدا)

يعني: أنك بعد أن تذكر فاعل نعم وبئس تذكر الاسم المخصوص بالمدح أو الذم ، نحو: «نعم الرجل أبو بكر ، وبئس الرجل أبو لهب». واختلف في إعراب المخصوص فقيل: مبتدأ ، وجملة نعم وبئس خبر مقدم ، وقيل: خبر مبتدأ واجب الحذف ، والتقدير: الممدوح زيد مثلاً إذا قلت: نعم الرجل زيد ، وأصح هذه الأقوال الثلاثة الأول؛ أعني: كون المخصوص مبتدأ لسلامته من الإضمار.

قوله: (وإن يقدم مشعر به كفى. . .) يعني: أن المخصوص بالمدح أوالذم إن تقدم ما يشعر به أي ما يعلم به كفى ذلك عن ذكره ، ومثل ذلك فقال: (كالعلم نعم المقتنى والمقتفى) فالعلم: مبتدأ ، والجملة: خبره ، والمخصوص بالمدح العلم ، ولم يذكر لعلمه مما قبله. قوله: (واجعل كبئس ساء) يعني: أنك تجعل ساء كبئس في المعنى والفعل والعمل ، نحو: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ ، ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ، (واجعل فعلا. . . من ذي ثلاثة كنعم مسجلا) يعني: أنك تجعل فعل بضم العين من فعل ثلاثي كنعم وبئس في جميع ما تقدم من الأحكام مسجلاً ، أي: مطلقاً؛ سواء كان مضموم العين أصلاً نحو: «حسن الرجل زيد ، وخبث الغلام بكر» أو مفتوحها نحو: «ضرب الرجل زيد». ويشترط لصوغ هذه الصيغة المذكورة من الثلاثي أن يكون صالحاً لأن يصاغ منه فعل التعجب بأن استوفى شروطه المتقدمة ، ولا بد أيضاً

أن يضمن معناه، ويجوز في فاعل فعل المذكورة الجر بالباء نظراً لمعنى التعجب كقوله:

حب بالزور الذي لا يرى منه إلا صفحة أو لمام

قوله: (ومثل نعم حبذا) يعني: أن حب من قولك: حبذا، مثل نعم معنى وعملاً، وتزيد عليها في المعنى: أنها تدل على محبة الممدوح. وقوله: (الفاعل ذا...) يعني: أن فاعل حبّ: ذا، وإنما جعل فاعلاً ليدل على الحضور في القلب، ورد الناظم بقوله: الفاعل ذا؛ على من زعم أنها مركبة معها، ومن قال بالتركيب له فيها قيل: الجميع فعل بتغليب حبّ، وقيل: اسم بتغليب ذا، فعلى الفعلية يكون ما بعده فاعلاً، وعلى الاسمية يكون جميع حبذا مبتدأ بمنزلة قولك: المحبوب وما بعده خبر. قوله: (وإن ترد ذماً فقل لاحبذا) يعني: أنك إذا أردت الذم تقول: لا حب ذا بالنفي، بمعنى بئس، كقوله:

ألا حبذا أهل الخلا غير أنه إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

قوله: (وأول ذا المخصوص أياً كان) يعني: أنك تولي ذا من قولك: حبذا؛ المخصوص بالمدح والذم أياً كان، أي: على أي حال كان، مذكراً أو مؤنثاً، تثنية أو جمعاً، وأما ذا فلا تتغير كما أشار لذلك بقوله: (لا... تعدل بذا فهو يضاهى المثلا) يعني: أنك لا تعدل بذا عن الإفراد والتذكير؛ فهو يضاهي، أي: يشابه المثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تتغير فتقول: حبذا زيد، وحبذا الزيدان، وحبذا الهندات، وهكذا. واعلم أن المخصوص بعد حبذا في إعرابه الأوجه المتقدمة في قوله: ويذكر المخصوص... إلخ. ويجوز حذفه لدليل كقوله:

ألا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

أي: حبذا ذكر هذه النساء. قوله: (وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر... بالبا) يعني: أن فاعل حب إذا كان غير ذا يجوز فيه الرفع والجر بالباء، نحو: «حب زيد رجلاً، وحب به رجلاً» قوله: (ودون ذا انضمام الحا كثر) يعني: أن حب يكثر فيها إذا كان فاعلها غير ذا ضم الحاء، وروي بالفتح والضم قوله:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها　　وحب بها مقتولة حين تقتل

قال الصبان في تفسير هذا البيت: الضمير للخمر، ومزاجها: الماء، وقتلها به: إضعاف حدتها، وأما إذا كان فاعلها «ذا» فيجب فتح الحاء إن جعلتا كالكلمة الواحدة، فإن جعلتا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان، قاله الصبان عازياً للتصريح والموضح.

* * *

(أفعل التفضيل)

(صغ من مصوغ منه للتعجب　　أفعل للتفضيل وَأْبَ الّـذ أُبِي)

يعني: أنك تصوغ وزن أفعل للتفضيل من الفعل الذي يصاغ منه للتعجب بأن استكمل الشروط المذكورة في قوله: وصغهما من ذي ثلاث صرفاً... إلخ. وأْبَ هنا أي: في باب التفضيل ما أبى هناك، أي: امنع هنا ما منع هناك مما ليس مستوفياً للشروط، فتقول: «هنا زيد أضرب من عمرو، وأكرم، وأعلم» كما تقول هناك: «ما أضربه، وأكرمه، وأعلمه» ولا تقل: «زيد أموت، أو أفنى من عمرو» كما لا تقل: «ما أموته، وما أفناه» وشذ «هو أقمن به» لأنه لافعل له، كما شذ أيضاً قولهم: «هو ألص من شظاظ» قال الأشموني: هكذا قال الناظم وابن السراج، لكن حكى ابن القطان لصص بالفتح إذا استتر، ومنه اللص بتثليث اللام، وحكى غيره لصصه إذا أخذه بخفية، وشظاظ بكسر الشين المعجمة وظاءين معجمتين: رجل من ضبة كان لصاً. اهـ.

الصبان: وشذ أيضاً «هذا الكلام أخصر من هذا» وشذوذه من وجهين كما تقدم في باب التعجب، كما شذ قولهم: «هو أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين» ووجه الشذوذ أنهما من فعل مبني للمفعول، قال الصبان: إنما كان مصوغاً من المبني للمفعول لأن المراد أنها أكثر مشغولية لا أنها أكثر شغلاً لغيرها... إلى أن قال: والنحيين: تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة: زق السمن، وذات النحيين: امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن بالجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها فحلت

نحياً فقال لها: امسكيه حتى أنظر إلى غيره، ثم حل الآخر وقال لها: امسكيه، فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب، ثم أسلم وشهد بدراً رضي الله تعالى عنه. اهـ.

قوله:

(و ما به إلى تعجب وصل   لمانع به إلى التفضيل صل)

يعني: أن الذي توصل به إلى التعجب للمانع من «أشد»، وشبهها «كأكبر وأعظم» يتوصل به إلى التفضيل أيضاً إلا أن «أشد» وشبهها هنا اسم، ومصدر العادم ينصب هنا على التمييز فتقول: «زيد أشد بياضاً من عمرو» مثلاً، وتقول: «هو أعظم انطلاقاً».

قوله: (وأفعل التفضيل صلة أبدا... تقديراً أو لفظاً بمن إن جردا) يعني: أن أفعل التفضيل إذا جرد من أل والإضافة يلزم أن يتصل بمن تقديراً إن دل عليها دليل، أو لفظاً إن لم يدل عليها دليل، وقد اجتمعا في قوله: تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ أي: منك، وأما إذا لم يتجرد بأن أضيف أو كانت فيه أل فلا يوصل بمن، مثال المضاف: «زيد أفضل رجل» ومثال المتصل بأل: «زيد الأفضل». واعلم أن في «من» هذه خلافاً، فقيل: لابتداء الغاية، وهو قول المبرد ووافقه سيبويه، لكن قال: إنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض، فقال: إنك إذا قلت: «زيد أفضل من عمرو» أنك فضلته على بعض ولم تعم. وقال الناظم: إنها بمعنى المجاوزة، وكأن القائل «زيد أفضل من عمرو» قال: جاوز زيد عمرو في الفضل، قال الأشموني: والظاهر كما قاله المرادي ما ذهب إليه المبرد. اهـ.

واعلم أن من يكثر حذفها إذا كان «أفعل» خبراً كالآية المتقدمة، أعني: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ ويقل الحذف إذا كان حالاً أو نعتاً، مثال الحال قوله:

دنوتِ وقد خلناكِ كالبدر أجملا   فظل فؤادي في هواكِ مُضَلَّلا

أي: دنوت حال كونك أجمل منه. ومثال النعت قوله:

تروّحي أجدر أن تقيلي   غدا بجنبي بارد ظليل

أي تروّحي وائتي مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه .

(تنبيه) : تقدم أن «أفعل» إذا أضيف أو كانت فيه أل يجرد وجوباً من «من» ، وأما قوله :

ولست بالأكثر منهم حصى   وإنما العزة للكاثر

فمؤول بأن أل في قوله : الأكثر منهم ، زائدة ، ومنهم : متعلق بمحذوف ، وكذلك يؤول قوله :

ونحن بغرس الودي أعلمنا   منا بركض الجياد في السدف

بإلغاء المضاف إليه ، أو يكون «منا» متعلقاً بمحذوف بدل من «أعلمنا» أي : أعلم منا .

قوله :

(وإن لمنكور يضف أو جردا   ألزم تذكيراً وأن يوحدا)

يعني : أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى منكر أو جرد من أل والإضافة يلزم التذكير والإفراد ، فتقول : «زيد أفضل رجل ، أو أفضل من عمرو ، وهند أفضل امرأة ، أو أفضل من دعد ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، والهندات أفضل نساء . . . وهكذا .

قوله : (وتلو أل طبق) يعني : أن أفعل التفضيل إذا كان مقترناً بأل يطابق موصوفه أو المبتدأ المخبر به عنه فتقول : «زيد الأفضل ، وهند الفضلى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون» وهكذا في النعت ، فتقول : «جاء الرجل الأفضل ، والرجلان الأفضلان ، والمرأة الفضلى» . قوله : (وما لمعرفه . . . أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه) يعني : أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة يجوز فيه وجهان : المطابقة وعدمها .

(هذا إذا نويت معنى من) يعني : أن محل جواز الوجهين إذا كنت ناوياً معنى «من» بأن قصدت تفضيله على ما أضيف إليه فقط ، فتقول على المطابقة : «زيد أفضل القوم ، وهند فضلى النساء ، والزيدان أفضلا القوم» وتقول على عدم المطابقة : «هند أفضل النساء ، والزيدان أفضل القوم» وهكذا ، وقد اجتمع

الوجهان في قوله: ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني منازل يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون» فأفرد «أحب وأقرب» وجمع «أحسن». ومفهوم قوله: هذا إذا نويت معنى من؛ هو قوله: (وإن. . . لم تنو فهو طبق ما به قرن) يعني: أنك إذا لم تنو معنى «من» بأن لم تفضله أصلاً أو فضلته على المضاف إليه وغيره فإنه يكون مطابقاً لما قبله، ومن أمثلة ما ليست فيه مفاضلة أصلاً قولهم: «الأشج والناقص أعدلا بني مروان» أي: عادلاهم؛ والمعنى: أنه ليس فيهم عادل غيرهم، فلا مفاضلة. قال الصبان: والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند، والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لشجة أصابته بضرب دابة. اهـ.

ومن أمثلة ما وقعت فيه المفاضلة على المضاف إليه وغيره «محمد ﷺ أفضل قريش».

قوله:

(وإن تكـن بتلـو مـن مستفهمـا   فلهمـا كـن أبـداً مقـدمـا)

يعني: أنك إذا كنت مستفهماً بالاسم المجرور بمن فإنك تقدمه مع «من» على أفعل التفضيل، قال الأشموني: لا على جملة الكلام كما فعل المصنف، إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا قائل به، وتمثيل الناظم هو قوله: (كمثل ممن أنت خير) ونحو: «أنت من أيهم أفضل» وإنما قدم لأن الاستفهام له صدر الكلام. قوله: (ولدى. . . إخبار التقديم نزراً وجدا) يعني: أن تقديم «من» مع مجرورها على أفعل التفضيل وجد نزراً عند الإخبار، أي: ضد الاستفهام، والمراد الخبر البياني الذي هو محتمل الصدق والكذب لذاته، قال الصبان: وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور. اهـ.

ومن أمثلته قوله:

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى   النحـل بـل مـا زودت منـه أطيـب

وقوله:

ولا عيـب فيهـا غيـر أن سـريعهـا   قطوف وأن لا شـيء منهـن أكسـل

وقوله:

إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح

قوله: (ورفعه الظاهر نزر) يعني: أن أفعل التفضيل الغالب فيه أن يكون فاعله ضميراً مستتراً، ورفعه الاسم الظاهر قليل، حكى سيبويه: «مررت برجل أكرم منه أبوه» وإنما كان رفعه الظاهر قليلاً لضعف شبهه باسم الفاعل؛ لأنه إذا أضيف إلى منكر أو جرد لا يثنى و لا يجمع ولا يؤنث كما تقدم في قوله: وإن لمنكور يضف... إلخ. ومحل ما ذكر إذا لم يعاقب فعله (ومتى... عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا) يعني: أنه إذا عاقب فعلاً، أي: حسن أن يجعل في موضعه فعل بمعناه ثبت رفعه الظاهر حال كونه كثيراً، وذلك بأن يتقدم عليه نفي ويكون المرفوع أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد» فإنه يجوز أن يقال: «ما رأيت رجلاً يحسن في عينيه الكحل كحسنه في عين زيد» ونحو مثال الناظم:

(كلن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق)

والأصل أولى به الفضل من ولاية الفضل بالصديق فحذف المضافان.

* * *

(النعت)

(يتبع في الإعراب الاسما الأول... نعت وتوكيد وعطف وبدل).

يعني: أن هذه المذكرات تتبع ما قبلها من الأسماء في إعرابه، قال الأشموني: في قوله: الأول؛ إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه، وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة، وقد تقدم أحد الموصوفين، فتقول: «قام زيد العاقلان وعمرو» ومنه قوله:

ولست مقراً للرجال ظلامة أبا ذاك عمي الأكرمان وخاليا

قوله:

(فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق)

يعني: أن النعت هو التابع المتم ما سبق ، أي: المتبوع بسبب إفهام ، واسمه أي: المتبوع ، أي: علامته ، أو وسم ما تعلق به ، والمعنى تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى في متبوعه أو في سببي متبوعه ، فقوله: تابع؛ يشمل جميع التوابع ، وقوله: متم ما سبق؛ مخرج للبدل وعطف النسق لأنهما لم يتما متبوعهما ، وخرج بقوله: بوسمه أو وسم ما به اعتلق؛ التوكيد وعطف البيان لأنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق لكن النعت أتمه بوسمه أو وسم ما به اعتلق ، وهما ليس كذلك لأن البيان عين الأول ، وكذا التوكيد اللفظي أو المعنوي من بالنفس أو بالعين ، وأما «كل وأجمع» فدلالتهما على وسم ما اعتلقا به عارضة. واعلم أن النعت يكون للتوضيح نحو: «جاء زيد التاجر ، أو التاجر أبوه» ويكون للتخصيص نحو: «جاءني رجل كريم ، أو كريم أبوه» ويكون للتعميم نحو: «يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم» ويكون للمدح نحو: «الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه» ويكون لغير ذلك كالتوكيد نحو: «أمس الدابر المنقضي أمده لا يعود» والأول من كل هذه الأمثلة هو المتم بوسم المتبوع ، والثاني هو المتم بوسم ما تعلق به ، فالتاجر في المثال الأول هو المتم بوسم المتبوع ، والتاجر أبوه متم بوسم ما تعلق به ، وهكذا في الأمثلة المذكورة بعد ذلك ، والمتم بوسمه يسمى نعتاً حقيقياً ، والثاني يسمى سببياً.

قوله: (فليعط في التعريف والتنكير ما. . . لما تلا) يعني: أن النعت يعطى وجوباً من التعريف والتنكير ما أعطي لما تلاه ، وهو المنعوت ، فإذا كان المنعوت نكرة كانت النعت نكرة. (كامرر بقوم كرما) وإذا كان معرفة كان معرفة كـ«مررت بالقوم الكرماء» واستثنى بعضهم المعرف بلام الجنس فيجوز وصفه بالنكرة المخصوصة ، أو ما في حكمها ، وهو الجملة مثال وصفه بالنكرة المخصصة قوله: «ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا» ومثال وصفه بالجملة قوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فأعف ثم أقول لا يعنيني

وإنما جاز وصفه بما ذكر لأنه كالمنكر معنى؛ لأن معنى البيت: ولقد أمر على لئيم من اللئام يسبني. قوله:

(وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقف ما قفوا)

يعني: أن النعت يكون في التوحيد والتذكير، والتأنيث والتثنية، والجمع كالفعل الواقع موقعه، فإذا كان جارياً على منعوته طابقه في جميع ما ذكر؛ تقول: «مررت برجل حسن، وامرأة حسنة، ورجلين حسنين، ورجال حسان» كما تقول في الفعل: «مررت بامرأة حسنت، ورجلين حسنا، ورجال حسنوا» وإن كان النعت جارياً على غير من هو له وكان رافعاً للضمير طابق أيضاً نحو: «مررت بامرأة حسنة وجهاً، ومررت برجلين كريمين أباً، ومررت برجال حسان وجوهاً» وأما إن كان رافعاً لاسم ظاهر والموضوع: أنه جار على غير من هو له؛ فإنه يكون بحسب الاسم المرفوع بالنسبة للتذكير والتأنيث، نحو: «مررت برجال حسنة وجوههم، وبامرأة حسن وجهها» كما يقال في الفعل: «حسنت وجوههم، وحسن وجهها» وإذا كان المرفوع مجموعاً فيجوز في الوصف الإفراد، وأن يجمع جمع تكسير نحو: «مررت برجل كريم آباؤه، أو كرام آباؤه».

قوله: (وانعت بمشتق) يعني: أنك تنعت بمشتق من اسم فاعل أو مفعول نحو: «ضارب، ومضروب» أو صفة مشبهة (كصعب وذرب...) قال الصبان: الذرب بالذال المعجمة: الحاد من كل شيء. اهـ.

قوله: (وشبهه كذا وذي والمنتسب) يعني: أنك تنعت بالجامد الذي يشبه المشتق كذا ونحوها: من أسماء الإشارة نحو: «جاء الرجل ذا» أي: الحاضر، وكذي بمعنى صاحب نحو: «مررت بذي فضل» وكالمنتسب أي: الاسم المنسوب نحو: «جاء القرشي» أي: المنسوب إليهم قوله: (ونعتوا بجملة منكرا...) يعني: أن الجملة تنعت الاسم المنكر لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، أو معنى فقط وهو المعرف بأل الجنسية كقوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فأعف ثم أقول لا يعنيني

وقوله: (فأعطيت ما أعطيته خبرا) يعني: أن الجملة الواصفة تعطي

ما أعطيته في حالة كونها خبراً من كونها مشتملة على ضمير الموصوف لفظاً كما تقدم ، أو تقديراً نحو: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ أي: لا تجزي فيه ، وقد تخلفه أل كقوله:

كأن حفيف النبل من فوق عجسها   عوازب نحل أخطأ الغار مطنف

أي: غارها ، قال الصبان: حفيف النبل؛ بالحاء المهملة: دوي ذهاب السهام ، وضمير عجسها للقوس ، والعجس بتثليث العين المهملة فجيم فسين مهملة: مقبض القوس ، والعوازب بعين مهملة وبعد الألف زاي: جمع عازبة ، من عازبت الإبل: إذا بعدت في المرعى ، والمطنف: الذي يعلو الطنف كجبل ، وهو رأس الجبل وأعلاه.

قوله: (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب. . .) يعني: أنك تمنع هنا أن تكون الجملة ذات طلب ، أي: لا تكون طلبية ، بل تكون خبرية ، وأنواع الطلب جمعها بعضهم في هذا البيت:

دعاً نهياً استفهاماً أمرا   تمنياً وعرضاً تحضيضاً معا

شمل الطلب   فلا تقول: جاء رجل أكرمه ، ولا جاء رجل لا تهنه ، ولا جاء رجل رحمه الله ، وهكذا في بقية أنواع الطلب. قوله: (وإن أتت فالقول أضمر تصبي) يعني: أنه إذا أتت جملة الطلب نعتاً في الظاهر فإنك تضمر قولاً يكون هو النعت ، وتكون الجملة محكية به كقوله:

ما زلت أسعى بينهم وأختبط
حتى إذا جن الظلام واختلط
جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

أي: بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب ، والمذق: اللبن المخلوط بالماء.

قوله:

(ونعتوا بمصدر كثيرا   فالتزموا الإفراد والتذكيرا)

يعني: أنهم ينعتون كثيراً بمصدر ، ولكن لا يثنى ولا يؤنث ، ولا يجمع إن كان منعوته كذلك نحو: «رجل عدل ، رجال عدل ، ونساء عدل ، وامرأتان عدل ، ورجل ضيف ، ورجال ضيف» وهكذا ، واعلم: أن المصدر المذكور

على حذف مضاف؛ أي: رجل ذو عدل، أو وصف به على سبيل المبالغة، أي: رجل هو نفس العدل، فلكثرته منه بولغ فيه حتى أطلق عليه، والنعت بالمصدر المذكور مقيد بأن لا تكون في أوله ميم زائدة كمزار ومسير.

قوله: (ونعت غير واحد إذا اختلف. . . فعاطفاً فرقه) يعني: أن نعت غير المفرد إذا كان مختلفاً معنى فإنك تفرقه وتعاطفه، نحو: «مررت برجلين: كريم وبخيل، ومررت برجال: فقيه وشاعر وكاتب» قوله: (لا إذا ائتلف) يعني: أنه إذا كان مؤتلفاً أي: متفقاً معنى فإنك لا تفرقه بل تثنيه أو تجمعه، نحو: «مررت برجلين كريمين، أو برجال كرام» ويستثنى من المختلف نعت اسم الإشارة فلا يفرق.

(تنبيه): إذا وصفت مذكراً ومؤنثاً غلبت المذكر وجوباً، وكذا في العاقل وغيره تغلب العاقل، ومحل هذا إذا لم تفرق فتقول عند تغليب المذكر: «جاء رجل وامرأتان صالحون» وتقول عند تغليب العاقل: «جاء رجل وفرسان سابقون» وأما عند التفريق فتخير في التغليب وعدمه، قال الصبان: قال الدماميني: تقول على التغليب: «مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين» وعلى عدمه: سابقين وسابقات. قوله:

(ونعت معمولَيْ وحيديْ معنى وعمل أتبع بغير استثنى)

يعني: أن النعت إذا كان لمعمولي عاملين؛ من صفة ذينك العاملين: أنهما متحدان في المعنى والعمل يتبع جوازاً بغير استثناء صورة، أي: سواء كانا ـ أي: المعمولان ـ فاعلين أو خبرين أو مجرورين، وخص بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين أو خبري مبتدأين، مثال المتبوعين الفاعلين: «جاء زيد، وأتى عمرو العاقلان» ومثال الخبرين: «هذا زيد، وذاك عمرو الفاضلان» ومثالهما منصوبين: «رأيت زيداً وأبصرت خالداً الفاضلين» ومثال المخفوضين: «مررت بزيد وعمرو الكاتبين» فإن اختلف العاملان في المعنى والعمل أو في أحدهما وجب القطع؛ مثال اختلافهما فيهما معاً: «جاء زيد ورأيت عمراً» فتقول: الفاضلان؛ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هما، أو تقول: الفاضلين بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف، أي: أعني،

ومثال اختلافهما في المعنى: «جاء زيد ومضى بكر الفاضلان» بالرفع أو النصب، وقد علمت وجه كلٍّ، ومحل وجوب القطع إذا لم يفرق كالأمثلة، وأما إن فرق بأن ذكر كل نعت بجنب منعوته فيجوز الإتباع، قاله الصبان.

قوله:

(وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقراً لذكرهن أتبعت)

يعني: أن النعوت إذا كثرت والحال أنها قد تبعت منعوتاً مفتقراً لذكرها أتبعت كلها؛ لأنها بمنزلة الواحد نحو: «مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب» إذا كان معه ثلاثة يشاركونه في اسمه: أحدهما: تاجر فقيه، والآخر كاتب فقيه، والثالث كاتب تاجر.

قوله: (واقطع أو اتبع إن يكن معينا. . . بدونها) يعني: أن المنعوت إذا كان معيناً بدون النعوت، أي: معروفاً بغير احتياج لها يجوز قطع جميعها أو اتباعه، أو قطع البعض واتباع البعض، نحو: «جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر مثلاً إذا كان ليس هناك من يشاركه في اسمه، وكقولها ـ أي: خرنق:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلون في كل معترك والطيبون معاقد الأزر

فيجوز في النازلين والطيبين الرفع على الإتباع أو على القطع، أي: على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هم النازلون، والنصب على أنهما مفعولان وناصبهما محذوف أي: أمدح أو أعني، ويجوز قطع أحدهما. قوله: (أو بعضها اقطع معلنا) حله الأشموني بأن المعنى إذا كان المنعوت مفتقراً لبعض النعوت يتبع ذلك البعض وجوباً، ويجوز في البعض الآخر القطع، قال الصبان: مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفاً على الضمير في لذكرهن أو بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير إعادة الخافض، أو على دونها ومفعول اقطع محذوف، أي: وإن يكن المنعوت مفتقراً لذكر بعضها أو معيناً بدون بعضها أو معيناً ببعضها فاقطع ما سواه على الأول والأخير، أو فاقطعه دون ما سواه على الثاني، وعلى هذا يكون المتن مشتملاً على مسألتين: مسألة استغناء المنعوت عن جميع النعوت،

ومسألة استغنائه عن بعضها وافتقاره إلى بعضها الآخر ، وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولاً مقدماً: لا قطع ، على أن تقدير البيت: واقطع جميع النعوت ، أو اتبع جميعها ، أو اقطع بعضها واتبع بعضها إن يكن المنعوت معيناً بدونها. قوله:

(وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا مبتــدأً أو نــاصبــاً لــن يظهــرا)

يعني: أنك إذا قطعت النعت عن التبعية يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو نصبه على أنه مفعول وناصبه محذوف ، وحذف كل من المبتدأ والفعل واجب ، ومحل وجوب إضمارهما إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم ، مثال المدح: الحمد لله الرحيم ، ومثال الذم: أعوذ بالله من إبليس اللعين ، ومثال التراحم: اللهم إني عبدك المسكين ، وأما إذا كان لغير ذلك من المعاني المتقدمة أول الباب فيجوز حذفهما وذكرهما ، نحو: «جاء زيد الفقيه» فيجوز عند القطع أن تقول: هو الفقيه ، أو أعني. قوله: (وما من المنعوت والنعت عقل. . . يجوز حذفه) يعني: أن كل منعوت أو نعت عقل ـ أي: عرف ـ جاز حذفه (وفي النعت يقل) يعني: أن حذف النعت قليل كقوله تعالى: ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ ﴾ أي: صالحة ، قال الصبان: بدليل أنه قرئ كذلك ، وأن تعييبها لا يخرجها أن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ ، ومن أمثلته أيضاً قوله:

وقــد كنــت فــي الحــرب ذا تــدرأ فلــم أعــط شيئــاً ولــم أمنــع

قال الصبان في تفسير البيت: أن تدرأ بضم التاء الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة ، أي: عدة وقوة ، وقال: أن أعط وامنع بالبناء للمفعول ، ثم قال: قال العيني: والشاهد في شيئاً؛ إذ أصله: شيئاً طائلاً ، فحذف الصفة. ومن أمثلته أيضاً قوله:

ورب أسيلــة الخــديــن بكــر مهفهفــة لهــا فــرع وجيــد

أي: فرع فاحم ، وجيد طويل ، وأما حذف المنعوت فيكثر لكن بشرط أن يكون النعت صالحاً لمباشرة العامل ، قال الصبان: بأن يكون مفرداً إذا كان منعوته فاعلاً أو مفعولاً مثلاً ، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبراً مثلاً ، نحو: «أنت يضرب زيداً» بالياء تحتية ، أي: أنت رجل يضرب زيداً ،

قلت: مراده ـ أي: الصبان ـ بالمفرد ما قابل الجملة، بدليل مقابلته له بها، وبدليل تمثيلهم بقوله: تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ أي: دروعاً وكذا يكثر حذف المنعوت أيضاً إذا كان بعض اسم تقدم مجرور بمن، أو في نحو: «منا ظعن، ومنا أقام» أي: منا فريق ظعن، ومنا فريق أقام، وقوله:

إن قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم

أي: ما في قومها أحد، قال الأشموني: أصله: قلت: ما في قومها أحد يفضلها؛ لم تأثم، فحذف الموصوف وهو أحد، وكسر حرف المضارعة من تأثم، وأبدل الهمزة ياء، فإن لم يصلح النعت لمباشرة العامل ولم يكن المنعوت بعض اسم تقدم مجرور بمن أو في امتنع أن تقوم الجملة وشبهها مقامه، وأما قوله:

كأنك من جمال بني أقيش يقعقع بين رجليه بشن

أي: كأنك جمل من جمال؛ فضرورة؛ حيث حذف المنعوت الذي هو جمل مع أن النعت الذي هو قوله: من جمال لا يصح أن يلي العامل الذي هو كأنك؛ إذ ذلك يوهم خلاف المقصود؛ فالمقصود أنه يشبه جملاً من جمال بني أقيش، وليس المراد تشبيهه بجمال بني أقيش. اهـ.

قال الصبان: وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة. اهـ.

* * *

(التوكيد)

هو في الأصل مصدر أكد، ووكد، أي: بالهمزة والواو، قال الأشموني: وهو بالواو أكثر، ثم سمي به التابع المخصوص، وهو على قسمين: معنوي ولفظي وأشار لألفاظ المعنوي بقوله:

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا مع ضمير طابق المؤكدا)

يعني: أنك تؤكد الاسم بأحد هذين اللفظين الذين هما: النفس والعين، ولا بد من اتصالهما بضمير طابق المؤكد في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع

فتقول: «جاء زيد نفسه، ومررت بزيد عينه، وجاءت هند نفسها، ومررت بهند عينها» وأشار إلى التثنية والجمع بقوله:

(واجمعهما بأفعل إن تبعا ... ما ليس واحداً تكن متبعا)

يعني: أنك تجمع النفس والعين على أفعل بأن تقول: أعين وأنفس إذا تبعا ما ليس مفرداً، بأن تبعا تثنية أو جمعاً، فتقول: «جاء الزيدان أنفسهما، وجاء الزيدون أعينهم» وتقول: «جاءت الهندان أعينهما، وجاءت الهندات أعينهن» ولا يجوز أن يجمعا على غير أفعل، فلا تقول: جاء الزيدون عيونهم، ولا جاءت الهنود نفوسهن. وأما تثنيتهما؛ فمذهب أبي حيان المنع وقال ابن أبي إياز بالجواز. قوله:

(وكلا اذكر في الشمول وكلا ... كلتا جميعاً بالضمير موصلا)

يعني: أنك إذا وكدت ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه تذكر كلا، وكلا وكلتا، وجميعاً عند إرادة شمول جميع الأجزاء، ولا بد أن يكون كل من هذه المذكورات متصلاً بضمير طابق المؤكد، فتقول: «جاء القوم كلهم، وجاءت القبيلة جميعها، وجاء الزيدان كلاهما، وجاءت الهندان كلتاهما» ولا يجوز حذف الضمير المذكور والاستغناء عنه بنية الإضافة، وأجاز ذلك الفراء والزمخشري، ولا حجة لهما في قوله: تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ على أن التقدير: جميعه، بل جميعاً حال، وكذا لا حجة لهما في قراءة: ﴿إنا كلاً فيها﴾ بالنصب، بل كلا بدل من نا الواقعة اسماً؛ لأن قوله: (واستعملوا أيضاً ككل فاعله... من عم في التوكيد) يعني: أن النحويين استعملوا في التوكيد اسماً موازناً فاعله مشتقاً من مصدر عم، أي: عامة. وقوله: (مثل النافلة) يحتمل معنيين: أحدهما: أنه مثل النافلة، يعني: أنه زائد على ألفاظ التوكيد إذ لم يذكره أكثر النحويين، بل إنما ذكره سيبويه، ويحتمل أن التاء فيه كالتاء في لفظ نافلة فتصلح مع المذكر والمؤنث، فتقول: «اشتريت الأمة عامتها، واشتريت العبد عامته» كما أن نافلة كذلك قال تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ قال الصبان: حالة كونه نافلة على ما طلب إبراهيم من ولد صالح وهو إسحاق؛ حيث قال: ﴿رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ فوهب له إسحاق، وولد لإسحاق يعقوب. اهـ.

واعلم أن الاحتمال الثاني من الاحتمالين المتقدمين ظاهر الأشموني ترجيحه. قوله:

(وبعد كل أكدوا بأجمعا   جمعاء أجمعين ثم جمعا)

يعني: أنهم أكدوا بعد كل بأحد هذه الألفاظ، فقالوا: «جاء الجيش كله أجمع، وجاءت القبيلة كلها جمعاء، وجاء القوم كلهم أجمعون»، قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾، وتقول: «جاءت الهندات كلها جمع». قوله:

(ودون كل قد يجيء أجمع   جمعاء أجمعون ثم جمع)

يعني: أن هذه المذكورات يؤكد بها دون ذكر «كل» قال تعالى: ﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ قال الأشموني: إن مجيئها دون «كل» قليل بالنسبة لمجيئها معها، وقال: وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع، فيقال: «جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون، والهندات كلهن جمع كتع بصع».

قوله: (وإن يفد توكيد منكور قبل...) يعني: أن توكيد النكرة إذا كان مفيداً يقبل، وذلك بأن تكون النكرة محدودة، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، أي: العموم، كقوله:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب   يا ليت عدة حول كله رجب

وقوله:

قد صرت البكرة يوماً أجمعا   حتى الضياء بالدجى تقنعا

وما ذكره الناظم من جواز توكيد المفيد من النكرة مذهب الأخفش والكوفيين، وأشار إلى مذهب البصريين فقال: (وعن نحاة البصرة المنع شمل) يعني: أن مذهب البصريين منع توكيد المنكر مفيداً أم لا، وأما غير المفيد نحو: «صمت زمناً» فممنوع باتفاق الفريقين، أي: فلا يجوز صمتُ زمناً كله، قوله:

(واغـن بكلتـا فـي مثنـى وكـلا عـن وزن فعـلاء ووزن أفعـلا)

يعني: أنك تستغني بكلتا في التأنيث، وبكلا في التذكير عند التثنية عن تثنية وزن فعلاء ووزن أفعل، فتقول: «جاء الزيدان كلاهما» ولا تقول: أجمعان، وتقول: «جاء الهندان كلتاهما» ولا تقول: «جمعاوان».

قوله: (وإن تؤكد الضمير المتصل... بالنفس والعين فبعد المنفصل. عنيت ذا الرفع) يعني: أنك إذا أكدت الضمير المتصل بالنفس والعين فإنك تؤكده بعد الإتيان بالضمير المنفصل، والمراد بالضمير المتصل: المرفوع خاصة كما أفاد ذلك بقوله: عنيت ذا الرفع؛ فتقول: «جئت أنت نفسك، وجاؤوا هم أنفسهم» وأما المنصوب والمجرور فيجوز الإتيان بالمنفصل بعده وعدمه، نحو: «رأيتهم أنفسهم، ورأيتهم هم أنفسهم، ومررت بهم أعينهم، ومررت بهم هم أعينهم» قال الأشموني: ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية، ونص عليه غيره، وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب. اهـ.

قوله: (وأكدوا بما... سواهما والقيد لن يلتزما) يعني: أنهم أكدوا بغير النفس والعين ولم يلتزموا القيد الذي هو الإتيان بالمنفصل، فتقول: «جاؤوا كلهم» من غير فصل، ولو فصلت لكان حسناً.

ولما تكلم على التوكيد المعنوي شرع يتكلم على التوكيد اللفظي فقال:

(ومـا مـن التـوكيـد لفظـي يجـي مكـرراً كقـولـك ادرجـي ادرجـي)

يعني: أن التوكيد اللفظي هو ما يجيء حال كونه مكرراً لفظه أو موافقاً له في المعنى، مثال تكرير اللفظ: «ادرج ادرج» أي: امش امش، ونحو: «جاء زيد زيد» وقوله:

فـإيـاك إيـاك المـراء فـإنـه إلـى الشر دعّـاءٌ وللشر جـالـب

قال الصبان: ودعّاء بتشديد العين: مثال مبالغة، ومن أمثلته أيضاً قوله:

مـرت يهـود وأسلمـت جيـرانهـا صَمّـي لمـا فعلـت يهـود صمام

قال الصبان: صمي: بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم: أمر من صمم،

من باب علم. . . إلى أن قال: وصمام أصله اسم فعل، وهو توكيد لفظي، ومن التوكيد الموافق في المعنى قوله:

وقلن على الفردوس أولُ مشرب أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

الشاهد في قوله: أجل جير؛ فجير: توكيد لأجَلْ، وكلاهما حرف جواب، قال الصبان: وقلن: الضمير للنسوة، وعلى الفردوس: حال من الضمير، والفردوس: البستان، وأول مشرب: مبتدأ خبره محذوف، أي: لنا، والدعاثر ـ بالعين المهملة، ثم المثلثة ـ جمع دعثور كعصفور: وهو الحوض.

قوله:

(ولا تعد لفظ ضمير متصل إلا مع اللفظ الذي به وصل)

يعني: أنك إذا أردت أن تؤكد ضميراً متصلاً توكيداً لفظياً لا تأتي به ثانياً إلا مع اللفظ الذي وصلته به أولاً؛ لأنه لا يخرج عما وضع له من الاتصال، فإذا أردت أن تؤكد التاء من «قمت» مثلاً لا بد أن تقول: قمت قمت.

قوله: (كذا الحروف غير ما تحصلا. . . به جواب) يعني: أن الحروف التي ليست للجواب كذا، أي: مثل الضمير المتصل في كونها إذا أكدت لفظاً لا بد من إعادة ما اتصلت به، كقوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ فأنكم الثانية: توكيد للأولى، ولا بد من الفصل بين الحرفين، وشذ اتصالهما كقوله:

إن الكريم يحلم ما لم يرين من أجاره قد أضيما

وأسهل منه قوله:

حتى تراها وكأن وكأن أعناقها مشدَّداتٌ بقرن

وقوله:

لا يمسك الأسا تأسياً فما من حمام أحد معتصما

وإنما كانا أسهل في الشذوذ للفصل بالعاطف في الأول، والفصل بالوقف في الثاني، وأما حروف الجواب فتؤكد من غير إعادة ما اتصلت به أولاً، ومثل حروف الجواب بقوله: (كنعم وكبلى)، وأجل، وجيري، وإي، والثلاثة

بمعنى نعم ، ولا ، فتقول: نعم نعم، وبلى بلى، ولا لا، قال:

لا لا أبــوح بحبــي بثنــة إنهـــا ... أخــذت علــيَّ مــواثقــاً وعهــودا

قوله:

(ومضمر الرفع الذي قد انفصل ... أكــد بــه كــل ضميــر اتصــل)

يعني: أن ضمير الرفع المنفصل يؤكد به كل ضمير متصل سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً نحو: «قم أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت».

* * *

(العطف)

قال الصبان: هو لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الإنصراف عنه.

وأما في الاصطلاح: فأشار إليه بقوله:

(العطــف إمــا ذو بيــان أو نســق ... والغــرض الآن بيــان مــا سبــق)

وهو عطف البيان ، قال الصبان: وسمي هذا التابع عطف البيان لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به ، وأشار المصنف إلى حده بقوله:

(فــذو البيــان تــابــع شبــه الصفــه ... حقيقــة القصــد بــه منكشفــه)

يعني: أن عطف البيان تابع شبه الصفة في كونه يأتي للإيضاح والتخصيص ، وغيرهما من المعاني المتقدمة أول باب النعت إلا أنه يفارق النعت في كونه هو تنكشف حقيقة القصد بنفسه ، والنعت تقدم أنه مبين للمنعوت بوسمه ، أي: المنعوت أو اسم ما به اعتلق ، واعلم أن قوله: تابع؛ يشمل جميع التوابع ، وقوله: شبه الصفة مخرج للبدل وعطف النسق والتوكيد ، وأما النعت فقد خرج بما ذكر قبل قوله:

(فــأولينــه مـــن وفــاق الأول ... مــا مــن وفــاق الأول النعــت ولــي)

يعني: أنك تعطي عطف البيان من الموافقة لمتبوعه ما أعطيت للنعت من الموافقة في التعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والتثنية والجمع وغير ذلك ، قال الأشموني: وأما قول الزمخشري: إن مقام إبراهيم عطف بيان على آيات بينات ، فمخالف لإجماعهم. قوله:

(فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين)

يعني: أن عطف البيان ومتبوعه يكونان تارة منكرين وتارة معرفين، وأتى بهذا - وإن علم مما قبله - للرد على من قال: إنهما لا يكونان منكرين، محتجاً بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، ورد بأن بعض النكرات أخص من بعض، والأخص يبين الأعم، وما مشى عليه المصنف مذهب الكوفيين وابن جني والزمخشري، ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ وقراءة بعضهم: ﴿كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ التنوين، وأعربهما من منع البيان بالنكرة بأنهما بدلان مما قبلهما. قوله:

(وصالحاً لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا)

يعني: أن كلما كان عطف بيان يصح أن يعرب بدلاً إلا في كل موضع لا يصح أن يحل فيه محل ما قبله، وذلك كما في مثال الناظم: يا غلام يعمر؛ فإن يعمر علم منقول من المضارع، وهو منصوب عطف بيان على محل: يا غلام، ولا يصح فيه البدل لأنه يمتنع أن يجعل في محل غلام؛ لأنه مبني على الضم، ومما لا يصح فيه البدل أيضاً قوله:

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

فقوله: عبد شمس عطف بيان على قوله: أخوينا، ولا يصح أن يبدل منه لأنه لا يصح أن يجعل في موضعه، والمانع من ذلك المعطوف عليه الذي هو نوفلاً؛ لأنه لا يصح فيه النداء منصوباً، وأما نفس عبد شمس فيصح فيه ذلك لو لم يكن نوفل معطوفاً عليه، ومما لا يصح فيه البدل أيضاً ما أشار له بقوله:

(ونحو بشر تابع البكري وليس أن يبدل بالمرضي)

يعني: أن نحو: قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

يتعين فيه عطف البيان، وليس البدل فيه بمرضي، والشاهد في بشر فإنه عطف بيان على البكري، ولا يصح فيه البدل لأنه لا يصح أن يقال: التارك بشر لما تقدم في الإضافة من قوله: ووصل أل بذا المضاف... إلخ، فالمراد بنحو: «بشر» كل تركيب عطف فيه اسم خالٍ من أل على معرف بها مضاف إليه

وصف محلى بها ، قال الصبان: عند قوله: وليس أن يبدل بالمرضى ، وصرح به مع علمه مما قبله رداً على الفراء المجوز للإبدال.

* * *

(عطف النسق)

(تال بحرف متبع عطف النسق) يعني: أن عطف النسق هو التابع بواسطة حرف متبع ، فقوله: تالٍ؛ دخل فيه جميع التوابع ، وقوله: بحرف؛ مخرج لغير عطف النسق من التوابع غير عطف البيان المسبوق بأي التفسيرية ، وقوله: متبع؛ مخرج لنحو: مررت بغضنفر ، أي: أسد؛ فإن أسداً تال بحرف لكن ليس حرفاً متبعاً ، بل حرف تفسير ، فما بعد حرف التفسير الذي هو أي: يكون عطف بيان على ما قبله ، ومثل للتالي بحرف متبع بقوله: (كاخصص بود وثناء من صدق) ، فثناء عطف على ود.

قوله: (فالعطف مطلقاً بواو ثم فا. . . حتى أم او) يعني: أن هذه الأحرف الستة يعطف بها مطلقاً ، والمراد بالإطلاق: أنها تفيد تشريك المعطوف والمعطوف عليه لفظاً ومعنى ، ومثل الواو بقوله: (كفيك صدق ووفا).

قوله: (وأتبعت لفظاً فحسب بل ولا. . . لكن) يعني: أن هذه الثلاثة تتبع ما بعدها لما قبلها في اللفظ فقط دون المعنى (كلم يبد امرؤ لكن طلا) ، و«قام زيد لا عمرو ، وما أكرمت عَمْراً بل خالداً» والطلا: بالفتح والقصر: ولد ذات الظلف ، قال الصبان: وقيل: ولد بقر الوحش فقط. قوله:

(فاعطف بواو لاحقا أو سابقا في الحكم أو مصاحباً موافقا)

يعني: أنك تعطف بالواو اللاحق على السابق ، أي: تعطف بها شيئاً متأخراً في الحكم على المتقدم ، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾؛ لأن رسالة إبراهيم متأخرة عن رسالة نوح وتعطف بها السابق في الحكم على اللاحق ، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ ، وتعطف بها المصاحب نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ ، وقال بعض الكوفيين: إنها تأتي للترتيب. قوله: (واخصص بها عطف الذي لا يغني. . . متبوعه) يعني: أن الواو تخص بها

عطف المعطوف الذي لا يغني عنه المعطوف عليه (كاصطف هذا وابني) ونحو: «اختصم زيد وعمرو» ونحوه من كل ما لا يقع إلا بين اثنين كوقفت بين الركن والمقام، وأما قول امرئ القيس:

قفا نبكي من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فعلى حذف مضاف، أي: بين أماكن الدخول؛ فأماكن حومل، والدخول وحومل: موضعان؛ فعلى هذا التقدير يكون بمنزلة ما لو قلت: «اختصم الزيدون فالعمرون».

قوله: (والفاء للترتيب باتصال) يعني: أن الفاء تأتي للترتيب، أي: أن المعطوف بها متأخر عن المعطوف عليه، وقوله: باتصال؛ أي: بلا مهلة، أي: بلا تراخ، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾، ويكثر في المعطوف بها إن كان جملة أن يكون مسبباً عما قبله كقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ وأما قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ فالتقدير أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا.

قوله: (وثم للترتيب بانفصال) يعني: أن «ثم» تدل على الترتيب لكن مع تراخ، وهو المراد بالانفصال كقوله تعالى: ﴿فَأَقْبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ وقد توضع موضع الفاء كقوله:

كهز الرديني تحت العجاج   جرى في الأنابيب ثم اضطرب

ووجه وضعها موضع الفاء أن الهز متى جرى في أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب بلا تراخ، قال الصبان: والرديني: صفة للرمح نسبة إلى امرأة اسمها «ردينة» كانت تقوم الرماح، والعجاج: الغبار، والأنابيب: جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين. اهـ.

وقوى الصبان كون ثم في البيت بمعنى الواو قوله:

(واخصص بفاء عطف ما ليس صله   على الذي استقر أنه الصله)

يعني: أن الفاء تنفرد بعطفها ما ليس يصلح لأن يجعل صلة لكونه خالياً من العائد على الصلة للموصول، نحو: «جاء الذي يتكلم فيغضب زيد» وكذا تنفرد أيضاً بعكس مسألة الناظم، وهو عطف ما يصلح للصلة على ما ليس كذلك

نحو: «الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد» قوله:

(بعضاً بحتى اعطف على كل ولا يكـون إلا غـايـة الـذي تـلا)

يعني: أنك تعطف بحتى لكن بشرطين:

أحدهما: أن المعطوف بها لا بد أن يكون بعض المعطوف عليه أو كبعضه، مثال ما هو بعض: «أكل زيد السمكة حتى رأسها» ومثال ما هو كالبعض: «أعجبتني الجارية حتى حديثها» وأما قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والـزاد حتـى نعلـه ألقـاهـا

فمؤول بأن المراد بالزاد ما يثقله، أي: ألقى ما يثقله حتى نعله.

وثاني الشرطين: أن المعطوف بها لا بد أن يكون هو الغاية في الزيادة والنقصان، مثال الغاية في الزيادة: «زيد يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف» ومثال الغاية في النقصان: «المؤمن يجزي بالحسنات حتى مثقال الذرة» وقد تكون الزيادة معنوية كما في قولك: «مات الناس حتى الأنبياء» ويكون النقص معنوياً نحو: «قدم الحجاج حتى المشاة» وقد اجتمعا؛ أي: الزيادة والنقصان المعنويان في قوله:

قهـرنـاكـم حتـى الكمـاة فـأنتـم تهـابـوننـا حتـى بنينـا الأصـاغـرا

قال الأشموني: بقي شرطان آخران:

أحدهما: أن يكون المعطوف ظاهراً لا مضمراً كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارّة، فلا يجوز: قام الناس حتى أنا.

ثانيهما: أن يكون مفرداً لا جملة.

قوله: (وأم بها اعطف إثر همز التسويه) يعني: أن «أم» تعطف إثر أي: بعد همزة التسوية، وهمزة التسوية: هي ما تقع قبل جملة في محل المصدر، ويكثر فيها ـ أي: الجملة ـ أن تكون هي والمعطوفة عليها فعليتين كقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ وقد تكونان اسميتين كقوله:

ولسـت أبـالـي بعـد فقـدي مـالكـاً أمـوتـي نـاءٍ أم هـو الآن واقـع

وقد تكون إحداهما فعلية والأخرى اسمية كقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ

﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾. قوله: (أو همزة عن لفظ أي مغنيه) يعني: أن أم كما تعطف بعد همزة التسوية تعطف بعد همزة مغنية عن لفظ، أي: وهي التي يطلب بها وبأم التعيين، فالهمزة مغنية عن أي وأم معاً، وتقع «أم» هذه بين مفردين غالباً كقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ ومن غير الغالب: أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا﴾ أو بين جملتين كقوله:

فقمت للطيف مرتاعاً فأرقني فقلت: أهي سرت أم عادني حلمي

(تنبيه): تسمى أم هذه متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، والمراد بالإشارة في قولي: أم هذه؛ ليس خصوص الواقعة بعد همزة مغنية عن لفظة، أي: بل هي والواقعة بعد همزة التسوية. قوله:

(وربما أسقطت الهمزة إن كان خفا المعنى بحذفها أمن)

يعني: أن الهمزة المذكورة التي هي همزة التسوية أو الهمزة المغنية عن لفظ، أي: قد تحذف إذا أمن خفاء المعنى، مثال حذف همز التسوية قراءة بعضهم: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ومثال حذف الثانية قوله:

لعمرك لا أدري و إن كنت دارياً شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر

قال الصبان: وشعيث بالمثلثة: آخره، وصحفه من رواه بالموحدة كما في شرح شواهد المغني للسيوطي، ومنقر: ضبطه الدماميني والشمني بكسر الميم وفتح القاف وبالراء، قالا: وهو ـ أي: البيت ـ هجو لشعيث، أي: لهذا الحي بأنهم لم يستقروا على أب واحد، قال الصبان: قال الفارضي: وندر حذف أم ومعطوفها كقوله:

دعاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها

التقدير: أم غيّ. قوله:

(وبانقطاع وبمعنى بل وفت إن تك مما قيدت به خلت)

يعني: أن أم إذا خلت مما قيدت به؛ وهو مجيئها بعد همزة التسوية أو همزة مغنية عن لفظ، أي: تكون منقطعة، وتكون بمعنى بل، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين؛ نحو: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾، والكثير فيها

أن تقتضي استفهاماً إنكارياً كهذه الآية ، أو حقيقياً نحو: «إنها لإبل أم شاء؟» أي: بل هي شاء ، وقد لا تقتضي استفهاماً نحو: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ، ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ وقوله:

فليت سليمى في القبور ضجيعتي هنالك أم في جنة أم في جهنم

وقد تأتي زائدة كقوله:

يا ليت شعري ولا منجي من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

قوله:

(خير أبح قسم بأو وأبهم واشكك وإضراب بها أيضاً نمي)

يعني: أن «أو» تأتي لهذه المعاني الستة التي هي: التخيير والإباحة والتقسيم والإبهام والشك والإضراب ، مثال مجيئها للتخيير: «تزوج زينب أو أختها» ومثالها للإباحة: «جالس العلماء أو الزهاد» والفرق بين التخيير والإباحة: امتناع الجمع في التخيير وجوازه في الإباحة ، ومثالها للتقسيم: «الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف» ومثالها للإبهام: ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ ، ومثالها للشك قوله تعالى مخبراً عن أصحاب الكهف: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ ، ومثالها للإضراب: قوله:

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولاد

وقراءة ابن السمال: ﴿أَوْ كُلَّمَا عَٰهَدُوا۟﴾ بسكون الواو ، واعلم أن مجيئها للإضراب مذهب الكوفيين وابن برهان وابن جني ، ولم يشترطوا لذلك شرطاً ، ووافقهم سيبويه ، لكن شرط شرطين ، وهما: تقدم النفي أو النهي ، وإعادة العامل ، مثال النفي: «ما قام زيد ، أو ما قام عمرو» ومثال النهي: «لا يقم زيد ، أو لا يقم عمرو» قوله:

(وربما عاقبت الواو إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا)

يعني: أن «أو» ربما عاقبت الواو ، أي: جاءت بمعناها ، ومحل ذلك إذا لم يلف ، أي: يجد المتكلم طريقاً للبس بأن كان المعنى ظاهراً كقوله:

قوم إذا سمعوا الصراخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع

قال الصبان: أي: قابض ناصية فرسه؛ من سفعت بناصيته قبضتها وجذبتها. ا هـ.

ومن أمثلته أيضاً قول امرئ القيس:

فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء أو قدير معجل

قال الأشموني: أفهم قوله: «ربما» أن ذلك قليل مطلقاً، وذكر في التسهيل: أن «أو» تعاقب الواو في الإباحة كثيراً، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلاً، فالإباحة كما تقدم، والمصاحب نحو: قوله عليه الصلاة والسلام: «فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد» والمؤكد نحو: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ قلت: قول الأشموني: فالإباحة كما تقدم؛ يعني به والله أعلم: قول الناظم: أبح.

قوله: (ومثل أو في القصد إما الثانية) يعني: أن «إما» إن تكررت تكون الثانية منها مثل أو في القصد، أي: في المعنى، كما (في نحو) قولك: تزوج (إما ذي وإما النائيه) و«قام إما زيد وإما عمرو، ومررت بإما زيد وإما عمرو» قال الأشموني: ظاهر كلامه أنها تأتي للمعاني السبعة في «أو»، وليس كذلك؛ فإنها لا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل، وتفسيري للقصد بالمعنى هو ما صححه الأشموني قائلاً: إنها مثلها في المعنى وليست حرف عطف، وعلل ذلك بأنهم قالوا: إنها تلزم الواو، والعاطف لا يدخل على العاطف، وفتح همزتها لغة تميم وقيس، وشذ اجتماعه؛ أي: فتح الهمزة مع إبدال الميم الأولى ياء كقوله:

يا ليتما أمنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار

وفيه شذوذ آخر وهو حذف الواو.

قوله: (وأول لكن نفياً أو نهياً) يعني: أن لكن يشترط للعطف بها أن يليها نفي أو نهي نحو: «ما قام زيد لكن عمرواً، ولا تكرم زيداً لكن عمرو» ويشترط أيضاً أن تكون عاطفة مفرداً لا جملة؛ لأنها إذا تلتها الجملة تكون حرف ابتداء كقوله:

إن ابـن ورقــاء لا تخشــى بــوادره　　　لكـن وقــائعـه فــي الحـرب تنتظـر

قوله: (و لا . . . نداء او أمراً أو إثباتاً تلا) يعني: أن لا يشترط للعطف بها أن تلي نداءً أو أمراً أو إثباتاً، مثال العطف بها بعد الأمر: «أكرم زيداً لا عمراً» ومثاله بعد الإثبات: «جاء زيد لا عمراً» ومثاله بعد النداء: «يا بن أخي، لا ابن عمي» وخالف ابن سعدان في حالة النداء.

قوله: (وبل كلكن بعد مصحوبيها. . .) يعني: أن بل كلكن في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها بعد مصحوبيها الذَيْن هما النفي والنهي، نحو: «ما قام زيد بل عمرو، ولاتضرب زيداً بل عمراً» ومن أمثلتها أيضاً مثال الناظم: (كلم أكن في مربع بل تيها) والمربع: منزل الربيع، والتيهاء: الأرض التي لا يهتدى فيها. قوله:

(وانقـل بهـا للثـانـي حكـم الأول　　　فـي الخبـر المثبـت والأمـر الجلـي)

يعني: أنك تنقل ببل حكم الأول للثاني، ويصير الأول كالمسكوت عنه، ومحل هذا إذا وقعت في خبر مثبت أو أمر، مثال الخبر المثبت: «قام زيد بل عمرو» ومثال الأمر: «أكرم زيداً بل عمراً» قال الأشموني: ولا بد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت، فإن تلت جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح، وتفيد حينئذ إضراباً عما قبلها إما على جهة الإبطال نحو: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴾ أي: بل هم عباد، ونحو: ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ ﴾ وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ١٤ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ١٥ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴾.

قوله: (وإن على ضمير رفع متصل. . . عطفت فافصل بالضمير المنفصل. أو فاصل ما) يعني: أنك إذا عطفت على ضمير رفع متصل لا بد أن تأتي بالضمير المنفصل، أو تأتي بفاصل ما، أيْ: أيّ فاصل، مثال الفصل بالضمير المنفصل قوله تعالى: ﴿ لَقَدۡ كُنتُمۡ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾، ومثال الفصل بغيره قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾ فمن: معطوف على الواو في يدخلونها، وفصل بينهما بضمير المفعول الذي هو الهاء. واعلم: أن الفاصل قد يكون بين المعطوف عليه والعاطف كالآية، وقد يكون بين

المعطوف والعاطف كلا من قوله: تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ﴾ وقد يجتمع الفصل بالضمير وغيره كقوله تعالى: ﴿ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ﴾.

(وبلا فصل يرد... في النظم فاشياً وضعفه اعتقد) يعني: أن العطف علىضمير الرفع المتصل من غير فاصل ورد في النظم كثيراً، لكنه ضعيف على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيجيزونه بلا ضعف قياساً على البدل نحو: «أعجبتني فضلك» ومن أمثلته قوله:

ورجى الأخيطل من سفاهة رأيه ... ما لم يكن وأب له لينالا

وقوله:

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى ... كنعاج الفلا تعسفن رملا

قوله:

(وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازماً قد جعلا)

يعني: أنك إذا عطفت على ضمير خفض يلزم إعادة الخافض اسماً أو حرفاً، مثال إعادة الحرف: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾، ومثال إعادة الاسم: ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾. قال الناظم:

(وليس عندي لازماً إذ قد أتى ... في النظم والنثر الصحيح مثبتا)

يعني: أن الناظم لا يلزم عنده إعادة الخافض وفاقاً للأخفش والكوفيين لوروده في النظم والنثر، فمن النظم قوله:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجب

ومن النثر: قراءة ابن عباس وغيره: ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾ بالخفض، وحكى قطرب ما فيها غيره، وفرسه، وأما الضمير المنفصل سواء كان مرفوعاً أو منصوباً فيجوز العطف عليه بلا شرط، مثال المرفوع: «أنا وزيد قائمان» ومثال المنصوب: «إياك والشر» وكذلك المنصوب المتصل نحو: ﴿ جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ ﴾.

قوله: (والفاء قد تحذف مع ما عطفت... والواو إذ لا لبس) يعني: أن

الفاء والواو كل منهما يحذف مع المعطوف حيث لا يحصل لبس، مثال حذف الفاء قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ والتقدير: فضربه، ومثال حذف الواو مع معطوفها قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ أي: وما تحرك على أحد التفسيرين، وقوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ أي: والبرد، ومنه قول الشاعر:

فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبـو حُجُـر إلا ليـال قـلائـل

أي: بين الخير وبين... قوله: أبو حجر، قال الصبان: بضم الحاء والجيم وقد يحذف العاطف وحده كقوله:

كيـف أصبحـت كيـف أمسيـت مما يغرس الوُد في فؤاد الكريم

وكالحديث: «تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره» وهذا خاص بالواو وأو.

قوله: (وهي انفردت. بعطف عامل مزال قد بقي... معموله) يعني أن الواو تنفرد عن غيرها بأنها تعطف عاملاً مزالاً، أي: محذوفاً، وبقي معموله كقوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ أي: وليسكن زوجك، ونحو: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ أي: وألفوا الإيمان، وإنما لم يجعل العطف في هذين المثالين على المذكور (دفعاً لوهم اتقي) أي: وإنما جعل المعطوف محذوفاً لأجل دفع توهم يتقى، أي: لا يجوز، ووجه ذلك في الآية الأولى: أنك إذا عطفت وزوجك على الضمير يلزم من ذلك رفع أمر الواحد الاسم الظاهر وذلك لا يجوز، ووجه ذلك في الآية الأخيرة: أنك إذا عطفت الإيمان على الدار يلزم أن الإيمان ينزل لأن التبوؤ معناه النزول، والإيمان لا ينزل بل يؤلف.

قوله: (وحذف متبوع بدا هنا استبح...) يعني: أن المتبوع الذي هو المعطوف عليه يجوز حذفه هنا إذا بدا، أي: إذا ظهر المعنى، كقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ أي: أفنمهلكم فنضرب، وقول بعضهم: «وبك وأهلاً وسهلاً» جواباً لمن قال: مرحباً بك. والتقدير: ومرحباً بي وبك وأهلاً وسهلاً.

(تنبيه): قد يتقدم المعطوف بالواو ضرورة عند البصريين وعند الكوفيين من

غير ضرورة لكن بقلة ، ومن أمثلته قوله :

كـأنـا علـى أولاد أحقـب لاحهـا   ورمْــيُ السّفَــا أنْفَــاسَهَــا بسهــام
جَنُوبٌ دَوَتْ عنها التناهي وأُنْزِلَتْ   بهــا يــوم رَبَّــابِ السفِيـر خيـامِ

فقوله: ورمى السفا: معطوف على جنوب قدم عليه ، قال الصبان: كأنا على أولاد أحقب: أي حمر ، أولاد أحقب: أي أولاد فحل من الحمير ، أحقب: أي في موضع الحقيبة منه ، وهو مؤخره بياض لاحها أي غيرها ، والسفا: بفتح السين المهملة والفاء ، قال في القاموس: هو التراب والهزال وكل شجر له شوك ، واحدته سفاة ، والمعنى الأول والثالث يناسبان هنا. أنفاسها: أي الأولاد على حذف مضاف ، أي: محل أنفاسها ، بسهام: متعلق برمي ، أي: بشوك كالسهام ، جنوب: فاعل لاحها ، والجنوب: ريح معلومة ، دوت: بالدال المهملة ، قال في القاموس: دوى الماء: أي علاه ما تسفيه الريح. قوله: عنها: أي عن الجنوب ، أي: من أجلها ، التناهي: فاعل دوت ، وهي جمع تنهية ، وهي الموضع الذي ينتهي الماء إليه ويحبس فيه ، وأنزلت بها: أرجع البعض الضمير لأولاد أحقب ، وعليه فأنزلت: عطف على لاحها ، ولعل المعنى: عليه ، وحملت فوقها الخيام ، ويحتمل رجوعه إلى الجنوب فتكون الباء في بها سببية ، قال البعض: والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر ، وفي القاموس: الرباب كرمان وشداد: الجماعة ، وذكر للسفير معاني أنسبها هنا: الرياح يسفر بعضها بعضاً. اهـ.

قوله : (وعطفك الفعل على الفعل يصح) يعني : أن الفعل يعطف على الفعل بشرط اتحاد الزمن ، سواء كانا مضارعين أو ماضيين أو أمرين ، أو أحدهما ، مثال المضارعين: ﴿ لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾ ومثال ما إذا كان أحدهما مضارعاً: ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ ومثال الأمرين: «أكرم زيداً ، واضرب عمراً» قوله: (واعطف على اسم شبه فعل فعلا. . .) يعني: أنك تعطف الفعل على الاسم الذي يشبهه وهو الاسم المشتق ، كقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَـٰٓفَّـٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ . ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ ﴾ .

قوله: (وعكساً استعمل تجده سهلا) يعني: أن عكس ما ذكر يجوز وهو

عطف الاسم الذي يشبه الفعل عليه ، كقوله:

يارب بيضاء من العواهج أم صبي قد حبا أودارج

* * *

(البدل)

البدل لغة: العوض.

واصطلاحاً: هو ما ذكره الناظم بقوله:

(التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا)

يعني: أن البدل هو التابع المقصود بالحكم المنسوب لمتبوعه نفياً أو إثباتاً ، خرج بقوله: المقصود بالحكم؛ النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق غير المعطوف ببل ، ولكن بعد الإثبات ، وأما المعطوف بهما فيخرج بقوله: بلا واسطة ، وقولي: المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات؛ هو ما ذكره الأشموني ، قال الصبان: صريح في أن لكن تعطف بعد الإثبات ، والذي تقدم أنها لا تعطف إلا بعد النفي أو النهي ، نعم تقدم أنها تعطف بعد الإثبات على رأي الكوفيين ، فيمكن أنه هنا جرى على مذهبهم. اهـ.

قوله:

(مطابقاً أو بعضاً او ما يشتمل عليه يلفى أو كمعطوف ببل)

يعني: أن البدل يلفى أي: يوجد على أربعة أنواع:

النوع الأول: مطابقاً للمبدل منه وهو المسمى بدل كل من كل نحو: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾.

النوع الثاني: بدل البعض من الكل نحو: «أكل زيد الرغيف ثلثه» وكقوله تعالى: ﴿ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ ﴾ فكثير بدل من الواو.

النوع الثالث: بدل الاشتمال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه على طريق الإجمال نحو: «أعجبني زيد علمه». واعلم: أن بدل

الاشتمال وبدل البعض من الكل لا بد أن يشتمل كل منهما على ضمير المبدل منه.

النوع الرابع: بدل الإضراب، وهو المراد بقوله: كمعطوف ببل، لكن لا يسمى إضراباً إلا بشرط أشار له بقوله:

(وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب)

يعني: أن الرابع من أنواع البدل يسمى إضراباً إن قصد المتكلم أولاً المبدل منه ثم أضرب عنه، فالمراد بالقصد قصد المبدل منه؛ لأن البدل تقدم أنه مقصود بالحكم، وأما إن لم يقصد المبدل منه بل جرى على لسانه من غير قصد فيسمى بدل غلط، أي: بدل سببه الغلط.

ثم مثل رحمه الله تعالى الأنواع الأربعة مرتباً لها فقال: (كزره خالداً) مثال لبدل الكل، (وقبله اليدا) مثال: لبدل البعض، (واعرفه حقه) مثال: لبدل الاشتمال، (وخذ نبلاً مدى) محتمل للإضراب والغلط بحسب القصد وعدمه، والمدى: جمع مدية، وهي السكين.

(تنبيه): رد السهيلي بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل فقال: العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه، فإذا قلت: «أكلت الرغيف ثلثه» إنما تريد: أكلت بعض الرغيف، ثم بينت ذلك البعض، قوله:

(ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا ما إحاطة جلا)

يعني: أن ضمير الحاضر متكلماً أو مخاطباً لا يجوز أن يبدل منه الاسم الظاهر إلا إذا كان فيه معنى الإحاطة، كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ فأولنا وآخرنا: بدل من نا، وقوله:

فما برحت أقدامنا في مكاننا ثلاثتنا حتى أُزِيرُوا المنايا

الشاهد في ثلاثتنا فإنه بدل من نا في قوله: مكاننا، وقوله: أزيروا المنايا مبني للمفعول من الزيارة.

قوله: (أو اقتضى بعضاً أو اشتمالا...) يعني: أنه يجوز بدل الظاهر من

ضمير الحاضر إذا كان بعضاً أو اشتمالاً ، مثال البعض: قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ ﴾ فقوله: لمن: بدل من لكم، وقوله:

أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم

ومثال الاشتمال هو ما ذكره بقوله: (كأنك ابتهاجك استمالا) فابتهاجك بدل اشتمال من الكاف في أنك، ومنه قوله:

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

قوله: (وبدل المضمن الهمز يلي. . . همزاً) يعني: أن البدل إذا كان من مبدل منه مضمن معنى همز الاستفهام يكون فيه الهمز وجوباً، (كمن ذا أسعيد أم علي) فسعيد: بدل مِن مَن، ونحو: «ما صنعت أخيراً أم شراً» قال الصبان: قوله: وبدل المضمن؛ خرج ما صرح معه بأدات الاستفهام، فلا يلي البدل ذلك نحو: «هل أحد جاءك زيد أو عمرو» ولعل عدم وجوب ذكر الحرف في صورة التصريح لقوة المصرح به فلا يحتاج إلى ذكره ثانياً بخلاف المضمن. اهـ.

قوله: (ويبدل الفعل من الفعل) يعني: أن الفعل يبدل أيضاً كالاسم (كمن يصل إلينا يستعن بنا يُعن) فيستعن: بدل اشتمال من يصل، ومن أمثلته أيضاً قوله:

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

فقوله: تلمم: بدل من تأت، قال الأشموني: بدل كل من كل، قال الصبان: في كونه بدل كل من كل نظر، فإن الإتيان: المجيء، والإلمام: النزول، فالمتجه أنه بدل اشتمال. اهـ.

ومن أمثلة بدل الفعل اشتمالاً قوله:

إن علي الله أن تبايعا تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعا

فتؤخذ: بدل اشتمال من تبايع، ولا يبدل الفعل بدل بعض، وأما بدل الغلط فقد قال الأشموني: إن مذهب سيبويه وجماعة من النحويين جوازه،

وأن القياس يقتضيه ، قال الصبان: ومثله الشاطبي بنحو: «إن تطعم زيداً تكسه أكرمك» واعلم أن الجملة قد تبدل من الجملة كقوله:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

* * *

(النداء)

النداء لغة: الدعاء بأي لفظ كان.

واصطلاحاً: طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر ، واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده ، يقال: فلان أندى صوتاً من فلان؛ إذا كان أبعد صوتاً منه. قوله:

(وللمنادى الناء أو كالناءيا وأي وآ كذا أيا ثم هيا)

يعني: أن هذه الأحرف ينادى بها النائي ، أي: البعيد ، أو كالنائي لسهو أو نوم ، مثال أي قوله:

ألم تسمعي أي دعد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هديل

ومثال أيا قوله:

أيا جبليْ نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص إلي نسيمها

ومثال هيا قوله:

وصوتها كالرعد يسمعه راعي سنين تتابعت جذبا
فأصاح يرجو أن يكون حياً ويقول من فرح هيا ربا

واعلم أن هذه الأحرف أعمها «يا» لأنها تدخل على كل منادى ، ولا يقدر من حروف النداء غيرها ، وتختص بنداء الله تعالى ، وأيها وأيتها والمستغاث.

(والهمز للداني ووا لمن ندب. . .) يعني: أن الهمز ينادى بها الداني ، أي: القريب نحو: «أزيد أقبل» ووا ينادى بها المندوب وهو المتوجع منه نحو: «وا رأساه» أو عليه نحو: «وا ولداهْ».

قوله: (أو يا) يعني: أن «يا» تأتي للمندوب أيضاً نحو: «يا أبتاه». (وغير وا

لدى اللبس اجْتُنِب) يعني: أن غير «وا» وهو يا يجتنب، أي: لا يستعمل في الندبة إذا خيف اللبس، فإذا مات شخص اسمه زيد وأردت ندبته وبحضرتك مَن اسمه زيد قل: «وا زيداه» ولا تقل: يا زيداه، وأما إن أمن اللبس فتجعل «يا» كقوله:

حُمِّلْت أمراً عظيماً واصطبرت له وقمت فينا بأمر الله يا عمرا

قال الصبان: فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب، وليس الدليل الألف؛ لأنها تلحق المستغاث والمتعجب منه كما يأتي. قوله:

(وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثاً قد يُعرّى فاعلما)

يعني: أن المنادى غير المندوب وغير المضمر وغير المستغاث قد يعرى من حرف النداء لفظاً نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾، ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ وأما المندوب والمستغاث والمضمر فلا تعرى من حرف النداء، قال الأشموني: أفهم كلامه جواز نداء المضمر، والصحيح منعه مطلقاً، وشذ «يا إياك قد كفيتك» وقوله:

يا أبجر ابن أبجر يا أنت أنت الذي طلقت عام جعت

قوله:

(وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله)

يعني: أن ذاك الذي هو التعري من حرف النداء قلَّ في نداء اسم الجنس واسم الإشارة، ولكن من منعه فيهما فانصر عاذله، أي: لائمه؛ لوروده عن العرب، فمن ذلك في اسم الجنس قولهم:

أطرق كرى إن النعام في القرى والكرى ذكر الحبارى

كما في مختار الصحاح، قال الصبان: أصله: يا كروان رخم بحذف النون، وحذفت منها الألف لكونها ليناً زائداً ساكناً مكملاً أربعة، قال الناظم: ومع الآخر احذف الذي تلا... إلخ. ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، أي: اخفض يا كرا عنقك للصيد، فإن هنا من هو أكبر وأطول عنقاً منك وهو النعام؛ قد صيد. اهـ.

ومن نداء اسم الجنس أيضاً قولهم: «أصبح ليل» قال الصبان: مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء، أي: ائت بالصبح أو تبدل بالصبح. اهـ.

وقولهم: افتد مخنوق، قال الصبان: مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله. اهـ.

ومن أمثلة حذفه مع اسم الإشارة قوله:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي ... بمثلك هذا لوعة وغرام

أي: يا هذا وقوله:

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال ... الرأس شيباً إلى الصبا من سبيل

(تنبيه): اعلم أن المراد باسم الجنس هنا المعين، وأما غير المعين كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي فلا يحذف منه حرف النداء. قوله:

(وابن المعرف المنادى المفردا ... على الذي في رفعه قد عهدا)

يعني: أن المنادى إذا اجتمع فيه هذان الأمران يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً؛ والأمران: التعريف والإفراد، والمراد بالإفراد هنا: أن لا يكون مضافاً ولا شبهه كما في باب لا، فتقول في العلم المفرد: «يا زيد» بالبناء على الضم، وتقول في التثنية: «يا زيدان» وتقول في الجمع: «يا زيدون» وتقول في المعتل: «يا قاضي».

قوله: (وانو انضمام ما بنوا قبل الندا...) يعني: أن الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء كسيبويه وخمسة عشر تنوي ضمه عند النداء، (وليجر مجرى ذي بناء جددا) يعني: أنك تجريه مجرى ما تجدد بناؤه في جواز رفع تابعه ونصبه، وسيأتي ذلك للناظم، فتقول: «يا سيبويه العالم» بالرفع أو النصب، كما تقول: «يا زيد الفاضل» كذلك، أي: بالرفع والنصب. قوله:

(والمفرد المنكور والمضافا ... وشبهه انصب عادماً خلافا)

يعني: أن المنادى يجب نصبه في ثلاثة مواضع:

أحدها: النكرة غير المقصودة كقول الواعظ: «يا غافلاً والموت يطلبه» وهذا هو المراد بقوله: المفرد المنكور، ومن أمثلته أيضاً قوله:

أيا راكباً إما عرضت فبلغن ... نداماي من نجران ألا تلاقيا

قال الصبان: عرضت، أي: أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما بينهما، ونجران: بلد باليمن.

والموضع الثاني: الذي يجب نصبه المنادى المضاف نحو: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا﴾.

والثالث: شبه المضاف؛ وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: «يا رفيقاً بالعباد» ونحو: «يا حسناً وجهه» قوله:

(ونحو زيد ضم وافتحن من ... نحو أزيد بن سعيد لاتهن)

يعني: أن المنادى إذا كان علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم كما في مثال الناظم: «أزيد بن سعيد» يجوز فيه الضم والفتح، قال الصبان: جاز فيه الضم، أي: على الأصل، والفتح إما على الإتباع لفتحة ابن، إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين، وعليه اقتصر في التسهيل، أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئاً واحداً كخمسة عشر، قال الأشموني: والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح، ومنه قوله:

يا حكم بن المنذر بن الجارود ... سرادق المجد عليك ممدود

ثم ذكر حكم ما إذا اختل شرط من الشروط المذكورة ضمناً في قوله: ونحو: زيد ضم. . . إلخ. فقال:

(والضم إن لم يل الابن علما ... أو يلي الابن علم قد حتما)

يعني: أن الضم يتحتم إذا لم يكن قبل الابن علم نحو: «يا رجل ابن سعيد» وكذا إذا لم يكن بعد الابن علم نحو: «يا سعيد ابن أخينا» وكذا إذا لم يكن بعد العلم ابن أصلاً نحو: «يا زيد الفاضل» أو كان بعده ولكن انفصل عنه نحو: «يا سعيد الفاضل ابن عمرو» ولم يشترط الكوفيون الوصف بابن فأجازوا الوجهين في نحو: «يا زيد الفاضل» محتجين بقوله:

فما كعب بن مامة وابن سعدى ... بأجود منك يا عمر الجوادا

بفتح عمر، وخرجه بعضهم على أن أصله عمرا بالألف عند من يجيز

إلحاقها في غير الندبة والاستغاثة ، قال الصبان: و المراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطي وغيره ، وابن مامة: هو الذي آثر رفيقه بالماء ومات عطشاً ، ومامة اسم أبيه.

(تنبيه): إذا كان العلم موصوفاً بابن في غير النداء تعين حذف تنوينه كجاء زيد بن عمرو ، وقد ينون في الضرورة كقوله:

جارية من قيس بن ثعلبه كريمة أخوالها والعصبه
تزوجت شيخاً عظيم الرقبه

ولا يكتب ألف ابن في هذه الحالة في النداء و لا في غيره إلا إذا وقع ابتداء سطر أو أضيف إلى مؤنث ، نحو: «عيسى ابن مريم» أو أخبر به نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ ، كذا إذا كانت البنوة مجازية أو كان مثنى أو مجموعاً. قوله:

(واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا)

يعني: أن المنادى الذى تقدم أنه يبنى على الضم يجوز تنوينه اضطراراً ، وإذا نون يجوز ضمه ونصبه ، فمن أمثلة الضم قوله:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

وقوله:

ليت التحية كانت لي فأشكرها مكان يا جمل حييت يا رجل

ومن أمثلة المنصوب قوله:

أعبداً حل في شُعَبَا غريباً ألؤماً لا أبالك واغترابا

وقوله:

ضربت صدرها إلي وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي

قوله: (وباضطرار خص جمع يا وأل. . .) يعني: أن أل لا تجتمع مع يا وكذا غيرها من حروف النداء إلا في الضرورة ، كقوله:

عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلى عدنان

وقوله:

فيـــا الغـــلامـــان الـــذان فـــرا إيـــاكمـــا أن تعقبـــان شـــرا

وعند البغداديين يجوز في الاختيار ولا يحوز عند غيرهم. (إلا مع الله ومحكي الجمل) يعني: أن أل تجتمع مع حرف النداء في اسم الجلالة، والجملة المحكية نحو: «يا المنطلق زيد» فيمن اسمه ذلك، وتقول في اسم الجلالة: «يا ألله» بإثبات الألفين و«يلله» بحذفهما، و«ياالله» بحذف الثانية فقط.

قوله: (والأكثر اللهم بالتعويض...) يعني: أن الأكثر في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء وتعوض عنه الميم (وشذ يا اللهم في قريض) أي: شذ الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله:

إنـــي إذا مـــا حـــدثٌ ألمّـــا أقـــول يـــا اللهـــمّ يـــا اللهـــمّ

ومذهب الكوفيين جواز الجمع بين الميم وحرف النداء؛ لأن الميم ليست عندهم عوضاً بل هي عندهم بقية جملة محذوفة، والأصل عندهم: الله أمنا بخير، وقد تحذف أل من اللهم كقوله:

لهـــم إن كنـــت قبلـــت حجتـــج فـــلا يـــزال جـــاحـــش يـــأتيـــك بـــج

* * *

(فصل في تابع المنادى)

قوله: (تابع ذي الضم المضاف دون أل... ألزمه نصباً) يعني: أن المنادى ذا الضم، أي: الذي تقدم أنه يبنى على الضم، يلزم تابعه النصب بشرطين: أن يكون مضافاً، وخالياً من أل، والمراد بالتابع هنا النعت وعطف البيان والتوكيد، بدليل ما يأتي، ومثل النعت بقوله: (كأزيد ذا الحيل)، ومثال التوكيد: «أزيد نفسه» ومثال عطف البيان: «أزيد أنف الناقة».

قوله: (وما سواه ارفع أوانصب) يعني: أن غير ما استكمل الشرطين المذكورين الذين هما الإضافة والخلو من أل يجوز فيه الرفع والنصب، فتقول في المضاف المقرون بأل: «يا زيد الحسن الوجه» بالرفع والنصب، وتقول في عطف البيان غير المضاف: «يا غلام بشر» بالرفع و«بشراً» بالنصب وتقول في التوكيد: «يا تميم أجمعون» بالرفع و«أجمعين» بالنصب. واعلم: أن النصب

إتباعاً لمحل المنادى والرفع مراعاة للفظه. قوله: (واجعلا. . . كمستقل نسقاً أو بدلا) يعني: أن البدل وعطف النسق الخاليين من أل يجعلان كأنهما مستقلان بالنداء، فإذا كانا مفردين يضمان، وإذا كانا مضافين ينصبان، فتقول في البدل المفرد: «يا زيد بشر» بالضم، وتقول في المضاف: «يا زيد عبد الله» بالنصب، وتقول في العطف: «يا زيد وبشر» بالضم و«يا زيد وعبد الله» بالنصب أيضاً. قوله:

(وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى)

يعني: أن عطف النسق إذا كان فيه أل يجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، والرفع هو الذي ينتقى، أي: يختار، وإنما كان مختاراً لأنه أقرب للتناسب ولحكاية سيبويه أنه أكثر، مثاله ـ أي: النسق الذي فيه أل ـ «يا زيد والحسن» وأما قراءة السبعة: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ بالنصب، فالعطف على فضلاً من قوله: ﴿ ۞ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ﴾ قال الصبان: وقال ابن معطي: مفعول معه وضعفه ابن الخشاب، وقيل: مفعول لمحذوف، أي: وسخرنا له الطير، واختار أبو عمرو ويونس والجرمي النصب تمسكاً بظاهر الآية، وفصل المبرد فقال: إن كانت أل معرفة كالآية فالنصب، وإن لم تكن معرفة كالتي للمح ما نقل عنه العلم نحو: الفضل والحارث فالرفع، وهذا الخلاف إنما هو فيما هو مختار، وأما الجواز فكلا الوجهين جائز. قوله:

(وأيها مصحوب أل بعد صفه يلزم بالرفع لدى ذي معرفه)

يعني: أن أيها يلزم بعدها في النداء اسم مصحوب بأل يكون صفة لها ويكون مرفوعاً، وإنما كان مرفوعاً لأنه المقصود بالنداء، وأي: إنما وضعت للتوصل لنداء ما فيه أل، وأجاز المازني نصبه قياساً على غيره من صفة المنادى المضموم، وإلى الرد على المازني تعريضاً أشار المصنف بقوله: لدى ذي معرفه، وظاهر قول الناظم: صفه أنه نعت مطلقاً وقيل إنه عطف بيان مطلقاً وقيل: إن كان مشتقاً كان نعتاً كـ«يا أيها الكريم»، وإن كان جامداً كان عطف بيان كـ«يا أيها الإنسان»، واعلم أن أيا نكرة مقصودة مبنية على الضم، وتلزم ها التنبيه عوضاً عما فاتها من الإضافة، وتؤنث نحو: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ﴾.

قوله: (وأي هذا أيها الذي ورد. . .) يعني: أن أيا ورد وصفها باسم الإشارة والموصول المقرون بأل كالمثالين المذكورين، ومن أمثلة وصفه باسم الإشارة قوله:

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه لشيء نحته عن يديه المقادر

ومن أمثلة وصفه بالموصول قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾. (ووصف أي بسوى هذا يرد) يعني: أن أيا يرد وصفها بغير ما ذكر من الصفة المقرونة بأل واسم الإشارة والموصول المقرون بأل، فلا يقال: يا أيها زيد، ولا يا أيها صاحب بكر.

قوله: (وذو إشارة كأي في الصفه. . .) يعني: أن اسم الإشارة يكون مثل أي في الصفة، أي: في كونها لازمة له مرفوعة مقرونة بأل نحو: «يا ذا الفاضل» ودخل في التشبيه كونها موصولاً مقروناً بأل نحو: «يا ذا الذي قام» وأما كونها اسم إشارة فلا يتوهم لأن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة، ومحل ما ذكر (إن كان تركها يفيت المعرفه) يعني: أن محل لزوم رفع صفة اسم الإشارة إذا كان تركها - أي: الصفة - يفيت المعرفة وذلك بأن تكون هي المقصودة بالنداء، واسم الإشارة وضع للتوصل لندائها، كقولك لشخص قائم بين قوم جلوس: «يذا القائم» وأما إن كان تركها لا يفيت المعرفة بأن كان اسم الإشارة معروفاً بدونها، كما إذا وضعت يدك على قائم بين جلوس مثلاً وقلت: «يذا القائم» فيجوز حينئذ في وصفه ما يجوز في غيره من المناديات المبنية على الضم لكن لا بد من اقترانه بأل.

قوله: (في نحو: سعد سعد الأوس. . . ينتصب ثان) يعني: أن نحو قوله:

فيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصري ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف

من كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً مكرراً والثاني مضاف ينصب فيه الثاني حتماً. (وضم وافتح أولا تصب) يعني: أن الأول من نحو: هذا التركيب يجوز فيه الضم والفتح، أما الضم فلأنه منادى مفرد معرف ويكون نصب الثاني حينئذ إما على أنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل، وأما الفتح ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني ، والثاني زائد بين المتضائفين.

المذهب الثاني: وهو مذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر مماثل لما أضيف إليه الآخر ، والآخر منصوب على الأوجه المتقدمة ـ أعني: كونه منادى مضافاً أو توكيداً أو عطف بيان أو بدلاً .

المذهب الثالث: أنه مركب مع الثاني تركيب خمسة عشر ، وأشهر الوجهين المذكورين في قوله: ضم وافتح أولاً : الضم.

* * *

(المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)

(واجعل منادى صح أن يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا)

يعني: أن المنادى إذا كان آخره صحيحاً وأضيف إلى ياء المتكلم يجوز فيه خمسة أوجه:

١ ـ الكسر مع حذف الياء كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ ، وهذا هو الأفصح والأكثر.

٢ ـ ويليه الكسر مع ثبوت الياء ساكنة، نحو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾

٣ ـ ثم يلي ذلك ثبوتها مفتوحة نحو: : ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ .

٤ ـ ثم يلي ذلك قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً ، نحو: ﴿يا حسرتا﴾ ، ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ .

٥ ـ وأما حذف الألف والاكتفاء بالفتحة الذي هو الثالث في كلام الناظم ففيه خلاف؛ فمذهب الأكثر المنع ، ومذهب الأخفش والمازني والفارسي الجواز ، كقوله:

ولست براجع ما فات مني بلَهْفَ ولا بلَيْتَ ولا لو أني

ويحتمل أن يكون المراد: ولست براجع بهذه اللفظة ، وحينئذ لا نداء ، وأما إذا كان المضاف إلى ياء المتكلم ليس صحيحاً ففيه لغة واحدة وهي ثبوت

يائه مفتوحة نحو: «يا فتاي، ويا قاضي» قال الصبان: وتسكين ورش ﴿وَمَحْيَايَ﴾ من إجراء الوصل مجرى الوقف. قوله:

(وفتح أوكسر وحذف اليا استمر في يا ابن أمّ يا ابن عمّ لا مفر)

يعني: أن هذين اللفظين استمر فيهما عن العرب الكسر وحذف الياء، والفتح وحذف الألف، لكثرة الاستعمال فأعطوهما حكم المنادى، أما الفتح ففي وجهه قولان:

أحدهما: أن الأصل أما وعما بقلب الياء ألفاً فحذف الألف وبقيت الفتحة دالة عليه.

الوجه الثاني: أنهما جعلا اسماً واحداً مركباً مبنياً على الفتح، وأما الكسر فمذهب الزجاج أنهم استغنوا بالكسرة عن الياء من غير تركيب، وقال صاحب الارتشاف: إن ابن أم وابن عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد، وحذفوا الياء وأبقوا الكسرة، فالخلاف بين الزجاج وصاحب الارتشاف إنما هو في التركيب وعدمه، واعلم: أن ابنة عم مثل ابن عم وابنة أم مثل ابن أم، وأما قوله:

يا بنة عماً لا تلومي واهجعي وانمي كما ينمي خضاب الأشجع

فضرورة، أي: حيث أثبت الألف، وكذلك إثبات الياء في قوله:

يا بن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلفتني لدهر شديد

قوله: شقيق، قال الصبان: بتصغير شقيق، وأما نظائر ابن أم وابن عم فليس فيها إلا إثبات الياء نحو: «يا بن خالي، ويا بن أخي» ولذلك قال الناظم: في يا بن أم، ولم يقل في نحو: يا بن أم. قوله:

(وفي الندا أبت أمت عرض واكسر أوافتح ومن اليا التا عوض)

يعني: أن أبت وأمت سمعا في النداء بكسر التاء وفتحها، والتاء فيهما عوض عن ياء أبي وأمي، والفتح أقيس، والكسر أكثر، وبالفتح قرأ ابن عامر: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾، وقرأ غيره بالكسر، واعلم: أن التعويض المذكور ليس بلازم بل يجوز فيهما ما جاز في غيرهما من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ومع كونه

غير لازم خاص بالنداء ، ويمنع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها ، كما يمنع الجمع بين التاء والألف لأن الألف بدل من الياء ، وأما قوله :

أيا أبتا لا زلت فينا فإننا   لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

فضرورة .

* * *

(أسماء لازمت النداء)

(وفُلُ بعض ما يخص بالندا) يعني : أن فل مما يخص بالنداء أي : لا تستعمل إلا مناداة وكذلك فلة للمؤنث ، واختلف في معناهما ، فمذهب سيبويه : أن فل كناية عن رجل ، وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الناظم والشلوبين وابن عصفور أن فل كناية عن زيد ، أي : عن علم مذكر ، وفلة كناية عن علم مؤنث كهند. قوله : (لؤمان نومان كذا) يعني : أن لؤمان بالهمز وضم اللام ونومان كذا ، أي : مما يختص بالنداء ، ومثل لؤمان ملام وملامان ، والثلاثة بمعنى عظيم اللؤم ، ونومان بمعنى كثير النوم. قوله : (واطردا. في سب الأنثى وزن يا خباث. . .) يعني : أن وزن فعال بفتح الفاء شاع استعماله ملازماً للنداء في سب الإناث نحو : «يا خباث ، ويا فساق ، ويا لكاع» أي : خسيسة ، وأما قوله :

أطوف ما أطوف ثم آوي   إلى بيت قعيدته لكاع

فضرورة ، قال الصبان : وقيل التقدير : قعيدته يقال لها : يا لكاع. قوله : (والأمر هكذا من الثلاثي) يعني : أن اسم فعل الأمر يكون هكذا ، أي : على وزن خباث إذا كان من الثلاثي ، نحو : «نزال وتراك» من انزل واترك ، وذكره هنا لمناسبته لخباث في الوزن والبناء على الكسر لا النداء ، ويشترط لبناء اسم الفعل الثلاثي على الوزن المذكور شروط :

الأول : أن يكون مجرداً من الزوائد ، وأما غير المجرد فلا يبنى منه إلا سماعاً نحو : «دراك من أدرك» .

الثاني : أن يكون تاماً ، فلا يبنى من كان وأخواتها .

الشرط الثالث: أن يكون متصرفاً، فلا يبنى من نعم وبئس.

الشرط الرابع: أن يكون تصرفه تاماً بخلاف ذر فإنها لا يستعمل منها ماض.

قوله: (وشاع في سب الذكور فعل. . . ولا تقس) يعني: أنه كثر في سب الذكر فعل بضم الفاء وفتح العين، لكنه غير مقيس نحو: قولهم: «يا فسق، يا لكع، يا غدر، يا خبث» وذكر الصبان أن المسموع منه هذه الألفاظ الأربعة.

قوله: (وجر في الشعر فل) يعني: أن فل الذي تقدم أنه يخص بالنداء سمع في الشعر مجروراً في قوله:

في لجة أمسك فلاناً عن فل ... منه تغل إبلي في الهوجل

قال الأشموني: والصواب: أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله:

دَرِسَ المَنَا بمتالع فأبانا ... فتقادمت فالحِسُّ فالسوبان

أي: درس المنازل.

* * *

(الاستغاثة)

(إذا استغيث اسم منادى خفضا ... باللام مفتوحاً كيا للمرتضى)

يعني: أنه إذا استغيث اسم، أي: نودي ليخلص من شدة أو يعين على مشقة؛ يخفض باللام غالباً حال كون اللام مفتوحاً، كمثال الناظم: «يا للمرتضى» وقول عمر رضي الله تعالى عنه لما طعنه عدو الله أبو لؤلؤة عبد المغيرة بن شعبة: «يالله للمسلمين» وإنما كان اللام مفتوحاً لوقوع المستغاث موقع المضمر، وليحصل فرق بينه وبين المستغاث من أجله، وإنما أعرب مع كونه منادى مفرداً معرفة؛ لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهاً بالمضاف.

قوله: (وافتح مع المعطوف إن كررت يا. . .) يعني: أنك تفتح لام الاستغاثة مع المستغاث المعطوف إذا كررت معه يا نحو: «يا لَزيد، ويا لَبكر لعمرو» وقوله:

يـا لقـومـي ، ويـا لأمثـال قـومـي	لأنــاس عتــوهــم فــي ازديـــاد

(وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا) يعني: أنك إذا لم تكرر يا تأتي باللام مع المعطوف مكسوراً كقوله:

يبكيـك نـاء بعيـدُ الـدار مغتـرب	يــا للكهـول وللشبــان للعجــب

واعلم أنه يجوز مع المعطوف حذف اللام وإثباتها ، وقد اجتمعا في قوله:

يــا لعطــافنــا ويــا للــريــاح	وأبــي الحشــرج الفتــى النفــاح

قال الصبان: عطاف ، ورياح براء مكسورة فتحتية مخففة ، وأبو الحشرج: أسماء رجال يرثيهم الشاعر ، والنفاح: كثير النفح ، أي: الإعطاء.

قوله: (ولام مااستغيث عاقبت ألف) يعني: أن لام المستغاث عاقبتها الألف ، أي: تجعل الألف في آخر الاسم تارة ، واللام مرة أخرى ، فهما يتعاقبان أي: يتناوبان ، تقول: «يا زيداً لعمرو» ومنه قوله:

يــا يــزيــد الآمــل نيــل عــز	وغنــى بعــد فــاقــة وهــوان

ولا يجوز الجمع بين الألف واللام ، فلا يقال: يا لزيداً لعمرو ، وقد يخلوا منهما ، قال الصبان عازياً للتصريح: فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث. اهـ.

ومنه قوله:

ألا يــا قــوم للعجــب العجيــب	وللغفــلات تعــرض لــلأريــب

قال الصبان: يا قوم: بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها.

قوله: (ومثله اسم ذو تعجب ألف) يعني: أن الاسم المتعجب منه مثل المستغاث في كون اللام تفتح معه ، وغير ذلك مما مر كقولهم: «يا للماء ، ويا للدواهي» إذا تعجبوا من كثرتهما ، وتقول: «يا عجباً لزيد» بمعاقبة الألف للام ، قال:

يــا عجبـــاً لهـــذه الفليقـــهْ	هــل تــذهبــنَّ القُــوبــاء الــريقــه

* * *

(الندبة)

قال الصبان: هي بضم النون، مصدر ندب الميت: إذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة. اهـ.

(ما للمنادى اجعل لمندوب) يعني: أنك تجعل للمندوب من الأحكام ما جعلت للمنادى، والمندوب: هو المتفجع عليه، والتفجع: إظهار الحزن، والتفجع عليه لفقده حقيقة، كقوله:

حملت أمراً عظيماً، واصطبرت له وقمت فينا بأمر الله يا عمرا

أولتنزيله منزلة المفقود، كقول عمر رضي الله تعالى عنه وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب: «واعمراه، واعمراه» أو المتوجع له أو منه، مثال المتوجع له قوله:

فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء

ومثال المتوجع منه: «وامصيبتاه» وإذا كان المندوب له حكم المنادى يبنى على الضم إذا كان مفرداً نحو: «وازيد» وينصب إذا كان مضافاً نحو: «وا أمير المؤمنين» قوله: (وما... نكر لم يندب ولا ما أبهما) يعني: أن الاسم المنكر لا يندب فلا يقال: وارجلاه، وكذلك المبهم، وهو اسم الإشارة والموصول إذا كانت صلته غير مشتهرة، فلا يقال: واهذاه، ولاوامن أذهباه، بل لا يندب إلا العلم ونحوه، كما ذكره في قوله: (ويندب الموصول بالذي اشتهر...) يعني: أن الموصول إذا كانت صلته مشتهرة يجوز أن يندب (كبير زمزم يلي وا من حفر) أي: كوا من حفر بئر زمزماه؛ فإنه بمنزلة: وا عبد المطلباه.

قوله: (ومنتهى المندوب صله بالألف...) يعني: أنك تصل آخر المندوب بالألف جوازاً، وتسمى ألف الندبة فتقول في المفرد: «وازيداه» وفي المضاف قوله: (متلوها إن كان مثلها حذف) يعني: أن الذي تليه ألف الندبة إن كان ألفاً حذف كموسى، فتقول: «واموساه» وأجاز الكوفيون قلبه ياء فقالوا: «وا موسياه»؟ قوله:

(كذاك تنوين الذي به كمل من صلة أو غيرها نلت الأمل)

يعني: أن تنوين ما كمل به المندوب، أي: ما كان آخره يحذف، فتقول في غلام زيد: «وا غلام زيداه» وتقول في بئر زمزم: «وا بئر زمزماه» فإن قلت: إن زمزم لا تنوين فيه لكونه غير منصرف، قلت: ذكر الصبان أنه يصح أن يراد بالتنوين في كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف. قوله:

(والشكل حتماً أوله مجانسا   إن يكن الفتح بوهم لابسا)

يعني: أنك تولي الشكل الذي في آخر المندوب حرفاً مجانساً، فتولي الكسرة ياء، والضمة واواً إذا كان الفتح يؤدي إلى اللبس، فإذا ندبت غلامَ مضافاً لضمير المخاطبة تقول: «وا غلامكيه» بالكسر والياء، ولا تقل: واغلامكاه، لئلا يلتبس بندبة المخاطب، وكذلك إذا كان غلام مضافاً إلى ضمير الغائب تقول: «واغلامهوه» لئلا يلتبس بالغائبة.

قوله: (وواقفاً زد هاء سكت إن ترد...) يعني: أنك إذا وقفت على المندوب تزيد في آخره هاء سكت إن شئت كما في الأمثلة المتقدمة، (وإن تشأ فالمد والها لا تزد) يعني: أنك إن شئت لا تزد المد ولا الهاء بل تجعله كالمنادى الخالي عن الندبة، وأفهم قوله: واقفاً: أن هذه الهاء لا تثبت في الوصل، وربما ثبتت في الضرورة مضمومة أو مكسورة. قوله:

(وقائل واعبديا واعبدا   من في الندا اليا ذا سكون أبدا)

يعني: أن من يقول في ندبة المضاف إلى ياء المتكلم: «وا عبديا واعبدا» هو من يسكن الياء في النداء، فيقول: عبدي، فهنا تارة يفتحها لأجل ألف الندبة فيقول: عبديا، وتارة يحذف لالتقاء الساكنين فيقول: عبدا، وأما من قال: يا عبد، بالكسر، أو: يا عبد، بالفتح، أو: يا عبد، بالضم، أو: يا عبدا، بالألف؛ اقتصرعلى الثاني -أي: واعبدا- ومن قال: عبدي؛ بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول، أي: واعبديا.

* * *

(الترخيم)

وهو لغة: التسهيل والتليين، ومنه قوله:

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر

واصطلاحاً: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، وهو نوعان: ترخيم تصغير، وسيأتي في باب التصغير، وترخيم نداء وإليه أشار بقوله: (ترخيماً احذف آخر المنادى. . .) يعني: أنك تحذف آخر المنادى عند ترخيمه (كيا سعا فيمن دعا سعادا. وجوزنه مطلقاً في كلّ ما أنث بالها) يعني: أن الترخيم يجوز في كل اسم مؤنث بالهاء مطلقاً، أي: سواء كان علماً أم لا، ثلاثياً أم لا، كقوله:

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

وقوله:

جاري لا تستكثري عذيري سيري وإشفاقي على البعيري

أي: يا جارية، ويستثنى من إطلاقه النكرة غير المقصودة، فلا ترخم جارية في قول الأعمى: «يا جارية خذي بيدي» وكذلك المضاف، فلا يجوز الترخيم في نحو: «طلحة الخير» وأما قوله:

يا علقم الخير قد طالت إقامتنا هل حان منا إلى ذي الغمر تسريح

فنادر. قوله: (والذي قد رخما. بحذفها وفّرْه بعد) يعني: أن الاسم المرخم بحذف الهاء المذكور يوفر، أي: لا يحذف منه شيء آخر، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانياً إن بقي بعده ثلاثة أحرف كقوله:

أحار بن بدر قد وليت ولاية فكن جرذاً فيها تخون وتسرق

أراد حارثة، فحذف التاء وما قبله، ومن أمثلته أيضاً قوله:

يا أرط إنك فاعل ما قلته والمرء يستحيي إذا لم يصدق

أراد أرطأة. قوله: (واحظلا. . . ترخيم ما من هذه الها قد خلا. إلا الرباعي فما فوقُ العلم. . . دون إضافة وإسناد متم) يعني: أنك تحظل، أي: تمنع ترخيم الاسم الخالي من هذه الهاء إلا بأربعة شروط:

أولها: أن يكون أربعة أحرف فصاعداً؛ فلا يجوز ترخيم الثلاثي الخالي من الهاء سواء كان ساكن الوسط كبكر أو متحركة نحو: «حكم» خلافاً للفراء والأخفش في جواز ترخيمه، أي: متحرك الوسط، والأخفش وبعض الكوفيين في ساكن الوسط.

ثاني الشروط: أن يكون علماً؛ لأن العلم لكثرة ندائه يناسب التخفيف بالترخيم، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة؛ كياغضنف في غضنفر.

ثالث الشروط: أن لا يكون ذا إضافة، أي: مضافاً أو مضافاً إليه، وندر ترخيم المضاف إليه كقوله:

أبا عُروَ لا تبعد فكل ابن حرة ... سيدعوه داعي ميتة فيجيب

أراد أبا عروة، وكذلك قوله:

خذو حذركم يا آل عكرم واذكروا ... أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

كما يندر أيضاً ترخيم المضاف كقوله:

يا علقم الخير قد طالت إقامتنا ... هل حان منا إلى ذي الغمر تسريح

وقد تقدم، وأندر من ترخيم المضاف إليه والمضاف حذف المضاف إليه بأسره، كقوله:

يا عبد هل تذكرني ساعة ... في موكب أو رائد لقنيص

أراد عبد ودّ كما في طرة ابن بون. وقال الأشموني: أراد عبد هند.

رابع الشروط: أن لا يكون ذا إسناد، فلا يرخم نحو: «تأبّط شراً، وبرق نحره».

(تنبيه): لا يرخم الاسم الملازم للنداء كفُلُ أصلاً، وكذا المندوب والمستغاث، وأما ترخيم المستغاث في قوله:

كلما نادى مناد منهم ... يا لتيم قلنا يا لمال

أي: يا لمالك فضرورة.

قوله: (ومع الآخر احذف الذي... تلا إن زيد ليناً ساكناً مكملا. أربعة

فصاعداً) يعني: أنك تحذف مع الآخِر ما تلاه الآخِر، وهو ما قبله بشروط أربعة:

أولها: أن يكون زائداً.

الثاني: أن يكون من حروف اللين وهي الألف والواو والياء.

الشرط الثالث: أن يكون ساكناً.

الشرط الرابع: أن يكون مكملاً أربعة فأكثر، بأن تكون قبله ثلاثة فما فوقها.

مثال: ما استوفى الشروط: «أسماء، ومروان، ومنصور» فتقول: «يا أسمَ، ويا منصُ، ويا مروَ» ومنه قوله:

يا مروَ إن مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييئس

وقوله:

يا أسم صبراً على ما كان من حدث إن الحوادث ملقى ومنتظر

واعلم: أنه خرج بقول الناظم: إن زيد؛ ما إذا كان ما قبل الآخر أصلياً، فلا يحذف كما في مختار ومنقاد علمين؛ لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة، وخرج بقوله: ليناً؛ ما إذا كان صحيحاً فإنه لا يحذف سواء كان ساكناً كقمطر، أو متحركاً كسفرجل، وأجاز الفراء في قمطر قمِ بحذف الحرفين الأخيرين، قال الصبان: قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة: هو الجمل القوي الضخم، والرجل القصير. اهـ قاموس.

وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب. اهـ.

قلت: وكذا فسره صاحب مختار الصحاح، وذكر هذا البيت:

ليس بعلم ما حوى القمطر ما لعلم إلا ما حواه الصدر

وخرج بقول الناظم: ساكناً؛ ما إذا كان ما قبل الآخر متحركاً، كالهَبَيّخ بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة: الغلام الممتلئ، أي: السمين. اهـ.

الصبان: وقَنَوّر بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء: الصعب اليبوس من كل شيء، ذكره الصبان أيضاً، وخرج بقوله: مكملاً أربعة فصاعداً؛ ما إذا

كان ثالثاً ، نحو: «ثمود ، وعماد ، وسعيد» فيقال: «يا ثمو ، وعما ، وسعي».

قوله: (والخلف في. . . واو وياء بهما فتح قفي) يعني: أن الواو والياء إذا كانت الحركة قبلهما غير مجانسة لهما بأن كان قبلهما فتح وقع فيهما الخلاف؛ هل يجوز حذفهما مع الآخر كما إذا كان قبلهما حركة مجانسة أو لا يحذفان ، وذلك نحو: «فرعون ، وغرنيق» إذا كان علماً. قال الصبان: غرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون: طير من طيور الماء طويل العنق. ا هـ.

فمذهب الجرمي والفراء جواز الحذف ، تقول: «يا غرن ، ويا فرع» ومذهب غيرهما عدم الجواز.

قوله: (والعجز احذف من مركب) يعني: أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه ، أي: جزؤه الأخير إذا رخم ، فتقول في بعلبك: «يا بعل» وفي حضرموت: «يا حضر» وكذا المركب العددي كخمسة عشر علماً. قوله: (وقل. . . ترخيم جملة) يعني: أن الجملة والمراد بها المركب تركيب إسناد يقل ترخيمها نحو: «تأبط شراً ، وبرق نحره» قوله: (وذا عمرو نقل) يعني: أن ترخيم الجملة مع قلته نقل عمرو وهو سيبويه: جوازه سيبويه: قال الصبان: سيب: بمعنى تفاح ، وويه: بمعنى رائحة ، والإضافة في لغة العجم على قلبها في لغة العرب ، ولقب بذلك للطافته؛ لأن التفاح من لطيف الفواكه. ا هـ.

قوله:

(وإن نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه ألف)

يعني: أنك إذا نويت المحذوف من المرخم بعد حذفه ، فما بقي من الاسم استعمله بما كان مألوفاً فيه قبل الحذف ، فتقول في ترخيم منصور: «منص» بضم الصاد ، وتقول: «حار» في ترخيم حارث ، و«جعف» في جعفر. قوله:

(واجعله إن لم تنو محذوفاً كما لو كان بالآخر وضعاً تمما)

يعني: أنك إذا لم تنو ما حذف من المرخم تجعله كأنه وضع على هذه الحالة التي هو عليها الآن ، فتعطيه من الأحكام ما يستحق لو كان هذا الحرف آخره ، فإن كان مفرداً مثلاً بني على الضم ، فتقول في حارث: «يا حارُ» بالضم ، وتقول في جعفر: «يا جعفُ» بالضم أيضاً.

ثم مثل لما ذكر فقال:

(فقل على الأول في ثمود يا ثمو ويا ثمي على الثاني بيا)

يعني: أنك إذا رخمت ثمود تقول على الوجه الأول الذي هو نية المحذوف: «يا ثمو» بإبقاء الواو لأنها محكوم لها بأنها في الوسط، وقل على الوجه الثاني الذي هو عدم نية المحذوف: «يا ثمي» بالياء، أي: بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة، أي: وهي إذا تطرفت بعد ضمة القاعدة أن تقلب القلب المذكور كما في الأجرى والأدلى جمع جرو ودلو؛ الأصل فيهما الأجرو والأدلو بضم الراء واللام، فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء.

(والتزم الأول) يعني: أنك تلتزم الوجه الأول (في) كل موضع إذا لم تفعله فيه التبس المذكر بالمؤنث (ك) ما إذا رخمت (مُسلمه...) فإنك إذا لم تنو المحذوف وقلت: «يا مسلمُ» بالضم أوهم ذلك تذكيره وأنه غير مرخم، فيلزم الوجه الأول فتقول: «يا مسلمَ» بفتح الميم (وجوز الوجهين في كمَسلمه) يعني: أنك تجوز الوجهين في كل ما ليس فيه لبس كمسلمة بفتح الميم، فتقول في ترخيمه: «يا مَسلمُ» بالضم والفتح. واعلم: أن الوجهين المذكورين أكثرهما الأول.

قوله: (ولاضطرار رخموا دون ندا... ما للندا يصلح) يعني: أن الترخيم يجوز في غير النداء بشرطين: أحدهما: الاضطرار، والثاني: أن يكون الاسم صالحاً للنداء. (نحو: أحمدا) بخلاف ما إذا لم يصلح للنداء بأن كان فيه أل كالغلام، وبقي شرط ثالث: وهو أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف أو مؤنثاً بالتاء، واعلم: أن الترخيم المذكور يجوز على لغة من يتمم، أي: لم ينو المحذوف إجماعاً، كقوله:

لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

أي: ابن مالك، والدليل على أنه لم ينو المحذوف التنوين، وأما على لغة من ينو المحذوف فأجازه سيبويه ومنعه المبرد، واستشهد سيبويه بقوله:

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

وقوله:

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

ورواه المبرد: وما عهدي كعهدك يا أماما؛ فجعله من ترخيم المنادى، فيكون لا شاهد فيه لسيبويه.

* * *

(الاختصاص)

(الاختصاص كنداء دون يا . . .) يعني: أن الاختصاص خبر جاء على صورة النداء توسعاً، والمراد بالخبر عكس الإنشاء، لكنه يخالف النداء في كونه خالياً من حرف النداء لفظاً ونية، ويخالفه أيضاً في كونه لا يقع في أول الكلام، ومثله بقوله: (كأيها الفتى بإثر ارجونيا) فقوله: أيها الفتى منصوب على الاختصاص، أي: أخص، وعامله المذكور واجب الحذف، وقوله: بإثر ارجونيا، أي: إذا قلت أيها الفتى بعد ارجوني تكون أيها منصوبة على الاختصاص، ومما يفارق فيه النداء أيضاً: أنه لا بد أن يتقدم عليه اسم بمعناه كالياء في مثال الناظم، فالمخصوص هو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك غيره، والباعث عليه إما فخر نحو: «على أيها الجواد يعتمد الفقير» أو تواضع نحو: «إني أيها العبد فقير إلى عفو الله» أو بيان المقصود نحو: «نحن العربَ أقرى الناس للضيف».

قوله: (وقد يرى ذا دون أي تلوَ ألْ . . .) اعلم أن المخصوص يأتي على أربعة أنواع:

أولها: أيها وأيتها ويعطيان حكمهما في النداء نحو: «أنا أيها الرجل أفعل كذا» ونحو: «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة».

الثاني: من أنواعه هو المراد بقوله: وقد يرى البيت، يعني: أن المخصوص يكون غير، أي: ويكون مقروناً بأل كما في مثال الناظم: (كمثل نحن العرب أسخى من بذل).

الثالث: أن يكون معرفاً بالإضافة كقوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» وقوله:

نحن بني ضبة أصحاب الجمل والموت أحلى عندنا من العسل

الرابع: أن يكون علماً، وهو قليل، ومنه قوله: بنا تميماً يكشف الضباب؛ والضباب: قال الصبان: هو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء، واعلم: أن الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كالأمثلة المتقدمة، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم: «بك الله نرجو الفضل، وسبحانك اللهَ العظيم» ولا يكون بعد ضمير غائب.

* * *

(التحذير والإغراء)

فالتحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، والإغراء: تنبيهه على أمر محمود ليفعله

(إياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب)

يعني: أن إياك والشر ونحو: ه من إياكما وإياكم ونحو: هما ينصبه الشخص المحذر بعامل استتاره واجب، وإنما استتر لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه عوضاً عن التلفظ بالعامل، وأصل «إياك والشر»: احذر تلاقي نفسك والشر، فحذف الفعل ثم حذف المضاف الأول وهو تلاقي، وأقيم المضاف إليه الذي هو نفسك مقامه فانتصب، ثم حذف فأقيم الضمير مقامه فانتصب وانفصل، وصار إياك.

قوله: (ودون عطف ذا لإيا انسب) يعني: أنك تنسب ذا الحكم الذي هو النصب بعامل محذوف وجوباً لإيا دون أن يعطف عليها شيء بعدها سواء تكررت أم لا، مثال تكررها قوله:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعّاء وللشر جالب

ومثال عدم التكرار: «إياك من الأسد» واعلم: أنه إذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على أن العامل عندهم في إياك باعِدْ؛

لأنه لا يتعدى إلى الثاني بنفسه ، وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة ، وعند ابن الناظم : يجوز نصبه ولا تتعين من كما في البيت ، على أن العامل عنده في إياك احذر ونحوه مما يتعدى إلى اثنين بنفسه كجنّبْ. ا هـ.

الصبان : والمراد بالبيت في كلامه قوله : إياك إياك المراء. . . إلخ.

قوله : (وما. . . سواه ستر فعله لن يلزما. إلا مع العطف أو التكرار. . .) يعني : أن ما سوى إيا لا يلزم حذف عامله إلا إذا عطف عليه غيره أو كرر ، ومثل للمكرر بقوله : (كالضيغم الضيغم يا ذا السار) ، ومثال العطف : ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ قال الصبان : قال البيضاوي : أي ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها ، ومن أمثلة العطف أيضاً : «ماز رأسك والسيف» أي : يا مازن احذر تلاقي رأسك والسيف ، هذا أصله ، وفعل به ما فعل بإياك والشر ، وإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل وعدمه ، تقول : «نفسك الشر» وإن شئت أظهرت فقلت : «جنب نفسك الشر» ومن أمثلة إظهار العامل قوله :

خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

الشاهد في قوله : الطريق ؛ لأنه هو المحذر منه ، ولما لم يعطف عليه ولم يكرر أظهر العامل فيه وهو خل ، ذكره الصبان قال : والمنار بفتح الميم والنون : حدود الأرض ، وبرزة : هي الأرض الواسعة.

(تنبيه) : العطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو ، وكون ما بعدها مفعولاً معه جائز.

قوله : (وشذ إياي) يعني : أنه شذ التحذير في غير ضمير المخاطب كإياي في قول عمر رضي الله عنه :

لتذك لكم الأسَل والرماح والسهام وإياي أن يحذف أحدكم الأرنب

قوله : الأسل : قال الصبان : بفتح الهمزة والسين المهملة : مارق من الحديد كالسيف والسكين. ا هـ.

قوله : (وإياه أشذ. . .) يعني : أن إياه وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة أشذ من إياي ، كما في قول بعض العرب : «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا

الشواب» قال الأشموني: وفيه شذوذ: أن مجيء التحذير فيه للغائب وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشواب. قوله: (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) يعني: أن من جعل التحذير في ضمير الغائب والمتكلم قياساً انتبذ، أي: حاد عن طريق القصد أي: الصواب. قوله:

(وكمحــذر بــلا إيــا اجعــلا مغرى بـه فـي كلمـا قـد فصلا)

تقدم أن الإغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، وذكر في هذا البيت أن المغرى به يجعل كالمحذر الذي بغير إيا في كلما تقدم، فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطف أو التكرار مثاله مع التكرار، قوله:

أخـاك أخـاك إن مـن لا أخـا لـه كسـاع إلـى الهيجـا بغيـر سـلاح
وإن ابن عم المرء فاعلم جناحه وهـل ينهـض البـازي بغيـر جنـاح

ومثاله مع العطف: «المروءة والنجدة» وتقدير العامل: الزم، وأما إذا لم تعطف ولم تكرر فيجوز ذكر العامل وحذفه، فتقول: «التقوى» وتقول: «الزم التقوى» بذكر العامل.

* * *

(أسماء الأفعال والأصوات)

(مـا نـاب عـن فعـل كشتـان وصـه هـو اسـم فعـل وكـذا أوه ومـه)

يعني: أن ما ناب عن الفعل في العمل ولم تؤثر فيه العوامل هو المسمى باسم الفعل، وذلك كشتان: بمعنى افترق، وصه: بمعنى اسكت، وأوه: بمعنى أتوجع، ومه: بمعنى انكفف؛ فكل هذه المذكورات ناب عن فعل في المعنى و العمل مع أنه لا تؤثر فيه العوامل. واعلم: أن قول الناظم: كشتان، من تمام الحد، أي: ناب عن الفعل حال كونه كشتان في كونه لا تؤثر فيه العوامل، وخرج به المصدر الآتي بدلاً من الفعل، فإنه وإن كان نائباً عن فعله معنى وعملاً لكنه يتأثر بالعوامل، قال الصبان: فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة، فإن القائل أفٍّ كأنه قال: أتضجر كثيراً جداً، والقائل: هيهات، كأنه قال: بَعُد جداً.

قوله: (وما بمعنى افعل كآمين كثر...) يعني: أن اسم الفعل الآتي بمعنى الأمر كثير، وذلك كآمين بمعنى استجب، وفيها لغتان: مد الهمزة وقصرها، فمن أمثلة وقوعه بالمد قوله:

فيا رب لا تسلبني حبها أبداً ... ويرحم الله عبداً قال آمينا

ومن أمثلته مقصوراً قوله:

تباعَدَ مني فطحل وابن أمه ... آمين فزاد الله ما بيننا بعدا

ومن اسم الفعل: تَيْد: بفتح الفوقية وسكون التحتية والدال المهملة، وتيدخ: بزيادة الخاء المعجمة، وكلاهما بمعنى أمهل، ومنه أيضاً: هيت: بضم التاء وفتحها وكسرها، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بالأوجه الثلاثة، ذكره الصبان قال: واللام بعدها للتبيين، والمعنى: إرادتي، أو أعني لك، ولا تتعلق بهيت، ومثل هيت هيّا بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما، وكل من هيت وهيا بمعنى أسرع. ومن اسم فعل الأمر أيضاً: ويْهاً بمعنى اغر، ويلزم تنوينها كما في الصبان.

قوله: (وغيره كوى وهيهات نزر) يعني: أن غير اسم فعل الأمر وهو اسم الفعل الدال على الماضي أو المضارع نزر، أي: قلّ، مثال اسم الفعل الدال على المضارع: وي ووا وواها بمعنى أعجب، مثال وي قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ قال الأشموني: أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين، فالكاف على هذا حرف تعليل، وأن مصدرية، وصحح الأشموني هذا المعنى ونسبه لسيبويه والخليل، وفيها قولان آخران ذكرهما، أي: الأشموني تركتهما خوف التطويل، ومن أمثلة واهاً قول الشاعر:

واهاً لسلمى ثم واهاً واها ... هي المنى لو أننا نلناها

ومن أمثلة «وا» قوله:

وا بأبي أنت وفوك الأشنب ... كأنما ذر عليه الزرنب

وأما اسم الفعل الدال على الماضي فكهيهات: بمعنى «بعد»، وشتان: بمعنى افترق، قوله:

(والفعل من أسمائه عليك ... وهكذا دونك مع إليك)

يعني: أن اسم الفعل منه بعض منقول من مجرور، وبعض منقول من ظرف؛ فالمنقول من مجرور نحو: «عليك» ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ أي: الزموا، ونحو: «إليك» بمعنى تنحَّ، والمنقول من ظرف نحو: «دونك» بمعنى خذ، و«مكانك» بمعنى اثبت، و«أمامك» بمعنى تقدم، و«وراءك» بمعنى تأخر، ولا يقاس على هذه الظروف والمجرورات خلافاً للكسائي، واعلم: أن مذهب الجمهور في الكاف المتصل بالكلمات المذكورات أنه اسم، خلافاً لابن بابْشاذ فإنه جعله حرف خطاب، واختلف على مذهب الجمهور: هل موضعه رفع على الفاعلية وهو مذهب الفراء؟ أو نصب على المفعولية وهو مذهب الكسائي؟ أو جر بالإضافة وهو مذهب البصريين؟ قال الأشموني: وهو الصحيح؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء على عبد الله زيداً بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه. ا هـ.

قوله: (كذا رويد بلْه ناصبيْن) يعني: أن رويد وبله كذا، أي: من أسماء الأفعال، أما رويد فمنقول من مصدر أروده بمعنى: أمهله، فتقول: «رويد زيداً» بمعنى: أمهله، فرويد: مبني على الفتح، قال الأشموني: والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً، والدليل على بنائه عدم تنوينه، وهذا الكلام ذكره بعد هذا البيت: رويد علياً جد مائد أمهم إلينا، ولكن بعضهم متباين، وأما بله فهو منقول من مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك، ومن أمثلته قوله:

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها بلْه الأكف كأنها لم تخلق

قوله: (ويعملان الخفض مصدرين) يعني: أن رويد وبله لهما استعمال آخر وهو أنهما يستعملان مصدرين بدلين من الفعل ويخفضان ما بعدهما بالإضافة، نحو: «رويد زيد» بمعنى إمهاله، و«بلْه عمرو» بمعنى تركه، وروي قوله:

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها بلْه الأكف كأنها لم تخلق

بخفض الأكفّ. قوله: (وما لما تنوب عنه من عملْ... لها) يعني أن أسماء الأفعال تعطى من العمل ما ثبت للفعل الذي تنوب عنه، فتقول: «هيهات العقيق» برفع الفاعل الظاهر لأنها نائبة عن بعُد، وتقول: «نزال» وفاعله ضمير مستتر لأنه نائب عن انزل، وتقول: «دراك زيداً» بنصب المفعول لأنه نائب عن

فعل وهو أدرك ، وتقول: «حيهلا الثريد» لأنه نائب عن ائت وهو ينصب المفعول بنفسه ، وتقول: «حيهلا بفلان» بالتعدية بحرف الجر لأنه نائب عن عجل ، وهو يتعدى بالباء ، ومنه: «إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر» قال الصبان: هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ، والمراد: عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قوله: (وأخِّر ما لذى فيه العمل) يعني: أن هذه الأسماء المذكورة يؤخر معمولها عنها وجوباً ، خلافاً للكسائي ، ولا حجة له في قوله:

يـا أيهـا المـائـح دلـوي دونـك إنـي رأيـت النـاس يحمـدونـك

لاحتمال أن يكون دلوي مبتدأً وخبره دونك بمعنى قدامك ، أو يكون منصوباً بدونك محذوفاً دل عليه المذكور على مذهب سيبويه ، قال الأشموني: قال في شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه.

ثم ذكر بعد ذلك أن هذا التأويل يتعين في قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ ، قال الصبان: وقال في شرح القطر: كتاب: مصدر منصوب بفعل محذوف ، وعليكم: متعلق به أو بالعامل المحذوف ، والتقدير كتب الله ذلك كتاباً عليكم ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ ﴾ ، ودل على ذلك المحذوف قوله: تعالى: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ ﴾ لأن التحريم يستلزم الكتابة. اهـ.

قوله:

(واحكـم بتنكيـر الـذي ينـون منهـا وتعـريـف سـواه بيّـن)

يعني: أنك تحكم بتنكير ما كان منوناً من أسماء الأفعال؛ كواهاً وأفٍّ ، وتحكم بكون غير المنون معرفة كصهْ ومهْ وهيهات ، وما ذكره الناظم هو المشهور ، وقيل: إنها معارف كلها ما نون ، وما لم ينون. قوله: (وما به خوطب ما لا يعقل... من مشبه اسم الفعل صوتاً يجعل. كذا الذي أجدى حكاية) يعني: أن أسماء الأصوات هي ما وضع لخطاب ما لا يعقل ، أو ما في حكمه من صغار الأدميين ، أو لحكاية الأصوات (كقبْ) لحكاية صوت وقوع

السيف على الضريبة ، ومن أمثلة ما خوطب به ما لا يعقل : «عدسْ» لزجر البغل عن الإبطاء ، كقوله :

عدسْ ما لعباد عليك إمارة أمِنتِ وهذا تحملين طليق

ومن أمثلته أيضاً: «هلا» لزجر الخيل ، قال الصبان في القاموس: هلا وهال: زجران للخيل ، أي: أقربي ، ومما خوطب به صغار الأدميين قوله ﷺ للحسن لما تناول تمرة من الصدقة وجعلها في فيه: «كِخ ، كِخ» قال الصبان: بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة . اهـ .

قال: وفي القاموس: جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها و جواز فتح الكاف ، ومن أمثلة حكاية الصوت: «غاق» بغين معجمة وقاف مكسورة لحكاية صوت الغراب ، و«شيب» بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية كما في الصبان عازياً لزكرياء لحكاية صوت شرب الإبل ، وقول الناظم: أجدى حكاية ؛ أي: أفاد حكاية . واعلم: أن قول الناظم: من مشبه اسم الفعل ، قال الأشموني: كذا عبر به أيضاً في الكافية ، ولم يذكر في شرحها ما احترز به عنه ، قال ابن هشام في التوضيح: وهو احتراز من نحو: قوله:

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

وقوله:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وماالإصباح فيك بأمثل

وعجز البيتين لم يذكره ـ أي: الأشموني ـ وإنما ذكرته أنا ، قال الصبان: فإن قوله: يا دار مية: خطاب لما لا يعقل ، ولكنه لم يشبه الفعل في الاكتفاء به لكونه غير مكتفى به ، ولهذا احتاج إلى قوله: أقوت . . . إلخ .

قوله: (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) يعني: أنك تلزم بناء النوعين لأنه واجب ، يحتمل أن يراد بالنوعين: أسماء الأفعال والأصوات ، ويحتمل أن يراد نوعي أسماء الأصوات ، أي: ما به خوطب ما لا يعقل ، وما أجدى حكاية ، وهذا الاحتمال أولى لأن أسماء الأفعال تقدم الكلام عليها في قوله: وكنيابة عن الفعل.

واعلم: أن أسماء الأصوات قد يعرب بعضها لوقوعه موقع معرب كقوله:

قد أقبلت عزة من عراقها ملصقة السرج بخاق باقها

أي: بفرجها. وقوله:

تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسِلام

قال الصبان: تداعين ـ أي: الإبل ـ باسم الشيب ـ أي: بمسمى اسم هو الشيب ـ إلى أن قال: والشيب هنا مستعمل في نفس الصوت لا محكي به الصوت، وقوله: في متثلم: أي في حوض ماء متثلم ـ أي: متكسر ـ وقوله: من بصرة وسلام، بكسر السين المهملة: هما نوعان من الحجارة.

* * *

(نونا التوكيد)

(للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبن واقصدنهما)

يعني: أن الفعل خاصة يؤكد بنونين: إحداهما خفيفة، والأخرى ثقيلة، فالثقيلة نحو: «اذهبن» والخفيفة نحو: «اقصدنهما» وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾.

قوله: (يؤكدان افعل) يعني: أن نوني التوكيد يؤكدان فعل الأمر بلا شرط نحو: «أكرمن زيداً» أي: بالتخفيف والتشديد قوله: (ويفعل آتيا... ذا طلب) يعني: أنهما يؤكدان يفعل، أي: المضارع بشرط أن يكون ذا طلب، وأنواع الطلب جمعها بعضهم في هذا البيت:

دعا نهياً استفهاماً أمراً تمنياً وعَرضاً تحضيضاً معاً شمِل الطلب

مثال الأمر: «ليقومن زيد» ومثال النهي: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ومثال العرض: «ألا تنزلن عندنا» ومثال التحضيض قوله:

هلا تمُنِّن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في أيام ذي سلَم

قوله: تمنن: أصله تمنين، فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع، فالتقى ساكنان: الياء والنون؛ فحذفت الياء، ومثال التمني قوله:

فليتكِ يوم الملتقى تريْنني لكي تعلمي أني امرئٌ بك هائم

ومثال الاستفهام قوله:

وهـل يمنعنـي ارتيـاد البـلاد مـن حـذر المـوت أن يـأتيـن

ومثال الدعاء قوله:

لا يبعـدَن قـومـي الـذيـن هـمُ سـمّ العـداة وآفـة الجـزُرْ
النـازلـون بكـل معتـرك والطيبـون معـاقـد الأزر

قوله: (أو شرطاً اما تاليا) يعني: أنهما يؤكدان يفعل حال كونه شرطاً تابعاً إما فقوله: إما، مفعول تالياً، وإما هذه مركبة من إن الشرطية وما الزائدة للتوكيد نحو: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ ﴾، ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾.

قوله: (أو مثبتاً في قسم مستقبلا. . .) يعني: أنهما يؤكدان يفعل حال كونه مثبتاً واقعاً في قسم، ويكون مستقبلاً غير مفصول من لامه بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾، وأما إن كان منفياً فلا يؤكد بهما نحو: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا ﴾ إذ التقدير: لا تفتؤا، وأما قوله:

تـالله لا يحمـدن المـرء مجتنبـاً فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا

فشاذ أو ضرورة، وكذا لا يؤكد بهما إن كان دالاً على الحال كقوله:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلـم ربـي أن بيتـي واسـع

وقوله:

يمينـاً لأبغـض كـل امـرئ يـزخـرف قـولاً ثـم لا يفعلـه

وكذا إن كان مفصولاً من اللام نحو: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾، ﴿ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾.

واعلم: أن توكيد القسم مع الشروط المذكورة لازم عند البصريين، وأما بعد الطلب فليس لازماً، وبعد إما ليس بلازم، لكنه حسن، وقد سمع في الشعر غير مؤكد كقوله:

يصـاح إمـا تجـدنـي غيـر ذي جـدة فما التخلي عن الخلان من شيمي

قوله: (وقل بعد ما) يعني: أن توكيد المضارع يقل بعد ما الزائدة التي ليست مسبوقة بإن الشرطية، نحو: «حيثما تكونن آتك، ومتى تقعدن أقعد» وقوله:

إذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها

قال الصبان: المعنى: إذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته، فصار مثله.

وقوله: ومن عضة... إلخ. قال الشارح في شرحه على التوضيح: العضة بالتاء: واحدة العضاه بالهاء؛ وهو كل شجر عظيم له شوك، والتاء عوض عن الهاء الأصلية كما في شفة، والشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها، قاله الجوهري. اهـ.

قوله: (ولم وبعد لا) يعني: أن توكيد المضارع يقل بعد لم ولا، مثاله بعد لم قوله:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخاً على كرسيه معمما

ومثاله بعد لا قوله: تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ والآية فيها تأويلات أخر تركتها خوف التطويل.

قوله: (وغير إما من طوالب الجزا...) يعني: أنه يقل التوكيد في غير إما من أدوات الشرط، أي: يقل دخول النونين في فعل الشرط أو جزائه إذا كان بعد غير إما، فمن دخولها على فعل الشرط قوله:

من تثقفن منهم فليس بآئب أبداً وقتل بني قتيبة شافي

ومن دخولها على الجواب قوله:

فمهما تشأ فزارة منه تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

أي: تمنعن فأبدلت النون ألفاً، وسيقول الناظم: وأبدلنها بعد فتح ألفاً... إلخ، وشذ توكيد الماضي في قوله:

دا منّ سعدك لو رحمت متيماً لولاك لم يك للصبابة جانحا

قوله: (وآخر المؤكد افتح كابرزا) يعني: أن آخر المؤكد يفتح لأنه مركب مع النون تركيب خمسة عشر، وسواء كان الفعل صحيحاً كابرزن، أو معتلاً كارمين، ومحل فتح آخر المؤكد إذا لم يك مسنداً لضمير.

وأما إن كان مسنداً لضمير فأشار إليه بقوله: (واشكله قبل مضمر ليّن بما... جانس من تحرك قد علما. والمضمر احذفنه إلا الألف...) يعني: أن

الفعل المؤكد إذا كان مسنداً لضمير يُشكل آخره بحركة مجانسة لذلك المضمر، فيُشكل قبل الواو بالضم، وقبل الألف بالفتح، وقبل الياء بالكسر، ويحذف الضمير لالتقائه مع النون إلا الألف لخفتها مثاله قبل الواو: «هل تضربُن يا زيدون» أصله: تضربون، فلما دخلت نون التوكيد حذفت نون الرفع لقوله في الاحمرار:

وحذفها لنون توكيد وجب وفي كمثل تأمروني غلب

وبعد حذف النون صار تضربونّ، فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحذف الواو فصار تضربن، ومثاله قبل الياء: «هل تضربن يا هند» أصله: تضربين، فدخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء فصار تضربن، ومثاله قبل الألف: «هل تضربانّ يا زيدانّ» بالتشديد أصله: تضربان فدخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع ولم يحذف الألف لخفته، وسيأتي للناظم أن نون التوكيد تكسر بعده وهذا، أعني: ما ذكر من شكل الآخِرِ بالمجانس، وحذف المضمر إلا الألف إن كان الفعل صحيحاً كالأمثلة المذكورة، أو كان معتلاً بالواو أو الياء، مثال ذلك ـ أي: المعتل بالواو والياء ـ: «هل تغزن يا قوم» بالضم، و«هل ترمن يا امرأة» بالكسر.

وأما إن كان معتلاً بالألف فأشار إليه بقوله: (وإن يكن في آخر الفعل ألف. فاجعله منه رافعاً غير اليا... والواو ياء) يعني: أن الفعل المؤكد إذا كان معتلاً بالألف وكان رافعاً غير الواو والياء يجعل الألف الذي في آخره ياء ورفعه غير الياء، والواو صادق بأن يرفع ألف التثنية أو يرفع ضميراً مستتراً أو يرفع اسماً ظاهراً، مثال رفعه ألف التثنية: «هل تخشيان يا زيدان» ومثال رفعه للاسم الظاهر: «هل يخشين زيد؟ وهل يرضين عمرو؟» ومثال رفعه للضمير المستتر: «يا زيد هل تخشين؟» والأمر كالمضارع «(كاسعين سعياً) يا زيد».

ومفهوم قوله: رافعاً غير اليا والواو؛ هو قوله: (واحذفه من رافع هاتين) يعني: أن الفعل إذا كان رافعاً لهاتين ـ أي: الواو والياء وكان في آخره ألف يحذف (وفي... واو ويا شكل مجانس قفي) يعني: أنه بعد حذف الألف يبقى

في الواو والياء شكل مجانس لهما ، فيضم الواو وتكسر الياء وتبقى الفتحة قبلهما دليلاً على الألف المحذوف.

(نحو اخشين يا هند بالكسر ويا قومي اخشوُنْ واضمم وقس مسويا)

يعني: أنك تقيس على هذين المثاليْن ما شابههما مسوياً له معهما فتقول: «هل ترضون يا قوم ، وهل ترضين يا هند» بالضم في الأول و الكسر في الثاني.

قوله: (ولم تقع خفيفة بعد الألف...) يعني: أن نون التوكيد لم تقع حال كونها خفيفة بعد الألف ، فلا يقال: هل تضربان يا زيدان؛ بالسكون. (لكن شديدة وكسرها ألف) يعني: أنها تقع بعد الألف شديدة وتكون مكسورة تشبيهاً بنون التثنية ، نحو: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ قوله:

(وألفاً زد قبلها مؤكدا فعلاً إلى نون الإناث أسندا)

يعني: أنك تزيد قبل نون التوكيد ألفاً حال كونك مؤكداً فعلاً مسنداً لنون الإناث خوف توالي الأمثال فتقول: «هل تضربنان يا نسوة» بالنون المكسورة المشددة لأن قوله: آنفاً: ولم تقع خفيفة... إلخ لا فرق فيه بين أن تكون الألف زائدة أم لا.

قوله: (واحذف خفيفة لساكن ردف...) يعني: أنك تحذف نون التوكيد الخفيفة لأجل ساكن ردف ، أي: تبع ، نحو: «اضرب الرجل» تريد اضربن ، ومنه قوله:

لا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه

قوله: (وبعد غير فتحة إذا تقف) يعني: أنك تحذفها أيضاً إذا وقعت بعد غير فتحة في الوقف ، أي: وقعت بعد ضمة أو كسرة فتقول: «يا قوم اخرجوا» تريد اخرجن ، وتقول: «يا هند اخرجي» تريد اخرجن. قوله:

(واردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما)

يعني: أنك إذا حذفت النون في الوقف ترد ما كان محذوفاً لأجلها أي: الصلة ، فتقول: «يا قومي اضربوا» برد الواو و«يا هند اضربي» برد الياء ،

وتقول: «هل تضربون؟» برد الواو ونون الرفع ، و«هل تضربين؟» برد الياء ونون الرفع أيضاً إذا وقفت.

قوله: (وأبدلنها بعد فتح ألفا . . . وقفاً) يعني: أنك تبدل النون بعد الفتح ألفاً إذا وقفت (كما تقول في قفن قفا) ومنه قوله:

إيـــاك والميتـــات لا تقـــربنهـــا ولا تعبـد الشيطـان والله فـاعبـدا

* * *

(ما لا ينصرف)

(الصــرف تنــويــن أتــى مبينــا معنــى بـه يكـون الاسـم أمكنـا)

يعني: أن الصرف وهو التنوين الذي جاء مبيناً معنى ، بذلك المعنى يكون الاسم أمكنا من غيره في باب الاسمية ، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن: أي زائداً في التمكن بقاؤه على أصله ، أي: أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف. واعلم: أن قوله: تنوين؛ دخل فيه أنواع التنوين المتقدمة عند قوله: بالجر والتنوين ، وخرج بقوله: مبيناً. . . إلخ ، ما عدا تنوين التمكين ، ويستثنى من كلامه نحو: «مسلمت» فإنه منصرف مع أنه فاقد تنوين التمكين ، لأن تنوينه تنوين مقابلة كما تقدم.

(تنبيه): اعلم أن الأسباب التي تمنع صرف الاسم تسعة ، فإذا اجتمع منها اثنان في اسم امتنع صرفه ، وجمعها بعضهم في قوله:

عـدل ووصـف وتـأنيـث ومعـرفـة وعجمـة ثـم جمـع ثـم تـركيـب

والنــون زائــدة مــن قبلهــا ألــف ووزن فعـل وهـذا القـول تقـريـب

وسيبين الناظم جميعها ، وهذا أوان الشروع في أولها.

(فـألـف التـأنيـث مطلقـاً منـع صـرف الـذي حـواه كيفمـا وقـع)

يعني: أن الاسم إذا وقع فيه ألف التأنيث مطلقاً ـ أي: سواء كان مقصوراً أو ممدوداً ـ يمتنع صرفه سواء كان نكرة كذكرى وصحراء ، أو معرفة كرضوى ، قال الصبان: بفتح الراء: علم جبل بالمدينة ، ونحو: «زكرياء» قوله:

(وزائـداً فعـلان فـي وصـف سلـم مـن أن يـرى بتـاء تـأنيـث ختـم)

يعني: أن زائدي فعلان إذا وقع في وصف يمنع أن يختم بتاء التأنيث ، أي: لا يؤنث بالتاء يمنع صرفه ، والمراد بزائدي فعلان: الألف والنون ، ومنع تأنيثه بالتاء إما لكون مؤنثه على فعلى كسكران وغضبان ، وندمان من الندم ، وأما من المنادمة فمصروف لأن مؤنثه ندمانة ، وإما لكونه لامؤنث له كلحيان لكبير اللحية ، والنوع الأول: أي ما مؤنثه على فعلى متفق على منع صرفه ، وأما الثاني: ففيه خلاف ، والصحيح منع صرفه أيضاً. واعلم: أن الاحتراز بما جاء مؤنثه على فعلى عن الذي مؤنثه فعلانة فإنه يصرف ، وجميع فعلان مؤنثه فعلى إلا اثني عشر لفظاً مجموعة في هذه الأبيات:

كل فعلان فهو أنثاه فعلى ... غير وصف النديم بالندمان
ولذي البطن جاء حبلان أيضاً ... ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجان ... لذي قوة على الحملان
ثم صحيان إن حوى اليوم صحوا ... ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤاداً ... ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذي قل لحماً ... ثم نصران جاء في النصران
ثم مصان في اللئيم وفي ... لحيان رحمان يفقد النوعان

وذيل الصبان الأبيات بقوله:

ولذي إلية كبيرة أليان ... وخمصان جاء في الخمصان

قوله:

(ووصف أصلي ووزن أفعلا ... ممنوع تأنيث بتا كأشهلا)

يعني: أن الوصف الأصلي أي الذي ليس بعارض ، ووزن أفعل حال كونه ممنوع التأنيث بالتاء يمنع من الصرف ، أي: الاسم إذا كان وصف لم تعرض فيه الوصفية وكان على وزن أفعل الذي لا يؤنث بالتاء يمنع صرفه ، وعدم تأنيث أفعل بالتاء إما لكون مؤنثه على فعلاء كأشهل ، قال الصبان: والشهلة في العين: أن يشوب سوادها زرقة ، وإما لكونه على فعلى بالضم كأفضل ، وإما لكونه لا مؤنث له كأكمر وآدر ، وأما إذا كان أفعل يؤنث بالتاء فإنه يصرف نحو: «أرمل» بمعنى فقير فإن مؤنثه «أرملة». ومفهوم قوله: وصف أصلي ، هو قوله:

(وألغيـــن عـــارض الـــوصفيـــه كـــأربـــع وعـــارض الاسميـــه)

يعني: أنك تلغي العارض من الوصفية فلا يؤثر منع صرف الاسم الواقع فيه قوله: كأربع، أي: في نحو: «مررت بنسوة أربع» وأصله: اسم من أسماء العدد، وتلغي أيضاً العارض من الاسمية، والمراد أن الاسم إذا كان وضعه أصلاً للاسمية وعرضت له الوصفية لا يمنع صرفه، وإذا كان أصله في الوضع للوصفية وعرضت فيه الاسمية يكون ممنوعاً من الصرف، وتوضيح ذلك هو ما أشار إليه بقوله:

(فـالأدهـم القيـد لكـونـه وضـع في الأصـل وصفـاً انصـرافه منع)

يعني: أن الأدهم الذي هو القيد لما كان وضعه أصلاً للوصفية وسمي به القيد بعد ذلك يستمر على وصفيته ويلغى عارض الاسمية فيمنع من الصرف، ومثل أدهم أسود للحية العظيمة، وأرقم لحية فيها نقط كالرقم.

قوله: (وأجدل وأخيل وأفعى... مصروفة) يعني: أن عارض الوصفية ملغى في أجدل وهو الصقر، وأخيل لطائر ذي نقط، كالخيلان، قال الصبان: بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء: جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن، وأفعى للحية، فكل هذه الأمثلة الثلاثة مصروف لأنه وضع أصلاً للاسمية والوصفية عارضة (وقد ينلن المنعا) يعني: أن الكلمات المذكورة قد ينلن المنع من الصرف نظراً لمعنى الوصفية الكائن فيهن؛ ففي الأجدل يلاحظ معنى الجدل وهو الشدة، وفي الأخيل معنى الخيول وهو كثرة الخيلان، وفي الأفعى الإيذاء، ومن أمثلة منع صرف أجدل قوله:

كـــأن العقلييـــن يـــوم لقيتهـــم فـراخ القطـا لاقيـن أجدل بـازيـا

ومن أمثلة منع أخيل قوله:

ذرينـي وعلمـي بـالأمـور وشيمتـي فمـا طـائـري يـومـاً عليـك بـأخيـل

قوله:

(ومنـع عـدل مـع وصـف معتبـر في لفـظ مثنـى وثـلاث وأخـر)

يعني: أن الكلمة إذا عدل بها عن صيغة إلى صيغة أخرى وكانت وصفاً يمنع صرفها، وذلك في موضعين:

أحدهما: المعدول في العدد إلى مفعل نحو: موحد ومثنى، أو المعدول إلى فعال نحو: ثلاث وربع.

والموضع الثاني: أخر المقابل لآخرين.

فالمانع في العدد المذكور كونه معدولاً، فمثنى معدول عن اثنين اثنين، وثلاث عن ثلاثة ثلاثة، ومع ذلك لم يستعمل إلا صفة إما نعتاً كقوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾، وإما حالاً نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ﴾ وإما خبراً نحو: «صلاة الليل مثنى مثنى» وأما أخر فقال أكثر النحويين: إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقروناً بأل، قال الأشموني: والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغيير معناه، وذلك أن أخر من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة، إلى أن قال: فظهر أن المانع من صرف أخر كونه صفة معدولة عن آخر مراداً به مع المؤنث؛ لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده من أل، كما يستغنى بأكبر عن كُبر في قولهم: «رأيتها مع نساء أكبر منها». قوله:

(ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لأربع فلتعلما)

يعني: أن كلما كان على وزن مثنى وثلاث يكون مثلهما في منع صرفه، ويكون كذلك من واحد إلى أربع، فتقول: «مررت بقوم موْحَد، وآحاد، وثناء، ومثلث، ومربع، وثلاث، وربع» وهذا الذي ذكره الناظم هو المتفق عليه، وروي عن بعض العرب: «مَخمس وعُشار ومعشر». قوله:

(وكن لجمع مشبه مفاعلا أو المفاعيل بمنع كافلا)

يعني: أنك تكون كافلاً للجمع الذي يشبه مفاعل أو مفاعيل بمنع الصرف، أي: تمنع صرف ما شابههما، وما شابههما هو ما استكمل شروطاً:

أولها: أن يكون أوله مفتوحاً بخلاف نحو: عُذافر، للجمل الشديد.

الثاني من الشروط: أن يكون ثالثه ألفاً غير عوض من إحدى ياءي النسب، بخلاف: يمانٍ وشآمٍ؛ فإن أصلهما يمني وشامي بفتح ميم الأولى وسكون همزة الثانية، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف، وفتحت همزة شآمٍ لتناسب الألف.

الثالث من الشروط: أن يكون بعد الألف كسر بخلاف ما إذا كان بعده ضم، نحو: تدارك، أو بعده فتح نحو: براكاء، قال الصبان: بالمد والهمز: الثبات في الحرب.

الرابع من الشروط: أن يكون الكسر غير عارض على أول حرفين بخلاف نحو: توان وتدان؛ أصلهما: توانى وتدانى بالضم، قلبت الضمة كسرة فهي عارضة، وكذا إذا كان الكسر على أول ثلاثة أحرف وسطها ساكن بخلاف نحو: ملائكة. قوله:

(وذا اعتلال منه كالجواري رفعاً وجراً أجره كساري)

يعني: أن ما كان معتلاً من الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل حال كونه كالجواري في كون يائه قبلها كسرة يجرى مجرى سار وقاض في حال رفعه وجره بأن تحذف ياؤه وينون، قال تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾، ﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾، وفي حال نصبه يجري مجرى دراهم في ظهور نصبه كقوله تعالى: ﴿سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِيَ﴾، وخرج بقوله: كالجواري؛ ما قلبت ياؤه ألفاً كالعذارى، فهذا يقدر إعرابه ولا ينون. قوله:

(ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع)

اعلم: أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان إلا لجمع، فما شابههما من المفردات يعطى حكمهما في المنع من الصرف، ولذلك منع سراويل منه لشبهه بهما في الصيغة، والسراويل: اسم مفرد أعجمي جاء على الصيغة المذكورة، وليس في كلام العرب مفرد على الصيغة المذكورة. قوله:

(وإن به سمي أو بما لحق به فالانصراف منعه يحق)

يعني: أنه إذا سمي بهذا الجمع أو بما لحق به وهو سراويل، فإنما سمي به

يمنع صرفه كما إذا سمي رجل مساجد أو سراويل ، وكذا إذا ارتجل علم على هذا الوزن كهوازن.

اعلم: أن ما لا ينصرف على قسمين: قسم لا ينصرف في تعريف ولا تنكير؛ وهو ما تقدم ، وقسم لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير؛ وهذا أول الشروع فيه:

قوله: (والعلم امنع صرفه مركبا. . . تركيب مزج) يعني: أن العلم إذا كان مركباً تركيب مزج يمنع من الصرف (نحو: معد يكربا) ، وبعلبك ، وحضرموت ، والمراد بتركيب المزج: أن يجعل الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد.

قوله: (كذاك حاوي زائدي فعلان. . .) يعني: أن العلم إذا احتوى على زائدي فعلان الذين هما الألف والنون يمنع من الصرف ، (كغطفان وكأصبها) وعثمان ، وعلامة زيادة الألف والنون هنا أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولاً.

(تنبيه): إذا أبدل من النون الزائدة لام؛ منع الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل منه ، مثال ذلك: «أصيلال» فإن أصله: أصيلان ، فلو سمي به منع.

قوله: (كذا مؤنث بهاء مطلقا. . .) يعني: أن العلم إذا كان مؤنثاً بالهاء مطلقاً ، سواء كان مؤنثاً في المعنى كفاطمة ، أم لا كطلحة؛ يمنع صرفه ، وسواء كان زائداً على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكن الوسط أم لا.

(وشرط منع العار كونه ارتقى. فوق الثلاث أو كجؤر أو سقر. . . أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر) قوله: وشرط منع العار. . . إلخ ، يعني: أن العلم المؤنث إذا كان عارياً من الهاء يشترط لمنعه من الصرف: أن يكون مرتقياً فوق ثلاثة أحرف كزينب وسعاد ، أو يكون عجمياً كجؤر وماه: اسم بلدتين ، أو يكون محرك الوسط كسقر ولظى ، أو يكون منقولاً من مذكر كزيد اسم امرأة ، وما ذكره في المنقول من مذكر هو مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين ، قال الصبان: استدل بقوله: تعالى:

﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا ﴾ مع قوله: ﴿ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ ﴾ فإن مصر في الأصل اسم لمذكر وهو ابن نوح ، ثم نقل وجعل علماً على البلدة ، وهي مؤنثة فصار كزيد المذكور ، وجوابه: أنا لا نسلم علمية المنصرف ، سلمنا لكن لا نسلم أنه مؤنث ، بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان. ا هـ.

قوله:

(وجهان في العادم تذكيراً سبق وعجمة كهند والمنع أحق)

يعني: أن المؤنث الثلاثي إذا كان لم يسبق له تذكير ولا عجمة يكون فيه وجهان: الصرف وعدمه ، وهو أحق ، وأشار بالتمثيل بقوله: كهند إلى أنه ساكن الوسط.

(تنبيه): إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء؛ فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً سواء كان محرك الوسط كفخذ ، أو ساكنه كحرب ، خلافاً للفراء وثعلب فيه مطلقاً ، ولابن خروف في متحرك الوسط ، وأما إن كان زائداً على ثلاثة فيمنع من الصرف كسعاد علم رجل. قوله:

(والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع)

يعني: أن الاسم إذا وضع أعجمياً معرفاً وكان زائداً على ثلاثة أحرف يمنع صرفه ، نحو: إبراهيم وإسماعيل؛ فإن كان عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف كلجام وضعه العجم اسم جنس للآلة التي تجعل في فم الفرس ، ومثله: الفرند: بكسر الفاء والراء كما في الصبان عازياً للقاموس ، وغيره: اسم جنس للسيف ، فإن كان العجمي الوضع والتعريف غير زائد على ثلاثة صرف ، سواء كان ساكن الوسط كنوح ولوط ، أو كان متحرك الوسط كلَمَك بفتح اللام والميم وهو والد نوح ، هذا هو الذي رأيت في كتب التفسير ، ورأيت الصبان جعله ابناً له بواسطة.

(تنبيه): تعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدها: نقل الأئمة.

ثانيها: خروجه عن أوزان أسماء العربية نحو: إبراهيم.

ثالثها: عروه من حروف الذلاقة وهو رباعي أو خماسي، وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك: مر بنفل.

رابعها: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب؛ كالجيم والقاف بغير فاصل، نحو: قَج، قال الصبان: بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى: اهربْ، وبمعنى: كم الاستفهامية. اهـ.

وكذا إذا اجتمع فيه الصاد والجيم نحو: صولجان اسم لعصى في رأسها التواء، وكذا إذا اجتمع فيه الكاف والجيم نحو: سكرجة؛ وهي كما في البيجوري شارح الشمائل بضم السين المهملة والكاف والراء مع التشديد، وهي إناء صغير يوضع فيه الشيء القليل المشهي للطعام الهاضم له. اهـ.

وكذا تكون الكلمة عجمية إذا تبع الراء النون في أولها كنرجس، وكذا بتبعية الزاي الدال كمهندز.

قوله: (كذاك ذو وزن يخص الفعل...) يعني: أن مما يمنع صرف العلم كونه على وزن مختص بالأفعال، والمراد بالمختص بالفعل ما لا يوجد في غير الفعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي، وذلك كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم، أو بهمزة وصل كانطلق، وكذا إذا كان على وزن فعل بتشديد العين، فإذا سمي ببعض هذه المذكورات امتنع الصرف، والاحتراز بالنادر من نحو: تبشر لطائر، وبالعلم من نحو: خضم بالمعجمتين، وتضعيف العين علم رجل، وشمر علم فرس، وبالأعجمي من نحو: استبرق؛ لما غلظ من الديباج، وبقّم: قال الصبان: البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة: صبغ معروف. اهـ.

فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأن النادر والعجمي لا حكم لهما، وكذا يمنع صرف العلم إذا كان على وزن يغلب في الأفعال كما أشار إلى ذلك بقوله: (أو غالب كأحمد ويعلى) يعني: أن العلم إذا كان على وزن غالب في الفعل يمتنع صرفه، والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى إما لكثرته فيه كإثمد: بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة: نوع من

الكحل ، وإصبع : بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة : واحدة الأصابع ، وفيها عشر لغات وقد نظم ذلك وضم إليه لغاة الأنملة الشيخ العسقلاني ، حيث قال :

وهمز أنملة ثلث وثالثه التسع في إصبع
واختم بأصبوع ومثل إثمد وإصبع أبلُم بضم الهمزة
واللام بينهما موحدة ساكنة وهو سعف المقل

فهذه الأوزان الثلاثة تقل في الأسماء وتكثر في الفعل الثلاثي ، وأما لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كأفكل وأكلب وما شابههما؛ فمن شبه أفكل من الأسماء : أبيض وأسود ، ومن الأفعال : أذهب وأعلم ، ومما شابه أكلباً من الأسماء : أبحر وأعين وأوجه ، ومن الأفعال : أنصر وأدخل وأخرج ، وأفكل : بفتح الكاف وهو الرعدة ، وأكلب بضم اللام جمع كلب ، قال الأشموني : فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال ، لكن الهمزة من أفعَل وأفعُل تدل على معنى في الفعل ، نحو : أذهب وأكتب ، ولاتدل على معنى في الاسم ، فكأن المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتتح بأحدهما من الأسماء . اهـ.

قوله :

(وما يصير علماً من ذي ألف زيدت لإلحاق فليس ينصرف)

يعني : أن ألف الإلحاق المقصورة إذا كانت في العلم امتنع صرفه لشبهها بألف التأنيث من وجهين : **الأول** : أنها زائدة ليست مبدلة من شيء ، والثاني : أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو : أرطى؛ فإنه على مثال سكرى ، وعزهى : فهو على مثال ذكرى ، والأرطى : اسم شجر ، والعزهى : بالعين المهملة والزاي اسم للرجل الذي لايلهو كما في الصبان ، والإلحاق : جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها ، كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر ، وعزهى وذفرى على مثال درهم ، وجلبب جلببة وجلباباً على مثال دحرج دحرجة ودحراجاً ، وحلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت على مثل قنديل وقناديل . اهـ. الصبان.

(تنبيه) : اعلم أن مراد الناظم بألف الإلحاق المقصورة كما رأيت بخلاف

الممدودة نحو: علباء؛ فلا توثر منع الصرف، والعلباء: اسم لعصبة العنق، وألفه للإلحاق بقرطاس، وقد قيد الناظم ألف الإلحاق بالمقصورة في الكافية حيث قال:

وألـف الإلحـاق مقصـوراً منـع كعلقـى إن ذا علميـة وقـع

قوله:

(والعلـم امنـع صـرفـه إن عـدلا كفُعَـلِ التـوكيـد أو كثعـلا)

يعني: أن العلم إذا كان معدولاً عن وزن إلى وزن آخر يمنع صرفه، وذلك كما في فعل التوكيد نحو جمع وكتع وبصع فإنها علم جنس، قال الصبان: أي لمعنى الإحاطة. اهـ.

ومع علميتها عدل بها عن وزن فعلاوات؛ لأن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء، وقياس فعلاء إذا كان اسماً أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات، وقال الأخفش والسيرافي: إنها معدولة عن وزن فعل بضم فسكون، واختار مذهبهما ابن عصفور، واعلم أن ظاهر كلام الناظم هنا أن فعل التوكيد كجمع وكتع وبصع وبتع علم حقيقة، وقال في شرح الكافية: إنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، فشابهت بذلك العلم لكونها معرفة من غير قرينة لفظية، ونص كلامه في شرح الكافية كما في الصبان، وليس يغني جمع بعلم لأن العلم إما شخصي أو جنسي؛ فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص، فلا يصلح لغيره، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، وجُمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل. اهـ.

النوع الثاني من المعدول علم المذكر المعدول إلى فُعَلُ بضم الفاء وفتح العين كثعل وعمر وزفر وزحل ومضر وهبل وجشم وقثم، فكل هذه المذكورات معدول عن وزن فاعل، وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عارياً من سائر الموانع، قال الصبان: فجملة الأعلام الموازنة فعل خمسة عشر، وذكر بعد ما تقدم: هُدَلُ وبُلَعُ وعُصَمُ وحُجَي قوله:

(والعـدل والتعـريـف مـانعـاً سحـر إذا بــه التعييــن قصـداً يعتبـر)

يعني: أن سحر إذا قصد به سحر يوم بعينه يمنع من الصرف، والمانع له من

الصرف العدل عن التعريف بأل أو الإضافة ، وذلك لأنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يكون مع الإضافة أو أل ، والمانع له الثاني التعريف ، فقيل بالعلمية لأنه جعل علماً على هذا الوقت ، وهذا مذهب الناظم في التسهيل ، وقيل: إن تعريفه بشبه العلمية لأنه تعريف بغير أداة ظاهرة؛ كالعلم ، وهذا هو اختيار ابن عصفور ، وإليه يومئ الناظم هنا؛ حيث قال: والعدل والتعريف ، ولم يقل: والعلمية. قوله: (وابن على الكسر فعال علما. . . مؤنثاً) يعني: أن العلم إذا كان مؤنثاً على وزن فَعَالِ يبنى عند الحجازيين على الكسر مطلقاً ، سواء كان آخره راء كوبارِ ، أم لا كحذامِ وقطامِ ، تقول: هذه حذامِ ووبارِ ، ورأيت حذامِ ووبارِ ، ومررت بحذامِ ووبارِ. قال:

إذا قالت حذامِ فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

وعلة بنائه عندهم شبهه بنزالِ في الوزن والتعريف والتأنيث ، قال الصبان: ولعله في نزال باعتبار أنه اسم لكلمة انزل ، أو هو جار على مذهب المبرد: أن نزال بمعنى النزلة.

وأشار رحمه الله تعالى إلى مذهب تميم في فعال فقال: (وهْو نظير جشما. عند تميم) يعني: أن تميماً يجعلونه نظير جشم ، أي: يمنعونه من الصرف للعدل عن فاعلة مع العلمية ، وجشم معدول عن جاشم ، أي: عظيم ، كما في الصبان ، وكون علة بنائه العدل والعلمية هو مذهب سيبويه ، وقال المبرد: إن علته العلمية والتأنيث المعنوي كزينب ، ومذهب أكثر تميم أن فعال إذا كان مختتماً بالراء يبنى على الكسر نحو: ظفار: اسم مدينة ، ووبار: اسم أرض كانت لعاد ، وقد جمع الأعشى بين لغة البناء وغيرها في قوله:

ومر دهر على وبارِ فهلكت جهرة وبارُ

حيث كسر الأول بلا تنوين ، ورفع الثاني كما في الصبان.

قوله: (واصرفن ما نكرا. . . من كل ما التعريف فيه أثرا) يعني: أن ما كانت إحدى علتيه المانعتين له من الصرف التعريف إذا نكر يصرف لزوال إحدى علتيه ، وذلك سبعة أنواع؛ وهي من قوله: والعلم امنع صرفه مركباً. . . إلخ ،

تقول: «رب معد يكرب وعمران وفاطمة وزينب وإبراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم». قوله:

(ومـا يكـون منـه منقـوصـاً ففـي　　　إعــرابــه نهــج جــوار يقتفــي)

يعني: أن كلما كان مما لا ينصرف منقوصاً يتبع طريق جوار في إعرابه، وطريق جوار هي التنوين في حالة الرفع والجر كما تقدم في قوله: وذا اعتلال منه كالجوار. . . إلخ، فتقول هنا في أعيم تصغير أعمى: هذا أعيم، ومررت بأعيم بالتنوين، وتقول: هذا يعيل، ومررت بيعيل، تصغير يعلى، وكذلك قاض علم امرأة لمنعه من الصرف بسبب العلمية والتأنيث، وذهب الكسائي ويونس وعيسى إلى أن نحو: قاض علم امرأة من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف، كيعيلى يجرى مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة، واحتجوا بقوله:

قــد عجبــت منــي ومــن يُعيليــا　　　لمــا رأتنــي خلقــاً مقلــوليــاً

قال الصبان: خلقاً بفتح المعجمة واللام أي: عتيقاً جداً، وقوله: مقلوليا: بضم الميم لأنه اسم فاعل اقلولى، أي: تجافى وانكمش كما في القاموس. اهـ.

وعند سيبويه والخليل والجمهور: أن البيت ضرورة كقوله:

فلـو كـان عبـد الله مـولى هجـوتـه　　　ولكـن عبـد الله مـولـى مـواليـا

وجه الضرورة: أن قوله: موالياً؛ مضاف إليه ولم ينون بل جر بالفتحة.

قوله: (ولاضطرار أو تناسب صرف. . . ذو المنع) يعني: أن الاسم الذي لا ينصرف يصرف لأجل الضرورة وللتناسب، فمن أمثلة صرفه للضرورة قوله:

ويـوم دخلـت الخـدر خـدر عنيـزة　　　فقالت لك الويلات إنك مرجل

وقوله:

تبصر خليلي هل ترى من ظعائن　　　تحملـن بـالعليـاء مـن فـوق جـرثـم

ومن أمثلة صرفه للتناسب قوله: تعالى: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾، ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥﴾

قَوَارِيرًا﴾ في قراءة نافع والكسائي ، وقراءة الأعمش بن مهران ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ .

قوله: (والمصروف قد لا ينصرف) يعني: أن الاسم المنصرف قد لا ينصرف للضرورة ، وما ذكره الناظم هو مذهب الكوفيين والأخفش ، ومنع ذلك سائر البصريين ، قال الأشموني: والصحيح الجواز لثبوت سماعه كقوله:

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

وقوله:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيبَ غائلةُ النفوس غدور

قال الصبان: الأزارق أصله الأزارقة ، فحذف الهاء للضرورة: جمع أزراقي بتقديم الزاي على الراء؛ قوم من الخوارج نسبوا إلى نافع بن الأزرق. . . إلى أن قال: وغائلة النفوس فاعل هوت ، أي: شرها ، وغدور: مبالغة غادرة خبر لمحذوف ، أو بدل من غائلة ، والشاهد في شبيب ، وهو: شبيب بن زيد رأس الأزارقة.

* * *

(إعراب الفعل)

(ارفع مضارعاً إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعدُ)

يعني: أن المضارع يجب رفعه إذا تجرد من ناصب وجازم ، ومذهب الكوفيين: أن الرافع له التجرد ، ومذهب البصريين: أن الرافع له وقوعه موقع الاسم ، واختار الناظم الأول لوجود المضارع مرفوعاً في موضع لا يصح فيه الاسم ، نحو: «جعلت أقرأ» فإن فعل الشروع لا يكون خبره اسماً مفرداً كما تقدم ، وكذلك «هلا تفعل» لأن أداة التحضيض لا يليها إلا الفعل.

قوله: (وبلن انصبه وكي كذا بأن. . .) يعني: أنك تنصب المضارع بأحد هذه الأحرف الثلاثة؛ أما لن فتخلصه للاستقبال وتختص به ولا تفيد تأبيد النفي خلافاً للزمخشري ، ومن أمثلتها: لن يقدر ، لن تقول ، وأما كي فلها ثلاثة أحوال:

أحدها: وهو المراد هنا أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملاً ، ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كقوله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ، إن وقعت بعدها أن كقوله:

أردت كيمــا أن تطيــر بقــربتــي   فتتــركهــا شنــا ببيــداء بلقــع

احتمل أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ، وأن بعدها تأكيد لها ، وأن تكون للتعليل مؤكدة للام ، والأرجح كونها للتعليل وأن هي الناصبة للمضارع.

الحال الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً ، وهي الداخلة على ما الاستفهامية ، كقولهم إذا سألوا عن علة الشيء: كيمه ، وكذا الداخلة على ما المصدرية كقوله:

إذا أنــت لــم تنفــع فضــر فــإنمــا   يــراد الفتــى كيمــا يضــر وينفــع

الحال الثالث: أن تكون اسماً مختصراً من كيف كقوله:

كي تجنحون إلى سلم وما ثُئرت   قتــلاكــم ولغــى الهيجــاء تضطــرم

قال الصبان: وثئرت بالمثلثة مبنياً للمفعول من ثأرت القتيل وبالقتيل: قتلت قاتله. اهـ.

وما أن فإنها حرف مصدري ، تنصب المضارع لكن بشرط ألا يتقدمها فعل دال على اليقين ، نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ وأما إن كان قبلها فعل علم فأشار إليها بقوله: (لا بعد عِلمٍ) يعني: أنّ أنْ إذا وقعت بعد فعل علم ونحوه: من أفعال اليقين لا تنصب المضارع؛ لأنها حينئذ مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن كما تقدم في قوله: وإن تخفف أن فاسمها استكن. . . إلخ، ومن أمثلتها: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ ، ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ ﴾ وأما قوله:

نرضى عن الله إن الناس قد علموا   ألا يــدانينــا مــن خلقــه بشــر

بنصب يدانينا فشاذ.

وأشار إلى مفهوم قوله: لا بعد علم فقال: (والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد. . . تخفيفها من أن فهو مطرد) يعني: أنها إذا وقعت بعد فعل ظن ونحو: ه من أفعال الرجحان يجوز النصب بها والرفع ، وإذا رفعت ما

بعدها فاعتقد أنها مخففة من أن المشددة، وقرئ بالوجهين: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ والأرجح النصب عند الفصل بلا خاصة، وأما عند الفصل بغيرها كقد وحرف التنفيس ولو فيتعين كون أن مخففة فيجب الرفع كما في الصبان. قوله:

(وبعضهم أهمل أن حملا على ... ما أختها حيث استحقت عملا)

يعني: أن بعض العرب يهمل أن فلا ينصب بها المضارع في الحالة التي يجب لها العمل، وذلك فيما إذا لم يتقدم عليها علم أو ظن، وإهمالها لأجل حملها على ما أختها أي المصدرية، ومن أمثلة إهمالها قراءة بعضهم: ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ بالرفع وقوله:

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وألا تشعرا أحدا

قوله:

(ونصبوا بإذن المستقبل ... إن صدرت والفعل بعد موصلا)

يعني: أن إذا ينصب بها أكثر العرب المضارع وجوباً بثلاثة شروط:

أولها: أن تكون مصدرة في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها، فإن تأخرت أهملت نحو: أكرمك إذا، وكذا إذا وقعت في حشو الكلام كقوله:

لإن عاد لي عبد العزيز بمثلها ... وأمكنني منها إذا لا أقيلها

الشرط الثاني: أن يكون الفعل مستقبلاً، فيجب الرفع إذا كان دالاً على الحال كقولك: إذاً تصدق؛ جواباً لمن قال: إني أحبك.

الشرط الثالث: أن يكون الفعل متصلاً بها، فيجب الرفع إذا فصل بينهما نحو: إذا أنا أكرمك، ويغتفر الفصل بالقسم كما أشار إليه بقوله: (أو قبله اليمين) يعني: أنه إذا فصل بينها وبين الفعل بالقسم فلا يضر ذلك بل تنصبه كقوله:

إذاً والله نرميهم بحرب ... يشيب الطفل من قبل المشيب

قوله: (وانصب وارفعا. . . إذا إذاً من بعد عطف وقعا) يعني: أن إذا إذاً

جاءت بعد حرف عطف يجوز النصب بها وإهمالها، فالنصب بالنظر إلى كونها وقعت في ابتداء جملة مستقلة فتكون مصدرة، والرفع بالنظر إلى أن حرف العطف يربط ما بعدها بما قبلها، فتكون غير مصدرة، قال الصبان: وإلغاؤها أجود كما في الرضي؛ لأنها غير مصدرة في الظاهر. اهـ.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾، ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ قرئ شذوذاً بحذف النون في الآيتين على الإعمال، وقرأ السبعة بإثبات النون على الإهمال.

(تنبيه): الصحيح في إذاً أنها حرف جواب، ويوقف عليها بالألف، وتكتب به.

قوله: (وبين لا ولام جر التزم... إظهار أن ناصبة) يعني: أنك تلزم إظهار أن الناصبة بين لام الجر ولا النافية، نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾، ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾. قوله: (وإن عدم لا فأن اعمل مظهراً أو مضمرا...) يعني: أنه إذا عدمت لا بعد لام الجر يجوز أن تعمل أن مظهراً لها نحو: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، أو مضمراً لها نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وهذا إذا لم تتقدم على اللام كان بصيغة الماضي منفية وإن تقدمت عليه فهو قوله: (وبعد نفي كان حتماً أضمرا) يعني: أن لام الجر إذا تقدمت عليه كان الماضية المنفية، يلزم حينئذ إضمار أن، والمراد بماضي كان ما يشمل الماضي معنى فقط، فيدخل المضارع المنفي بلم؛ لأن لم تقلب المضارع ماضياً نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ ومن أمثلة الماضي حقيقة: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾، وتسمى هذه اللام لام الجحود، وأما التي قبلها فتسمى لام كي، وما ذكره الناظم من أن النصب بأن بعد اللام هو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين: أن النصب باللام نفسها والمراد باللام ما يشمل لام الجحود ولام كي، قوله:

(كذاك بعد أو إذا يصلح في   موضعها حتى أو إلا أن خفي)

يعني: أن إن خفي، أي: أضمر وجوباً بعد أو إذا كان يصح أن يجعل في

موضع ، أو أحد هذين الحرفين الذين هما «حتى وإلا» فمن أمثلة صلاح حتى في محلها قوله:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ... فما انقادت الآمال إلا لصابر

ومن أمثلة صلاحية إلا في موضعها: «لأقتلن الكافر أو يسلم» ، وقوله:

وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما

ويحتمل الوجهين؛ أعني: صلاحية حتى وإلا ، قوله:

لا تبك عينك إنما تحاول ... ملكاً أو تموت فتعذرا

واحترز بقوله: إذا يصلح في موضعها «حتى أو إلا» من التي لا يصلح بعدها أحدهما ، فإن المضارع إذا نصب بعدها يجوز إضمار أن وإظهارها كقوله:

ولولا رجال من رزام أعزة ... وآل سُبيْع أو أسوءك علقما

قال الصبان: والشاهد في: أو أسوءك؛ فإنه منصوب بأن مضمرة جوازاً لعدم صحة تقدير «أو» بأحد الحرفين ، إذ التقدير: ولولا رجال وإساءتك ، وعلقم: قال العيني: منادى مرخم ، أي: يا علقمة. ا هـ.

قوله: (وبعد حتى هكذا إضمار أن. . . حتم) يعني: أن «أن» تضمر وجوباً بعد حتى ، قال الأشموني: والغالب فيها حينئذ أن تكون للغاية نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ، وعلامتها: أن يصلح في موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل (كجد حتى تسر ذا حزن) ، وعلامتها: أن يصلح في موضعها كي قوله: (وتلو حتى حالاً أو مؤولا. . . به ارفعن) يعني: أن المضارع الواقع تلو حتى إذا كان دالاً على الحال حقيقة أو مؤولاً به يرفع؛ مثال ما دل على الحال حقيقة: «سرت حتى أدخل المدينة» إذا قلت ذلك في حال الدخول ، ومثاله مؤولاً بالحال: قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ ، ووجه تأويله بالحال: أن قول الرسول والذين آمنوا معه ماض بالنسبة إلى وقت نزول الآية الكريمة ، ولكنه مؤول بالحال بتقدير ما وقع في الزمن الماضي واقعاً وقت النزول استحضاراً لتلك الصورة العجيبة ، واعلم أن رفع الدال على الحال حقيقة واجب ، والمؤول به نصبه جائز قوله: (وانصب المستقبلا) يعني: أنك تنصب تلو حتى وجوباً إذا كان دالاً على الاستقبال حقيقة بأن كان مستقبلاً

بالنسبة إلى زمن التكلم، نحو: «لأسافرن حتى أدخل المدينة» وأما إن كان استقباله غير حقيقي فالنصب جائز كقراءة غير نافع: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُۥ﴾ بالنصب، فإن قول الرسول والذين آمنوا معه مستقبل بالنظر إلى الزلزال، وقد تقدم أنه ماضٍ بالنسبة إلى وقت النزول. قوله:

(وبعد فا جواب نفي أو طلب   محضين أن وسترها حتم نصب)

يعني: أن أن تنصب بعد فاء جواب النفي أو الطلب المحضين، أي: الخالصين، وسيأتي محترز غير المحضين، وستر أن في حالة النصب بها واجب، مثال فاء جواب النفي المحض: قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، وأما الطلب فهو: إما أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن، مثال الأمر قوله:

يا ناق سيري عنقاً فسيحا   إلى سليمان فنستريحا

ومثال النهي: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾، ومثال الدعاء: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾، ومثال الاستفهام: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ ومثال العرض: قوله:

يا بن الكرام ألا تدنوا فتبصر ما   قد حدثوك فما راء كمن سمعا

ومثال التحضيض: قوله: تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ والفرق بين العرض والتحضيض: أن العرض الطلب برفق ولين، والتحضيض الطلب بحثٍّ وإزعاج، ومثال التمن: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾، واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف، نحو: «ما تأتينا فتحدثنا» بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا، أي: كأن المقصود نفي الفعلين، وكذا إذا كان المقصود الاستيناف كقوله:

ألم تسأل الربع القواء فينطق   وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

واحترز بقوله: محضين، عن غير المحضين، فالنفي غير المحض هو المتلو بإلا أو بنفي آخر نحو: «ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا» ونحو: «ما تزال تأتينا فما تحدثنا». والطلب غير المحض هو الطلب باسم الفعل نحو: «صه فأكرمك» أو المصدر نحو: «سكوتاً فينام الناس» وكذا إذا كان لفظه لفظ الخبر نحو:

«رزقني الله مالاً فأنفقه» ونحو: «حسبك حديثاً فينام الناس» لأن حسب إما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي، وإما اسم فاعل بمعنى كافي، وعلى كل فالجملة خبرية لفظاً طلبية معنىً، أي: بمعنى: اكفف عن الحديث فينام الناس.

قوله: (والواو كالفا إن تفد مفهوم مع . . .) يعني: أن الواو كالفاء في نصب المضارع بعدها بأن مستترة إذا وقعت في جواب نفي أو طلب محضين، ولا بد مع ذلك أن تكون بمعنى مع كما ذكر الناظم، ومثل وقوعها في جواب نهي فقال: (كلا تكن جلداً وتظهر الجزع) أي: لا تجمع بين هذين الأمرين، والجلد من الرجال: الصلب القوي كما في الصبان، ومن أمثلة وقوع الواو في جواب النفي قوله: تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ومن أمثلة وقوعها في جواب الأمر قوله:

فقلت ادعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان

ومن أمثلة وقوعها في جواب الاستفهام قوله:

أتبيت رَيّانَ الجفون من الكرى وأبيتَ منك بليلة الملسوع

قوله:

(وبعد غير النفي جزماً اعتمد أن تسقط الفا والجزاء قد قصد)

يعني: أنك تعتمد الجزم للفعل بعد غير النفي إذا أسقطت فاء الجواب مع أنك قاصد بالفعل الجزاء، أي: جواب ما قبله من الطلب، مثال إسقاطه في جواب الأمر قوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

ومثاله بعد النهي: «لا تعص الله يدخلك الجنة»، ومثاله بعد الدعاء: «يا رب وفقني أطعك»، ومثاله بعد الاستفهام: «هل تزورني أزرك»، ومثاله بعد التمني: «ليت لي مالاً أنفقه»، ومثاله بعد العرض: «ألا تنزل تصب خيراً»، ومثال التحضيض: «لولا تجيء أكرمك»، وأما النفي فلا يجزم جوابه إذا أسقط منه الفاء واحترز بقوله: والجزاء قد قصد عما إذا لم يقصد الجزاء، أي: الجواب، فلا يجزم بل يرفع ويكون وصفاً إن كانت قبله نكرة لا يصح أن يكون حالاً منها، نحو: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِى﴾ وإن كانت قبله

معرفة تعين أن يكون حالاً منها؛ كقوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾.

(تنبيه): اختلف في الجازم للفعل في قوله: وبعد غير النفي... إلخ، فقيل: إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم، وهذا هو اختيار الناظم، وقيل: إن جملة الشرط حذفت وناب الأمر وما معه منابها في العمل فجزم الفعل، وهذا مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور، وقيل: الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب، وهذا القول هو المختار كما في الأشموني.

قوله:

(وشرط جزم بعد نهي أن تضع إنْ قبل لا دون تخالف يقع)

يعني: أن شرط جزم الفعل بعد النهي عند إسقاط الفاء مع قصد الجزاء أن تضع إن، أي: صحة وضع إن الشرطية قبل لا الناهية، ولا يختلف المعنى بذلك نحو: «لا تدن من الأسد تسلم» ونحو: «لا تعص الله يرحمك» فإذا قلت: «إن لا تدن من الأسد تسلم» و«إن لا تعص الله يرحمك» لم يختلف المعنى، بخلاف ما إذا قلت: لاتدن من الأسد يأكلك؛ فلا يصح الجزم لأنك إذا وضعت إن وقلت: إن لا تدن من الأسد يأكلك فسد المعنى، ولم يشترط الكسائي صحة وضع إن قبل لا دون تخالف، وأما قوله: عليه الصلاة والسلام: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم» على رواية جزم يؤذنا، فبدل من فعل النهي، والرواية المشهورة بثبوت الياء.

قوله: (والأمر إن كان بغير افعل فلا... تنصب جوابه) يعني: أن الأمر إذا كان بغير صيغة افعل بأن كان بلفظ الخبر أو باسم الفعل لا ينصب جوابه مع الفاء كما تقدم، (وجزمه اقبلا) يعني: أنه يجزم إجماعاً عند حذف الفاء، مثال ما لفظه لفظ الخبر قوله: تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ لأن المعنى: آمنوا بالله، ونحو: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه» أي: ليتق الله، ومثال الأمر باسم الفعل قوله:

أقول لها وقد جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريح

قوله:

(والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما إلى التمني ينتسب)

يعني: أن الفعل ينصب بعد الفاء في جواب الرجاء، وإنما أفرده مع دخوله في الطلب اهتماماً به لكون البصريين خالفوا فيه، ومن أمثلة نصبه قراءة حفص: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾، وكذلك ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ أي: بنصب، فأطلع وتنفعه، وقول الراجز:

عل صروف الدهر أو دولاتها　　يدلننا اللمة من لماتها

فتستريح النفس من زفراتها

وتأول البصريون الآية الأولى بثلاثة أوجه:

أحدها: أن أطلع منصوب على أنه جواب ابن.

الوجه الثاني: أنه عطف على الأسباب وسيأتي في البيت الذي بعد هذا البيت حكم ذلك.

الوجه الثالث: أنه معطوف على المعنى في لعلي أبلغ؛ لأن خبر لعل يقترن بأن كثيراً، وأوّلوا الآية الثانية والبيت بهذا الوجه الثالث فقط.

وذكر الأشموني: أن هذه التأويلات بعيدة. قوله:

(وإن على اسم خالص فعل عطف　　تنصبه أن ثابتاً أو منحذف)

يعني: أن الفعل إذا عطف على اسم خالص ينصب بأن حال كونه ثابتاً أو منحذف، أي: يجوز في أن الإثبات والحذف، فقوله: أو منحذف: منصوب وقف عليه بالسكون ضرورة، أو على لغة ربيعة، واعلم أن الاسم الخالص يكون مصدراً وغيره، وسيأتي محترز خالص، والعطف المذكور لا يكون إلا بأربعة أحرف: الواو وأو والفاء وثم، مثال الواو: قولها:

للبس عباءة وتقر عيني　　أحب إلي من لبس الشفوف

ومثال الفاء:

لولا توقع معتر فأرضيَه　　ما كنت أوثر أتراباً على ترب

ومثال أو قوله تعالى: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ﴾ في قراءة غير نافع بنصب يرسل عطفاً على وحياً، ومثال ثم قوله:

إني وقتلي سليكاً ثم أعقله　　كالثور يضرب لما عافت البقر

والاحتراز بالاسم الخالص من غير الخالص كالوصف، نحو: «الطائر فيغضب زيد الذباب» لتأويل الوصف بالفعل، أي: الذي يطير. قوله:

(وشذ حذف أن ونصب في سوى   ما مر فاقبل منه ما عدل روى)

يعني: أن حذف أن ونصب الفعل شاذ في غير المواضع المتقدمة التي يلزم فيها حذفها تارة، وتارة يجوز، وإذا كان شاذاً فاقبل... إلخ أي: لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على السماع، فمن المسموع قراءة بعضهم: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغَهُۥ ﴾ بنصب يدمغ، ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدَ ﴾ بنصب أعبد وقولهم: خذ اللص قبل يأخذك.

* * *

(عوامل الجزم)

(بلا ولام طالباً ضع جزما... في الفعل) يعني: أنك تضع الجزم في الفعل بلا واللام حال كونك طالباً، وذلك بأن كانت لا دالة على النهي أو الدعاء، أو كان اللام دالاً على الأمر أو الدعاء، مثال لا الدالة على النهي: لا تشرك بالله، ومثالها للدعاء: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾، ومثال لام الأمر: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾، ومثال لام الدعاء: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ واحترز بالطلبيتين من غير الطلبيتين كما إذا كانت لا للنفي أو كانت اللام للجحود، وندر دخول لا على الفعل المبدوء بالهمزة أو النون، مثال ذلك في ذي الهمزة قوله:

لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها   مردفات على أعقاب أكوار

ومثال غيره قوله:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد   لها أبداً ما دام فيها الجراضم

قوله: (هكذا بلم ولما) يعني: أن لم ولما مثل لا واللام في جزم المضارع نحو: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾، ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ﴾، ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم ﴾ وتنفرد لم عن لما بالفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً كقوله:

فأضحت مغانيها قفاراً رسومها   كأن لم سوى أهل من الوحش توهل

وتنفرد أيضاً بإلغائها كقوله:

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجاري

وتختص لما بحذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار، تقول: «قاربت المدينة ولما» أي: أدخلها، وأما حذف مجزوم لم في قوله:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

أي: لم تصل، فضرورة.

ولما ذكر ما يجزم فعلاً واحداً شرع فيما يجزم فعلين فقال: (واجزم بإن ومن وما ومهما... أي متى أيان أين إذما. وحيثما أنى) مثال إن قوله: تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾، ومثال من: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾، ومثال ما ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾، وقوله:

أرى العمر كنزاً ناقصاً كل ليلة وما تنقص الأيام والدهر ينفدي

ومثال مهما قوله:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ولو خالها تخفى على الناس تعلم

ومثال أي قوله: تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾، ومثال متى قوله:

متى تأته تعشوا إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقدي

ومثال أيان قوله:

أيان نومنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

ومثال أين قوله: تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾، ومثال إذما قوله:

فإنك إذما تأت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آتيا

ومثال حيثما قوله:

وحيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان

ومثال أنى قوله:

خليلي أنى تأتياني تأتيا أخاً غير ما يرضيكما لا يحاول

قوله: (وحرف إذما... كأن) يعني: أن إذما حرف مثل أن في المعنى، وذهب المبرد في أحد قوليه وابن السراج والفارسي إلى أنها ظرف زمان زيد

عليها ما. (وباقي الأدوات أسما) يعني: أن غير أن وإذما من الأدوات المذكورة أسماء، وتنقسم إلى ظرف وغيره؛ فالظرفي منها: متى وأيان: وهما لتعميم الأزمنة، وأين وأنى وحيثما: والثلاثة لتعميم الأمكنة، وأما «أي» فهي بحسب ما أضيفت إليه؛ فإن أضيفت إلى زمان فهي ظرفه نحو: «لا تنس ذكر الله أي وقت» وإن أضيفت إلى مكان فهي ظرفه نحو: «أي مكان حللته فالموت يطلبك» وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير ظرف نحو: «أي رجل جاءك فأكرمه» وأما غير الظرفي فمن وما ومهما، قال الأشموني: وذكر في الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يردان ظرفي زمان، وقال في شرح الكافية: جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتاً منها في ما قول الفرزدق:

وما تَحْيَ لا أرْهَبْ وإن كنتُ جَارماً ... ولو عَدَّ أعدَائي عَليَّ لهَم دَخْلاَ

وقول ابن الزبير:

فما تحي لا تُسْأَمْ حياةً وَإن تَمُتْ ... فَلا خَيْرَ في الدُّنيا ولا العَيْشِ أجْمَعَا

وفي مهما قول حاتم:

فإنك مهما تعط بطنك سؤله ... وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

قوله:

(فعلين يقتضين شرطاً قدما ... يتلو الجزاء وجواباً وسما)

يعني: أن هذه الأدوات تطلب فعلين: أحدهما: فعل الشرط، والثاني: الذي يتلوه، وسمّ أي: علم جواباً وجزاءاً، فهو جواب الشرط، ويقال له أيضاً: الجزاء، ودل قوله: يتلو الجزاء أن الجواب لا يتقدم على الشرط. قوله:

(وماضيين أو مضارعين ... تلفهما أو متخالفين)

يعني: أنك تلفيهما، أي: تجدهما ماضيين تارة، وتارة تلفهما مضارعين، وتارة تلفي أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً، مثالهما مضارعين قال الأشموني: وهو الأصل ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾، وماضيين: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾، ومثال كون الأول ماضياً والثاني مضارعاً: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾

ومثال كون الأول مضارعاً والثاني ماضياً قوله: ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له» ومن أمثلة ذلك في الشعر قوله:

إن يسمعوا سُبة طاروا بها فرحاً ... مني وما يسمعوا من صالح دفنوا

قوله: (وبعد ماض رفعك الجزا حسن) يعني: أن رفعك الجزاء بعد الماضي الواقع شرطاً حسن، والجزم أحسن، ومن أمثلة رفعه قول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة ... يقول لا غائب مالي ولا حرم

وقول الآخر:

ولا الذي إن بان عنه حبيبه ... يقول ويخفي الصبر إني لجازع

قوله: (ورفعه بعد مضارع وهن) يعني: أن رفع الجزاء بعد المضارع الواقع شرطاً وهن، أي: ضعف، ومنه قوله:

يا أقرع ابن حابس يا أقرع ... إنك إن يصرع أخوك تصرع

وقوله:

فقلت تحمل فوق طوقك إنها ... مطبعة من يأتها لا يضيرها ذكر

الصبان: أن الخطاب في قوله: تحمل، لجمل، والضمير في إنها، لقربة قال: قال شيخنا السيد: مطبعة بالعين المهملة كما في البهوتي، ويشهد له قول القاموس: طبع الدلو: ملأها كطبعها، ولعل المعنى: لا يضرها بكثرة النقص لقوة امتلائها. اهـ.

(تنبيه): الرفع المذكور ليس بمختص بالضرورة خلافاً لظاهر كلام سيبويه قوله:

(واقرن بفا حتماً جواباً لو جعل ... شرطا لإن أو غيرها لم ينجعل)

يعني: أنك تقرن جواب الشرط بالفاء حتماً، أي: وجوباً، بشرط أن يكون ذلك الجواب إذا جعل شرطاً لإن أو غيرها من أدوات الشرط لا يصح فيه ذلك، والجواب الذي لا يكون شرطاً هو ما كان جملة اسمية نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ أو كان جملة طلبية نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾، أو ذات فعل جامد نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ أو مقرون

بقد نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾ أو بلن نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ أو تنفيس نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ أو ما نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ وهذه المواضع التي يقرن فيها الجواب بالفاء وجوباً جمعها بعضهم في هذا البيت:

طلبيـــة واسميـــة وبجـــامـــد   وبمـــا وبقـــد وبلـــن وبـــالتنفيـــس

وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله:

مـن يفعـل الحسنـات اللهُ يشكـرهـا   والشـر بـالشـر عنـد الله مثـلان

وقوله:

ومـن لا يـزل ينقـاد للغـي والصبـا   سيلفى على طول السلامة نادما

قوله: (وتخلف الفاء إذا المفاجأه. . .) يعني: أن الفاء المذكورة تخلفها إذا الدالة على المفاجأة، ويشترط لذلك أن يكون الجواب جملة اسمية غير طلبية لم تدخل عليها أداة نفي ولا ناسخ، مثال ما توفرت فيه الشروط قوله: تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، وكمثال الناظم: (كأن تجد إذا لنا مكافأه) وأما إذا كان جملة طلبية فيتعين الربط بالفاء نحو: «إن عصى الإنسان فويل له» وكذا إذا دخلت أداة النفي عليه نحو: «إن قام زيد فما عمرو بقائم» وكذا تتعين الفاء إذا دخل ناسخ على الجواب نحو: «إن قام زيد فإن عمراً قائم».

(تنبيه): قال السيوطي في الإتقان: واختلف في إذا هذه، فقيل: إنها حرف، ورجحه ابن مالك، وقيل: ظرف مكان، وعليه المبرد، ورجحه ابن عصفور، وقيل: ظرف زمان، وعليه الزجاج ورجحه الزمخشري. قوله:

(والفعل مـن بعـد الجزا إن يقتـرن   بـالفـا أو الـواو بتثليـث قمـن)

يعني: أن الفعل الواقع بعد الجواب إن اقترن بالفاء أو الواو يكون قمناً؛ أي: حقيقياً بالتثليث، أي: يجوز فيه الجزم والرفع والنصب؛ فالجزم على أنه معطوف على الجواب، والرفع على الاستيناف، والنصب بأن مضمرة، قال الأشموني: قرأ عاصم وابن عامر: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾ بالرفع، وباقيهم بالجزم، وابن عباس بالنصب، وقرئ بهن: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ

﴿فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ، ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾ وقد روي بهن نأخذ من قوله:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك — ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش — أجبَّ الظهرَ ليس له سنام

قال الصبان: قال في شرح الشذور: جزمه قوي، ونصبه ضعيف، ورفعه جائز. اهـ.

قوله:

(وجزم أو نصب لفعل إثر فا — أو واو إن بالجملتين اكتُنفا)

يعني: أن الفعل الواقع إثر الفاء أو الواو إذا اكتنف بالجملتين، أي كان بينهما؛ يجوز فيه الجزم والنصب، والمراد بالجملتين: جملة الشرط، والجزاء، وقول الناظم: اكتنف، أي: بالبناء للمفعول كما في الصبان مصوباً له، قال خلافاً لظاهر الشاطبي: إنه مبني للفاعل، مثال وقوعه مجزوماً قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ومثال وقوعه منصوباً قوله:

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه — إلينا ولم يعدم ولاء ولا نصرا

واعلم أن أشهر الوجهين: الجزم كما في الأشموني، ولا يجوز الرفع خلافاً لابن خروف في إجازته الرفع بعد الواو على أن الفعل خبر مبتدأ محذوف والجملة حالية.

(فائدة): ذكرها الصبان، وهي: أن الفعل الواقع بين الجملتين إذا عري من العاطف يجوز فيه الجزم ويكون بدلاً كقوله:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا — تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

ويجوز فيه الرفع ويكون حالاً كقوله:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره — تجد خير نار عندها خير موقد

قوله: (والشرط يغني عن جواب قد علم...) يعني: أن الشرط إذا كان جوابه معلوماً بقرينة يجوز حذفه كقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي

﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ أي: فافعل. قوله: (والعكس قد يأتي إن المعنى فهم) يعني: أن عكس ما ذكره من حذف الجواب، وهو ـ أي: العكس ـ حذف الشرط قد يأتي إذا فهم المعنى بأن دل دليل على المحذوف، كقوله:

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مفرقك الحسام

أي: وإن لا تطلقها. وقوله:

متى تؤخذوا قسراً بظنة عامر ... ولم ينج إلا في الصفاد يزيد

أراد: متى تثقفوا، أي: توجدوا، قال الصبان: والظنة: بكسر الظاء: التهمة، والصفاد بكسر الصاد المهملة: ما يوثق به الأسير.

(تنبيه): قد يحذف الشرط والجزاء معاً في الضرورة، كقوله:

قالت بنات العم يا سلمى وإن ... كان فقيراً معدماً قالت: وإن

أي: وإن كان فقيراً معدماً رضيته. قوله:

(واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ... جواب ما أخرت فهو ملتزم)

يعني: أنه إذا اجتمع الشرط والقسم يحذف جواب المتأخر منهما، وذلك الحذف ملتزم، فجواب القسم يكون مؤكداً باللام أو إن أو منفياً، وجواب الشرط يكون مجزوماً أو مقروناً بالفاء، مثال تقدم الشرط: «إن قام زيد والله أكرمه، وإن يقم والله فلن أقوم» ومثال تقدم القسم: «والله إن قام زيد لأقومن، والله إن لم يقم زيد إن عمراً ليقوم، والله إن يقم زيد فما عمرو بقائم».

(تنبيه): اعلم أن الشرط الذي إذا اجتمع مع القسم يحذف؛ جواب المتأخر منهما يقيد بغير لو ولولا، وأما هما فيستغنى بجوابهما تقدماً أو تأخراً، مثال تأخر لو عن القسم قوله:

فأقسم لو أندى النَّدِيّ سواده ... لما مسحت تلك المُسَاءلات عامر

قال الصبان: كلام العيني يفيد أن أندى بالنون لا بالباء، وعلى أنه بالنون يكون بمعنى احضر، والضمير في سواده يرجع للممدوح، وسواده بمعنى شخصه، والمساءلات بضم الميم وتخفيف السين المهملة: جمع مسألة، وهي جانب اللحية. اهـ.

ومن أمثلة تقدم القسم على لولا قوله:

والله لولا الله ما اهتدينا ... ولا تصدقنا ولا صلينا

قوله:

(وإن تواليا وقبل ذو خبر ... فالشرط رجح مطلقاً بلا حذرْ)

يعني: أنهما إذا تواليا، أي: الشرط والقسم، وكان قبلهما ذو خبر، أي: ما يطلب خبراً سواء كان مبتدأ أو ناسخاً، فإن الشرط يرجح، أي: يبقى جوابه ويحذف جواب القسم مطلقاً، أي: تقدم الشرط أو تأخر، مثال ذلك مع تقدم القسم: «زيد والله إن تأته يكرمك» ومثال تأخره: «زيد إن تأته والله يكرمك» وهذه الأمثلة المذكورة فيما إذا كان معهما مبتدأ وتقول إذا وقع قبلهما ناسخ: «كإنّ إن زيداً إن تأته والله يكرمك» بتقديم الشرط، وتقول عند تقدم القسم: «إنّ زيداً والله إن تأته يكرمك» ودل قوله: رجح؛ على أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول: «زيد والله إن تأته ليكرمنك». قوله:

(وربما رجح بعد قسم ... شرط بلا ذي خبر مقدم)

يعني: أنه ربما يرجح الشرط بعد القسم، أي: يبقى جوابه ويحذف جواب القسم من غير تقدم ما يطلب خبراً، وهو مذهب الفراء متمسكاً بقوله:

لإن منيت بنا عن غب معركة ... لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

وقوله:

لإن كان ما حدثته اليوم صادقاً ... أصم في نهار القيظ للشمس باديا

ومنع ذلك الجمهور وقالوا: إنه ليس هنا قسم، وأن اللام زائدة وليست موطئة لقسم محذوف مجتمع مع الشرط كما زعم الفراء، قال الصبان: وقيل: ترجيح الشرط في الأبيات ضرورة، وقوله في البيت الأول: منيت، أي: بليت كما في الصبان، وقوله: ننتفل بالفاء لا بالقاف، كما فيه أيضاً، ومعناه: نتبرأ.

* * *

(فصل «لو»)

(لو حرف شرط في مضي) يعني: أن لو تدل على تعليق فعل بفعل في الزمن الماضي نحو: «لو جاء زيد لأكرمتك» فالإكرام في الزمن الماضي معلق على المجيء فيه، أي: الماضي. واعلم: أنها تقتضي امتناع شرطها دائماً، وأما الجواب فإن لم يكن له سبب غير الشرط فممنوع أيضاً نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ فهداية الخلق جميعاً ليس لها سبب غير مشيئة الله تعالى، ومشيئة الله تعالى ذلك ممتنعة لتعليقها بلو، وهي تفيد امتناع شرطها، فامتنع الأمران. ونحو: «لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً» لأن وجود النهار لا سبب له غير طلوع الشمس، وأما إن كان لجوابها سبب غير الشرط فلا يمتنع نحو: «لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً» فوجود الضوء له سبب غير طلوع الشمس كالمصباح. (ويقل... إيلاؤه مستقبلاً لكن قبل) يعني: أن لو يقل فيها أن تتولى فعلاً مستقبلاً ولكنه غير ممتنع، بل مقبول لوروده سماعاً، وتكون حينئذ بمعنى إن إلا أنها لا تجزم، ومن أمثلة ذلك قوله:

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ... ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
لظل صدى صوتي وإن كنت رمة ... لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

قوله: أصداؤنا، قال الصبان: جمع صدى كفتى، وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها، والرمس: القبر وترابه، والسبسب كجعفر بمهملتين وموحدتين: المفازة، ومن أمثلة إيلائها المستقبل أيضاً قوله:

لا يلفك الراجوك إلا مظهراً ... فعل الكرام ولو تكون عديما

قوله: (وهي في الاختصاص بالفعل كإن... عني: أن لو كإن في كونها لا يليها إلا الفعل إما ظاهراً أو مقدراً، ومن أمثلة وقوعه مقدراً قوله:

أخِلّاي لو غيرُ الحِمام أصابكم ... عتبت ولكن ما على الدهر معتب

فقوله: غير الحمام: فاعل فعل محذوف يفسره أصابكم، ومنه أيضاً قول عمر رضي الله تعالى عنه لأبي عبيدة بن الجراح حين سمع أن الوباء وقع بأرض الشام وهمَّ بالرجوع عنه فقال له أبو عبيدة: «أفراراً من قدر الله لو غيرُك

قالها»أي: لو قالها غيرك ، وجواب لو محذوف ، أي: لعددتها ، ومن ذلك أيضاً قول حاتم: «و ذات سوار لطمتني»أي: لو لطمتني ذات سوار ، فجواب لو محذوف أيضاً ، أي: لهان علي ، وسبب قول حاتم للفظ المذكور أنه لطمته جارية وهو أسير في بعض أحياء العرب ، وسبب اللطمة: أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها ، فنحرها ، فقيل له في ذلك فقال: هذا فصدي ، فلطمته الجارية ، وذات السوار: الحرة؛ لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار ، قوله: (لكن لو أن بها قد تقترن) يعني: أن لو تفارق إن في كونها تقترن بأن ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ﴾ ، ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ ﴾ قوله: (وإن مضارع تلاها صرفا . . . إلى المضي) يعني: أن لو الامتناعية وهي التي ليست بمعنى إن إذا تلاها المضارع يصرف إلى المضي ، أي: يؤول به كقول كثير.

لو يسمعون كما سمعت حديثها   خروا لعزة ركعاً وسجودا

و(نحو لو يفي كفى) أي: لو وفى كفى ، وأما لو التي بمعنى إن فإذا وليها الماضي فيصرف إلى المضارع ، كقوله ﷺ: «أعطوا السائل ولو جاء على فرس» ، وقوله:

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم   دون النساء ولو باتت بأطهار

* * *

(أما ولولا ولوما)

(أما كمهما يك من شيء) يعني: أن أما بالفتح والتشديد كمهما في كونها فيها معنى الشرط ، لكن مهما اسم وأما حرف ، وقوله: (وفا . . . لتلو تلوها وجوباً ألفا) يعني: أن أما لا بد في تلو تلوها ـ أي: تابع تابعها ـ من الفاء وجوباً ، نحو: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ قال الصبان: عند قول الأشموني: أما بالفتح والتشديد حرف فيه معنى الشرط ، وإنما قال: فيه معنى الشرط ، ولم يقل للشرط؛ لتصريح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف شرط ، وإنما إفادتها للشرط لنيابتها عن فعل الشرط وأداته . ا هـ.

قوله:

(وحذف ذي الفا قل في نثر إذا لم يك قول معها قد نبذا)

يعني: أن حذف هذه الفاء قليل في النثر ، ومحل قلة حذفه إذا لم يحذف معه قول ، وأما إذا حذف معه قول فيحذف وجوباً كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾ أي: فيقال لهم: أكفرتم ، و تحذف من غير حذف قول ضرورة كقوله:

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المواكب

قوله:

(لولا ولوما يلزمان الابتدا إذا امتناعا بوجود عقدا)

يعني: أن لولا ولوما يلزمان الابتدا أي: المبتدأ إذا عقدا ، أي: ربطا امتناع شيء بوجود غيره ، وبيان ذلك أنك إذا قلت: لولا زيد لأكرمتك؛ امتنع الإكرام؛ لأنه معلق على عدم وجود زيد وهو موجود ، وخبر المبتدأ يلزم حذفه غالباً كما تقدم في قوله: وبعد لولا غالباً حذف الخبر؛ حتم ويلزم بعدهما جواب مصدر بماض أو مضارع منفي بلم ، فإن كان الماضي مثبتاً قرن باللام غالباً كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ وإن كان منفياً تجرد منها غالباً كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ وقد يقترن بها كقوله:

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحاً ولا جسدا

قوله:

(وبهما التحضيض مز وهلاّ ألاّ ألا وأولينها الفعلا)

يعني: أن لولا ولوما لهما استعمال آخر غير ما تقدم ، وهو أنهما يدلان على التحضيض ، أي: الحض على الشيء ، وتشاركهما هلا بالتشديد ، وألا بالفتح والتشديد أيضاً ، وألا بالفتح والتخفيف ، ويلزم في الجميع أن يلي الفعل المضارع ، مثال لولا للتحضيض: ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ، ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ ، ومثال لوما: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ ومثال هلا قولك للكافر: «هلا تسلم» أو ألا ومثال ألا بالتخفيف: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾ قوله:

(وقد يليها اسم بفعل مضمر علق أو بظاهر مؤخر)

يعني: أن هذه المذكورات قد يليها اسم متعلق بفعل مضمر، أو بفعل ظاهر مؤخر عن الاسم، مثال ما تعلق بفعل مضمر: هلا زيداً تضربه؛ فزيداً منصوب على الاشتغال بفعل مضمر يفسره المذكور كما تقدم في باب الاشتغال، ومثال ما تعلق بفعل متأخر: «هلا زيداً تضرب» فزيداً مفعول تضرب قدم عليه.

* * *

(الإخبار بالذي والألف واللام)

اعلم أن هذا الباب وضعه النحويون للتمرين، أي: تجريب طالب النحو وامتحانه. والكلام فيه في أمرين:

الأول: حقيقة ما يخبر عنه.

والثاني: شروطه. وأشار إلى الأول فقال:

(ما قيل أخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر)

يعني: أن الذي قيل لك عند الامتحان: أخبر عنه بالذي، يكون هو خبراً عن الذي حال كون الذي استقر قبله مبتدأ، فقوله: ما مبتدأ وهي موصولية، وقوله: خبر خبرها، والمعنى: أن الذي قيل لك أن تخبر عنه بالذي يجعل خبراً وتجعل الذي مبتدأ.

(وما سواهما فوسطه صله عائدها خلف معطي التكمله)

يعني: أنه إذا جعلت الذي مبتدأ وأخبرت عنه بالذي قيل لك أن تخبر عنه بالذي يكون ما سواهما من الجملة التي وقع فيها صلة، ويكون عائدها ـ أي: ضميرها ـ خلفاً عن معطي التكملة، أي: الذي كمل به الكلام، وهو الخبر، والمراد: أنه يخلفه فيما كان له قبل جعله خبراً، ومثل رحمه الله تعالى مثالاً موافقاً للضابط المذكور فقال:

(نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيداً كان فادر المأخذا)

يعني: أنك إذا قيل لك: أخبر عن زيد من هذا التركيب الذي هو ضربت

زيداً تجعل الذي قيل لك أخبر عنه بالذي وهو زيد خبراً ، وتجعل الذي مبتدأً ، وتجعل ضربته صلة الموصول ، وعائد الموصول الذي هو الهاء خلفاً عن زيد؛ لأن زيداً كان قبل الإخبار مفعولاً ، فتقول: الذي ضربته زيد ، وإذا قيل لك: أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك قلت: «الذي هو أبوك زيد» فزيد كان مبتدأً فجعلته هنا خبراً عن الذي ، وجعلت الضمير ـ أعني: هو ـ خلفاً عنه. قوله:

(وباللذَيْن والذِين والتي أخبر مراعياً وفاق المثبت)

يعني: أنك تخبر باللذين بالتثنية ، والذين بالجمع ، والتي بالإفراد والتأنيث ، أي: تخبر عن الجميع حال كونك مراعياً ، وفاق ما ثبت ، أي: ما قيل لك أخبر عنه في التثنية والجمع والتأنيث تراعي فيه موافقة ما ثبت في الإفراد ، فإذا قيل لك: أخبر عن الزيدين من هذا التركيب: بلغ الزيدان إلى العمرين رسالة؛ قلت: «اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان» وإذا قيل لك: أخبر عن العمرين ، قلت: «اللذان بلغهما الزيدان رسالة العمران» وتقول عند الإخبار عن الزيدون في قولك: بلّغ الزيدون عمراً رسالة الذين بلغوا عمراً رسالة الزيدون ، وتقول عند الإخبار عن الرسالة التي بلغها الزيدون عمراً رسالة.

وأشار إلى شروط المخبر عنه فقال:

(قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه هاهنا قد حتما)

يعني: أن المخبر عنه لا بد أن يكون قابلاً للتأخير بخلاف أسماء الاستفهام ، وكل ما له صدر الكلام كأسماء الشرط فلا يخبر عن شيء من ذلك؛ لأن المخبر عنه يتأخر ، فإذا أخبر بشيء من الذي له صدر الكلام لزم تأخيره فيخرجه ذلك عما وضع له ، وكذا لا بد من قبوله التعريف بخلاف الحال والتمييز ، وعلة منع ذلك فيهما: أن المخبر عنه يُجعل الضمير خلفاً عنه كما تقدم ، والضمير معرفة ، وهما ملازمان للتنكير. قوله:

(كذا الغنا عنه بأجنبي أو بمضمر شرط فراع ما رعوا)

يعني: أن المخبر عنه يشترط فيه أن يكون الاستغناء عنه بأجنبي ممكناً ، بخلاف الضمير الذي في الجملة الواقعة خبراً نحو: «زيد أكرمته» لأنه هو الرابط للخبر بالمبتدأ ولا يمكن جعل أجنبي مكانه ، وكذا يشترط في المخبر عنه

أيضاً: أن يكون يصح الاستغناء عنه بمضمر، بخلاف الاسم المجرور بمذ ومنذ وحتى؛ لأن هذه المذكورات لا تجر إلا الظاهر، والمخبر عنه تقدم أنه يجعل مكانه ضمير، فإذا خلفه الضمير هنا لزم من ذلك جر هذه الأحرف للضمير، وذلك ممتنع، قوله:

(وأخبروا هنا بأل عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما)

يعني: أن أل الموصولية يخبر بها كالذي وفروعه، ولكن يشترط للمخبر عنه أن يكون في جملة فعلية، بخلاف زيد من قولك: «زيد أخوك».

(إن صح صوغ صلة منه لأل...) يعني: أنه يشترط للمخبر عنه بأل أيضاً: أن يكون الفعل الذي في جملته يصح أن تصاغ منه صلة لأل، وذلك بأن يكون متصرفاً مثبتاً، ومثل ذلك رحمه الله تعالى بقوله: (كصوغ واق من وقى الله البطل) يعني: أن هذه الجملة التي هي «وقى الله البطل» يصح الإخبار عن أجزائها بأل؛ لأن فيها فعلاً يصح أن تصاغ منه صلة لأل وهو وقى، فيصاغ منها اسم فاعل يكون صلة أل فيقال: واق؛ فإذا أردت الإخبار بأل عن البطل في هذا التركيب قلت: الواقيه اللهُ البطلُ، وإذا أردت الإخبار عن الله قلت: الواقي البطلَ اللهُ، وأما إذا كان الفعل الذي في الجملة جامداً نحو: عسى؛ فلا يخبر عن شيء منها بأل، وكذا إذا كان منفياً فلا يخبر بأل عن زيد من قولك: «عسى زيد أن يقوم» وكذا من قولك: «ما قام زيد» قوله:

(وإن يكن ما رفعت صلةُ أل ضمير غيرها أبين وانفصل)

يعني: أن الوصف الواقع صلة لأل إذا رفع ضميراً غير عائد على أل أبين، أي: أبرز ذلك الضمير وانفصل، أي: كان ذلك الضمير بارزاً منفصلاً، مثال ذلك: إذا أخبرت عن الأخوين في قولك: «بلّغت من أخويك إلى الزيدين رسالة» فقلت: «المبلغ أنا منهما إلى الزيدين رسالة أخواك» ووجه ذلك - أي: كون ما رفعت صلة أل ضمير غيرها - أن مبلغاً صفة للمتكلم، وأل واقعة على الأخوين فلما كانت صلة أل التي هي مبلغ رافعة ضميراً لغير أل جعل ضميراً بارزاً منفصلاً وهو أنا، وأما إذا رفعت صلة أل ضميرها أي: أل فلا يبرز، بل يستتر، فإذا أخبرت عن التاء من قولك: بلغت من الزيدين إلى العمرين رسالة،

وقلت: المبلغ من الزيدين إلى العمرين رسالة أنا كان في المبلغ ضمير مستتر يرجع لأل؛ لأن المبلغ هنا الذي هو صلة أل رافعاً ضمير أل، ووجه ذلك: أن أل واقعة على المتكلم الموصوف بالمبلغ، وأما أنا الموجود في هذا التركيب فليست مرفوعة بصلة أل بل خبر عن أل، والمبتدأ هنا نفس الخبر.

* * *

(العدد)

قال الصبان: هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء، كاثنين؛ فإن حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان، وهو المطلوب، ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا، والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود.

(ثلاثة بالتاء قل للعشره   في عد ما آحاده مذكره)

يعني: أنك تذكر ثلاثة بالتاء، وأربعة وخمسة وهكذا حتى تبلغ العشرة في عد المعدود الذي آحاده ـ أي: مفرداته ـ مذكرة فتقول: «صمت ثلاثة أيام، وتصدقت بعشرة أثواب» مثلاً.

قوله: (في الضد جرد) يعني: أنك تجرد اسم العدد من التاء في ضد المذكر وهو المؤنث، فتقول: «سرت ثلاث ليال»، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾، وأفهم قوله: في عد ما آحاده مذكره: أن المعتبر تذكير الآحاد أي: المفردات، ولو كان الجمع مؤنثاً فتقول ثلاثة حمامات؛ لأن المفرد حمام بالتذكير؛ خلافاً للبغداديين فإنهم يقولون: ثلاث حمامات، اعتباراً للجمع.
قوله: (والمميز اجرر... جمعاً بلفظ قلة في الأكثر) يعني: أن اسم العدد المذكور يميز باسم مجرور بالإضافة، والأكثر أن يكون جمعاً مكسراً ويكون بلفظ قلة، أي: يكون جمع قلة، وسيذكر جمع القلة في قوله: أفعِلة أفعُل، ثم فِعلهْ ثُمة أفْعالٌ جُموعُ قِلّه، مثال ما استوفى الشروط ثلاثة: أعبد، وقد يضاف إلى مفرد إن كان ذلك المفرد مئة لأن المئة جمع في المعنى، قال تعالى:

﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ وشذ جمع لفظ المئة في قوله:

ثــلاث مئيــن للملــوك وفــى بهــا ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

قال الصبان: أراد بالرداء السيف، وقيل: على حقيقته، وأراد بوجوه الأهاتم: أعيانهم، والأهاتم: جمع أهتم وهم بنو سنان الأهتم، سمي بذلك لانكسار ثنيته.

واعلم: أنه قد يكون المميز جمع تصحيح وذلك في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تكون الكلمة مما أهمل تكسيره والمراد الكلمة التي وقعت جمعاً، مثال ذلك: «سبع سموات، وخمس صلوات، و﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾» فالسماء والصلاة والبقرة لم يسمع تكسيرها.

الموضع الثاني: أن يجاور ما أهمل تكسيره نحو: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾ لمجاورته في الآية الكريمة لبقرات، وقد علمت أن تكسيرها مهمل.

الموضع الثالث: أن يقل تكسيره نحو: «ثلاث سعادات» فإنه يقل فيه سعائد.

(ومئة والألف للفرد أضف. . .) يعني: أن لفظ المئة والألف يميزان بمفرد مضافين إليه نحو: «تصدقت بمئة درهم، ومئتي ثوب، وثلاثمئة دينار» وهكذا في الألف أيضاً. قوله: (ومئة بالجمع نزراً قد ردف) يعني: أن لفظ المئة قد ردف، أي: تبع بالجمع كقراءة حمزة والكسائي: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ﴾ بإضافة مئة إلى سنين وشذ تمييز المئة بمفرد منصوب كقوله:

إذا عــاش الفتــى مئتيــن عــامــاً فقــد ذهــب المســرة والفتــاء

قوله:

(وأحــد اذكــر وصلنــه بعشــر مــركبــاً قــاصــد معــدود ذكــر)

يعني: أنك تذكر لفظ أحد حال كونك مركباً لها مع عشر من غير تاء إذا كنت قاصداً معدوداً مذكراً، فتقول: «جاء أحد عشر رجلاً، وتقول: مررت بأحد عشر رجلاً» قال تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾.

(وقل لدى التأنيث إحدى عشره. . .) يعني: أنك إذا قصدت عدداً مؤنثاً

قلت: إحدى عشرة بسكون شين عشرة، وجعل التاء في آخره. (والشين فيها عن تميم كسره) يعني: أن تميماً يكسرون شين عشر، وبعضهم يفتحها، وقد تسكن عين عشر في المذكر فيقال: أحد عشر؛ بسكون العين. قوله:

(ومـــع غيـــر أحـــد وإحـــدى ما معهما فعلت فافعل قصدا)

يعني: أنك تفعل للعشرة مع غير أحد وإحدى ما فعلت معهما من التجريد من التاء في حال التذكير وعدمه، أي: التجريد مع التأنيث، فتقول: «جاء اثنا عشر رجلاً» قال تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾، وتقول في التأنيث: «صليت اثنتي عشرة ركعة» قال تعالى: ﴿فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ وهكذا مع ما بقي من أسماء العدد.

(تنبيه): قول الناظم: قصداً؛ أعربه الصبان حالاً، وفسره بأنه بمعنى مقتصداً أي: عادلاً، وأعربه أيضاً: مفعولاً مطلقاً، ويكون في الكلام مضاف محذوف، أي: فعل قصد، وجعل إعرابه مصدراً أولى؛ لأن مجيء المصدر حالاً سماعي. قوله:

(ولثـــلاثـــة وتسعـــة ومـــا بينهمـــا إن ركبـــاً مـــا قـــدمـــا)

يعني: أن ثلاثة وتسعة وما بينهما من أسماء العدد كأربعة وخمسة يكون لهما من الحكم ما تقدم في قوله: ثلاثة بالتاء. . . إلخ، أي: فيجردان من التاء في حال التأنيث، ويجعل فيهما في حال التذكير فتقول: «جاء ثلاثة عشر رجلاً، ورأيت ثلاث عشرة امرأة»وهكذا، قوله:

(وأول عشـــرة اثنتـــي وعشـــرا اثنـــي إذا أنثـــى تشـــا أو ذكـــرا)

يعني: أنك تولي عشرة اثنتي، وتولي عشر اثني الأول في حال التأنيث، والثاني في حال التذكير، فتقول: «جاءت اثنتا عشرة امرأة، ومررت باثني عشر رجلاً» فقوله: إذا أنثى. . . إلخ لف ونشر مرتب.

قوله: (واليا لغير الرفع وارفع بالألف. . .) يعني: أن اثني واثنتي تجعل فيهما الياء في غير حال الرفع وهو النصب والجر، وأما الرفع فيكون بالألف؛ تقول في حالة النصب: «رأيت اثني عشر رجلاً» وفي الجر: «مررت باثنتي عشرة امرأة» وتقول في الرفع: «جاء اثنا عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأة» قوله:

(والفتح في جزئي سواهما ألف) يعني: أن غير اثني واثنتي من أسماء العدد إذا ركب مع العشرة يلزم فتحه، وفتح العشرة، فالمراد بالجزأين النيف والعشرة، فتقول: «جاء ثلاثة عشر رجلاً، وأربع عشرة امرأة» بفتح الجزأين رفعاً ونصباً وجراً، قال الأشموني معللاً فتح الجزأين: أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح، ولم يرتض الصبان هذا التعليل الأخير. قوله:

(وميز العشرين للتسعين بواحد كأربعين حيناً)

يعني: أن العشرين وبابه إلى تسعين يميز بمفرد منكر منصوب كما مثل، وإذا كان مع العشرين وبابه نيف ذكر أولاً ثم يعطف عليه العشرون ونحوه، فتقول: «جاء ثلاثة وعشرون رجلاً، ومررت بثلاث وعشرين امرأة» قوله:

(وميزوا مركباً بمثل ما ميز عشرون فسوينهما)

يعني: أن العدد المركب المتقدم يميز بمثل الذي ميز به العشرون، وهو مفرد منكر منصوب تقول: «رأيت أحد عشر رجلاً، واثنتي عشرة امرأة» وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ فأسباطاً: بدل من اثنتي عشرة، والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة.

(تنبيه): يجوز في نعت تمييز المركب والعشرين وبابه مراعاة اللفظ فيفرد فتقول: «عندي عشرون درهماً مكياً» ويجوز مراعاة المعنى فيجمع، ومنه قوله:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم

فقوله: سوداً جمع، وهو نعت لحلوبة، وحلوبة مفرد، وإنما جمع النعت مراعاة لمعنى قوله: اثنتان وأربعون. قال الصبان: فيها؛ أي: الركائب. والخافية: بالخاء المعجمة واحدة الخوافي، وهي ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح، والأسحم بالحاء المهملة: الأسود.

قوله: (وإن أضيف عدد مركب... يبقى البنا) يعني: أن العدد المركب المتقدم إذا أضيف يبقى على بنائه، فتقول: «أحد عشرك مع ثلاثة عشر زيد» بفتح الجزأين. قوله: (وعجز قد يعرب) يعني: أن العدد المركب قد يعرب

عجزه فيقال: «أحد عشرك» بضم الراء «مع أحد عشر زيد» بالكسر، وهذه اللغة حكاها سيبويه عن بعض العرب، واستحسنها الأخفش، لكن الأكثر ما قدمه من قوله: وإن أضيف... إلخ.

(تنبيه): إذا وقعت ثماني في عدد مؤنث وركبت مع العشرة كان فيها أربع لغات: فتح الياء، وسكونها، وحذفها مع كسر النون، وفتحها. ومن أمثلة فتحها قوله:

ولقد شربت ثمانياً وثمانيا ... وثمانَ عشرة واثنتين وأربعا

قوله:

(وصغ من اثنين فما فوقُ إلى ... عشرة كفاعل مِن فعَلا)

يعني: أنك تصوغ من أسماء العدد من اثنين فما فوقهما إلى عشرة وصفاً على وزن فاعل، كما يصاغ من فعَل كضرب فاعل كضارب، فتقول: ثان وثالث وهكذا، ومفهوم قوله: من اثنين: أن واحداً ليس من ذلك، بل اسم وضع من أول الأمر كذلك.

(واختمه في التأنيث بالتا ومتى ... ذكّرت فاذكر فاعلاً بغير تا)

يعني: أن الوصف المذكور يختم بالتاء في حال التأنيث، فيقال: ثانية ورابعة، وفي التذكير يجرد من التاء. قوله:

(وإن ترد بعض الذي منه بني ... تضف إليه مثل بعض بيّنِ)

يعني: أنك إذا أردت بالوصف العدد الذي بني هو منه تضيفه إليه، أي: تضيف الوصف إلى العدد، قال تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾، ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ وتكون إضافته إليه كإضافة بعض إلى كل، فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة، فرابع أربعة معناه: بعض جماعة منحصرة في أربعة كما في الصبان عازياً للتوضيح، وذهب الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب إلى أنه يجوز نصب الأول للثاني كما يجوز نصب ضارب مثلاً لما بعده. قوله:

(وإن ترد جعْل الأقل مثل ما ... فوقُ فحكمَ جاعل له احكما)

يعني: أنك إذا أردت بالوصف المذكور أن تجعل العدد الذي تحت العدد الذي اشتق هو منه مساوياً له يجعل الوصف حينئذ كجاعل، أي: كاسم الفاعل، فإذا أريد به المضي أضيف، وإذا أريد به الاستقبال جاز إضافته ونصبه لما بعده، مثال ذلك إذا قلت: «جاء رابع ثلاثة» أي: مُصيّر الثلاثة أربعة، فإذا أردت المضي أضفت رابعاً إلى ثلاثة، وإذا أردت الحال أو الاستقبال جاز الأمران: الإضافة وعدمها، فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل؛ لأنك تقول: ربعت الثلاثة، إذا انضممت إليهم فصرتم أربعة، بخلاف ما تقدم في قوله: وإن ترد بعض... إلخ، فإن الذي هو في معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل، فلذا لزمت إضافته. قوله:

(وإن أردت مثـل ثـانـي اثنيـن مـركبـاً فجـيء بتـركيبيـن)

يعني: أنك إذا أردت صوغ الوصف الذي على فاعل من العدد المركب؛ فإنك تجيء بتركيبين صدراً، ولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث، فتقول في التذكير: «ثاني عشر، اثنا عشر» وتقول في التأنيث: «ثانية عشرة، اثنتا عشرة» وهكذا إلى تسعة عشر، فتقول: «رابع عشر، أربعة عشر، ورابعة عشرة، أربع عشرة» فالكلمات الأربع مبنية، وأول التركيبين مضاف إلى الثاني إضافة ثاني إلى اثنين.

قوله: (أو فاعلاً بحالتيه أضف... إلى مركب) يعني: أن الوصف المذكور له استعمال آخر؛ وهو إضافته بحالتيه التذكير والتأنيث إلى مركب، ويحذف الجزء الثاني من التركيب الأول وإذا أضفته (بما تنوي يفي) أي: إذا فعلت ذلك وفى الكلام بالمعنى الأول الذي نويته، فتقول في التذكير: ثاني اثني عشر، وفي التأنيث: ثانية اثنتي عشرة، وهكذا إلى تسعة عشر، فتقول في التذكير: ثالث ثلاثة عشر، وفي التأنيث: ثالثة ثلاث عشرة.

قوله: (وشاع الاستغنا بحادي عشرا... ونحوه) هذا استعمال ثالث يجوز في الوصف المذكور، وهو حذف العقد ـ أي: العشرة ـ من التركيب الأول، وحذف النيف من التركيب الثاني، ويضاف النيف الأول إلى العقد الأخير،

فيقال: حادي عشر في التذكير، وفي التأنيث: حادية عشرة وهكذا إلى تسعة عشر، فيقال: ثاني عشر وثانية عشرة، وفيه حينئذ وجهان: الأول من الوجهين أن يعرب الأول ويبنى الثاني، والثاني: أن تعربهما معاً لزوال مقتضى البناء فيهما وهو التركيب، وحينئذ يعرب الأول بحسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة، قاله الأشموني.

قوله: (وقبل عشرين اذكرا. وبابه الفاعل من لفظ العدد... بحالتيهْ قبل واو يعتمد) يعني: أن العشرين وبابه إلى تسعين يذكر قبله الوصف الذي على وزن فاعل بحالتيه: التذكير والتأنيث، ويعطف العشرون وبابه بواو فتقول: الحادي والعشرون، والحادية والعشرون، وهكذا إلى تسعة وعشرين، ولا يجوز التركيب.

* * *

(خاتمة ذكرها الأشموني)

هنا يؤرخ بالليالي لسبقها، فحق المؤرخ أن يقول في أول الشهر: كُتب لأول ليلة منه أو لغرته أو مهله أو مستهله، ثم يقول: كتب لليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون إلى عشر، ثم لإحدى عشرة خلت إلى النصف، فيقول: للنصف من كذا أو منتصفه أو انتصافه وهو أجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت، ثم لأربع عشرة بقيت إلى تسع عشرة ثم لعشر بقين أو ثمان بقين إلى ليلة بقيت، ثم لآخر ليلة منه، أو سراره أو سرره بفتح السين والراء المهملتين فيهما، قال الصبان: قال في القاموس: السرار كسحاب من الشهر: آخر ليلة منه، كسراره وسرره. اهـ.

ثم يقول في اليوم الأخير: لآخر يوم منه أو سلخه أو انسلاخه.

* * *

(كم وكأين وكذا)

اعلم أن هذه الألفاظ الثلاثة يكنى بها عن العدد، ولذلك أردفها ببابه فقال:

(ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصاً سما)

يعني: أنك تميز كم الاستفهامية بمثل ما ميزت به العشرين في كونه مفرداً منكراً منصوباً، وخالف الكوفيون في الإفراد فأجازوا جمعه، وخالف الفراء والسيرافي في النصب، فأجازا جر مميزها حملاً على كم الخبرية. قوله:

(وأجـز أن تجـره مـن مضمـرا إن وليت كـم حـرف جـر مظهـرا)

يعني: أنك تجيز في مميز كم الجر بمن محذوفة إذا كان قبل كم حرف جر ظاهر، مثال ذلك: بكم درهم اشتريت؟ فيجوز في درهم النصب وهو الأرجح، والجر وفيه وجهان:

أحدهما: أنه بِمن محذوفة كما ذكر الناظم.

والثاني: أنه بالإضافة وهو مذهب الزجاج، واعلم أن كم لها استعمالان:

أحدهما: أن تكون استفهامية وهو ما تقدم، والآخر أن تكون خبرية وأشار إليه فقال:

(واستعملنهـا مخبـراً كعشـره ومئـة ككـم رجـال ومـره)

يعني: أنك تستعمل كم حال كونك مخبراً كعشرة في كون مميزها يكون جمعاً مجروراً وتستعملها أيضا كمئة في كون مميزها يكون مفرداً مجروراً أيضاً؛ مثال الأول: كم ملوك هلك ملكهم، ومثال الثاني: قول الفرزدق

كـم عمـةٍ لـك يـاجـريـرُوخـالـة فـدْعـاء قـد حلبـت علـي عشـار

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً، أما النصب فقيل: إن تميماً ينصبون تمييز الخبرية إذا كان مفرداً، والبيت للفرزدق وهو تميمي، وقيل: على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك التي كن يخدمنني فقد نسيته، وعليهما ـ أي: رواية الجر والنصب ـ تكون كم مبتدأً والخبر جملة حلبت، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ، وسوغ الابتداء بالنكرة وصفها بالمجرور وهو لك، ووصفه أيضاً بفدعاء محذوفة دلت عليها المذكورة، وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر، والتمييز محذوف، أي: كم وقتاً أو حلبة.

قوله: (ككم كأين وكذا) يعني: أن كأين وكذا يأتيان مثل كم، والمراد

الخبرية ، وكونهما مثلها أي: في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار (وينتصب. . . تمييز ذين أو به صل من تصب) يعني: أن تمييز ذين يعني كأين وكذا ينصب أو يجر بمن بخلاف تمييز كم الخبرية ، مثال نصب تمييز كأين قوله:

وكائن لنا فضلاً عليكم ومنة قديماً ولا تدرون ما من منعم

وقوله:

اطردِ اليَأسَ بِالرَّجَاءِ فكَائِن آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

ومثال جره قوله: تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ ﴾ . ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ، ومثال نصب تمييز كذا قوله:

عِدِ النَّفْسَ نُعْمىَ بَعْدَ بُؤسكَ ذَاكِرًا كَذَا وكَذَا لُطْفاً بِهِ نُسِيَ الجُهْدُ

(تنبيه): اعلم أن قوله: أو به صل ، من راجع لكأين دون كذا ، فإن تمييزها لا يجر بمن اتفاقاً ، ذكره الأشموني.

* * *

(الحكاية)

قال الصبان: هي لغة: المماثلة.

واصطلاحاً: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير؛ كمن زيداً إذا قيل: رأيت زيداً ، وأشار الناظم إلى ذلك فقال:

(احك بأي ما لمنكور سئل عنه بها في الوقف أو حين تصل)

يعني: أنك تحك بأي الذي ثبت للاسم المنكور من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما ، والحكاية المذكورة تكون في الوقف وفي الصلة ، فتقول لمن قال: رأيت رجلاً: «أيا» ولمن قال: رأيت امرأة: «أية» ولمن قال: رأيت غلامين: «أيين» ولمن قال: رأيت جاريتين: «أيتين» ولمن قال: رأيت بنين «أيين» ولمن قال: رأيت بنات: «أيات» هكذا في الوقف ، وتقول في الوصل: أيّا يا هذا ، وأية يا هذه ، وهكذا في البواقي.

قوله: (ووقفاً احك ما لمنكور بمن...) يعني: أنك تحكي ما ثبت للاسم المنكر بمَن في حال الوقف فقط، (والنون حرك مطلقاً وأشبعن) يعني: أن نون مَن تحرك مطلقاً أي: في حالات المحكي الثلاث: الجر والنصب والرفع، وتشبع الحركة بحرف مد مجانس لها فتقول لمن قال: مررت برجل: «مَني» ولمن قال: رأيت رجلاً: «منا» ولمن قال: قام رجل: «منو» هذا في المفرد المذكر، وأشار إلى غيره بقوله:

(وقل منان ومنيْن بعد لي | إلفان كابنيْن وسكن تعدل)

يعني: أنك تقول في حكاية المثنى المذكر في حالة الرفع: منان، وفي حالة النصب والجر: منين، وسكن النون، وإنما حركت في النظم للضرورة.

(وقل لمن قال أتت بنت منه...) يعني: أنك تقول في حكاية المفرد المؤنث منه بفتح النون وقلب التاء هاء، وقد يقال: منت بسكون النون وسلامة التاء، وتقول في حكاية المثنى المؤنث: منْتان في حالة الرفع، ومنْتين في حالة الجر والنصب. وقوله: (والنون قبل تا المثنى مسكنه) يعني: أن نون من تسكن في المثنى قبل التاء فيقال: من تان بسكون النون التي قبل التاء (والفتح نزر) يعني: أن فتح النون المذكورة نزر، أي: قليل، قوله: (وصل التا والألف... بمَن بإثر ذا بنسوة كلف) يعني: أنك تصل التاء والألف بمن، فتقول: منات بإثر قول القائل: ذا الشخص كلف بنسوة.

(وقل منون ومنين مسكنا | إن قيل جا قوم لقوم فطنا)

يعني: أنك تقول في حكاية جمع المذكر: «منون» رفعاً و«منين» نصباً وجراً، حال كونك مسكناً آخرهما، ثم أشار إلى مفهوم وقفاً في قوله: ووقفاً احكي ما لمنكور بمن، فقال رحمه الله تعالى: (وإن تصل فلفظ من لا يختلف...) يعني: أنك إذا حكيت من في حال الصلة لا تختلف فتقول: «من يا فتى» في الأحوال كلها من غير زيادة علامة تأنيث ولا تثنية ولا جمع. (ونادر منون في شعر ألف) يعني: أن اتصال علامة الجمع بمن في حال الصلة سمع نادراً في الشعر وهو قول تأبط شراً:

أتوا ناري فقلت: منون أنتم | فقالوا: الجن قلت: عموا ظلاما

وهو شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين: **أحدهما**: إثبات علامة الجمع وصلاً، والآخر: تحريك النون، ولما كانت الأعلام يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من المعارف لكثرة الاستعمال ذكر جواز حكايتها بمَن فقال:

(والعلم احكينه من بعد من إن عريت من عاطف بها اقترن)

يعني: أن العلم يحكى من بعد من بشرط أن لا تقترن من بعاطف أي: بحرف عطف، فتقول لمن قال: جاء زيد: «من زيد» ولمن قال: رأيت زيداً: «من زيداً» ولمن قال: مررت بزيد: «من زيد». قال الأشموني: والجمهور على أن من مبتدأ والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية.

* * *

(التانيث)

(علامة التأنيث تاء وألف) يعني: أن التأنيث له علامتان: إحداهما: التاء؛ وهي على قسمين: متحركة متصلة بالاسم كقائمة وساكنة، وتختص بالفعل كقامت، والألف كذلك تأتي مفردة وهي المقصورة كحبلى، وممدودة كحمراء، واعلم: أن التاء أظهر دلالة على التأنيث من الألف؛ لأنها لا تلتبس بغيرها، بخلاف الألف فإنها تلتبس بغيرها كألف الإلحاق.

قوله: (و في أسام قدروا التا كالكتف) أسام: جمع أسماء التي هي جمع اسم، فهي جمع الجمع يعني أن بعض الأسماء يقدر فيه التاء كالكتف والعين واليد، قال الصبان: ولا يقدر غيرها. اهـ.

واعلم أن التقدير المذكور مأخذه السماع بأن لا يقاس عليه. قوله:

(ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير)

يعني: أن التقدير المذكور في قوله: وفي أسام... إلخ، يعرف بالضمير أي: برجوع ضمير المؤنث إلى الاسم، ونحو: ذلك كرد التاء إلى الاسم إذا صغر؛ لأن التصغير يرد الأسماء إلى أصولها، وكوجودها أي التاء في فعله

المسند إليه ، وكسقوط التاء من عدده فكل هذا يعرف به تقدير التاء ، مثال عود ضمير المؤنث: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ ، ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ ، ﴿۞ وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ فالنار والحرب والسلم كلها مؤنثة لرجوع ضمير المؤنث على المذكورات ، ومثال رد التاء إليه في التصغير: يد؛ فإنهم عند تصغيره يقولون: يُديّة ، ومثال وجود التاء في فعله المسند إليه قوله: تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ ومثال سقوط التاء من عدده: «ثلاث قسي» فالعير والقوس مؤنثان لتأنيث الفعل المسند للأول ، وسقوط التاء من عدد الثاني ، قاله الصبان.

(قاعدة): ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه؛ فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقاً كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث ، وإن كان مجرداً من التاء فهو مذكر مطلقاً كالبرغوث للمذكر والمؤنث ، قاله أبو حيان. اهـ.

قوله:

(ولا تلـــي فـــارقـــة فعـــولا   أصـــلاً ولا المفعـــال والمفعيـــلا)

يعني: أن التاء حال كونها فارقة بين المؤنث والمذكر لا تلي فعولاً أصلاً أي: بمعنى فاعل ، ولا تلي مفعالاً ولا مفعيلاً؛ فهذه الأوزان المذكورة يستوي فيها المذكر والمؤنث ، فيقال: «رجل صبور ، وامرأة صبور» ويقال: «رجل مهذار ، وامرأة كذلك» والمهذار: كثير الهذيان في منطقه ، ومن أمثلة مفعيل: معطير ، فيقال: «رجل معطير ، وامرأة معطير».

واعلم: أن قوله: فارقة ، يحترز به عن التاء التي ليست فارقة ، نحو: ملولة وفروقة؛ الأول من الملل ، والثاني من الفرق ، أي: الخوف ، والتاء فيهما للمبالغة ، ولذلك تلحق المذكر والمؤنث ، واحترز بقوله: فعولاً أصلاً؛ عن فعول التي ليست أصلاً ، وهي التي بمعنى مفعول نحو: ركوبة بمعنى مركوبة ، وحلوبة بمعنى محلوبة ، وأكولة بمعنى مأكولة. قوله: (كذاك مفعل) يعني: أن مفعلاً بكسر الميم كذاك ، أي: كالأوزان المتقدمة في كونها لا تلحقها التاء فارقة ، فيقال: «رجل مغشم ، وامرأة مغشم». قال الصبان: مغشم بغين وشين معجمتين: هو الذي لا ينتهي عما يريده و يهواه لشجاعته.

قوله: (وما تليه . . . تا الفرق من ذي فشذوذ فيه) يعني: أن الذي وليته التاء من هذه الأوزان المذكورة يكون ذلك شاذاً فيه، نحو: «عدو، وعدوة، وميقان، وميقانة» يقال: رجل ميقان، أي: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه، ومما شذ أيضاً: مسكين ومسكينة، وحكى سيبويه: امرأة مسكين على القياس. قوله:

(ومن فعيل كقتيل إن تبع موصوفه غالباً التا تمتنع)

يعني: أن فعيلاً إذا كان بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح وقتيل بمعنى مقتول؛ يمنع دخول التاء فيه غالباً إذا كان مع موصوفه، واحترز بكونه مع موصوفه عما إذا كان مستعملاً استعمال الأسماء بأن كان غير جار على موصوف ظاهر، ولا منوي لدليل، فإنه حينئذ تلحقه نحو: «رأيت قتيلاً وقتيلة» وإنما وضع التاء خوف اللبس بين المذكر والمؤنث، وإذا علم الموصوف جرد من التاء نحو: «رأيت قتيلاً من النساء» قال الأشموني: فلو قال:

ومن فعيل كقتيل إن عرف موصوفه غالباً التا تنحذف

لكان أجود ليدخل في كلامه: رأيت قتيلاً من النساء؛ فإنه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه.

واعلم: أن قول الناظم غالباً إشارة إلى أنها قد تلحقه كقولهم: خصلة حميدة وصفة ذميمة.

قوله: (وألف التأنيث ذات قصر . . . وذات مد) يعني: أن ألف التأنيث تكون مقصورة وتكون ممدودة، ومثل للممدودة فقال: (نحو: أنثى الغري) أي: غراء، والمقصورة هي الأصل، ولذا قدم ذكر أوزانها فقال:

(والاشتهار في مباني الأولى يبديه وزن أربى والطولى)

يعني: أن الاشتهار في أوزان الألف الأولى وهي المقصورة يظهره أوزان:

أولها: فُعلى بضم الفاء، وفتح العين، نحو: أربى: للداهية، وأدمى وشعبى: لموضعين، وجعبى: لكبار النمل، والصواب كما في الأشموني: اشتراك الممدودة مع المقصورة في هذا الوزن، فمن ذلك في الممدودة خشاء العظم الذي خلف الأذن، ومنه: امرأة نفساء.

الوزن الثاني: فُعْلى بضم الفاء وسكون العين ، مثاله: صفة ما مثل به الناظم من قوله: الطولى: أنثى الأطول ، ونحو: حبلى ، ومثاله: اسما بهمى: لنبت ، ومثاله مصدراً: رجعى وبشرى.

الوزن الثالث فَعَلى بفتح الفاء والعين: مصدرا كمثال الناظم: (ومرطى) ونحو: بشكى وجمزى ، يقال: مرطت الناقة ، وبشكت ، وجمزت ، أي: أسرعت. ومثاله اسما بردى: نهر بدمشق ، وأجلى: لموضع ، وفي القاموس: أنه اسم لمرعى.

قوله: (ووزن فعلى جمعا. . . أو مصدراً أو صفة كشبعى) يعني: أن الوزن الرابع يكون على فَعْلى بفتح فسكون ويكون تارة جمعاً كجرحى وصرعى ، ومصدراً نحو: نجوى ، وصفة لأنثى فعلان ، كمثال الناظم شبعى.

قوله: (وَكَحُبَارَى) يعني: أن الوزن الخامس: يكون على فعالى بضم الفاء كالمثال المذكور ، قال الصبان: اسم لطائر للمذكر و المؤنث والجمع ، وهو أشد الطير طيراناً ، وولدها يسمى: نهاراً.

الوزن السادس: فُعَّلى بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحاً نحو: (سُمَّهَى) للباطل.

الوزن السابع: فِعَلى بكسر الأول وفتح الثاني وتسكين الثالث كـ(سِبَطْرَى. . .) ودفقى بدال مهملة ، ففاء فقاف ، وهما ـ أي: سبطرى ودفقى ـ لضربين من المشي ، قال الصبان: فالأول مشية فيها تبختر ، والثاني مشية فيها تدفق وإسراع.

الوزن الثامن: فِعْلى بكسر الفاء وسكون العين نحو: (ذِكْرَى) مصدراً ، ويكون جمعاً كحجلى جمع حجلة بفتحات: اسم طائر ونحو: ظربى: جمع ظربان ، قال الأشموني: على وزن قطران: دويبة تشبه الهرة منتنة الفسو ، ولا ثالث لهما ، أي: حجلى وظربى في الجموع ، وإن كان فعلى غير مصدر ولا جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث ، بل إن كان لا ينون في التنكير يكون ألفه للتأنيث ، نحو: ضيزى: للقسمة الجائرة ، والشيزى: لخشب تصنع منه

الجفان ، وإن كان ينون في التنكير تكون ألفه للإلحاق نحو: رجل عزْهى ، وهو الذي لا يلهو ، وإن كان ينون في لغة ولا ينون في أخرى كان في ألفه وجهان نحو: كيصى ، قال الصبان: قال في القاموس: فلان كيصى كعيسى ، وينون ، وكسكرى يأكل وحده وينزل وحده ولا يهمه غير نفسه.

الوزن التاسع: فِعِّيلى بكسر الأول والثاني مشدداً نحو: هِجِّيرى للعادة ، (وحِثِّيثى) مصدر حث وسمع هذا الوزن ممدوداً كقولهم: هو عالم بدِخِّيلائه ، أي: أمره الباطن ، وخِصِّيصاً للاختصاص ، وفخيراً للفخر ، ومكيناً للتمكن.

الوزن العاشر: فُعُلّى بضم الفاء والعين مشددة اللام نحو: حُذُرَّى وبُذُرَّى من الحذر والتبذير (مع الكُفُرَّى) لوعاء الطلع ، وهو بفتح الثاني أيضاً مع تثليث الكاف كما في الأشموني.

الوزن الحادي عشر: فُعَّيْلى بضم الفاء وفتح العين مع التشديد نحو: قُبَّيْطى لنوع من الحلوى (كذاك خُلَّيْطى) للاختلاط ، ولغيزى: للغز.

الوزن الثاني عشر: فُعَّالى بضم الأول وفتح الثاني مع التشديد نحو: خبازى (مع الشُّقَّارَى. . .) كلاهما اسم لنبت ، وكخضارى لطائر.

قوله: (واعز لغير هذه استندارا) يعني: أنك تعزو ما أتى من أوزان ألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان للندور ، أي: ما أتى على غير هذه الأوزان نادر ، فمن النادر: فيْعلى ، نحو: خيسرى ، قال الصبان: بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح السين المهملة و تخفيف الراء. اسم للخسارة. ومن النادر أيضاً: فعلنوى ، كهَرْنَوى: لنبت ، قال الصبان: بفتح الهاء وسكون الراء وفتح النون بعدها واو مخففة ، ومنه ـ أي: النادر ـ أيضاً: فَعْوَلى بفتح الفاء وسكون العين وفتح الواو بعدها لام مخففة ، كقعْولى لضرب من مشي الشيخ ، ومنه أيضاً: فَيْعولى ، نحو: فيضوضى. قال الصبان بفاء فتحتية فضادين معجمتين بينهما واو يقال: أموالهم فيضوضى وفوضوضى بينهم بالقصر والمد فيهما ، أي: هم شركاء يتصرف كل منهم في مال الآخر.

ولما فرغ من مباني المقصورة شرع يذكر مباني الممدودة فقال: (لمدها

فَعْلاءُ أَفْعِلاءُ . . . مثلث العين) يعني: أن ألف التأنيث الممدودة لها أوزان ، منها: فعلاء بفتح الفاء وسكون العين سواء كان اسماً كصحراء ، أو مصدراً كرغباء ، أو اسم جنس كطرفاء ، قال الصبان: والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء: شجر ، قال في القاموس: وهي أربعة أصناف منها: الإثل ، الواحدة طرفاءة ، وطرفة محركة وبها لقب طرفة بن العبد واسمه عمرو. اهـ .

الوزن الثاني والثالث والرابع: أفعلاء مثلث العين ، نحو: أربعاء ، بفتح الباء وكسرها وضمها اسم للرابع من أيام الأسبوع؛ لأن الراجح أن أول الأسبوع الأحد وآخره السبت وقيل: أوله السبت وآخره الجمعة. قوله: (وفَعْلَلاءُ) يعني: أن الوزن الخامس من الممدودة: فعللاء بفتح فسكون ففتح ، كعقرباء: لموضع ، وقيل لأنثى العقارب ، ومنه في المقصورة: فرتني علم امرأة ، قال النابغة:

عفى ذو حِسى من فرتني فالفوارع   فجنبا أريك فالتلاع الدوافع

وأشار للوزن السادس بقوله: (ثم فِعَالاء) بكسر الفاء نحو: قصاصاء: للقصاص ، ولا يحفظ غيره ، قاله الأشموني: والوزن السابع (فُعْلُلاءُ) بضم الأول وسكون الثاني وضم الثالث ، نحو: «قرفصاء» ويجوز في ثالثه الفتح والضم على لغة المد كما في الصبان ، وأما على لغة القصر فيجوز تثليث القاف والفاء ، كما فيه أيضاً: قال في القاموس: وهي أن يجلس على إليتيه ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه. اهـ.

والوزن الثامن (فَاعُولاء. . .) كعاشوراء وقد يقصر ، والوزن التاسع (فَاعِلاء) بمد الأول وكسر الثاني نحو: قاصعاء اسم لأحد بابيْ جحرة اليربوع ، والوزن العاشر: (فِعْلِيَاء) بكسر أوله وسكون ثانيه نحو: كبرياء ، والوزن الحادي عشر: (مَفْعُولاء) نحو: مشيوخاء لجماعة الشيوخ جمع شيخ ، قال الصبان عازياً للقاموس: وهو من استبانت فيه السن ، أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، أو إلى الثمانين.

قوله: (ومطلق العين فَعَالاء) يعني: أن فعالاء حال كونه مطلق العين أي: سواء كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، والفاء مفتوحة في الجميع من

أوزان الممدودة ، مثاله مفتوح العين: براساء اسم للناس ، يقال: لا أدري من أي البراساء هو ، أي: أي الناس ، ونحو: براكاء للقتال ، أي: شدته ، كذا في الأشموني ، قال الصبان: وفي الدماميني وابن عقيل على التسهيل: أن البراكاء تبريك الإبل لينزل عنها للقتال على الأرجل. اهـ.

ومثاله مكسور العين: قريثاء اسم لنوع من التمر ، قال الصبان: بقاف وراء ومثلثة بعد التحتية. اهـ.

ويقال: كريثاء بالكاف بدل القاف ، ومثاله مضموم العين: دبوقاء: للعذرة ، وحروراء: لموضع ينسب إليه الحرورية جماعة من الخوارج. قوله: (وكذا. . . مطلق فاء فَعُلاء أخذا) فعلاء مبتدأ وجملة أخذا خبره ، ومطلق فاء حال من الضمير المستتر في أخذ ، يعني: أن فعلاء حال كونه مطلق الفاء ، أي: سواء كانت بالفتح أو الكسر أو الضم ، والعين مفتوحة في الجميع ، يكون كذا أي: من أوزان الألف الممدودة ، مثاله بالفتح: جنفاء اسم موضع ، ومثاله بالكسر: سيراء: ثوب مخطط يعمل من نوع يقال له: القز ، ومثاله بالضم: نفساء.

(تنبيه): بقيت أوزان مشهورة منها: فِيْعَلاء ، نحو: دِيَكْسَاء ، قال الصبان: قال في القاموس: بكسر الدال وفتح الياء التحتية. اهـ.

قال ـ أي: الصبان: والكاف مضبوطة بالقلم في النسخ الصحاح منه بالسكون. اهـ.

ثم قال: وهو ـ أي: ديكساء ـ اسم لقطعة عظيمة من النعم أو الغنم ، ومن الأوزان التي لم يذكر أيضاً: يفاعلاء نحو: ينابعاء: اسم لمكان ، وهو بياء فنون بعدها ألف فباء موحدة مكسورة ، ومنه أيضاً: فِعْلِلاء نحو: طِرْمِساء لليلة المظلمة ، قال الصبان في ضبطه: أي: طرمساء بطاء مهملة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فسين مهملة.

* * *

(المقصور والممدود)

المقصور: هو الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود: هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة، فخرج بقولنا: في حد المقصور ألف لازمة؛ الفعل المعتل بالألف كيخشى؛ فإن ألفه غير لازمة لحذفها بالجازم، كما خرج أباك ونحوه، وخرج بقولنا: حرف إعرابه المبني كهذا ومتى، فكل هذا لا يسمى مقصوراً، وخرج بقولنا: في حد الممدود قبلها ألف زائدة؛ ما آخره همزة قبلها ألف بدل عن أصل؛ كماء أصله موه قلبت الواو ألفاً، والهاء همزة؛ فهذا لا يسمى ممدوداً ذكره الصبان. وأشار إلى المقصور فقال:

(إذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحاً وكان ذا نظير كالأسف
فلنظيره المعل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر)

يعني: أن الاسم الصحيح إذا استوجب فتح ما قبل طرفه؛ فإن نظيره الذي اعتل آخره يثبت له القصر قياساً، أي: يسمى مقصوراً، ومعنى استوجب... إلخ، أنه استحق ذلك بمقتضى القواعد، والمعنى أن المقصور القياسي الذي هو وظيفة النحوي، ويقابله السماعي وهو وظيفة اللغوي، اسم معتل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظير فتح ما قبل آخره، فقول الناظم: كالأسف؛ مثال للصحيح، وهو مصدر أسف بكسر العين، فنظيره المعتل الآخر كالجوا؛ فإنه مصدر: جوى، وعمِيَ عَمى، وهوي بكسر العين في الثلاثة، وإنما كان نظيره لما تقدم من قول الناظم في المصادر:

وفَعِل اللازم بابه فَعَل كفرح وكجوى وكشلل

ومثل المقصور فقال: (كفِعل وفُعَل في جمع ما... كفِعلة وفُعلة) يعني: أن فعلا بكسر الفاء وضمها والعين مفتوحة فيهما، الأول: جمع فعلة بكسر الفاء، والثاني جمع فعلة بضمها، والعين فيهما ساكنة يكون كل منهما من المقصور، ومثل الثاني الذي هو فعل بضم الفاء فقال: (نحو: الدمى) جمع دمية بضم الدال، قال الصبان: وهي الصورة من العاج. ونحوه، والصنم، كذا في الصحاح والقاموس، والمراد هنا: الصورة، فالدمى نظيرها من

الصحيح غرف جمع غرفة، وما قبل طرفه مفتوح، وقُربة وقُرب؛ أي: ما يتقرب به إلى الله تعالى ونحو: مدية ومدى، وهي ـ أي: المدية ـ السكين، ومن أمثلة فعل بكسر الفاء: فِرىً جمع فرية، أي: كذبة، ونحو: مرى جمع مرية، وهي من المراء، أي: الجدال، ونظيرهما: أي مرية وفرية من الصحيح: قِربة وقرب، وأشار إلى الممدود القياسي فقال:

(وما استحق قبل آخر ألفْ فالمد في نظيره حتماً عرف)

يعني: أن الاسم الصحيح الذي استحق الألف قبل آخره؛ فإن نظيره من المعتل يسمى ممدوداً، قال الصبان: أفاد أن الممدود قياساً هو اسم مهموز له نظير من الصحيح، أي: غير المهموز مستوجب ذلك النظير ألفاً مزيداً قبل آخره، ومثل رحمه الله الممدود فقال:

(كمصدر الفعل الذي قد بُدِئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى)

فمصدر ارعوى ارعواء، ومصدر ارتأى ارتياء، ومعنى ارعوى عن الأمر: انكف، ومعنى ارتأى تدبر، ومن أمثلة نظير ارعواء وارتياء من الصحيح: انطلاقاً واستخراجاً واقتداراً، ومن أمثلة الممدود أيضاً: مفرد أفعلة، نحو: كساء وأكسية، ورداء وأردية، فإن نظيرهما من الصحيح: حمار وأحمرة، وسلاح وأسلحة، وأما قوله:

في ليلة من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا

فضرورة؛ لأن المفرد ندى بالقصر، وقيل: جمع ندى على نداء، كجمل وجمال، ثم جمع نداء على أندية.

ولما ذكر المقصور والممدود القياسيين شرع في السماعيين فقال:

(العادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا وكالحذا)

المعنى: أن ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره سماعي، وما ليس له نظير استحق ما قبل آخره ألفاً فمده سماعي، فقوله: كالحجا؛ مثال للمقصور السماعي، وقوله: كالحذاء؛ مثال للممدود السماعي، وقصره للوزن، والحجا: العقل، والحذاء: النعل، ومن المقصور السماعي أيضاً: الفتى واحد الفتيان، والسنا: الضوء، والثرى: التراب، ومن أمثلة الممدود

السماعي: الفتاء: حداثة السن، والسناء: الشرف، والثراء: كثرة المال.

(خاتمة): اعلم أنه ليس المراد بالنظير في قوله سابقاً: وكان ذا نظير؛ النظير في الوزن؛ فقط بل لا بد أن يجتمع معه في المصدرية أو الجمعية، مثلاً: كحوى، فإن له نظيراً من الصحيح في الوزن والمصدرية، نحو: فرحاً وبطراً، ومثال ما له نظير في الجمعية نحو: الدمى؛ فإن له نظيراً من الصحيح في الجمعية نحو: غرف، فلا يقال: إن فتى مثلاً ليس من المقصور سماعاً؛ لأنه وإن كان له نظير في الوزن من الصحيح كبطل، لكن لم يجتمع معه في مصدرية ولا جمعية مثلاً.

قوله: (وقصر ذي المد اضطراراً مجمع. . . عليه) يعني: أن قصر الممدود مجمع عليه للضرورة؛ لأنه رجوع إلى الأصل؛ إذ الأصل القصر، ومن أمثلته قوله:

لا بد من صنعاً وإن طال السفر ولو تحنى كل عود ودبرْ

وقوله:

فهم مثل الناس الذي يعرفونه وأهل الوفى من حادث وقديم

ومنع الفراء قصر فعلاء التي مذكرها أفعل، نحو: صفراء، وكل ما له نظير يوجب مده، ويرده قوله:

وإنك لو باكرت مشمولة صفراً كلون الفرس الأشقر

قوله: (والعكس بخلف يقع) يعني: أن عكس ما ذكر من قصر الممدود للضرورة؛ وهو مد المقصور اضطراراً يقع على خلاف فيه؛ فمنعه جمهور البصريين، وأجازه جمهور الكوفيين، وفصل الفراء فقال: إن كان مده لا يخرجه عن الأوزان العربية جاز، فيجيز مد مقلاء بكسر الميم: آلة القلي؛ فإنه إذا مد يكون له نظير نحو: مفتاح، وأما إن كان إذا مد لا يجد له نظير فإنه ـ أي: الفراء ـ يمنع مده نحو: مولى بفتح الميم، لعدم مفعال بفتح الميم، قال الأشموني: والظاهر جوازه مطلقاً لوروده، من ذلك قوله:

والمرء يبليه بلاءَ السِّربال تعاقب الإهلال بعد الإهلال

وقوله:

سيغنيـــــن الله الـــــذي أغنـــــاك عنـي فـلا فقـر يـدوم ولا غنـاء

وقوله:

يـا لـك مـن تمـر ومـن شيشـاء ينشـب فـي المسعـل واللهـاء

قال الصبان: يا: للتنبيه، ولك: خبر لمبتدأ محذوف، أي: لك شيء، والشيشاء: بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية، وهو الشيص، أي: التمر الذي لم يشتد، وينشب: بفتح الشين المعجمة، أي: يتعلق، والمسعل: موضع السعال من الحلق، واللهاء: جمع لهاة كالحصاء جمع حصاة، مد للضرورة.

* * *

(كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً)

قوله:

(آخر مقصـور تثنـي اجعلـه يـا إن كـان عـن ثـلاثـة مـرتقيـا)

يعني: أنك تجعل آخر المقصور ياء إذا ثنيته بشرط أن يكون مرتقياً عن ثلاثة أحرف، سواء كان رابعاً نحو: حبلى ومعطى، أو خامساً نحو: مصطفى ونحو: حبارى، أو سادساً نحو: مستدعى، فتقول: حبليان، ومعطيان، ومصطفيان، وحباريان، ومستدعيان، وشذ من الرباعي: مذروان: لطرفي الإلية، وهذا اللفظ لم ينطقوا به إلا على صورة التثنية، وقدروا مفرده مذري بالياء، وشذ من الخماسي: قهقران، وخوزلان، والقياس: قهقريان وخوزليان، والخوزلي: اسم لضرب من المشي.

قوله: (كذا الذي اليا أصله) يعني: أن المقصور إذا لم يرتق عن ثلاثة أحرف وكانت ألفه منقلبة عن ياء يجعل آخره عند التثنية ياء، ومثل ذلك فقال: (نحو الفتى...) قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾، وشذ تثنيته بالواو كقولهم في تثنية حمى: حموان، والقياس: حميان، قال الصبان: لأن ألفه بدل من ياء، تقول: حميت المكان أحميه حماية، واعلم: أن المرتقى عن ثلاثة لا يشترط فيه أن تكون ألفه منقلبة عن ياء كما يدل عليه إطلاقه فيه، وتقييد ما بعده

بكون الياء أصله. قوله: (والجامد الذي أميل كمتى) يعني: أن الجامد الذي أميل كبلى ومتى إذا سمي بهما يجعل آخره ياء إذا ثني، فيقال في متى وبلى: متيان وبليان، قال الصبان: والمراد به ما ليس له أصل معلوم يرد إليه، ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الأصل.

قوله: (في غير ذا تقلب واواً الألف) يعني: أن غير ما ذكر من المقصور يجعل آخره واواً عند التثنية كجلولى، وغير ما ذكر أمران: أحدهما: الثلاثي الذي ألفه بدل من واو، والثاني: أن تكون ليست مبدلة من شيء ولم تمل، مثال الثلاثي الذي ألفه بدل من واو: عصا وقفاومنا، فتقول: عصوان وقفوان ومنوان، قال:

وقد أعددت للعذال عندي عصا   في رأسها منوا حديد

والمنا: آلة للوزن، وشذ في قولهم: رضي رضيان بالياء؛ لأنه من الرضوان، ومثال الذي ليست ألفه بدلاً من شيء ولم يمل: ألا الاستفتاحية، وإذا: إذا سمي بهما فتقول في تثنيتهما: ألوان وإذوان. قوله: (وأولها ما كان قبل قد ألف) يعني: أنك تولي الواو والياء المنقلبتين عن ألف المقصور ما كان في باب التثنية من علامة التثنية؛ وهو الألف رفعاً والياء جراً ونصباً.

قوله: (وما كصحراء بواو ثنيا...) يعني: أن الاسم الذي مثل صحراء في كون همزته منقلبة عن ألف التأنيث يثنى بالواو فيقال: صحراوان وحمراوان، وقال السيرافي: إن كان قبل ألفه واو يجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف، مثال ذلك: عشواء؛ للتي لا تبصر ليلاً، وتبصر نهاراً كما في الصبان، فيقال عنده: عشواءان، ولا يقال: عشواوان، وشذ: حمرايان بالياء في تثنية حمراء، كما شذ: عاشوران وقاصعان بحذف الألف والهمزة معاً، والقياس: عاشوراوان وقاصعاوان. قوله: (ونحو: علباء كساء وحيا. بواو أو همز) يعني: أن الاسم الذي مثل علباء في كون همزته بدلاً عن حرف إلحاق يثنى بالواو والهمز، فيقال: علباوان وعلباءان، والعلباء: عصبة العنق، وأصل علباء علباي بالياء لتلحقها بقرطاس وقرناس، وكذلك: قوباء: الداء المعروف الذي ينتشر ويعالج بالريق، أي: قوباء مثل علباء في كون

همزتها بدلاً عن ياء إلحاق والقرناس الذي تقدم أنهما ملحقان به ، قال الصبان: قال في القاموس: القرناس بالضم والكسر: شبه الأنف يتقدم من الجبل. اهـ.

وكذلك إذا كان الاسم مثل كساء في كون همزته بدلاً عن واو أصلية يثني بالواو والهمز ، فيقال: كساءان وكساوان ، فأصل كساء: كساو ، وكذلك أيضاً: إذا كان الاسم مثل حياء في كون همزته بدلاً عن ياء أصلية فيقال: حياءان وحياوان ، والأصل: حياي ، والأرجح في نحو: كساء الإعلال ، والتصحيح في غيره هذا عند الناظم ، ونص سيبويه والأخفش على أن التصحيح في الجميع أحسن؛ قاله الأشموني ، وشذ: كسايان بقلب الهمزة ياء ، كما شذ ثنايان لطرفي العقال ، وهذا اللفظ لم ينطقوا به إلا مثنى ، وجعلوا له مفرداً على وزن كساء تقديراً ، فلذلك حكموا بشذوذ تثنيته بالياء.

قوله: (وغيرَ ما ذكر. . . صحح) يعني: أن غير ما ذكر من المهموز يصحح لدى التثنية ، والمراد بالغير: ما همزته أصلية ، نحو: قراء بضم القاف وتشديد الراء: اسم للشخص المتعبد ، ووضاء بضم الواو وتشديد الضاد؛ وهي تقال للحسن الوجه كما في الصبان ، فيقال: قراءان ووضاءان.

قوله: (وما شذ على نقل قصر) يعني: أن ما شذ من تثنية المقصور والممدود من الذي تقدم التنبيه عليه يقتصر فيه على النقل عن العرب ، ولا يقاس عليه ، وتقدم أن «مذروان» من المقصور الشاذ و«ثنايين» من الممدود الشاذ ، وتقدم أيضاً غيرهما كتثنية حمى: حموان بالواو ، كما شذ «رضيان» بالياء وغير ذلك من الكلمات التي تقدم التنبيه على شذوذها. قوله:

(واحذف من المقصور في جمع على　　حـد المثنـى مـا بـه تكمـلا)

يعني: أنك إذا جمعت المقصور على صيغة الجمع التي على حد المثنى وهي صيغة الجمع المذكر السالم تحذف ما تكمل به وهو آخره.

(والفتح أبق مشعراً بما حذف. . .) أي: إذا حذفت آخره أبقيت ما قبله مفتوحاً ليدل على المحذوف الذي هو الألف ، قال تعالى: ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ ، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ﴾ قال الصبان: والأصل: الأعلوون والمصطفوين؛

قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

(تنبيه): لم يذكر الناظم حكم جمع الممدود وحكمه كالتثنية التي تقدم تفصيلها، فتقول في قراء ووضاء: قراؤون ووضاؤون، وتقول في علباء وكساء: علمين لمذكر علباؤون وكساؤون بالتصحيح، وعلباوون وكساوون بالواو، وغير ذلك مما تقدم في التثنية. قوله: (وإن جمعته بتاء وألف. فالألف اقلب قبلها في التثنيه...) يعني: أنك إذا جمعت المقصور بالتاء والألف فإنك تقلب ألفه قلبها الذي تفعل في التثنية، فإذا كان مرتقياً عن ثلاثة قلبتها ياء، فتقول: حبليات ومستدعيات ومصطفيات؛ فحبليات جمع حبلى، ومصطفيات ومستدعيات جمع مصطفى ومستدعى إذا سمي بهما مؤنث، وكذلك في الجامد الذي أميل كمتى إذا سمي به، فتقول: متيات، وغير ذلك مما تقدم في التثنية. قوله: (وتاء ذي التاء الزمن تنحيه) يعني أنك إذا جمعت اسماً فيه تاء هذا الجمع سواء كان قبلها ألف كفتاة، أم لا كمسلمة؛ تلزم تنحية ذلك التاء لئلا تجتمع علامتا تأنيث فتقول: فتيات ومسلمات مثلاً. قوله:

(والسالم العين الثلاثي اسماً أنل إتباع عين فاءه بما شكل
إن ساكن العين مؤنثاً بدا مختتماً بالتاء أو مجردا)

يعني: أن الاسم إذا جمع هذه الشروط الخمسة وجمع بالتاء والألف تتبع عينه فاءه في الشكل، أي: إذا كان حرف الفاء مكسوراً كسرت العين، وإن فتح فتحت العين وهكذا.

وأول الشروط: أن يكون سالم العين.

وثانيها: أن يكون ثلاثياً.

وثالثها: أن يكون اسماً.

رابعها: أن يكون ساكن العين.

خامسها: أن يكون مؤنثاً، وسواء كان المؤنث فيه التاء أو مجرداً منها.

فمثال ما استكمل الشروط وفيه التاء مكسوراً: سدرة، فتقول في الجمع: سدرات بكسر الدال اتباعاً للفاء الذي هو السين، ومثاله مفتوحاً: جفنة،

فتقول: جفنات بالاتباع أيضاً، ومثاله مضموماً: غرفة وغرفات، ومثال المجرد من التاء مكسوراً: هند، ومثاله مفتوحاً: دعد، ومثاله مضموماً: جُمل، فتقول: هنِدات بكسر النون، اتباعاً، وتقول: دَعدات بفتح العين اتباعاً أيضاً، وتقول: جُمُلات بالاتباع أيضاً، واحترز بقوله: السالم العين؛ عما لو كانت عينه مضعفة نحو: جنة؛ فإنه يبقى على السكون، وعما لو كان معتلاً وقبل حرف العلة حركة مجانسة له؛ فإنه يبقى على حاله. مثال المعتل بالألف: تارة، ومثال المعتل بالياء: ديمة، ومثال المعتل بالواو: ﴿دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ﴾، واحترز بقوله: الثلاثي من الرباعي نحو: خرنق؛ فإنه يبقى على حاله أيضاً، واحترز بقوله: اسماً؛ عما لو كان صفة نحو: ضخمة؛ فليس فيه إلا التسكين، واحترز بقوله: ساكن العين عما لو كان متحرك العين بالفتح، نحو: شجرة أو بالكسر، نحو: نبقة أو بالضم، نحو: سمرة؛ فإنه يبقى على حاله أيضاً، واحترز بقوله: مؤنثاً عما لو كان مذكراً كبكر فلا يتبع؛ لأنه لا يجمع هذا الجمع أصلاً. قوله:

(وسكن التَّالي غير الفتح أو خففه بالفتح فكلا قد رووا)

يعني: أن الاسم المذكور إذا كانت عينه تالية أي: تابعة لغير الفتح بأن كان الفاء مضموماً أو مكسوراً يجوز فيه لغتان؛ غير لغة الإتباع المتقدمة، **إحداهما**: سكون العين، **والأخرى**: فتحها، فتقول في هند وسدرة ونحو: هما من مكسور الفاء: هندات بفتح النون وسكونها، وسدرات بفتح الدال وسكونها أيضاً، وكذلك مضموم الفاء نحو: غرفة. الأشموني: وأشار بقوله: فكلا قد رووا؛ إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب خلافاً لمن زعم أن الفتح في نحو: غرفات إنما هو أنه جمع غرف.

قوله: (ومنعوا اتباع نحو: ذروه... وزبية) يعني: أنهم منعوا إتباع الكسرة فيما لامه واو نحو: ذروة، وإتباع الضمة فيما لامه ياء نحو: زبية؛ لاستثقال الكسرة قبل الواو، والضمة قبل الياء، والزبية: حفرة الأسد كما في الصبان. قوله: (وشذ كسر جروه) يعني: أنه شذ إتباع الكسرة فيما لامه واو لحكاية بعضهم في جمع جروة جروات بالكسر، الأشموني: وهو في غاية الشذوذ. اهـ.

قال الصبان: والجروة: الأنثى من ولد الكلب والسبع، والصغيرة من القثاء. اهـ.

قوله:

(ونـــادراً وذو اضطـــرار غيـــرمـــا قـــدمتـــه أو لأنـــاس انتمـــى)

يعني: أن غير ما قدمه في هذا الباب إذا ورد؛ إما أن يكون نادراً، أو جاء على لغة بعض العرب، وإما ضرورة؛ فمن أمثلة النادر قول بعضهم: كهلات بالفتح؛ جمع كهلة، وهي التي جاوزت ثلاثين سنة. اهـ.

وإنما ندر اتباعه لأنه صفة، ومنه أيضاً: جروة كما تقدم، ومن الضرورة قوله:

وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فأطَقْتُهَا ومـالـي بـزفَـراتِ العشـيِّ يَـدَانِ

قال الصبان: الزفرات جمع زفرة، وهي: خروج النفس بأنين. اهـ.

ومن أمثلته أيضاً قوله:

عـــل صـــروف الـــدهـــر أو دولاتهـــا
يـــدللننـــا اللمـــة عـــن لمـــاتهـــا
فتستـــريـــح النفـــس مـــن زفـــراتهـــا

والقياس في زفرات الاتباع، ومن الذي ورد على لغة ناس من العرب قوله:

أخـــو بَيَضَـــاتٍ رائـــحٌ متـــأوِّبٌ رَفِيـــقٌ بِمسـحِ المَنْكِبَيْـــنِ سُبـــوح

وهذه لغة هذيل؛ فإن الثلاثي المعتل العين يجوز عندهم فيه الاتباع إذا كان قبل عينه المعتلة الفتح، نحو: جوزة وبيضة، وبلغتهم قرئ شاذاً ﴿ ثَلَٰثُ عَوَرَٰتٍ ﴾.

* * *

(جمع التكسير)

(أفعِلـــة أفعُـــل ثـــم فِعْلـــهْ ثمـــة أفعـــال جمـــوع قلـــهْ)

يعني: أن هذه الأوزان الأربعة التي هي أفعلة نحو: أسلحة، وأفعل نحو:

أفلس، وفعلة نحو: فتية، وأفعال نحو: أفراس؛ جموع قلة، وجمع القلة مبدؤه من ثلاثة إلى عشرة، ومن جموع القلة أيضاً: جمع المذكر والمؤنث السالمين.

قوله: (وبعض ذي بكثرة وضعا يفي. . .) يعني: أن بعض هذه الأوزان يأتي للكثرة وضعاً، وذلك (كأرجل) جمع رجل؛ فإنهم لم ينطقوا بجمع كثرة للرجل غير هذا الوزن، وكذلك عنق لم يجمعوه على غير أعناق، وفؤاد لم يجمعوه على غير أفئدة. قوله: (والعكس جاء كالصفي) يعني: أن عكس ما ذكر جاء، وهو مجيء جمع الكثرة وضعاً لجمع القلة، وذلك كالصفي جمع صفاة؛ وهي الصخرة الملساء، قال الصبان: إن أصل الصفى: صفوي؛ اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء؛ فأدغمت في الياء وكسرت الفاء للمناسبة. اهـ.

ومن أمثلة ما جاء فيه جمع الكثرة لجمع القلة أيضاً: رجال وقلوب، قال الأشموني: ليس الصفى مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة، حكى الجوهري وغيره: صفاة وأصفاء.

ولما ذكر الناظم أوزان جموع القلة شرع يذكر المفردات فقال رحمه الله تعالى: (لفَعْل اسماً صح عيناً أفْعُل. . .) يعني: أن فعلاً بفتح فسكون إذا كان اسماً أي: غير وصف، وكانت عينه صحيحة؛ يجمع على أفعل قياساً، وسواء كان صحيح الفاء واللام أيضاً كفلس، أو معتل اللام كظبي، أو معتل الفاء كوجه، فتقول: أفلس وأظب وأوجه، وأصل أظب: أظبُي؛ فقلبت ضمة الباء كسرة، وحذفت الياء على حد الحذف في قاض وغاز، ذكره الصبان، واحترز بقوله: اسماً عما لو كان فُعْلٌ وصفاً؛ فلا يجمع على أفعل، نحو: ضخم، وأما جمع عبد على أعبد؛ فلأجل غلبة الاسمية، واحترز بقوله: صح عيناً؛ عما لو كان فعل معتل العين، فلا يجمع على أفعل أيضاً نحو: ثوب وسيف وباب، وشذ جمع عين على أعين، جمع قلة من جهة القياس، مع أنه كثير سماعاً، قال تعالى: ﴿وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾، ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾ وشذ قياساً وسماعاً: أثوب وأسيف كقوله:

لكـل دهـر قـد لبسـت أثـوبـا حتى اكتسى الـرأس قنـاعـاً أشيبـا

وقوله:

كـأنهـم أسيـف بيـض يمـانيـة عضـب مضـاربهـا بـاق بهـا الأثـر

قوله: (وللرباعي اسماً أيضاً يجعل. إن كان كالعناق والذراع في. . . مد وتأنيث وعد الأحرف) يعني: أن الرباعي أيضاً يجمع على أفعل بأربعة شروط:

أولها: أن يكون قبل آخره مدة.

ثانيها: أن يكون مؤنثاً.

ثالثها: أن يكون تأنيثه بلا علامة.

والرابع: أن يكون اسماً.

وذلك كما في مثالي الناظم: العناق والذراع، والعناق بفتح العين المهملة، قال الصبان: وهي أنثى المعز، ولم يقيدها بسن، فيقال في جمعها: أعنق، وكذا ذراع يقال له: أذرع، وعقاب يجمع على أعقب، فإن كان الرباعي ليس قبل آخره مدة لا يجمع على أفعل نحو: خنصر، وكذا إن كان مذكراً نحو: حمار، أو كان تأنيثه بعلامة كسحابة، وندر من المذكر: طحال وأطحل، وغراب وأغرب، وجنين وأجنن. قوله:

(وغيـر مـا أفعـل فيـه مطـرد مـن الثـلاثـي اسمـاً بـأفعـال يـرد)

يعني: أن غير ما اطرد فيه أفعل من الثلاثي حال كونه اسماً، أي: غير وصف يكون وزنه على أفعال، وتقدم أن أفعل يطرد في فعل اسماً صح عيناً، فيدخل في الغيرية فعل معتل العين، نحو: ثوب وأثواب، وغير فعل من أوزان الثلاثي، وذلك نحو: فِعْل بكسر فسكون نحو: حزب وأحزاب، وفُعْل بضم فسكون، نحو: صلب وأصلاب، قال الصبان: بضم الصاد المهملة: كل ظهر له فقار، والغليظ الشديد كذا في المصباح. اهـ.

واحترز بقوله: اسماً؛ عن الوصف؛ فإنه لا يجمع على أفعال إلا شذوذاً، سمع ذلك في فعيل بمعنى فاعل، نحو: شهيد وأشهاد، كما سمع في فاعل نحو: جاهل وأجهال، وسمع أيضاً في فَعَال نحو: جبان وأجبان، وسمع أيضاً

في فَعْلة نحو: هضبة وأهضاب، قال الصبان: هضبة بضاد معجمة ساكنة فموحدة: الجبل المنبسط على وجه الأرض، وكلما ذكر لا يقاس عليه. قوله:

(وغــالبــاً أغنــاهــم فعِــلان فــي فُعَــل كقــولهــم صــردان)

هذا كالاستثناء من قوله: وغير ما أفعُل فيه مطرد... إلخ، يعني: أن فُعَلا بضم ففتح أغناهم فِعْلان بكسر فسكون في جمعها عن غيره غالباً، كمثال الناظم: صردان جمع صرد، قال الصبان: بالصاد المهملة والراء: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير، ومن أمثلة فُعل أيضاً: جرذ، فتقول في جمعه: جرذان، قال الصبان: بالجيم والراء والذال المعجمة، قال الجوهري: ضرب من الفأر. اهـ.

ومن أمثلته أيضاً: نغران، قال الصبان: جمع نغرة، قال الجوهري: كهمزة؛ وهو طير كالعصافير حمر المناقير. اهـ.

ومن غير الغالب: رطب وأرطاب. قوله:

(فــي اسـم مـذكـر ربـاعـي بمـد ثــالــث أفْعِلــة عنهـم اطــرد)

يعني: أن أفعلة يطرد في جمع الاسم المذكر الرباعي الذي ثالثه ممدود، نحو: طعام وأطعمة، وعمود وأعمدة، ورغيف وأرغفة، واحترز بقوله: اسم، عن الوصف، وشذ جمع شحيح على أشحة، واحترز بقوله: مذكر، عن المؤنث، وشذ: عقاب وأعقبة، واحترز بقوله: رباعي؛ عن الثلاثي، وشذ باب وأبوبة، واحترز بقوله: بمد ثالث، عن الذي ليس ثالثه ممدوداً، وشذ جائز وأجوزة، قال الأشموني: والجائز: الخشبة الممدودة في أعلى السقف. قوله:

(والــزمــه فــي فَعــال أو فِعــال مصــاحبــي تضعيـف أو إعــلال)

يعني: أنك تلزم أفعلة في فَعال بفتح الفاء، وفِعال بالكسر، بشرط أن يكونا مضاعفين بأن تتماثل عينهما ولامهما، وكذا إذا كانا معتلي اللام بأن تكون لامهما واواً أو ياء، مثال فَعال بالفتح مضاعفاً: بتات وأبتة، والبتات متاع البيت، ومثاله معتل اللام: قباء وأقبية، ومثال فِعال بالكسر مضاعفاً: زمام وأزمة، ومثاله معتلاً: إناء وآنية، ومما شذ من فِعال بالكسر المضاعف: عنان

وعنن ، قال الصبان: ما يقاد به الفرس ، وشذ من فَعال بالفتح المضاعف: حجاج وحجج ، قال الصبان: بفتح الحاء وكسرها: العُظيم الذي ينبت عليه الحاجب ، وشذ من فَعال بالفتح المعتل: سماء وسُمِيٌّ بضم السين ، وكسر الميم وتشديد التحتية ، كما في الصبان ، وسمع أسمية على القياس.

قوله: (فُعْل لنحو: أحمر وحمرا. . .) يعني: أن فُعْلاً بضم فسكون يكون جمعاً لوصفين متقابلين ، أي: أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث ، فالذي للمذكر وزن أفعل كأحمر ، والذي للمؤنث ما كان على فعلاء كحمراء ، وكذا إذا كانا منفردين بأن كان أفعل لا مؤنث له لأجل مانع في الخلقة كأكمر ، أي: عظيم الكمرة ، وآدر: أي منتفخ الخصيين ، أو كانت فعلاء لا مذكر لها لمانع في الخلقة أيضاً نحو: رتقاء ، وعفلاء.

(تنبيه): يجب كسر فاء هذا الجمع فيما كانت عينه ياء ، نحو: بيض. قوله: (وفِعْلة جمعاً بنقل يدرى) يعني: أن هذا الوزن من أوزان القلة الذي هو فعلة بكسر يدري ، أي: يعرف بنقل عن العرب ، وليس مقيساً فيقتصر على ما يسمع فيه ، وهو محفوظ في ستة أوزان: أولها: فعيل ، نحو: صبي وصبية ، وفَعَل بفتحتين ، نحو: فتى وفتية ، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ﴾ وسمع أيضاً في فَعْل بفتح فسكون نحو: شيخ وشيخة ، قال:

وتضحك مني شيخة عبشمية ... كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا

ويحفظ أيضاً في فُعال بضم الفاء ، نحو: غلام وغلمة ، وفي فَعال بالفتح نحو: غزال وغزلة ، والوزن السادس: فِعَل ، بكسر ففتح ، نحو: ثِنى وثنية ، والثني: هو الثاني في السيادة؛ كالوزير بالنسبة للسلطان ، والأوزان الستة المذكورة جمعها المختار بن بون رحمه الله تعالى في بيت ، ومثلها في بيت آخر على اللف والنشر المرتب ، فقال:

في فَعَل فَعْل وفي فَعال ... وفي فَعيل فِعَل فُعال
كولدة وثيرة وغزلة ... وصبية وثنية وغلمة

قوله:

(وفُعُل لاسم رباعي بمد ... قد زيد قبل لام إعلالاً فقد)

يعني: أن هذا الوزن الذي هو فُعُل بضمتين يكون مطرداً في كل اسم رباعي، بمدة قبل لامه فقد الإعلال، أي: صحيح اللام، فقوله: إعلالاً: مفعول فقد، قدم عليه، مثال مستكمل الشروط: قضيب وقضب، وعمود وعمد، وقذال وقذل، والقذال: قال الصبان: وهو بفتح القاف والذال المعجمة: جماع مؤخر الرأس، ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية، واحترز بقوله: اسم، عن الوصف فلا يجمع على هذا الوزن، وشذ في وصف فَعال بفتح الفاء وتخفيف العين، نحو: صناع بفتح الصاد المهملة: المرأة المتقنة ما تصنعه النساء، كما في الصبان. ا هـ.

فقالوا: صنع في جمعها شذوذاً، وشذ أيضاً في وصف على فعيل نحو: نذير ونذر، واحترز بقوله: رباعي؛ عن الثلاثي، نحو: نار وفيل وسور، وعن الخماسي نحو: قطمير، واحترز بقوله: بمد عن الثلاثي الخالي منه، وشذ جمع نمرة على نمر، واحترز بكون المد قبل اللام عما إذا لم يكن قبله كدانق واحترز بقوله: إعلالاً، فقد عن معتل اللام، نحو: كساء؛ فكل هذه المذكورات لا تجمع هذا الجمع.

قوله: (ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف...) يعني: أن محل اطراد فعل في الاسم المذكور إذا لم يكن الذي فيه الألف منه مضاعفاً، أي: متماثل العين واللام، وقوله: في الأعم، أي: في الاستعمال الغالب المطرد، وأما إن كان مضاعفاً فلا يجمع هذا الجمع، نحو: بتات وزمام، قوله: (وفُعَل جمعاً لفُعْلة عرف. ونحو كُبْرَى) يعني: أن فعلاً بضم ففتح يكون جمعاً لفعلة بضم فسكون، نحو: غرفة وغرف، ويكون أيضاً جمعاً لفعلى بضم الفاء التي مذكرها أفعل، نحو: كبرى وكبر، ومحل اطراده في فعلة إذا كانت اسماً، أي: غير وصف، وأما إن كانت وصفاً فلا تجمع هذا الجمع، نحو: ضحكة؛ لمن يضحك منه كثيراً، وشذ في جمع بُهمة بُهَم، والبُهْمة: بضم فسكون: الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى، كذا فسره الصبان، وإن كانت فعلى ليس مذكرها أفعل لا تجمع على هذا الوزن أيضاً نحو: الرجعى، وكذا إن

لم تكن صفة نحو: بهمى بضم الباء، وسكون الهاء، قال الصبان: اسم لنبت معروف كما في القاموس. اهـ.

قوله: (ولفِعْلة فِعَل...) يعني: أن فعلاً بكسر ففتح يكون جمعاً لفعلة بكسر فسكون، ولم يشترط الناظم هنا لذلك شرطاً، وذكر الأشموني: أنه شرط في التسهيل شرطين:

أحدهما: أن تكون فعلة اسماً، أي: غير صفة.

الثاني: أن يكون الاسم تاماً، أي: لم يحذف من أصوله شيء.

مثال ما حوى الشرطين: سدرة وسدر، وكسرة وكسر، وحجة وحجج، وأما إن كانت فعلة وصفاً فلا تجمع على هذا الوزن نحو: صغرة وكبرة وعجزة، وهذه الألفاظ تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع، وشذ من الصفة: رجل صمة، ورجال صمم، والصمة: بكسر الصاد وتشديد الميم: الرجل الشجاع، وإن كانت فعلة غير تامة بأن كانت محذوفة الفاء فلا تجمع على هذا الوزن نحو: رقة فأصله ورق، وحذفت فاؤه.

قوله: (وقد يجيء جمعه على فُعَل) يعني: أن فعلة بكسر فسكون قد يجمع على فعل بضم ففتح، نحو: حلية وحلي، ولحية ولحي.

قوله: (في نحو: رام ذواطراد فُعَله...) يعني: أن فعلة بضم ففتح يكون جمعاً لكل وصف لمذكر عاقل على وزن فاعل معتل اللام، نحو: رام ورماة، وقاض وقضاة، وغاز وغزاة، فخرج بقيد الوصفية ما كان اسماً نحو: واد؛ فلا يجمع على هذا الوزن، وخرج بقيد كونه مذكراً ما كان مؤنثاً، نحو: رامية، وبكونه عاقلاً ما كان لغير عاقل، نحو: ضار صفة لأسد، وخرج بكونه معتل اللام ما كان صحيح اللام نحو: ضارب، فكل هذه المذكورات لا يجمع على هذا الوزن قياساً، بل شذوذاً، فمن ذلك: كمى وكماة؛ لأن كمياً ليس على وزن فاعل. قال الصبان: والكمي: الشجاع المتكمي في سلاحه، والمقنع الذي على رأسه بيضة حديد. اهـ.

كما شذ أيضاً: جمع باز على بزات؛ لأن باز ليس وصفاً بل اسماً، وشذ

أيضاً عراة في جمع عريان؛ لأن عرياناً ليس على وزن فاعل.

قوله: (وشاع نحو: كامل وكمله) يعني: أن فَعَلة بفتح الفاء والعين واللام شاع في جمع كل وصف لمذكر عاقل صحيح اللام على وزن فاعل، نحو: مثال الناظم: كامل وكملة، ونحو: بار وبررة، فخرج بقيد الوصفية ما كان اسماً نحو: واد، وخرج بكونه مذكراً ما كان لمؤنث كحائض، وبكونه عاقلاً ما كان لغير عاقل كسابق صفة لفرس، وبكونه صحيح اللام معتله نحو: رام وقاض، وشذ: سيد وسادات؛ لأن سيداً ليس على وزن فاعل، كما شذ: خبيث وخبثة، وكما شذ: ناعق ونعقة؛ لأن ناعقاً صفة لغراب فهو غير عاقل.

قوله: (فَعْلى لوصف كقتيل وزمن... وهالك) يعني: أن فعلى بفتح فسكون يطرد في جمع كل وصف على فعيل بمعنى مفعول دالاً على هلاك، كمثال الناظم: قتيل، أو دالاً على توجع نحو: جريح وجرحى، أو دالاً على تشتيت نحو: أسير وأسرى، وكذلك ما شابهه في المعنى من فَعِل بفتح فكسر، كمثال الناظم: زمن، وكذا ما شابهه في المعنى مما كان على وزن فاعل، نحو: هالك وهلكى، وقوله: (وميت به قمن) يعني: أن ما شابه فعيلا دالاً على هلاك أو توجع أو تشتيت من فيعل نحو: ميت قمن، أي: حقيق بأن يجمع هذا الجمع. قال الصبان: قمِن بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت قاله الشاطبي، وعليه فزمن وهالك بالجر عطفاً على قتيل قاله المكودي، ويصح أن يكون زمن: مبتدأً، وهالك. وميت: معطوفان عليه، وقمن: خبر، وعلى هذا يتعين فتح ميمه؛ لأن قمناً المفتوح الميم يستوي فيه المثنى والواحد والجمع. اهـ.

وشذ: سنان ذرب، وأسنة ذربى، والسنان: حد الرمح، والذرب: الحاد، قال:

إني امرؤ من عصبة سعدية ذربى الأسنة كل يوم تلاق

وإنما شذ لأن ذربى ليس دالاً على هلاك ولا توجع ولا تشتيت.

قوله: (لفُعْل اسما صح لاما فِعَله...) يعني: أن فعلة بكسر ففتح يطرد في كل اسم، أي: غير وصف على وزن فُعْل بضم فسكون، بشرط أن يكون

صحيح اللام نحو: درج ودرجة، والدرج: قال الصبان: بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجيم: وهو وعاء المغازل. اهـ.

ومن أمثلته أيضاً: كوز وكوزة، قوله: (والوضع في فَعْل وفِعْل قلله) يعني: أن فعلة قليل وضعاً في جمع فعل بفتح فسكون، وفعل بكسر فسكون أيضاً، مثال الأول: غرد وغردة، والغرد: قال الصبان: بفتح الغين المعجمة وسكون الراء وبالدال المهملة: وهو نوع من الكمئة. اهـ.

ومن أمثلته أيضاً: زوج وزوجة، ومثال الثاني: قرد وقردة، قال تعالى: ﴿قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ ونحو: حسيل وحسلة، قال الأشموني: والحسل: الضب.

قوله:

(وفُعَّل لفاعل وفاعله … وصفين نحو عاذل وعاذله)

يعني: أن فُعّلا بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة يطرد في كل وصف على وزن فاعل أو فاعلة صحيح اللام، والاحتراز بالوصفية عما إذا كانا اسمين، فلا يجمعان على هذا الوزن، مثال فاعل اسما: حاجب العين، ومثال فاعلة اسما: جائزة البيت.

قوله: (ومثله الفُعّال فيما ذكّرا...) يعني: أن الفعال بضم الفاء مع تشديد العين مثل فَعّل في كونه يجمع عليه ما كان مذكراً من فاعل نحو: عاذل وعذال، وندر في المؤنث كقوله:

أبصارهن إلى الشبان مائلة … وقد أراهن عني غير صداد

قوله: (وذان في المعل لا ما ندرا) الإشارة في قوله: ذان؛ إلى فعل وفعال يعني: أن فعلاً وفعالاً يندران في وصف على وزن فاعل معتل اللام، نحو: غاز وغزى وغزاء، ويندران أيضاً في وصف على فَعْل بفتح فسكون نحو: سخل وسخال وسخل، والسخل: قال الصبان: بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة: وهو الرجل الرذل. اهـ.

ونذر فعل في وصف على أفعل نحو: أعزل وعزل، والأعزل: الذي لا سلاح له، وندر أيضاً في وصف على فعيلة نحو: خريدة وخرد، قال الصبان:

وخريدة بفتح الخاء المعجمة يقال: امرأة خريدة، أي: حسنة أو ذات حياء أو عذراء.

قوله: (فَعْل وفَعْلة فِعَال لهما...) يعني: أن فعالاً بكسر الفاء يكون مطرداً في فعل بفتح فسكون، وفعلة كذلك، سواء كانا اسمين أو وصفين، مثال فعل اسماً: كعب وكعاب، ومثاله وصفاً: صعب وصعاب، ومثال فعلة اسماً: قصعة وقصاع، ومثاله وصفاً: خدلة وخدال، والخدلة: الممتلئة الساقين والذراعين، ذكره الصبان. قوله: (وقل فيما عينه اليا منهما) يعني: أن فعالاً يقل فيما كانت عينه ياء من فعل وفعلة، مثال الأول: ضيف وضياف، ومثال الثاني: ضيعة وضياع.

قوله: (وفَعَل أيضاً له فِعَال...) يعني: أن فعالاً يكون أيضاً جمعاً لفعل بفتحتين نحو: جمل وجمال، وجبل وجبال، ومحل كونه جمعاً له (ما لم يكن في لامه اعتلال. أو يك مضعفاً) يعني: أن فعالاً يكون جمعاً لفعل إذا لم يكن معتل اللام ولم يكن مضعفاً، أي: لم تتماثل عينه ولامه، وأما إذا كان معتل اللام أو مضعفاً فلا، مثال معتل اللام: فتى، ومثال المضعف: طلل، وبقي شرط ثالث؛ وهو أن يكون اسماً لا صفة، نحو: بطل.

قوله: (ومثل فَعَل... ذو التا) يعني: أن ذا التاء الذي هو فَعَلة مثل فعل في كونه يجمع على فعال، نحو: رقبة ورقاب، ويشترط فيها ما يشترط فيه. قوله: (وفِعْل مع فُعْل فاقبل) يعني: أن فعلاً بكسر فسكون، وفعلاً بضم؛ يطرد فيهما فعال أيضاً، مثال فعل بالكسر: قدح وقداح، ومثال فعل بالضم: رمح ورماح، ويشترط كونهما اسمين بخلاف ما إذا كانا وصفين، مثال فعل بالكسر وصفاً: جلف، ومثال فعل بالضم وصفاً أيضاً: حلو، ويشترط في فعل بالضم أن لا يكون واوي العين، بخلاف نحو: حوت، ولا يائي اللام بخلاف: مدى، قال الصبان: هو القفيز الشامي، وهو غير المد، وقياس جمعه أمداء. اهـ.

قوله:

(وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في أنثاه أيضاً اطرد)

يعني: أن فعالاً يطرد أيضاً في فعيل بمعنى فاعل، وأنثاه أي: فعيلة بمعنى فاعلة، ويشترط صحة لامهما نحو: ظريف، وظراف، وظريفة، وغراف، والاحتراز بصحة اللام؛ عما إذا كانا معتلي اللام نحو: قوي وقوية، فلا يقال: قواي، والاحتراز بقوله: وصف فاعل؛ عما إذا كانا بمعنى مفعول نحو: جريح وجريحة، فلا يقال: جراح.

قوله: (وشاع في وصف على فَعْلانا... أو أنثييه) يعني: أن فعالاً شاع أن يجمع عليه وصف على وزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين، وكذلك كل وصف على أنثييه وهما فعلى وفعلانة، فتقول في جمع غضبان: غضاب، وتقول في جمع غضبى بالتأنيث: غضاب أيضاً، وتقول في ندمانة: ندام. قوله: (أو على فُعْلان. ومثله فَعْلانة) يعني: أن فعالاً شاع أيضاً في وصف على فعلان بالضم، أو فعلانة كذلك، مثال فعلان: خمصان وخماص، ومثال فعلانة: خمصانة وخماص أيضاً، قال الأشموني: أفهم بقوله: وشاع؛ أنه لا يطرد فيها، وهو ما صرح به في شرح الكافية، وكلامه في التسهيل يقتضي الاطراد. اهـ.

قوله: (والزمه... في نحو: طويل وطويلة تفي) يعني: أنك تلزم فعالاً في كل وصف، مثل: طويل وطويلة، والمراد بنحوهما: ما كان على وزن فعيل بمعنى فاعل، وعينه واو ولامه صحيحة، أو على وزن فعيلة كذلك فتقول في جمع طويل: طوال، وكذلك في طويلة، ومعنى اللزوم: أنك لا تجمعهما جمع تكسير على غير هذه الصيغة، وأما صيغة التصحيح فلا تمنع فيهما، بل يجوز: طويلون في طويل، وطويلات في طويلة.

قوله: (وبفُعُول فَعِل نحو كبد... يخص غالباً) يعني: أن فَعِلا بفتح فكسر؛ الغالب: أن يخص بجمعه على فعول بضم الفاء، نحو: كبد وكبود، والمراد أنه يخص بهذا الوزن عن غيره من جموع الكثرة، وأما جمع القلة فيجمع عليه كما مر في قوله:

وغير ما أفعل فيه مطرد ... من الثلاثي اسماً بأفعال يرد

وأشار بقوله: غالباً؛ إلى أنه قد يجمع على غير فعول نحو: نِمِر ونمُر،

قوله: (كذاك يطرد. في فَعْل اسماً مطلق الفا) يعني: أن فعولاً يطرد في جمع اسم، أي: غير وصف على وزن فعل حال كونه مطلق الفاء، أي: سواء كان مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً، مثال مفتوح الفاء: كعب وكعوب، ومثال مكسور الفاء: حمل وحمول، ومثال مضموم الفاء: جند وجنود، واحترز بالاسم عن الوصف نحو: صعب في المفتوح، ونحو: جلف في المكسور، وحلو: في المضموم؛ فكلها لا يجمع على فعول، وشذ ضيف وضيوف، واعلم أنه يشترط في جمع فعل بالفتح على فعول شرط آخر؛ وهو كون عينه لم تكن واواً، لا إن كانت واواً، نحو: حوض، ويشترط هذا الشرط في فعل بالضم أيضاً، بخلاف نحو: حوت، ويشترط فيه أيضاً: أن لا تكون لامه ياء بخلاف نحو: مدي، وأن لا يكون مضاعفاً، بخلاف خف؛ فهذه المذكورات لا تجمع على فعول.

قوله: (وفعل... له) يعني: أن فعلاً بفتحتين له؛ أي: فعول يكون جمعاً لفَعَل بفتحتين نحو: أسد وأسود، وشجن وشجون، وذكر وذكور.

(تنبيه): اعلم أن كلام المصنف تردد في كون فعول مقيساً في فعل أو مسموعاً، قال الأشموني: فمشى في التسهيل على الأول، وفي شرح الكافية على الثاني. اهـ.

وعلى أنه مقيس فيشترط فيه شرطان:

أحدهما: أن يكون اسماً لا إن كان وصفاً، نحو: نصف؛ فلا يقال في جمعه: نصوف، والنصف: قال الصبان: بفتح النون والصاد المهملة: المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر. اهـ.

الشرط الثاني: أن يكون غير مضاعف بخلاف لبب؛ فلا يقال في جمعه: لبوب، واللبب: موضع القلادة من الصدر، وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستيخار، وما استدق من الرمل، ذكره الصبان.

قوله: (وللفُعَال فِعْلان حصل) يعني: أن فعلان بكسر فسكون يطرد في كل اسم على فعال بضم الفاء، نحو: غراب وغربان، وغلام وغلمان.

قوله: (وشاع في حوت وقاع مع ما. . . ضاهاهما) يعني: أن فعلاناً بالكسر شاع، أي: كثر في كل اسم على وزن فعل بضم الفاء واوي العين، نحو: حوت وحيتان، وعلى فعل بفتح الفاء واوي العين أيضاً نحو: قاع؛ فهذا هو المراد بقوله: ما ضاهاهما، أي: شابههما، ومن أمثلة ما ضاها «حوتاً» أيضاً: نون ونينان، وكوز وكيزان، ومن أمثلة ما ضاها «قاعاً»: جار وجيران، وتاج وتيجان، واعلم: أن ألف قاع وجار وتاج منقلبة عن واو مفتوحة كما في الصبان.

(تنبيه): اعلم أنه لا يلزم من الشيوع الاطراد كما في الصبان لكن هذان المثالان ـ أعني: حوتاً وقاعاً ـ وما ضاهاهما يطرد فيهما فِعْلان عزى، الأشموني: اطراده في الأول للناظم في شرح الكافية، وعزى الصبان اطراده في الثاني لابن الناظم.

قوله: (وقل في غيرهما) يعني: أن فعلاناً يقل في غير ما ذكر، ولا يقاس عليه؛ فمن القليل: قنو وقنوان، وصوار وصيران، والصوار: قطيع الوحش، وضبطه الصبان بكسر الصاد، وذكر فيه الضم أيضاً، وعلى الضم: لا يكون شاذاً لما تقدم من قوله: وللفعال فعلان حصل، ومن القليل أيضاً: غزال وغزلان، وخروف وخرفان، وظليم وظلمان، والظليم: ذكر النعام. قوله:

(وفعلاً اسماً وفعيلاً وفَعَل غير معل العين فُعْلان شمل)

يعني: أن فعلاناً بضم فسكون وزيادة ألف ونون يطرد في فعل بفتح فسكون حال كونه اسماً، ويطرد أيضاً في فعيل اسماً أيضاً، وفعل بفتحتين كذلك، ولا بد في فعل بفتحتين أن يكون غير معتل العين، مثال فعل بفتح فسكون: ظهر وظهران، وبطن وبطنان، ومثال فعيل: قضيب وقضبان، ورغيف ورغفان، ومثال فعل بفتحتين: ذكر وذكران، وجمل وجملان، وخرج بقوله: اسماً ما إذا كان أحد الثلاثة وصفاً؛ فمثال فعل بفتح فسكون وصفاً: ضخم، ومثال فعيل وصفاً: جميل، ومثال فعل بفتحتين وصفاً: بطل؛ فكل ذلك لا يجمع على فعلان. واعلم أن الناظم إنما ذكر قيد الاسمية في الأول لكن يقيد به الأخيران أيضاً كما عرفت، وخرج بقوله: في فعل بفتحتين غير معل العين؛

ما إذا كان معتل العين نحو: قود، أي: بفتحتين، وهو القصاص؛ فلا يجمع على هذا الوزن، وأما فعل بفتح فسكون فلا يشترط فيه صحة العين كما اقتضاه إطلاقه فيه، وكذلك فعيل أيضاً، مثال فعل معتل العين: سيف وقوس، ومثال فعيل: عويل، قال الصبان: هو رفع الصوت بالبكاء كما في المختار. اهـ.

قوله:

(ولكريم وبخيل فعلا … كذا لما ضاهاهما قد جعلا)

يعني: أن فعلاء بضم الفاء وفتح العين وألف التأنيث الممدودة يكون جمعاً لكريم وبخيل وما ضاهاهما، أي: شابههما، والمراد بما شابههما: كل وصف على وزن فعيل، بمعنى اسم الفاعل لمذكر عاقل غير مضاعف، ولا معتل اللام، وإذا كان بمعنى اسم الفاعل فلا فرق بين أن يكون بمعنى فاعل، نحو: كريم وبخيل وظريف، أو بمعنى مفعل نحو: سميع بمعنى مسمع، فتقول: كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء، وخرج بقيد الوصفية ما إذا كان اسماً نحو: قضيب ونصيب؛ فلا يقال: قضباء ولا نصباء، وخرج بقيد التذكير ما إذا كان لمؤنث نحو: شريفة، وخرج بكونه لعاقل ما إذا كان لغيره نحو: مكان فسيح، وخرج بكونه بمعنى اسم الفاعل ما إذا كان بمعنى اسم المفعول نحو: جريح وقتيل، فلا يقال: جرحاء ولا قتلاء، وشذ: دفين ودفناء، وخرج بكونه غير مضاعف ما إذا كان مضاعفاً نحو: شديد ولبيب، وخرج بكونه غير معتل اللام ما إذا كان معتلها نحو: غني وولي، وندر: تقي وتقواء، وسخي وسخواء.

قوله: (وناب عنه أفعلاء في المعل… لاماً ومضعف) يعني: أن أفعلاء ينوب عنه، أي: فعل في جمع فعيل المتقدم إذا كان معتل اللام أو مضاعفاً، مثال معتل اللام: غنى وأغنياء، وولي وأولياء، ومثال المضعف: شديد وأشداء، قال تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾. قوله: (وغير ذاك قل) يعني: أن أفعلاء يقل في غير معتل اللام والمضاعف نحو: صديق وأصدقاء، ونصيب وأنصباء، ولا يقاس على ما سمع من ذلك.

قوله: (فَوَاعِلٌ لِفَوْعَل وفَاعَل… وفَاعِلاء مع نحو: كاهل. وحائض وصاهل وفَاعِلَهْ…) يعني: أن فواعل يطرد في هذه الأوزان السبعة:

أولها: فوعل، نحو: جوهر وجواهر.

ثانيها: فَاعَل بفتح العين، نحو: طابع وطوابع، قال الصبان: الطابع بفتح الموحدة: الخاتم، وكسرها لغة. اهـ.

ثالثها: فاعِلاء بكسر العين، نحو: قاصعاء وقواصع.

رابعها: فاعِل بكسر العين اسماً، أي: غير وصف، نحو: كاهل وكواهل، والكاهل: أعلى الظهر، وقيل: ما بين الكتفين، قال إبراهيم البيجوري شارح الشمائل: وفي المصباح: الكاهل مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق، وهو الثلث الأعلى مما يلي الظهر، وفيه ست فقرات، وفي القاموس: الكاهل كصاحب: الحارك والغارب.

خامسها: فاعل صفة لمؤنث، نحو: حائض وحوائض.

سادسها: فاعل صفة لمذكر غير عاقل، نحو: صاهل وصواهل.

سابعها: فاعلة علماً كفاطمة وفواطم، أو صفة كضاربة وضوارب.

قوله: (وشذ في الفارس مع ما ماثله) يعني: أن فواعل شذ في فاعل صفة لمذكر عاقل كفارس وفوارس، وناكس ونواكس، والناكس: المطأطئ رأسه، ومما ماثل فارساً أيضاً: غائب وغوائب، وهالك وهوالك.

قوله:

(وبفعائل اجمعن فعاله وشبهه ذا تاء أو مزاله)

يعني: أنك تجمع فعالة وشبهه بفعائل، وسواء كان فعالة وشبهه فيه التاء أو مزالة منه، أي: ليست فيه، والمراد بشبهه: كل اسم رباعي بمدة قبل آخره مختوماً بالتاء أم لا، فمن أمثلة المختوم بالتاء: فعالة بفتح الفاء، نحو: سحابة وسحائب، وفعالة بكسر الفاء نحو: رسالة ورسائل، وفعالة بضم الفاء نحو: ذؤابة وذوائب، قال الصبان: ذؤابة بضم الذال المعجمة. مهموز: الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، فإن كانت ملوية فهي عقيصة، والذؤابة أيضاً طرف العمامة وطرف السوط. اهـ.

ومن أمثلة غير المختوم بالتاء: شمال وشمائل، قال الصبان: شمال بكسر

الشين: مقابل اليمين ، وبفتحها: ريحٌ تهب من ناحية القطب ، وكل يجمع على شمائل. اهـ.

ومن أمثلة غير المختوم بالتاء أيضاً: عقاب وعقائب ، وعجوز وعجائز ، قوله:

(وبالفعالي والفعالى جمعا   صحراء والعذراء والقيس اتبعا)

يعني: أن الفعالي بكسر اللام ، والفعالى بفتحها مع فتح الفاء فيهما؛ يكونان جمعاً لهذين الوزنين: **أحدهما**: فعلاء اسماً نحو: صحراء ، يقال في جمعه: صحاري بالكسر ، وصحارى بالفتح ، **والثاني**: فعلاء وصفاً لمؤنث ليس مذكره أفعل ، نحو: عذراء ، فيقال: عذاري بالكسر ، وعذارى بالفتح ، وأما إن كان مذكره أفعل فلا يجمع هكذا ، فلا يقال في حمراء حماري ، ولا حمارى ، والثاني من المثالين المتقدمين ـ أعني: فعلاء ـ وصفاً ليس مقيساً ، بل يقتصر فيه على السماع ، ويجمع عليهما أيضاً فعلى بكسر الفاء اسماً نحو: ذِفرى ، فيقال في جمعه: ذفاري بالكسر ، وذفارى بالفتح. قال الصبان: ذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء: الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الأذن. اهـ.

قوله:

(واجعل فعالي لغير ذي نسب   جدد كالكرسي تتبع العرب)

يعني: أنك تجعل هذا الوزن الذي هو فعالي بفتح الفاء لكل اسم ثلاثي ساكن العين في آخره ياء مشددة مزيدة لغير نسب متجرد ، وذلك ككرسي ، فتقول في جمعه: كراسي ، وشمل قوله: لغير ذي نسب جدد ، ما إذا لم يكن فيه نسب أصلاً ، كالكرسي ، أو كان فيه نسب غير متجرد ـ أي: غيرملحوظ الآن ، لكونه صار منسياً ، وذلك نحو: مهري ، أصله: البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل ، فيقال في جمعه: مهاري ، وأما إذا كانت الياء لنسب متجدد فلا يجمع على هذا الوزن ، وذلك نحو: تركي ، فلا يقال في جمعه: تراكي ، وعلامة النسب المتجدد: جواز سقوط الياء وبقاء معنى مشعور به قبل سقوطها. قوله:

(وبفعـــالـــل وشبهـــه انطقـــا   في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى)

يعني: أنك تنطق بفعالل وشبهه في جمع كل اسم ارتقى فوق ثلاثة أحرف، والمراد بشبهه: ما يماثله في عدد الحروف والهيئة، وإن لم يكن مماثلاً له في الوزن، نحو: مفاعل وفياعل، واعلم أنما ذكره فيه تفصيل وهو أن فعالل يجمع عليه كل اسم زادت أصوله على ثلاثة أحرف؛ كجعفر من الرباعي، وكسفرجل من الخماسي، وشبهه يجمع عليه كل ثلاثي مزيد فيه كإصبع وأصابع، ومسجد ومساجد، وصيرف وصيارف.

قوله: (من غير ما مضى) هذا راجع لقوله: وشبهه، يعني: أن محل جمع الثلاثي الذي فيه زيادة على شبه فعالل ما لم يكن مما مضى أنه يجمع على صيغة أخرى، فإن كان مما مضى لم يجمع على شبه فعالل، وذلك نحو: كبرى، وبابه كأحمر وحمراء، وكامل، ورام.

قوله: (ومن خماسي... جرد الآخر انف بالقياس).

يعني: أنك إذا أردت أن تجمع اسماً خماسياً مجرداً من الزوائد على فعالل؛ تحذف الحرف الآخر منه لتتوصل بذلك إلى بناء فعالل، فتقول في سفرجل: سفارج، وفي فرزدق: فرازد، وفي خدرنق: خدارق، قال الصبان: والخدرنق بالدال المهملة: العنكبوت.

قوله:

(والـرابـع الشبيـه بـالـمزيـد قـد   يحـذف دون مـا بـه تـم العـدد)

يعني: أن الحرف الرابع من الخماسي المجرد إذا كان شبيهاً بالزائد لفظاً أو مخرجاً يجوز حذفه عند إرادة الجمع على فعالل دون الحرف الخامس، مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظاً: خدرنق، فالنون أصلها من حروف الزيادة، لكن هنا ليست زائدة، ومثال الرابع الشبيه بالزائد مخرجاً الدال في: فرزدق، فإن مخرجه هو والتاء واحد، والتاء من حروف الزيادة، فتقول عند حذف الرابع في خدرنق: خدارق، وفي فرزدق: فرازق، وما ذكره الناظم مذهب سيبويه، وقال المبرد: لا يحذف إلا الخامس.

قوله: (وزائد العادي الرباع احذفه) يعني: أنك تحذف الحرف الزائد من الاسم العادي الرباعي، أي: الذي جاوز أربعة أحرف، وسواء كان الزائد في آخره أم لا، مثال ما كانت الزيادة في آخره: سبطرى، فتقول في جمعه: سباطر بحذف الألف، *قال الصبان*: سبطرى: مشية فيها تبختر، ومثال ما كانت زيادته في أوله: فدوكس وفداكس، قال الصبان: فدوكس بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة، قال في القاموس: هو الأسد والرجل الشديد. اهـ.

ومن أمثلة الذي في أوله زيادة: مدحرج، فتقول في جمعه: دحارج، وتقول في جمع فدوكس: فداكس، ومحل حذف زائد العادي الرباعي (ما. . . لم يك ليناً إثره اللّذختما) يعني: أنك تحذف الزائد المذكور إلا إذا كان حرف لين إثره الذي ختم أي بعده الحرف الأخير، فإذا كان كذلك لا يحذف بل يجمع على فعاليل، مثال ذلك: قرطاس، فتقول في جمعه: قراطيس، ونحو: عصفور وعصافير، وقنديل وقناديل، واعلم أن قوله: ما لم يكن ليناً. . . إلخ، يشمل ما كان فيه حرف اللين قبله حركة مجانسة، كالأمثلة المذكورة، وأما إذا كانت قبله حركة غير مجانسة نحو: غرنيق وفردوس، فتقول فيهما: غرانيق وفراديس، قال الصبان: غرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون: طير من طيور الماء طويل العنق. اهـ.

وقال أيضاً: فردوس: هو بستان، يجمع ما في البساتين.

قوله:

(والسين والتا من كمستدع أزل إذ ببنا الجمع بقاهما مخل)

هذا بيان لما يحذف من زوائد الاسم الثلاثي، يعني: أنك تحذف من الاسم الثلاثي ما يخل بقاؤه بصيغة فعالل وفعاليل من الزوائد، فإن تأتي أحد المثالين بحذف بعض من الزوائد وإبقاء بعض بقي ما له مزية في المعنى أو اللفظ وحذف غيره، كما قال: (والميم أولى من سواه بالبقا. . .) يعني: أن الميم أولى بالبقاء من غيرها من الزوائد، والأولوية هنا ليست على بابها بل إبقاؤها متعين، فتقول في جمع مستدع: مداعى بحذف السين والتاء معاً؛ لأن بقاءهما

مخل بصيغة الجمع ، وتبقى الميم لأن لها مزية في المعنى؛ لأن زيادتها لمعنى مختص بالأسماء كدلالتها على اسم الفاعل ، واسم المفعول بخلاف السين والتاء ، فإنهما يزادان في الأسماء والأفعال ، وكذلك يبقى الزائد الذي له مزية من جهة اللفظ ، كالتاء من: استخراج ، فتقول في جمعه: تخاريج بحذف السين ، وإبقاء التاء؛ لأن بقاءه لا يخرج إلى عدم النظير؛ لأن تفاعيل موجود في الكلام كتماثيل ، بخلاف ما إذا بقيت السين ، وقلت: سخاريج؛ فإنه يخرج إلى عدم النظير ، إذ ليس في كلامهم سفاعيل. قوله: (والهمز واليا مثله إن سبقا) يعني: أن الهمز والياء مثل الميم في كونهما أولى بالبقاء ، وهذا إذا تقدما ، فتقول في أَلَنْدَدُ ويَلَنْدَدُ: أَلادٌّ ويَلادٌّ ، بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ، وإنما بقيا ـ أي: الهمز والياء ـ لأن لهما مزية لفظية؛ وهي تصدرهما ، ومزية معنوية أيضاً: وهي في الهمزة: أنها تدل في أول الكلمة على التكلم ، وفي الياء أنها تدل على الغيبة بخلاف النون؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً ، والموضع هو ما بين ثالث الكلمة ورابعها ، فالنون لا تدل على معنى فيه ، قال الصبان: ألندد ويلندد بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونيهما وإهمال داليهما ؛ وهما بمعنى الألد: أي الشديد الخصومة ، كما في الصحاح. اهـ.

قوله:

(والياء لا الواو احذف إن جمعت ما كحيزبون فهو حكم حتما)

يعني: أنك إذا جمعت الاسم الذي كحيزبون في كون حذف أحد زائديه يغني عن حذف الآخر دون العكس ، تحذف الزائد الذي يغني حذفه عن الآخر ، وتبقي الذي لا يغني حذفه ، وذلك كما في ياء حيزبون وعيطموس؛ فتقول في جمعهما: حزابين وعطاميس بحذف الياء وإبقاء الواو ، وتقلب ياء لأجل انكسار ما قبلها ، ووجه كون حذف الياء هنا يغني عن حذف الواو ، وحذف الواو لا يغني عن حذف الياء: أن الياء إذا حذفت بقيت الواو رابعة قبل الآخر ، فتدخل في قوله: ما لم يك ليناً إثره الّذ ختما؛ فيفعل بها ما فعل بعصفور ، أي: من قلبها ياء ، وأما الواو إذا حذفت وقلت: حيازبين؛ بإبقاء

الياء، أخل ذلك بصيغة الجمع فيحتاج إلى حذف الياء أيضاً، فيقال: حزابن، قال الصبان: والحيزبون: بحاء مهملة مفتوحة فتحتية ساكنة فزاي مفتوحة فموحدة مضمومة: العجوز، والعيطموس: بعين وطاء وسين مهملات؛ قال في القاموس: التامة الخلق من الإبل، والمرأة الجميلة، أو الحسنة الطويلة التارة العاقر. اهـ.

قوله:

(وخيّروا في زائديْ سرندى وكلما ضاهاه كالعلندى)

يعني: أنهم خيروا في حذف أحد زائدي سرندى، وكذا كلما ضاهاه، أي: شابهه في تضمنه زيادتين جعلتا لأجل إلحاق الثلاثي بالخماسي؛ فإن شئت حذفت النون وقلت: سراد وعلاد في جمع سرندى وعلندى، أي: بإبقاء الألف فقلبها ياء فحذف الياء على حد الحذف في قاضٍ وغازٍ، وإن شئت قلت: علاند وسراند؛ بإبقاء النون وحذف الألف، وإنما خيروا هنا لأن الزائدين زيدا معاً لإلحاق الثلاثي بالخماسي، فلا مزية لأحدهما على الآخر، والسرندى: قال الصبان: قال في القاموس: هو السريع في أموره أو الشديد، والعلندى: قال في القاموس: الغليظ من كل شيء.

* * *

(التصغير)

قال الصبان هو لغة: التقليل.

واصطلاحاً: تغيير مخصوص يأتي بيانه. اهـ.

(فعيلاً اجعل الثلاثي إذا... صغرته) يعني: أنك إذا أردت تصغير الاسم الثلاثي اجعله على وزن فعيل.

(نحو قذي في قذى. فعيعل مع فعيعيل لما... فاق) يعني: أن الاسم إذا فاق الثلاثي، أي: كان أكثر منه؛ يصغر على وزن فعيعل بقصر العين الثانية، وفعيعيل بمدها، ومثل للأول فقال: (كجعل درهم دريهما)، ومثال الثاني:

جعل دينار دنينير ، قال الأشموني: والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره لا بد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده ، فإن كان ثلاثياً لم يغير بأكثر من ذلك ، وإن كان رباعياً فصاعداً كسر ما بعد الياء.

(تنبيه): يشترط للمصغر أن يكون اسماً ، فلا يصغر الفعل والحرف لأن التصغير وصف في المعنى ، وهما لا يوصفان ، وشذ تصغير فعل التعجب في قوله: يا ما أميلح غزلاناً شدن لنا   من هؤليائكن الضال والسمر

ويشترط للمصغر أيضاً: أن يكون غير متوغل في شبه الحرف ، بخلاف المضمرات وأسماء الاستفهام ، ونحو ذلك ، ويشترط أيضاً: أن يكون قابلاً للتصغير بخلاف نحو: كبير وعظيم؛ لأنه لو صغر لحصل التناقض ، ويشترط أيضاً: أن لا يكون من الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد ، قال الصبان: والمراد الأسماء المعظمة مراداً بها مسمياتها العظيمة؛ فإن أريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبي. اهـ.

ويشترط أيضاً أن يكون خالياً من صيغة التصغير بخلاف نحو: كميت؛ وهو الفرس الذي تضرب حمرته إلى سواد. قوله:

(وما به لمنتهى الجمع وصل   به إلى أمثلة التصغير صل)

يعني: أن الذي توصلت به إلى منتهى الجمع ، أي: فعاليل وشبهه؛ من الحذف تتوصل به هنا إلى أمثلة التصغير ، فتحذف الحرف الأخير من الخماسي المجرد ، فتقول في سفرجل: سفيرج ، وتخير في الزائد الشبيه بالمزيد إلى آخر ما تقدم. قوله:

(وجائز تعويض يا قبل الطرف   إن كان بعض الاسم فيهما انحذف)

يعني: إن الاسم إذا كان بعض حروفه محذوفاً فيهما ، أي: في التصغير والجمع؛ يجوز أن تعوض ياء قبل الحرف الأخير منه من المحذوف فيجوز في سفرجل إذا أردت جمعه أن تقول: سفاريج بالياء ، بدل المحذوف ، وتقول في تصغيره: سفيريج. قوله:

(وحائد عن القياس كلما   خالف في البابين حكماً رسما)

يعني: أن ما خالف ما ذكر لك في البابين أي: باب التصغير وباب الجمع حائد عن القياس، أي: يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه؛ فمن ذلك في التصغير: مغيربان في تصغير مغرب، والقياس: مغيرب، ومن ذلك أيضاً: عشيان في تصغير عشاء، قال الصبان: وقياسه عشية، ومما شذ من الجمع قولهم: أراهط في جمع رهط، قال الصبان: وقياسه رهوط، وشذ أيضاً: باطل وأباطيل، والقياس: بواطل؛ لأنه من باب كاهل، وشذ أيضاً: حديث وأحاديث، والقياس: أحدثة وحُدُث بضمتين. قوله:

(لتلو يا التصغير من قبل علم تأنيث أو مدته الفتح انحتم)

يعني: أن الحرف الذي يلي ياء التصغير يتحتم فتحه قبل علامة التأنيث وهي التاء والألف المقصورة، وكذا ما قبل مدة التأنيث وهي الألف التي قبل الهمزة، قال الأشموني: أفهم كلامه أن الألف الممدودة في نحو: حمراء؛ ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين، وإنما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة. اهـ.

مثال ما في آخره تاء نحو: قصعة، فتقول في تصغيره: قصيعة بفتح العين، ومثال ما فيه الألف المقصورة: حبلى، فتقول في تصغيره: حبيلى، ومثال ما قبل مدة التأنيث: صحراء، فتقول: صحيراء، قوله:

(كذاك ما مدة أفعال سبق أو مد سكران وما به التحق)

يعني: أن الحرف الذي يلي ياء التصغير يلزم فتحه إذا كان قبل مدة أفعال، أو قبل مد سكران وما التحق به، قال الصبان: ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى، فتقول في تصغير أحمال: أحيمال، وتقول في تصغير سكران: سكيران، واعلم: أن محل فتح ما بعد ياء التصغير في مثل سكران إذا لم يجمع على فعالين دون شذوذ كغضبان وعطشان؛ فإن جمع دون شذوذ على فعالين صغر على فعيلين، نحو: سرحان وسلطان؛ فإنهم جمعوهما دون شذوذ على سراحين وسلاطين، فيقال في تصغيرهما: سريحين وسليطين، قوله:

(وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا)

يعني: أن ألف التأنيث الممدودة نحو: حمراء وصحراء، وتاؤه نحو:

حنظلة، يجعلان منفصلين عما اتصلا به تقديراً، فتصغر الكلمة المتصلان بها على تقدير أنهما لم يتصلا بها أصلاً، فتقول في حمراء: حميراء، وتقول في حنظلة: حنيظلة، فحمراء صغرت على فعيل وتقدر الألف والهمزة كأنهما لم يتصلا بها، وحنظلة تصغر على فعيل وتجعل التاء كأنها لم تتصل بها. واعلم: أن قوله: وألف التأنيث... إلخ، ليس مكرراً مع قوله: آنفاً لتلويا التصغير من قبل علم... إلخ، بل ذكر هناك أن ما بعد ياء التصغير يكون مفتوحاً، وذكر هنا أن الألف والتاء يكونان كأنهما لم يتصلا بالكلمة، فتصغر على أنهما لم يتصلا بها. قوله:

(كــذا المــزيــد آخــراً للنســب وعجُــز المضــاف والمــركــب)

يعني: أن ياء النسب وعجز المضاف؛ أي: آخره، وكذا عجز العلم المركب تركيب مزج كل مما ذكر يقدر عند التصغير منفصلاً، فتقول في تصغير عبقري: عبيقري، ولا تحذف الياء بل تبقى لكن على تقدير أنها لم تتصل بالاسم، قال الصبان: عبقري بعين مهملة مفتوحة فموحدة ساكنة فقاف مفتوحة فراء: نسبة إلى عبقر، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب. اهـ.

ومن أمثلة المضاف: عبد الله، فتقول في تصغيره: عبيد الله، ومن أمثلة المركب تركيب مزج: بعلبك، فتقول في تصغيره: بعيلبك.

قوله: (وهكذا زيادتا فعلان... من بعد أربع) يعني: أن زيادتي فعلان التين هما الألف والنون إذا كانتا من بعد أربعة أحرف تقدران منفصلتين أيضاً، (كزعفران) فتقول عند تصغيره: زعيفران بإبقاء الألف والنون، لكن على تقدير الانفصال وكأنك صغرت زعفرا على فعيعل. قوله:

(وقــدر انفصــال مــا دل علــى تثنيــة أو جمــع تصحيــح جــلا)

يعني: أن علامة التثنية وعلامة جمع التصحيح يقدران أيضاً منفصلين، فتقول في تصغير التثنية: مسيلمان، وفي تصغير الجمع المذكر السالم: مسيلمون، وتقول في جمع المؤنث: مسيلمات. قوله:

(وألـف التـأنيـث ذو القصـر متـى زاد علــى أربعــة لــن تثبتــا)

يعني: أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً تحذف عند التصغير؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن وزن فعيعل وفعيعيل، وإنما خالفت الممدودة لأنها لا يمكن النطق بها وحدها فهي بعيدة عن تقدير الانفصال، بخلاف الممدودة فإذا صغرت قرقرى قلت: قريقر بحذف الألف، وقرقرى: اسم موضع كما في الصبان، وإذا صغرت لغيزى قلت: لغيغز على وزن فعيعل بحذف الألف أيضاً، قوله:

(وعنـــد تصغيـــر الحبـــارى خيـــر بيـــن الحبيـــرى فـــادر والحبيـــر)

هذا تقييد لإطلاق قوله: متى زاد على أربعة لن تثبتا؛ يعني: أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز عند التصغير حذف المدة وحذف الألف، وذلك نحو: الحبارى؛ فإن شئت حذفت المدة وقلت: الحبيرى، وإن شئت حذفت ألف التأنيث وقلت: الحبير، بقلب المدة ياء ثم تضغم ياء التصغير فيها، والأول أجود، قاله الصبان.

قوله: (واردد لأصل ثانياً ليناً قلب...) ثانياً مفعول اردد وليناً نعت له وقلب في محل النعت له أيضاً، يعني: أن حرف اللين إذا كان ثانياً منقلباً عن غيره يرد عند التصغير لأصله، أي: يؤتى بالحرف الأصلي الذي جعل حرف اللين في موضعه وشمل ما ذكره ستة أشياء:

أحدها: أن يكون أصله واواً فانقلب ياء فيرد عند التصغير لأصله الذي هو الواو وذلك نحو: قيمة، فتقول: قويمة، كما أشار إليه بقوله: (فقيمة صير قويمة تصب).

الثاني: أن يكون أصله واواً فانقلبت ألفاً، نحو: باب، فتقول فيه: بويب.

الثالث: أن يكون أصله ياء فانقلبت واواً نحو: موقن، فتقول فيه: ميقن.

الرابع: أن يكون أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو: ناب، فتقول فيه: نييب.

الخامس: أن يكون أصله همزة فانقلبت ياء نحو: ذيب، فتقول فيه: ذؤيب بالهمز.

السادس: أن يكون حرف اللين بدلاً عن حرف صحيح غير همز، نحو:

دينار وقيراط، فأصلهما: دنار وقراط، بالتضعيف، فالياء فيهما بدل عن أول المثلين، فتقول في تصغيرهما: دنينير وقريريط، برد الأصل.

قوله: (وشذ في عيد عييد) يعني: أن تصغير عيد على عييد شاذ، وقياسه عويد فأصله واو؛ لأنه من عاد يعود، وإنما لم يردوه إلى أصله الذي هو الواو لئلا يلتبس بتصغير عود، وجمعوه أيضاً على أعياد للعلة المذكورة. قوله: (وحتم... للجمع من ذا ما لتصغير علم) يعني: أن ما ثبت للتصغير من الرد إلى الأصل يجعل للجمع حتماً، فتقول في باب: أبواب، وتقول في ناب: أنياب، وتقول في دينار: دنانير، وفي قيراط: قراريط، وشذ قوله:

حمى لا يُحَلُّ الدهرَ إلا بإذننا ولا نُسْألُ الأقوامُ عَقْدَ الميائِقِ

والقياس: المواثق.

قوله: (والألف الثاني المزيد يجعل... واواً) يعني: أن الألف الثاني من الكلمة إذا كان زائداً يجعل عند التصغير واواً، فتقول في ضارب: ضويرب، في ماش: مويش. قوله: (كذا ما الأصل فيه يجهل) يعني: أن الألف الثاني المجهول الأصل يجعل كذلك أيضاً، أي: يبدل واواً، فتقول في عاج: عويج، وفي صاب: صويب، قال الصبان: صاب بصاد مهملة وموحدة: اسم شجر مر.

قوله: (وكمل المنقوص في التصغير) يعني: أنك عند التصغير تكمل الاسم المنقوص أي: المحذوف منه شيء، والمراد بالتكميل: رد المحذوف ومحل تكميله (ما... لم يحو غير التاء ثالثاً) يعني: أنك تكمل المحذوف منه شيء بشرط أن لا يكون له ثالث غير التاء، بأن لا يكون له ثالث أصلاً (كما) أصله: موه، فتقول في تصغيره: مويه برد اللام، أو كان له ثالث هو التاء نحو: سنة وعدة، فتقول في تصغير سنة: سنية، برد لامه وهي الواو لكن قلبت ياء وأدغمت فيها ياء التصغير، وسيأتي في التصريف: أن الواو والياء إذا سبق أحدهما وكان ساكناً تقلب الواو ياء مع الإدغام، وتقول في تصغير عدة: وعيدة برد الفاء الذي هو الواو، وأما إن حوى المنقوص ثالثاً غير التاء فلا يكمل بل يصغر على فعيل، وذلك نحو: هار وشاك، فتقول فيهما: هوير وشويك،

وأصلهما هاور وشاوك، قال الصبان: فحذفت الواو على غير قياس وكان القياس قلبها همزة. ا هـ.

قوله: (ومن بترخيم يصغر اكتفى... بالأصل) يعني: أن التصغير منه نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو الاكتفاء بأصول الكلمة، وحذف زوائدها فتصغر على فعيل إن كانت أصولها ثلاثة: (كالعطيف يعني المعطفا) قال الصبان: قال الشاطبي: المعطف في اللغة: العطف، وهو الجانب، وعطفا الرجل: جانباه من لدن رأسه إلى وركيه، وقال المكودي: المعطف بكسر الميم هو الكساء. ا هـ.

وأما إن كانت أصول الكلمة أكثر من ثلاثة فتصغر على فعيعل فتقول في قرطاس: قريطس، وفي عصفور: عصيفر.

قوله: (واختم بتا التأنيث ما صغرت من... مؤنث عار ثلاثي) يعني: أنك إذا صغرت الاسم المؤنث العاري من التاء الثلاثي تختمه بالتاء، ومثل ذلك فقال: (كسن) وسنينة، وتقول في تصغير دار: دويرة.

قوله: (ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس...) يعني: أن محل جعل التاء في المؤنث المذكور إذا كان لا يحصل به لبس، وأما إن حصل به لبس فلا يجعل فيه، ومثل ما يحصل فيه اللبس فقال: (كشجر وبقر وخمس) فهذه المذكورات إذا صغرت لا يجعل فيها التاء، بل يقال: شجير وبقير وخميس، واللبس هنا هو أنك إذا جعلت فيها التاء التبس شجر بشجرة، وبقر ببقرة، وخمس بخمسة.

قوله: (وشذ ترك دون لبس) يعني: أن ترك التاء من الاسم المذكور إذا كان لا يحصل به لبس شاذ، وذلك في ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها، وهي: ذود، قال الصبان: ذود بذال معجمة فواو ساكنة فدال مهملة: من ثلاثة أبعرة إلى عشرة، وقيل: غير ذلك. ا هـ.

ومن ذلك أيضاً شول، قال الصبان: شول بفتح الشين المعجمة وسكون الواو: اسم جمع شائلة، وهي من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها، وجمع الجمع: أشوال. ا هـ.

ومن ذلك: نصف، وهي المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر، قال الصبان: نصف بفتحتين كما في القاموس والتصريح، وقال الفارضي: بفتح النون وكسر الصاد المهملة. اهـ.

ومن ذلك: فرس وقوس وعرب وحرب، وناب للمسن من الإبل كما في الأشموني، ودرع الحديد؛ فهذه المذكورات سمع فيها ترك التاء عند التصغير، وأما درع المرأة بمعنى قميصها فمذكر، فليس مما نحن فيه.

قوله: (وندر... لحاق تا فيما ثلاثياً كثر) يعني: أن لحاق التاء في التصغير للاسم الذي كثر ثلاثة أحرف، أي: فاقها؛ نادر ومن ذلك قولهم في تصغير أمام: أميمة، وفي قدام: قديدمة، قوله: (وصغروا شذوذاً الذي التي...) يعني: أنهم صغروا الذي والتي مع أن ذلك شاذ، وإنما كان شاذاً لأن التصغير من تصاريف الأسماء المتمكنة، والمناسب لذلك عدم وقوعه في غير المتمكنة، لكن لما كان الذي والتي لهما شبه بالاسم المتمكن في كونهما يوصفان، ويوصف بهما صغرهما، لكن تصغيرهما مخالف لتصغير المتمكن؛ لأن أولهما لا يضم، ولكن يعوض من عدم ضمه جعل ألف في آخرهما فيقال: الذيا والتيا، وفي تثنيتهما: الذيان والتيان.

قوله: (وذا مع الفروع منها تا وتي) يعني: أنهم صغروا ذا الإشارية شذوذاً أيضاً، وكذلك فروعها نحو: تا وتي؛ فقالوا: ذيا وتيا، وقالوا في التثنية: ذيان وتيان، وقالوا في أولى بالقصر: أوليا، وفي أولاء بالمد: أولياء، قال الأشموني: ولم يصغروا منها غير ذلك، وقال أيضاً: إن قول الناظم وصغروا شذوذاً... إلخ معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين كيفية تصغيرها.

ثانيها: أن قوله: مع الفروع ليس على عمومه لأنهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت.

ثالثها: أن قوله: منها تا وتي يوهم أن تي صغر كما صغر تا، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا. اهـ.

(النسب)

قال الأشموني: ويسمى أيضاً. باب الإضافة، قال الصبان: أي اللغوية، قوله:

(ياء كيا الكرسي زادوا للنسب وكلما تليه كسره وجب)

يعني: أنهم إذا نسبوا إلى أب أو قبيلة أو نحو: ذلك كحرفة يزيدون في آخر الاسم ياء كياء الكرسي في كونها مشددة مكسوراً ما قبلها، وتكون إعراب الاسم على هذه الياء، وفهم من قوله: كيا الكرسي أن ياء الكرسي ليست للنسب؛ لأنه شبّه ياء النسب بها والمشبّه غير المشبه به.

قوله: (ومثله مما حواه احذف) يعني: أن الاسم المنسوب إليه إذا كان حاوياً للياء، أي: كانت فيه ياء مماثلة لياء النسب في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فأكثر، تحذف تلك الياء وتجعل ياء النسب بدلها، فتقول في النسبة إلى الشافعي: شافعي على تقدير حذف الياء التي كانت في الاسم، والباقية ياء النسب، وأما إذا كانت الياء التي في الاسم بعد حرف واحد فسيأتي حكمها في قوله: ونحو: حي فتح ثانيه يجب؛ ويأتي أيضاً حكمها إذا وقعت بعد حرفين في قوله: وألحقوا معل لام عريا. . . إلخ، قوله: (وتا. . . تأنيث أو مدته لا تثبتا) يعني: أنك تحذف تاء التأنيث لياء النسب فتقول في النسبة إلى فاطمة: فاطمي، وإلى مكة: مكي، وكذلك تحذف أيضاً مدة التأنيث، والمراد الألف المقصورة سواء كانت خامسة نحو: حبارى، فتقول في النسب: حباري، أو كانت رابعة في اسم حرفه الثاني متحرك نحو: جَمَزَى، فتقول: جمَزيّ، قال الصبان: جمزى بفتح الجيم والميم والزاي، أي: سريع. وأما إن كان الحرف الثاني من الاسم ساكناً فأشار إليه بقوله:

(وإن تكن تربع ذا ثان سكن فقلبها واواً وحذفها حسن)

يعني: أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت تربع ذا ثان سكن، أي: تجعله أربعة؛ فإنها يجوز فيها وجهان: قلبها واواً وحذفها، فتقول في حبلى على

القلب: حبلوي ، وعلى الحذف: حبلي ، والمختار من الوجهين: الحذف كما في الأشموني.

قوله: (لشبهها الملحق والأصلي ما. . . لها) يعني أن شبه ألف التأنيث المقصورة من ألف الإلحاق أو الألف المنقلبة عن حرف أصلي يعطى له ما ثبت لها من القلب والحذف، مثال ألف الإلحاق: ذفرى ، فتقول على القلب: ذفروي ، وعلى الحذف: ذفري ، ومثال الألف المنقلبة عن حرف أصلي: مرمي ، والمختار فيها القلب كما أشار إليه بقوله: (وللأصلي قلب يعتمى) يعني: أن شبهها الأصلي يعتمى ، أي: يختار فيه القلب ، فتقول في مرمى: مرموي.

قوله: (والألف الجائز أربعاً أزل. . .) يعني: أن ألف المقصور إذا كانت مجاوزة أربعاً بأن كانت خامسة فأكثر تزال ، أي: تحذف ، سواء كانت أصلية نحو: مصطفى ، فتقول: مصطفي ، أو كانت للتأنيث نحو: حبارى ، فتقول: حباري ، أو للإلحاق نحو: حبركي ، قال الصبان: بحاء مهملة فموحدة فمهملة وهو القراد ، وقال الزبيدي: الطويل الظهر القصير الرجلين ، وألفه للإلحاق بسفرجل.

قوله: (كذاك يا المنقوص خامساً عزل) يعني: أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة فأكثر تحذف عند النسب ، فتقول في نحو: معتد: معتدي ، وفي مستعل: مستعلي.

قوله: (والحذف في اليا رابعاً أحق من. . . قلب) يعني: أن الحذف في ياء المنقوص حال كونه رابعاً أحق من القلب ، فتقول في النسب إلى قاض: قاضي ، ويجوز: قاضوي بقلبها واواً ، ومنه قوله:

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد

قال الأشموني: فجعل اسم الموضع: حانية ، ونسب إليه ، قال السيرافي: والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة بلا ياء. قوله: (وحتم قلب ثالث يعن) يعني: أن حرف المد الثالث يقلب واواً عند النسب ، سواء كان ألفاً مقصوراً كفتى ، أو ياء منقوصاً كعمي فتقول: فتوي وعموي.

قوله: (وأول ذا القلب انفتاحاً) يعني: أن ذا القلب الذي هو قلب ياء المنقوص واواً يؤتى قبله بالفتح، فالفتح سابق على القلب، وبيان ذلك؛ أي سبق الفتح على القلب: أنك إذا أردت النسب إلى نحو: شج؛ فتحت عينه، ويأتي حكم فتحها في آخر هذا البيت، فإذا فتحتها انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيصير شجى مثل فتى، ثم تقلب ألفه واواً كما تقلب ألف فتى. قوله: (وفَعِل... وفِعِل عينهما افتح وفُعِل) يعني: أن الثلاثي إذا كان مكسور العين تفتح عند النسب، سواء كان مفتوح الفاء كنمر، أو مكسورها كإبل، أو مضمومها كدُئل، فتقول في النسب إلى الثلاثة: نمري وإبلي ودؤلي، بفتح العين فيهن، ودئل: اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة، وهي التي ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي، ذكره الأشموني عند قول الناظم في التصريف: وفعل أهمل... إلخ.

قوله: (وقيل في المرمي مرموي...) يعني: أن الاسم إذا كان في آخره ياءان؛ إحداهما زائدة والأخرى أصلية كمرمي، يجوز فيه حذف الزائدة وقلب الأصلية واواً فيقال: مرموي، ويجوز فيه حذفهما معا فيقال: مرمي، وهذا هو المختار كما قال: (واختير في استعمالهم مرمي) قال الأشموني: قال في الارتشاف: وشذ في مرمي: مرموي.

قوله: (ونحو: حي فتح ثانيه يجب...) يعني: أنك إذا نسبت إلى ما آخره ياء مشددة قبلها حرف، تفتح ثانيه وتقلب ثالثه ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، ثم تقلبه واواً لأجل ياء النسب كما تقدم في قوله: وحتم قلب ثالث يعن، فتقول في حي: حيوي. قوله: (واردده واواً إن يكن عنها قلب) الضمير في قوله: واردده؛ يرجع للثاني، يعني: أن الحرف الثاني الذي ذكر أنه يفتح إذا كان أصله واواً يرد إلى أصله، فتقول في طي: طووي؛ لأنه من طويت فهو واوي في الأصل.

قوله: (وعلم التثنية احذف للنسب...) يعني: أنك تحذف علامة التثنية لأجل النسب فتقول في النسب إلى مسلمين: مسلمي، (ومثل ذا في جمع تصحيح وجب) يعني: أن جمع التصحيح مذكراً كان أو مؤنثاً يجب له مثل الذي

وجب للتثنية وهو حذف علامته للنسب ، فتقول في النسب إلى مسلمين ومسلمات : مسلمي .

قوله : (وثالث من نحو : طيب حذف. . .) يعني : أنه إذا وقع قبل الحرف الذي يكسر لياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها يحذف الحرف الثالث من ذلك الاسم ، وهو الياء المكسورة ، وذلك نحو : طيب وميت ، فتقول فيهما عند النسب : طيبي وميتي ، وعلة الحذف المذكور : خوف اجتماع كسرتين وأربع ياءات. قوله : (وشذ طائي مقولاً بالألف) يعني : أنه شذ في النسب إلى طيء طائي بالألف ، والقياس : طيئي بالسكون كطيبي ، فخالفوا ذلك وقلبوا الياء ألفاً ، والذي يقلب ألفاً هو المتحركة ، وهذه ساكنة .

قوله : (وفعلي في فعيلة التزم. . .) يعني : أن الاسم إذا كان على وزن فعيلة كحنيفة تحذف منه الياء والتاء ، وتفتح عينه فيقال في النسبة إلى حنيفة : حنفي ، وفي النسبة إلى بجيلة : بجلي ، وإلى صحيفة : صحفي ، وأما قولهم في النسبة إلى سليمة : سليمي ، فشاذ قال الصبان : أن الذي شذ سليمة الأزد ، وأما سليمة غير الأزد فيقال : سلمي على القياس ، وشذ أيضاً قولهم في النسب إلى السليقة : سليقي ، والسليقي : هو الذي يتكلم معرباً بأصل طبيعته ، قال :

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب

قوله : يلوك لسانه ، أي : يمضغه. قوله : (وفُعَلِي في فُعَيْلَة حتم) يعني : أن فعيلة بضم الفاء يلزم فيه حذف الياء والتاء أيضاً ، فيقال فيه عند النسب : فعلي بضم ففتح ، نحو : جهني في النسب إلى جهينة ، وقرظي في النسب إلى قريظة ، ومزني في النسب إلى مزينة ، وشذ قولهم : رمح رديني نسبة إلى ردينة ، قال الصبان : وهي امرأة السمهري كانا يقومان الرماح. اهـ.

قوله :

(وألحقوا معل لام عريا من المثالين بما التا أوليا)

يعني : أنهم ألحقوا معتل لام من المثالين المتقدمين ، أي : مما جاء على وزنهما ، وهما : فعيلة وفعيلة حال كونه عارياً من التاء بما فيه التاء ، وإلحاقه به في كونه تحذف منه الياء وتفتح عينه ، والمراد بالياء التي تحذف : الياء الزائدة ،

وأما الأصلية فتقلب واواً فتقول في النسب إلى عدي: عدوي، كما تقول في النسب إلى ما فيه التاء: غنية وغنوي، وتقول في النسب إلى قصي: قصوي، كما تقول في النسب إلى أمية: أموي.

قوله: (وتمموا ما كان كالطويله...) يعني أن الذي كان من فعيلة صحيح اللام معتل العين كالطويلة يتمم، أي: لا تحذف ياؤه، فتقول في النسب إلى طويل: طويلي. قوله: (وهكذا ما كان كالجليله) يعني: أن الذي كان من فعيلة مضاعفاً كالجليلة يكون هكذا، أي: يتمم فيقال في النسب إلى جليلة: جليلي، ولم يقولوا: جللي بالحذف كراهة اجتماع المثلين. قوله:

(وهمز ذي مد ينال في النسب ما كان في تثنية له انتسب)

يعني: أن حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية القياسية؛ فإذا كانت بدلاً من ألف التأنيث كصحراء تجعل واواً فتقول: صحراوي، وإن كانت أصلية سلمت تقول في قراء قرائي وإن كانت بدلاً من أصل أو للإلحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واواً فتقول في كساء وعلباء: كسائي وعلبائي وإن شئت: كساوي وعلباوي.

قوله: (وانسب لصدر جملة) يعني: أن الجملة إذا سمي بها ينسب لصدرها، فيقال في النسب إلى برق نحره: برقي، وإلى تأبط شراً: تأبطي، وشذ قولهم في الشيخ الكبير: كنتي نسبة إلى لفظ كنت، أي: قوله: كنت أفعل كذا، قال:

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجناً وشر خصال المرء كنت وعاجن

قوله: (وصدر ما... ركب مزجا) يعني: أن المركب تركيب مزج ينسب إلى صدره، فتقول في النسب إلى حضرموت: حضري، والى بعلبك: بعلي. قوله: (ولثان تمما إضافة مبدوة بابن وأب...) يعني: أن الثاني من المتضائفين الذين أولهما ابن أو أب، والمراد ما كانت إضافته كنية فعبارته توهم خلاف المراد، ينسب له دون الأول فتقول في النسب إلى أبي بكر: بكري، وإلى أم كلثوم: كلثومي. قوله: (أو ما له التعريف بالثاني وجب) يعني أن المتضائفين ينسب للثاني منهما إذا كان هو الذي ثبت به التعريف للأول، والمراد به:

ما كان علماً بالغلبة ، كابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما ، فتقول: عباسي وزبيري ، قال الأشموني: كان الأحسن أن يقول إضافة من الكنى أو اشتهر مضافها غلبة كابن عمر؛ لأن عبارته توهم أن ماله التعريف بالثاني قسم برأسه فشمل نحو: غلام زيد ، وليس كذلك. قوله: (فيما سوى هذا انسبن للأول. . .) يعني: أن غير ما ذكر من المتضائفين ينسب فيه للأول ، فتقول في النسبة إلى عبد قيس: عبدي ، وإلى امرئ القيس: امرئي ، وإن شئت قلت: مرئي بفتح الميم والراء ، كما في الصبان ، قال غيلان:

إذا مرئي باع بالكسر بنته فلا ربحت كف امرئ تستفيدها

قوله: (ما لم يخف لبس كعبد الأشهل) يعني: أن محل النسبة للأول إذا لم يكن خوف اللبس حاصلاً ، وأما إذا كان اللبس حاصلاً فينسب للثاني ، وذلك كما في: عبد الأشهل وعبد مناف ، فتقول: أشهلي ومنافي ، قال الصبان: قال ابن هشام: ينبغي بل يجب أن لا يجتنب اللبس ، بل يقال: عبدي.

قوله: (واجبر برد اللام ما منه حذف. . . جوازاً إن لم يك رده ألف. في جمعي التصحيح أو في التثنيه. . .) يعني: أن الاسم إذا كان محذوف اللام ولم يجبر في جمعي التصحيح ولا في التثنية ، يجبر عند النسب جوازاً ، أي: ترد له لامه ، وذلك نحو: ثبة وشفة وحر ، فتقول في ثبة: ثبوي برد اللام ، وتقول في شفة: شفهي ، وتقول في حر: حرحي ، والأصل حرح بالحاء كما في الأشموني. وأما إذا ردت لامه في الجمع والتثنية فأشار إليه بقوله: (وحق مجبور بهاذي توفيه) يعني: أن ما جبر بهذه المواضع الثلاثة ـ أعني: التثنية وجمعي التصحيح ـ يجبر في النسب وجوباً ، وذلك نحو: أب وأخ ، فإنهم ردوا إليهما لامهما فقالوا في التثنية: أبوان وأخوان ، فيقال في النسب: أبوي وأخوي ، بالرد أيضاً.

قوله: (وبأخ أختاً وبابن بنتا. . . ألحق) يعني: أنك تلحق أختاً بأخ ، وتلحق بنتاً بابن ، فتقول في النسب إليهما: أخوي وبنوي ، هذا مذهب سيبويه. (ويونس أبى حذف التا) يعني: أن يونس قال: إن أختاً وبنتاً لا تحذف تاؤهما ، بل يقال: بنتي وأختي ، قوله: (وضاعف الثاني من ثنائي. . . ثانيه ذو

لين) يعني: أن الاسم الثنائي يضاعف عند النسب، بشرط أن يكون ثانيه حرف لين، *فإن كان واواً أو ياء ضوعف بمثله فتقول في النسب إلى لو: لولوي*، وفي النسب إلى كي: كيوي، وإن كان آخره ألفاً ضوعف بالهمز (كلا ولائي) أي: فتقول في النسب إلى لا: لائي الأشموني، وإن شئت أبدلت الهمزة واواً فقلت: لاوي. قوله:

(وإن يكن كشية ما الفا عدم فجبره وفتح عينه التزم)

يعني: أن الاسم الذي عدم الفاء، أي: حذفت فاؤه إذا كان كشية في كونه معتل اللام يلزم عند النسب جبره، أي: رد فائه ويلزم أيضاً فتح عينه، هذا مذهب سيبويه، فتقول في شية عند النسب: وشوي بفتح الشين التي هي عين الكلمة، والشية: قال الصبان: هي كل لون يخالف معظم لون الفرس، وغيره، وأصلها: وشي نقلت كسرة الواو إلى الشين بعد سلب سكونها ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث. اهـ.

ومن أمثلة معتل اللام الذي حذفت فاؤه أيضاً: دية فتقول في النسب إليها: ودوي، ومذهب الأخفش: سكون العين إذا كان أصلها السكون كالمثالين المذكورين، فتقول على مذهبه: وشوي وودوي، قال الصبان: بكسر أولهما وسكون ثانيهما. قوله:

(والواحد اذكر ناسباً للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع)

يعني: أنك إذا نسبت إلى جمع له مفرد قياسي وهو المراد بقوله: إن لم يشابه واحداً بالوضع تنسب إلى مفرده، مثال ذلك: قولك في النسب إلى فرائض وكتب: فرضي وكتابي، وأما إن شابه المفرد وضعاً فينسب للفظه، ودخل في ذلك أربعة أقسام:

القسم الأول: ما لا واحد له كعباديد، فتقول في النسب إليه: عباديدي، قال الأشموني: لأن عباديد بسبب إهمال واحده شابه، نحو: قوم ورهط مما لا واحد له، والعباديد كما في الصبان: الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه، والآكام، والطرق البعيدة، واسم موضع. اهـ.

القسم الثاني: ما كان جمعاً شاذاً كملامح جمع لمحة شذوذاً، وهذا القسم

فيه خلاف؛ ذهب أبو زيد إلى أنه ينسب إلى لفظه فيقال: ملامحي، وغيره ينسب إلى مفرده فيقول: لمحي.

القسم الثالث: ما سمي به من صيغة الجمع ككلاب وأنمار اسمان لقبيلتين كما في الصبان، فتقول في النسب إليهما: كلابي وأنماري، وكذلك تقول في النسب إلى معافر: معافري، قال الصبان: ومعافر بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مر أخو تميم بن مر. اهـ.

القسم الرابع: ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم كقولهم في الأنصار: أنصاري، وفي الأنبار: أنباري، قال الأشموني: وهم قبائل من بني سعد بن عبد مناة بن تميم. اهـ.

قوله:

(ومع فاعل وفَعّال فَعِلْ   في نسب أغنى عن اليا فقبل)

يعني: أنهم استغنوا عن ياء النسب بهذه الصيغ الثلاث، وهي:

فاعل مقصود به صاحب الشيء كقوله:

وغررتني وزعمت أنك   لابن في الصيف تامر

أي: صاحب لبن وتمر، ومنه قوله:

كليني لهم يا أميمة ناصب   وليل أقاسيه بطيء الكواكب

الشاهد في قوله: ناصب، أي: ذي نصب.

الصيغة الثانية: فعال لقصد الاحتراف كقولهم: عطار وبزاز، والبزاز: بزايين بائع البز، وهو القماش كما في الصبان.

الصيغة الثالثة: فعل بفتح فكسر كقولهم: رجل طعم ولبس وعمل، أي: ذي طعام وذي لباس وذي عمل، ومنه قوله:

لست بليلي ولكني نهر   لا أدلج الليل ولكن أبتكر

أي: ولكنني نهاري أي: عامل بالنهار واعلم أن الاستغناء بالصيغ المذكورة هو الغالب، وقد يؤتى بياء النسب كقولهم: بتي لبياع البتوت، وهي: الأكسية، وقولهم: عطري لبياع العطر.

(تنبيه): هذه الأبنية المذكورة غير مقيسة وإن كان بعضها كثيراً، أي: فلا يقال لصاحب الدقيق: دقاق، ولا لصاحب الشعير: شعار، وخالف المبرد فقال: إنها مقيسة. قوله:

(وغيـــر مـــا أسلفتـــه مقـــررا   على الـذي ينقـل منـه اقتصـرا)

يعني: أن الذي خالف ما قدم لك من الضوابط لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على السماع، من ذلك قوله: م في النسب إلى جلولاء وحروراء موضعين: جلولي وحروري، والقياس: جلولاوي وحروراوي بإبدال الهمزة واواً، لقوله: سابقاً: وما كصحراء بواو ثنياً، ومن ذلك قولهم: أموي بالفتح في النسب إلى أمية، والقياس: الضم لقوله: وفعلي في فعيلة حتم، ومن ذلك أيضاً قولهم: رقباني وشعراني ولحياني وجماني لعظيم الرقبة والشعر واللحية والجمة، قال الصبان: والجمة بضم الجيم وتشديد الميم: شعر الرأس إذا وصل إلى المنكب. اهـ.

* * *

(الوقف)

هو قطع النطق عند آخر الكلمة:

(تنـوينـاً إثـر فتـح اجعـل ألفـاً   وقفـاً وتلـو غيـر فتـح احـذفـا)

يعني: أنك تجعل التنوين ألفاً بعد الفتح إذا وقفت، وتحذفه بعد غير الفتح وتقف بالسكون، فتقول: رأيت زيداً، وهذا زيد، ومررت بزيد، وهذه هي اللغة الفصحى، وهناك لغتان أخريان: إحداهما لربيعة وهي الوقف بالسكون مطلقاً، أي بعد الفتح وغيره، واللغة الثانية: إبداله ألفاً بعد الفتح وإبداله واواً بعد الضم وياء بعد الكسر، وهذه اللغة للأزد. قوله:

(واحذف لوقف في سوى اضطرار   صلـة غيـر الفتـح فـي الإضمـار)

يعني: أنك إذا وقفت على هاء الضمير تحذف صلته وتقف عليه بالسكون في غير الضرورة، وهذا إذا كان غير مفتوح بأن كان مضموماً نحو: له، أو مكسوراً نحو: به، وأما إن كان مفتوحاً فيوقف على الألف نحو: بها، قال

الأشموني: وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف الغائبة منقولاً فتحه إلى ما قبله اختياراً، كقول بعض طيئ: وبالكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ؛ يريد: بها. ا هـ.

قوله:

(وأشبهت إذا منوناً نصب فألفاً في الوقف نونها قلب)

يعني: أن إذا أشبهت المنون المنصوب، فلذلك تقلب نونها ألفاً في الوقف على مذهب الجمهور، ونقل عن المازني والمبرد: أنه يوقف عليها بالنون، واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف.

والثاني: أنها تكتب بالنون.

والثالث: التفصيل؛ فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، كذا في الأشموني. وفي الصبان عازياً للمغني تفصيل عكس ذا، وهو أنها إن ألغيت كتبت بالنون لأجل التباسها بإذا الشرطية، وإن أعملت كتبت بالألف، وقال ـ أي: الصبان: إن محل الخلاف في رسمها والوقف عليها في غير القرآن، وأما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعاً. قوله:

(وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما)

يعني: أن المنقوص المنون الأولى فيه حذف الياء عند الوقف إذا لم يكن منصوباً بأن كان مرفوعاً أو مجروراً فتقول: هذا قاض، ومررت بقاض، أي: بالسكون، ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾. ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾. ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍۗ﴾ وأما إن كان منصوباً فيبدل من تنوينه ألف، فتقول: رأيت قاضياً.

قوله: (وغير ذي التنوين بالعكس) يعني: أن المنقوص غير المنون بعكس المنون، فالأولى فيه إثبات الياء وقفاً فتقول: رأيت القاضي، وجاء القاضي، ومررت بالقاضي، بإثبات الياء، ويجوز الحذف مرجوحاً فتقول: القاض بالسكون. قوله: (وفي... نحو مر لزوم رد اليا اقتفي) يعني: أن ما كان من

المنقوص المنون مثل مر في كونه محذوف العين واللام؛ يلزم رد يائه ، وأصل مر مرئي على وزن مفعل اسم فاعل من أرأىٰ فحذفت ياؤه وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها ، فإذا وقف عليه قيل: مري. قوله:

(وغيرها التأنيث من محرك سكنه أوقف رائم التحرك)

يعني: أن غير هاء التأنيث من المتحرك يجوز الوقف عليه بالإسكان ، ويجوز الوقف عليه بالروم ، والروم: أن تضعف صوت الحركة من غير أن يذهب صوتك بالكلية ، والغرض به الفرق بين الساكن أصلاً والساكن في الوقف ، وعلامته خط قدام الحرف.

قوله: (أوشمم الضمة) هذا هو الوجه الثالث من أوجه الوقف الخمسة التي هي: السكون والروم والإشمام والتضعيف والنقل ، يعني: أنه يجوز الوقف بالإشمام على المضموم سواء كانت ضمته ضمة بناء أو ضمة إعراب ، وصفة الإشمام: ضم الشفتين بعد السكون من غير صوت ، والغرض به كالغرض بالروم ، وعلامته نقطة قدام الحرف ، وأما الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما ، قال الأشموني: وأما ما ورد من الإشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم؛ لأن بعض الكوفيين يسمي الروم إشماماً ولا مشاحة في الاصطلاح.

قوله: (أوقف مضعفا. . . ما ليس همزاً أو عليلاً إن قفا. محركاً) هذا هو الوجه الرابع من أوجه الوقف ، وهو التضعيف ، يعني: أنك تقف بالتضعيف ، أي: بالتشديد جوازاً على ما اتصف بثلاثة شروط:

أولها: أن يكون ليس همزة.

ثانيها: أن يكون ليس حرف علة.

ثالثها: أن يكون قفاً أي تبع محركاً.

مثال ما استوفى الشروط: جعفر وخالد ، واحترز بالشرط الأول عما كان همزة نحو: بناء؛ فلا يجوز فيه الوقف بالتضعيف وبالثاني عما كان حرف علة نحو: الفتي والقاضي ، وبالثالث عما كان قبله سكون نحو: زيد وبكر ،

واعلم: أن الغرض بالوقف بالتضعيف الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الأصل، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله، وهو المدغم، وعلامته: شين فوق الحرف، وهي الشين من شديد.

قوله: (أو حركات انقلا... لساكن تحريكه لن يحظلا) هذا هو الوجه الخامس، يعني: أنه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرط أن يكون ما قبله ساكناً، وأن يكون تحريكه غير ممنوع، فتقول: هذا بكر بضم الكاف، ومررت ببكر بكسرها. قال

عجبت والدهر كثير عجبه   من عنزي سبَّني لم أضربه

أي: بضم الباء منقولاً إليه حركة الهاء. قوله: عنزي: قال الصبان: أي: قصير، فإن لم يكن ما قبله ساكناً لم يجز النقل، نحو: رجل، وكذا إن كان ساكناً، ولكنه غير قابل للتحريك إما لتعذر حركته نحو: ناب وباب، أو كان تحريكه متعسراً كقنديل وعصفور لثقل الحركة على الواو والياء.

(تنبيه): يجوز في لغة بعض العرب نقل الحركة إلى المتحرك كقوله:

من يأتمر بالخير فيما قصده   تحمد مساعيه ويحمد رشده

الشاهد في قوله: فيما قصده، لأنه نقل حركة الهاء المضمومة إلى الدال مع أنه متحرك. قوله:

(ونقل فتح من سوى المهموز لا   يراه بصري وكوفي نقلا)

يعني: أن نقل الفتح منعه البصريون إذا كان الحرف المنقول منه غير همز، فلا يجوز عندهم: رأيت بكراً بنقل حركة الراء إلى الكاف لما يلزم عليه من حذف ألف التنوين، وحملوا غير المنون عليه نحو: ضربت الضرب، وأما الكوفيون فيجوز عندهم ذلك، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك باتفاق الفريقين، نحو: الخبء.

قوله: (والنقل إن يعدم نظير ممتنع...) يعني: أن النقل إذا كان يؤدي إلى عدم النظير يمتنع، فلا يجوز نقل ضمة إلى سكون قبله الكسر، نحو: هذا بشر؛ لأن وزن فعل بكسر فضم لا يوجد، بل مهمل عندهم. قوله: (وذاك في

المهموز ليس يمتنع) يعني: أن منع النقل عند عدم النظير محله في غير المهموز، وأما هو فيجوز فيه نحو: دفء.

(تنبيه): بقي شرط رابع للنقل، وهو: أن يكون المنقول منه حرفاً صحيحاً بخلاف نحو: ظبي ودلو. قوله:

(في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل إن لم يكن بساكن صح وصل)

يعني: أن تاء تأنيث الاسم يجعل في الوقف هاء بشرط ألا يكون قبله ساكن صحيح، واحترز بتاء التأنيث من التي ليست للتأنيث كبيت، وشذ قول بعضهم: قعدنا على الفراه، واحترز أيضاً بتاء تأنيث الاسم من الفعل نحو: قامت، واحترز بقوله: إن لم يكن... إلخ، عما إذا اتصل بها ساكن نحو: أخت وبنت.

قوله: (وقل ذا في جمع تصحيح وما... ضاها) يعني: أن جعل التاء في الوقف هاء قليل في جمع المؤنث السالم وما ضاهاه، أي: شابهه، كأولات وأذرعات وهيهات، سمع ذلك في قوله ﷺ: «دفن البنات من المكرمات»؛ وقف عليه بعضهم بالهاء، فقال: دفن البناه من المكرماه، والحديث رواه الطبراني في الكبير والأوسط وغيرهما عن ابن عباس، قاله الصبان. اهـ.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: كيف بالإخوة والأخواه، قوله: (وغير ذين بالعكس أنتما) يعني: أن غير ذين ـ أي: جمع التصحيح وما ضاهاه ـ يقل فيه سلامة التاء، ومن أمثلة ذلك قوله:

الله نجاك بكف مسلمت من بعد ما وبعدما وبعد مت
كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

ومن ذلك أيضاً: قول بعضهم: يا أهل سورة البقرة، فقال مجيب: ما أحفظ منها ولا آيتْ.

قوله: (وقف بها السكت على الفعل المعل... بحذف آخر) يعني: أنك تقف على الفعل المعتل الذي حذف آخره بهاء السكت، أي: تجعل فيه عند الوقف هاء تسمى هاء السكت، ومثل ذلك بقوله: (كأعط من سأل) فتقول عند الوقف: أعطه، وتقول في لم يعط: لم يعطه. قوله:

(وليس حتماً في سوى ما كع أو كيع مجزوماً فراع ما رعوا)

يعني: أن لحاق هاء السكت للفعل المذكور ليس واجباً إلا فيما كان من الأفعال على حرف كع أمر من وعى، أي: حفظ، فتقف عليه بالهاء وجوباً فتقول: عه، أو على حرفين أحدهما زائد كيع مضارع وعى أيضاً، فتقول في الوقف عليه مجزوماً: لم يعه، بالهاء وجوباً وكذا تقول في لم ير: لم يره، قال الأشموني: قال في التوضيح: وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على ﴿وَلَمْ أَكُ﴾. ﴿وَمَن تَقِ﴾ بترك الهاء. اهـ.

قوله:

(وما في الاستفهام إن جرت حذف ألفها وأولها الها إن تقف)

يعني: أن ما الاستفهامية إذا كانت مجرورة يحذف ألفها، وإذا وقف عليها يجعل فيها هاء السكت، نحو: لم وعم، فتقول في الوقف عليهما: لمه وعمه، وأما المرفوعة والمنصوبة فلا يجعل فيهما الهاء.

قوله: (وليس حتماً في سوى ما انخفضا... باسم) يعني: أن لحاق الهاء لما الاستفهامية المجرورة ليس واجباً إلا فيما إذا كانت مخفوضة باسم (كقولك اقتضاء ما اقتضى) فتقول: اقتضاء مه، وعلة وجوب لحاقها للمجرورة بالاسم وجوباً دون الحرف: أن الحرف كالجزء لاتصاله بالمجرور لفظاً وخطاً، بخلاف الاسم فبقيت معه على حرف واحد، وقوله: اقتضاء مصدر مضاف لما الاستفهامية، واقتضى فعل.

قوله: (ووصلها بغير تحريك بنا... أديم شذ) يعني: أن وصل هذه الهاء بغير حركة البناء المدام شاذ، فدخل في الغير حركة الإعراب أو حركة البناء العارض، كقبل وبعد وعل، وأما قوله:

يا رب يوم لي لا أظلله أرمض من تحت وأضحى من عله

فشاذ، قوله: أظلله، أي: بالبناء للمفعول، أي: أظلل فيه، وأما اتصالها بحركة البناء المدام أي: الملتزم، فمستحسن كما أشار إليه بقوله: (في المدام استحسنا) مثال ذلك: هو وهي وكيف، فتقول: هوه وهيه وكيفه.

(تنبيه): قولي فدخل في الغير حركة الإعراب هو ظاهر الناظم وأقره الصبان ، وذكر الأشموني: أن لحاقها للمعرب غير شاذ.

قوله: (وربما أعطي لفظ الوصل ما. . . للوقف نثراً) يعني: أنهم ربما أعطوا للوصل حكم الوقف في النثر قليلاً ، فربما للتقليل من ذلك قراءة غير حمزة والكسائي: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ . ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ ومنه أيضاً: ﴿هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾ خُذُوهُ﴾ ، وأشار إلى حكم ذلك في النظم بقوله: (وفشى منتظماً) يعني: أن إعطاء الوصل حكم الوقف كثير في النظم ، كقوله: مثل الحريق وافق القصبا ، الشاهد في تشديد الباء من قوله: القصبا ، مع أن بعده ألف الإطلاق ، ومنه أيضاً قوله:

أتوا ناري فقلت: منون أنتم فقالوا: الجن فقلت: عموا ظلاما

الشاهد في قوله: منون ، وتقدم في الحكاية أن «من» لا يتغير لفظها في الصلة ، وتقدم قوله: ونادر منون في شعر ألف.

* * *

(الإمالة)

وتسمى الكسر لما فيها من الإمالة إلى الكسرة ، وتسمى أيضاً: البطح لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر ، أي: إمالتها إليه ، وأصل بطح الشيء: إلقاؤه ورميه ، ويلزم من ذلك إمالته ، وتسمى أيضاً: الإضجاع ، وحكمها: الجواز ، وأصحابها تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس ، ذكره الأشموني.

قوله: (الألف المبدل من يا في طرف. . . أمل) يعني: أن الألف المبدل من الياء إذا كان في الطرف يمال جوازاً ، سواء كان في طرف الاسم نحو: مرمي ، أو في طرف الفعل نحو: رمى.

قوله: (كذا الواقع منه اليا خلف. دون مزيد أو شذوذ) يعني: أن الألف الذي تخلفه الياء أي: تجعل في موضعه من غير أن يجعل معها زائد يمال ،

ويشترط أن يكون جعلها خلفاً عنه غير شاذ ، وذلك نحو: مغزى وملهى ، من كل ذي ألف متطرفة زائدة على ثلاثة ، وكذلك ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ، نحو: حبلى وسكرى؛ فإن الألف فيما ذكر تجعل ياء في التثنية والجمع ، فأشبهت الألف المنقلبة عن ياء ، واحترز بقوله: دون مزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير. قفا: قفي ، وفي جمعه: قفي ، أصل صيغة الجمع: قفو ، وقلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين ، فصار قفوي ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت ضمة الفاء كسرة لأجل الياء ، وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء. اهـ.

واحترز بقوله: دون شذوذ ، من ألف المقصور ، نحو: عصا وقفا؛ فإنها تجعل عند الإضافة إلى ياء المتكلم ياء في لغة هذيل خاصة. قوله: (ولما. . . تليه ها التأنيث ما الها عدما) يعني: أن الألف المنقلبة عن الياء إذا كان بعدها هاء التأنيث تجعل كالمتطرفة فتعطى حكمها ، وذلك نحو: فتاة.

قوله: (وهكذا بدل عين الفعل إن. . . يؤل إلى فلت) يعني: أن الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فعل يؤول إلى فلت أي: تكسر فاؤه إذا أسند إلى ضمير الفاعل ، ومثل ذلك فقال: (كماضي خف ودن) فماضي خف: خاف ، وماضي دن: دان ، وكلاهما إذا أسند للتاء صار في اللفظ مثل فلت؛ لأنك تقول: خفت ودنت ، قال الأشموني: والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن ياء مفتوحة نحو: دان ، أو مكسورة نحو: هاب ، أو عن واو مكسورة نحو: خاف؛ فإن كانت عن واو مضمومة نحو: طال ، أو مفتوحة نحو: قال؛ لم تمل. اهـ.

قوله: (كذاك تالى الياء والفصل اغتفر. . . بحرف أو مع ها) يعني: أن الألف التابع للياء يمال إذا كان متصلاً بها نحو: سيال اسم لنوع من الشجر ، ويغتفر الفصل بينهما بحرف واحد أو اثنين؛ أحدهما هاء ، مثال الفصل بينهما بحرف واحد: شيبان ، ومثال الفصل بحرفين أحدهما هاء مثال الناظم: (كجيبها أدر).

(تنبيه): يقيد الهاء بأن لا يكون قبله ضم، فإن كان قبله ضمة لم يمل، نحو: هذا جيبها.

قوله: (كذاك ما يليه كسر أو يلي... تالي كسر) يعني: أن الألف تمال إذا كان بعدها كسر، أو كانت تلي حرفاً قبله كسر، مثال ما كان بعده الكسر: مساجد ودراهم، ومثال ما كان قبله حرف قبله الكسر: كتاب. قوله: (أو سكون قد ولى. كسراً) يعني: أن الألف إذا كان بعد حرفين أولهما ساكن وقبلهما كسر يمال أيضاً، نحو: شملال؛ وهي الناقة الخفيفة كما في الصبان.

قوله: (وفصل الها كلا فصل يعد...) يعني: أن الفصل بالهاء يكون كعدم الفصل به؛ (فدرهماك من يمله لم يصد) يعني: أنه إذا كان الفصل بالهاء كعدمه يكون الذي أمال درهماك فعل فعلاً لا يصد عنه؛ لأنك إذا قدرت الهاء ليست موجودة كان درهماك مثل شملال، وكذلك إذا قدرت الهاء كالعدم في نحو: يريد أن يكرمها؛ فإنه يكون مثل كتاب.

ولما فرغ من أسباب الإمالة شرع يذكر موانعها فقال:

(وحرف الاستعلا يكف مظهرا　　من كسر أو يا وكذا تكف را)

يعني: أن حرف الاستعلاء يمنع سبب الإمالة الذي هو الكسر والياء إذا كان السبب المذكور ظاهراً، وأحرف الاستعلاء يجمعها قولك: قظ خص ضغط، وكذا الراء تمنع الإمالة أيضاً. قوله:

(إن كان ما يكف بعد متصل　　أو بعد حرف أو بحرفين فصل)

يعني: أن حرف الاستعلاء والراء المتأخرين عن الألف يشترط لمنعهما الإمالة أن يكونا متصلين أو مفصولين بحرف واحد أو اثنين، مثال المتصل: فاقد وناصح وباطل، ومثال المنفصل بحرف واحد: منافق ونافخ، ومثال المنفصل بحرفين: مواثيق، وهذه الأمثلة المذكورة لحرف الاستعلاء، وأما الراء فمثاله متصلاً: هذا عذارك، ومثاله منفصلاً بحرف: رأيت عاذرك، ومثاله منفصلاً بحرفين: هذه دنانيرك. قوله: (كذا إذا قدم) يعني: أن المانع المذكور يمنع الإمالة إذا تقدم كما يمنعها متأخراً، ومحل ما ذكر (ما لم ينكسر... أو

يسكن إثر الكسر) يعني: أن محل منع حرف الاستعلاء والراء للإمالة إذا تقدما على الألف إذا لم يكونا مكسورين ولا ساكنين بعد الكسر، نحو: طالب وصالح وراشد، وأما إذا كانا مكسورين أو ساكنين بعد كسر فلا يمنعان الإمالة، مثال كسر حرف الاستعلاء: طلاب وقتال، ومثال كسر الراء: رجال، ومثال سكون حرف الاستعلاء بعد الكسر مثال الناظم: (كالمطواع مر). قال الصبان: كالمطواع، أي: كثير الطوع مر: من ماره، أي: أتاه بالميرة، وهي الطعام، أو أعطاه مطلقاً وهو أشهر. اهـ.

ومثال سكون الراء بعد الكسر: إرشاد. قوله: (وكف مستعل ورا ينكف... بكسر را) يعني: أن كف حرف الاستعلاء والراء للإمالة يكفه كسر الراء، أي: إذا وقع الراء المكسور بعد الألف يمال، ولو كان مصاحباً لحرف الاستعلاء أو راء غير مكسور، مثال كف الراء المكسورة: حرف الاستعلاء، مثال الناظم: (كغارما لا أجفو) ونحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ ومثال كفه للراء نحو: ﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾، واعلم أن محل كف الراء المكسورة لحرف الاستعلاء إذا كان متصلاً بالألف، وأما إذا انفصل فلا يؤثر غالباً، ومن غير الغالب قوله:

عسى الله أن يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب

الشاهد في قوله: قادر؛ فإنه أماله لأجل الراء المكسور المنفصل. بالدال.

قوله: (ولا تمل لسبب لم يتصل...) يعني: أنك لا تميل لأجل سبب لم يتصل به بأن كان من كلمة أخرى، فلا تمال الألف في قولك: رأيت يدي سابور، للياء قبلها؛ لأن الياء من كلمة والألف من كلمة أخرى، وكذلك لا تمال أيضاً لأجل الكسر في قولك. لرجل: مال، قوله: (والكف قد يوجبه ما ينفصل) يعني: أن مانع الإمالة يؤثر منفصلاً نحو: يريد أن يضربها قبل، فلا تمال الألف في يضربها قبل، لأجل حرف الاستعلاء وهو القاف في قبل، وإن كان منفصلاً، والفرق بين تأثير المانع منفصلاً وعدم تأثير السبب منفصلاً: أن عدم الإمالة هو الأصل فيصار إليه بأدنى سبب، بخلاف الإمالة فإنها فرع فلا يصار إليها إلا بسبب قوي.

قوله: (وقد أمالوا لتناسب بلا... داع سواه) يعني: أنهم أمالوا الألف

لأجل مناسبة إمالة قبله من غير سبب غير ذلك ، وذلك في صورتين: إحداهما أن تجاور الألف ألفاً ممالة ، والثانية: أن تكون في آخر كلمة ، وتلك الكلمة مجاورة لكلمة آخرها ممال ومثل الناظم للصورتين فقال: (كعماداوتلا) فألف عماد التي بعد الدال تمال لأجل تناسب الألف التي قبلها لكونها ممالة لوقوعها بعد الكسرة ، وألف تلا في قوله: تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ أميلت لأجل مناسبة ما بعدها مما ألفه منقلبة عن ياء أعني ﴿جَلَّىٰهَا﴾ . ﴿يَغْشَىٰهَا﴾ .

(تنبيه): قال الصبان: كعماد بالنصب بلا تنوين على إرادة الوقف ، كما نبه عليه المكودي. اهـ.

قوله:

(ولا تمل ما لم ينل تمكنا دون سماع غيرها وغيرنا)

يعني: أنه لا يمال من الأسماء قياساً ، وهو المراد بقوله: دون سماع غير المتمكن ، أي: المعرب سوى هذين الضميرين الذين ذكرهما ، وهما «ها» و«نا» فإنهما يمالان مع أنهما غير متمكنين ، مثال ها قولك: مر بها ، ونظر إليها ، ومثال نا: مر بنا ، ونظر إلينا ، وأما الأفعال فتمال متمكنة أم لا ، وأشار بقوله: دون سماع ، إلى أن الإمالة في غير المتمكن لا تجوز إلا سماعاً ، ومن المسموع ذا الإشارية ، ومتى وأنى ، ومن الحروف: بلى ، ويا في النداء ، قال الصبان: غيرها وغيرنا؛ مقتضاه: أن إمالتهما ليست من قسم المسموع مع أنها منه. اهـ.

قوله: (والفتح قبل كسر راء في طرف. . . أمل) يعني: أن الفتحة إذا كانت قبل راء مكسورة تمال مثل الألف ، ومثل ذلك فقال (كللأيسر مل تكف الكلف) فتجوز إمالة سين الأيسر لأجل الراء المكسورة ، ومعنى قوله: كللأيسر. . . إلخ: أنك تميل للأمر الأيسر ، فإذا فعلت ذلك كفاك الله الكلف جمع كلفة.

(تنبيه): قال الأشموني: لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف الاستعلاء نحو: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ﴾ ، أو في راء نحو: ﴿بِشَرَرٍ﴾ ، أو في غيرهما نحو: ﴿مِنَ ٱلْكِبَرِ﴾ ، ويشترط لإمالة الفتحة أيضاً ألا تكون على ياء ، فلا تمال في نحو غير ، ويشترط أيضاً ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء ، نحو: الشرق ،

ولا ينافي هذا أن موضوع كلام الناظم أن الراء في طرف؛ لأن كونه في طرف غير لازم، وإنما هو أغلبي. قوله:

(كذا الذي تليه ها التأنيث في ... وقف إذا ما كان غير ألف)

يعني: أن الفتح الذي تليه هاء التأنيث في الوقف يمال، كالذي يليه كسر راء في طرف، مثال ذلك: مسلمة ومؤمنة إذا وقف عليهما، وأما في الوصل فلا إمالة، واحترز بقوله: إذا ما كان غير ألف، عما إذا كانت الألف قبل هاء التأنيث في الوقف، فلا تمال نحو: الصلاة والزكاة.

(تنبيه): اعلم أن الضمير في قوله: تليه ها التأنيث يرجع للفتح، وحينئذ فلا وجه لقوله: إذا ما كان... إلخ، قال الأشموني: فكان حق العبارة أن يقول عاطفاً على ما تقدم:

وقبلها التأنيث أيضاً إن تقف ... ولا تمل لهذه الهاء الألف

* * *

(التصريف)

هو لغة: التغيير، قال الأشموني: ومنه ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾. اهـ.

وأما اصطلاحاً: فيطلق على شيئين:

الأول منهما: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأجل ضروب من المعاني مختلفة كالتصغير والتكسير وغير ذلك كاسم الفاعل.

الثاني: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام، وأشار الناظم إلى أن التصريف لا يتعلق بالحروف وما شابهها، فقال:

(حرف وشبهه من الصرف بري ... وما سواهما بتصريف حري)

يعني: أن الحرف وما شابهه من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة لا تعلق للتصريف بهما، وما سواهما من الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة يكون

حرياً به ، أي : حقيقاً به ، وما سمع من تصغير الذي والتي وذا فشاذ ، وكذلك دخول الإبدال والحذف لعل. قوله :

(وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف سوى ما غيرا)

يعني : أن التصريف لا يدخل كلمة حروفها أدنى من ثلاثة إلا إذا كانت ثلاثية في الأصل وغيرت بالحذف ، كيد ودم.

قوله : (ومنتهى اسم خمس إن تجردا . . .) يعني : أن الاسم إذا تجرد من الزوائد لا تتعدى حروفه خمسة ، مثاله على خمسة : سفرجل ، ومثاله على أربعة : جعفر ، ومثاله على ثلاثة : عمرو ، وأما إذا كان غير مجرد فهو ما أشار إليه بقوله : (وإن يزد فيه فما سبعاً عدا) يعني : أن الاسم إذا كانت فيه الزوائد لا يتعدى سبعة أحرف ، مثال المزيد فيه الذي على سبعة والأصول منها أربعة : احرنجام ، مصدر احرنجمت الإبل ، أي : اجتمعت. قوله :

(وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم)

يعني : أنك تفتح وتضم وتكسر غير آخر الاسم الثلاثي ، وتزيد على ذلك سكون ثانيه ، فإذا فعلت ذلك تعم أوزانه ، فهي اثنى عشر وزناً : فُعُل بضمتين ، وفُعَل بضم ففتح ، وفُعِل بضم فكسر ، وفَعَل بفتحتين ، وفَعُل بفتح فضم ، وفَعِل بفتح فكسر ، وفِعِل بكسرتين ، وفِعَل بكسر ففتح أو ضم ، وفعل مثلث الفاء ساكن الوسط ، والممتنع من هذه الأوزان ما أشار إليه بقوله :

(وفعل أهمل والعكس يقل لقصدهم تخصيص فعل بفعل)

يعني : أن وزن فعل بكسر فضم غير مستعمل ، وعكسه وهو فعل بضم فكسر قليل لقصدهم تخصيص الفعل بهذا الوزن ، والمراد : الفعل المبني للمفعول ، نحو : قتل وضرب ، وسمع من هذا الوزن في الأسماء : وعل لغة في الوعل ، ورئم اسم للأست ، ودئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وينسب لها أبو الأسود ، ومن أمثلته : قول كعب بن مالك الأنصاري رضي الله تعالى عنه :

جاؤوا بجيش لو قيس معرسه ما كان إلا كمعرس الدئل

ولما ذكر أوزان الاسم الثلاثي شرع في الفعل فقال : (وافتح وضم واكسر الثاني . . . من فعل ثلاثي) يعني : أنك تفتح الحرف الثاني من الفعل الثلاثي

نحو: ضرب ، وتضمه نحو: كرم ، وتكسره نحو: فرح ، فهذه ثلاثة (وزد نحو: ضمن) يعني: أنك تزيد على ما ذكرفعل بضم الأول وكسر الثاني. قوله:

(ومنتهاه أربع إن جردا وإن يزد فيه فما ستاً عدا)

يعني: أن الفعل إذا كان مجرداً من الزوائد منتهاه أربعة أحرف ، وإذا كانت فيه الزوائد لا يجاوز ستة أحرف ، مثال المجرد: دحرج ، ومثال المزيد فيه: تدحرج واحرنجم. قوله:

(لاسم مجرد رباع فَعَلَل أو فِعْلِل وفِعْلَل وفِعْلُل)

يعني: أن الاسم الرباعي المجرد من الزوائد له هذه الأوزان ، وهي فَعْلَل بفتح الأول والثالث نحو: جعفر ، وفِعلِل بكسرهما نحو: زبرج ، قال الأشموني: وهو السحاب الرقيق ، وقيل: السحاب الأحمر وهو من أسماء الذهب. اهـ.

الوزن الثالث: فِعلَل بكسر أوله وفتح ثالثه ، نحو: درهم. الرابع فُعْلُل بضمهما نحو: برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير ، ومن أمثلته أيضاً: جرشع ، للعظيم من الجمال ، وقيل: للطويل قوله: (ومع فعل فعلل) يعني: أن الوزن الخامس فِعَل بكسر أوله وفتح ثانيه ، والسادس فُعلَل بضم أوله وفتح ثالثه ، مثال الأول: قمطر ، وهو وعاء الكتب ، قال:

ليس بعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما وعاه الصدر

ومن أمثلته أيضاً فطحل ، قال الأشموني: وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس ، وقال الصبان: وقال المصرح: وهو زمن الطوفان وزمن خروج نوح عليه الصلاة والسلام من السفينة. اهـ.

وقال الأشموني: قال أبو عبيدة: والأعراب تقول: هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة ، قال العجاج:

وقد أتاه زمن الفطحل والصخر مبتل كطين الوحل

ومن أمثلة الوزن الثاني: جخدب ، وهو ذكر الجراد. قوله: (وإن علا . . . فمع فعلل حوا فعلِلَلا. كذا فَعلّل وفِعْلَل) يعني: أن الاسم المجرد إذا علا على أربعة يكون على واحد من هذه الأوزان الأربعة:

أولها: فعلل بفتح الأول والثاني والرابع، نحو: سفرجل وشمرذل، والشمرذل: الطويل.

ثانيها: فعللل بفتح أوله وثالثه وكسر رابعه، نحو: جحمرش: العظيمة من الأفاعي، وقال السيرافي: هي العجوز المسنة، ومن أمثلته أيضاً: قهبلس: للمرأة العظيمة، وقيل: لحشفة الذكر، وقيل: لعظيم الكمرة.

ثالثها: فعلل بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع، نحو: خزعبل للباطل، وللأحاديث المستظرفة، ونحو: قذعمل يقال: ما أعطاني قذعملاً، أي: شيئاً.

رابعها: فعلل بكسر الأول وفتح الثالث نحو: قرطعب، وهو الشيء الحقير، وجردحل: وهو الضخم من الإبل.

قوله: (وما... غاير للزيد أو النقص انتمى) يعني: أن ما خالف ما ذكر من الأوزان انتسب للزيد أو النقص، أي: يكون محذوفاً منه حرف من أصوله، نحو: يد، فأصله: يدي، أو يكون من المزيد فيه كاستخراج وانطلاق.

قوله: (والحرف إن يلزم فأصل والذي... لا يلزم الزائد) يعني: أن الحرف الذي يلزم الكلمة في جميع تصاريفها أصلي، والذي يحذف في بعض التصاريف زائد (مثل تا احتذي) فعلامة زيادة التاء في احتذي سقوطها في بعض التصاريف؛ لأنه يقال: حذا حذوه، أي: فعل فعله. قوله:

(بضمن فعل قابل الأصول في   وزن وزائد بلفظه اكتفي)

يعني: أنك إذا أردت أن تزن الكلمة فقابل أصولها بضمن فعل، أي: ما تضمنته من الحروف، فتجعل في محل الأول منها الفاء، وفي محل الثاني العين، وفي محل الثالث اللام، وتسوي بين الميزان والموزون في الحركات والسكنات، وأما ما في الكلمة من زوائد فتأتي بلفظه، فتقول في ضرب: فعل بفتحتين، وتقول في كرم: فعل بفتح فضم، وتقول في فرح: فعل بفتح فكسر، هذه أمثلة المجرد، وتقول في أكرم من المزيد فيه: أفعل، وتقول في بيطر: فيعل، وتقول في انطلق: انفعل.

قوله: (وضاعف اللام إذا أصل بقي. . .) يعني: أن الكلمة إذا بقي من أصولها شيء بعد الميزان المذكور يضاعف لامها، أي: يكرر، وذلك (كراء جعفر وقاف فستق) فتقول في الأول: فعلل بفتح الأول، والثالث، وتقول في الثاني: فعلل بضمهما، وتقول في سفرجل: فعللل، فتضعيف اللام في الرباعي بمثله وفي الخماسي بمثليه كما رأيت قوله:

(وإن يك الزائد ضعف أصل فاجعل له في الوزن ما للأصل)

يعني: أن الزائد إذا كان ضعفاً لحرف أصلي يعطى له ما للأصل الذي هو ضعفه، فإذا كان ضعف فاء قوبل بالفاء، وإذا كان ضعف عين قوبل بالعين، وإذا كان ضعف لام قوبل باللام، مثال ما ضوعفت فاؤه وعينه بزائد: مرمريس: اسم للداهية، فتقول في وزنه: فعفعيل، ومثال ما ضوعفت لامه فقط بزائد: حلتيت: اسم لنبات جيد لوجع المفاصل كما في الصبان، فتقول في وزنه: فعليل، ومن أمثلة ما ضوعفت لامه أيضاً: سحنون، قال الصبان: بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة، ومن أمثلة ما ضوعفت عينه فقط: اغدودن، فتقول في وزنه: افعوعل. قال الصبان: يقال: اغدودن الشعر: إذا طال، واغدودن النبت إذا اخضر.

قوله: (واحكم بتأصيل حروف سمسم. . . ونحوه) يعني: أنك تحكم بأصالة حروف كل اسم رباعي تكررت فاؤه وعينه، وليس سقوط أحدهما ممكناً كسمسم، والسمسم: حب صغير ذو زيت، وإنما حكم بأصالة حروف النوع المذكور لأن أصالة أحد المكررين لا بد منها لتكميل أقل الأصول، وليست أصالة أحد الحرفين المذكورين بأولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً. قوله: (والخلف في كلملم) يعني: أن الخلف وقع في أصالة حروف الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه، وكان أحدهما صالحاً للسقوط بأن كان في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين كلملم أمر من لم، وككفكف أمر من كف، فمذهب البصريين غير الزجاج أصالة الحروف المذكورة، ومذهب الزجاج زيادة الحرف القابل للسقوط وهو الكاف الثاني من كفكف، بدليل سقوطها في كف، واللام الثاني من لملم، بدليل سقوطها في لم. قوله:

(فـــألـــف أكثـــر مـــن أصليـــن صـــاحـــب زائـــد بغيـــر ميـــن)

يعني: أن الألف إذا صاحب أكثر من حرفين أصليين يحكم بزيادته بغير مين، أي: كذب. واعلم أن زيادتها لا تكون في أول الكلمة، وتزاد في غيره، مثال زيادتها ثانية: ضارب وكاتب، ومثال زيادتها ثالثة: كتاب، ومثال زيادتها رابعة: حبلى. قوله:

(واليـا كـذا والـواو إن لـم يقعـا كمـاهمـا فـي يـؤيـؤ ووعـوعـا)

يعني: أن الواو والياء كذا، أي كالألف في كونهما إذا صاحبا أكثر من أصلين يحكم بزيادتهما، إلا إذا كانا في الثنائي المكرر كيؤيؤ ووعوع، ويؤيؤ: اسم لطائر، ووعوع: معناه صوت، فهو فعل ماض، واعلم: أن الياء تزاد في أول الاسم نحو: يلمع، قال الصبان: بالعين المهملة، وهو السراب، ومن أمثلة زيادتها فيه أيضاً: حذرية، قال الصبان: بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التحتية: القطعة الغليظة من الأرض، ومثال زيادتها في الفعل: يضرب، ومثال زيادة الواو في الاسم: كوثر، ومثالها في الفعل: حوقل، ومذهب الجمهور: أنها لا تزاد في الأول. قوله:

(وهكـــذا همـــز وميـــم سبقـــا ثـــلاثـــة تـــأصيلهـــا تحققـــا)

يعني: أن الهمز والميم هكذا في كونهما يحكم بزيادتهما إذا سبقا ثلاثة أصول محققة، مثال ذلك: أحمد ومسجد، وخرج بقيد السبقية ما إذا وقعا في وسط الكلمة أو في آخرها، فلا يكونان حينئذ زائدين إلا بدليل، فمن أمثلة ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير متقدمة: شمأل واحبنطأ، أي: انتفخ بطنه، والدليل على زيادتها في شمأل سقوطها في بعض لغاتها؛ لأنها يقال فيها: شمال على وزن كتاب، وشميل على وزن طويل، والدليل على زيادتها في احبنطأ سقوطها في الحبط، يقال: حبط بطنه إذا انتفخ، ومن أمثلة زيادة الميم غير متقدمة: دلامص، قال الصبان بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة، والدليل على زيادتها: قولهم درع دلاص ودليص كأمير، كما في الصبان؛ وهو الدرع الذي يبرق، وخرج بقوله: تأصيلها تحققاً، ما إذا لم تتحقق أصالة الحروف الثلاثة، كما في أرطى؛ فقد سمع في وصف المدبوغ به

ـأي: الأرطى: ماروط ومرطي، بكسر الطاء فمن قال: ماروط جعل الهمزة أصلية والألف زائدة، ومن قال: مرطى جعل الهمزة زائدة والألف بدلاً من ياء أصلية. قال الأشموني: والقول الأول أظهر لأن تصارفه أكثر، فإنهم قالوا: أرطت الأديم: إذا دبغته بالأرطى، وأرطت الإبل: إذا أكلته. قوله:

(كذاك همزآخر بعد ألف أكثر من حرفين لفظها ردف)

يعني: أنه يحكم بزيادة الهمزة إذا كانت آخر الكلمة وقبلها ألف، وقبل تلك الألف أكثر من حرفين، نحو: حمراء وقرفصاء.

قوله: (والنون في الآخر كالهمز) يعني: أن النون تكون كالهمزة في كونها إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف وقبل الألف أكثر من حرفين يحكم بزيادتها، نحو: عثمان وغضبان، بخلاف: أمان وزمان، لعدم تقدم أكثر من حرفين على الألف. قوله: (وفي... نحو: غضنفر أصالة كفي) يعني: أن النون تكفي... الأصالة، أي: يحكم بزيادتها إذا وقعت متوسطة بين أربعة أحرف، وتوسطها بالسوية، وهي ساكنة غير مدغمة، نحو: غضنفر وهو الأسد، ونحو: عقنقل، قال الصبان: يطلق على الوادي العظيم المتسع، وعلى الكثيب المتراكم. اهـ.

بخلاف ما إذا لم تتوسط بل كانت في الأول نحو: نهشل، قال الصبان: كجعفر الذيب، واعلم أنها إذا كانت في الأول تكون أصلاً، إلا إذا دل دليل على زيادتها، نحو: نرجس؛ لأنها لو كانت أصلية لكان وزنه فعلل وهو مفقود، وخرج بقيد كونها متوسطة بين أربعة أحرف على السوية نحو: قنطار وقنديل؛ فهي أصل في هذا إلا أن يدل دليل أيضاً على زيادتها نحو: عنبس؛ لأنه من العبوس، وحنظلة لقولهم: حظلت الإبل أي: أكلت الحنظل، وخرج بكونها ساكنة نحو: غرنيق، قال الأشموني: وهو السيد الرفيع، وخرج بكونها غير مدغمة عجنس. قال الصبان: الجمل الضخم الشديد. قوله:

(والتاء في التأنيث والمضارعه ونحو الاستفعال والمطاوعه)

يعني: أن التاء يحكم بزيادتها في التأنيث كضربت وضاربة، وفي المضارعة كتشكر، وفي الاستفعال من المصادر نحو: الاستقبال والاستذكار، وكذا

الافتعال نحو: الاقتدار، والتفعيل كالترديد، والتفعال كالترداد، وكذلك تزاد في المطاوعة كتعلم وتدحرج. قوله: (والهاء وقفاً كلمه ولم تره. . .) يعني: أن الهاء تزاد في الوقف كما في ما الاستفهامية المجرورة كلمه، وكذا في الفعل المضارع المحذوف لامه للجزم، كلم تره، وتزاد الهاء أيضاً في قولهم: أهرقت الماء أهريقه إهراقة، والأصل: أراق يريق أراقة، قال الصبان: أهرقت الماء بفتح الهاء وسكونها. قوله: (واللام في الإشارة المشتهره) يعني: أن اللام تزاد في اسم الإشارة نحو: تلك وذلك وهنالك، وزيادتها فيه مقيسة، وأما في غيره فتقصر على السماع، سمع من كلامهم: عبدل في عبد، وفحجل في أفحج، قال الصبان: بتقديم الحاء المهملة على الجيم. اهـ.

وهو متباعد الفخذين، وسمع أيضاً قولهم: هيقل في هيق؛ وهو ذكر النعام. قوله:

(وامنع زيادة بلا قيد ثبت إن لم تبين حجة كحظلت)

يعني: أنك تمنع زيادة الحروف المذكورة في غير ما قيد لك زيادتها فيه، إلا إذا تبينت حجة؛ أي: دل دليل على الزيادة، وذلك كما في نون حنظل، فإن سقوطها في الفعل - أعني: حظلت - دليل على زيادتها، ومعنى حظلت: أكلت الحنظل، وتقدم بعض ما دل الدليل على زيادته عند قوله: وهكذا همز وميم سبقا. . . البيت، ومما دل الدليل على الزيادة فيه: زرقم بسكون الراء، وضم القاف؛ وهو الشديد الزرقة، والدليل على زيادة الميم فيه كونه من الزرقة، ومن ذلك أيضاً: الضرزم، قال الصبان: قال في القاموس: كزبرج وجعفر: المسنة من النوق، أو فيها بقية شباب، أو الكبيرة القليلة اللبن، وأفعى ضرزم كزبرج: شديدة العض، وقال في الصحاح: قال ابن السكيت: الضرزم من النوق القليلة اللبن، مثل الضمرز، قال: ونرى أنه من قولهم: رجل ضرز، إذا كان بخيلاً، والميم زائدة.

* * *

(فصل في زيادة همزة الوصل)

وكان الخليل يسمها سلم اللسان قوله:

(للوصل همز سابق لا يثبت إلا إذا ابتدي به كاستثبت)

يعني: أن همزة الوصل هي الهمزة التي تكون في أول الكلمة في الابتداء، وتسقط في الدرج، وفهم من كلامه: أنها لا تكون إلا سابقة؛ لأنها إنما جيء بها للتوصل للابتداء بالساكن، ولا تثبت في الدرج إلا في الضرورة، كقوله:

ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل

قوله:

(وهو لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة نحو انجلى)

يعني: أن همز الوصل يكون للفعل الماضي المحتوي على أكثر من أربعة أحرف كانجلى واستخرج وانطلق.

قوله: (والأمر والمصدر منه) يعني: أن همز الوصل يكون في الأمر والمصدر من المحتوي على أكثر من أربعة، مثال الأمر: انطلق، ومثال المصدر: انطلاقاً واستخراجاً واستكباراً، قوله: (وكذا... أمر الثلاثي) يعني: أن الهمز المذكور يجعل في الأمر من الفعل الثلاثي، ثم مثل ذلك فقال: (كاخش وامض وانفذا) وسواء في ذلك مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها، كما في الأمثلة، واعلم: أن المراد بالثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً، وأما إن تحرك ثاني مضارعه فلا يحتاج لهمز الوصل، ولو سكن تقديراً كقولك في الأمر: من عد عد، ومن رد رد، فمضارع عد ورد ثانيه متحرك لفظاً ساكن تقديراً.

(تنبيه): يستثنى من قوله: وكذا أمر الثلاثي: خذ وكل ومر، فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظاً، فالقياس في الثلاثة: اؤخذ واؤمر واؤكل؛ لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال، ثم حذفوا همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الساكن، والحذف المذكور غير قياسي، قاله الصبان.

قوله: (وفي اسم است ابن ابنم سمع... واثنين وامرئ وتأنيث تبع.

وايمن) يعني: أن هذه الأسماء المذكورة وهي عشرة سمع فيها همز الوصل، أي: غير قياسي، فالأصل اتصالها بالأفعال المتقدمة، ومصادرها محمولة عليها، ومراد الناظم بقوله: وتأنيث: تأنيث امرئ وهو امرأة، وتأنيث ابن وهو ابنة، وتأنيث اثنين وهو اثنتان، ومعنى أيمن: البركة، وأما ابنم فأصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة، قال:

وهل لي أم غيرها إن ذكرتها ... أبى الله إلا أن أكون لها ابنما

قوله: (همز أل كذا) يعني: أن همز أل كذا، أي: همز وصل، وسواء كانت أل موصولية أو معرفة. ومذهب الخليل: أن همز أل همز قطع، الأشموني، واختاره الناظم في غير هذا الكتاب. قوله: (ويبدل... مدا في الاستفهام أو يسهل) يعني: أن همز الوصل المفتوح خاصة إذا وقع بعد الاستفهام يبدل مداً، وهذا هو الراجح، ويجوز فيه التسهيل بين بين مرجوحاً، ومن أمثلة التسهيل: قوله:

ألحق أن دار الرباب تباعدت ... أو انبت حبل إن قلبك طائر

وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾.

* * *

(الإبدال)

(أحرف الإبدال هدأت موطيا) يعني: أن أحرف الإبدال الشائع في التصريف هذه الأحرف المذكورة، وأما إبدال اللام من النون في قوله:

وقفت بها أصيلاً لا أسائلها ... أعيت جواباً وما بالربع من أحد

فإبدال شاذ لا شائع، وقل إبدال الجيم من الياء المشددة كقوله:

خالي عويف وأبو علج ... المطعمان اللحم بالعشج

وبالغداة كُتَل البرنج ... يقلع بالوَدِّ وبالصِّيصِج

قوله: كُتَل، قال الصبان: بضم الكاف وفتح الفوقية: جمع كتلة بضم الكاف وسكون الفوقية، وهي: القطعة المجتمعة، والبرني بفتح الموحدة وسكون الراء: ضرب من التمر، والود بفتح الواو وتشديد الدال: الوتد،

والصيصج بكسر الصادين المهملتين: قرن البقرة. قوله: (فأبدل الهمزة من واو ويا. أخراً إثر ألف زيد) يعني: أنك تبدل الهمزة من الواو والياء بشرط تطرفهما بعد ألف زائد، مثال إبدالها من الواو: كساء ودعاء وسماء، ومثال إبدالها من الياء: بناء وقضاء، وأما إذا لم يتطرفا فلا يقع الإبدال المذكور، نحو: قاول وبايع، وكذا إن لم يكن قبلهما ألف نحو: غزو وظبي، وكذا إن كانت الألف غير زائدة نحو: واو وآي.

(تنبيه): لا يمنع الإبدال المذكور هاء التأنيث العارضة نحو: بناء وبناءة على صيغة المبالغة فيهما، وأما إذا كانت الهاء غير عارضة فتمنع الإبدال نحو: عداوة وسقاية، وربما خولف ما ذكر، أي: فلا يقع الإبدال مع الهاء العارضة، كقولهم: اسق رقاش؛ فإنها سقاية ووقع مع غير العارضة نحو: صلاءة في صلاية، قال الصبان: بتخفيف الصاد وتخفيف اللام فيهما، قال في القاموس: الصلاية، ويهمز: الجبهة، واسم مدق الطيب.

قوله: (وفي... فاعل ما أعل عيناً ذا اقتفي) يعني: أن ذا الإبدال المذكور وهو إبدال الهمزة من الواو والياء اقتفي، أي: اتبع في عين اسم الفاعل الذي أعلت عين فعله أي: أبدلت، نحو: قائل وبائع، والأصل: قاول وبايع، فحملا على الفعل في الإبدال، بخلاف اسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه أي: لم تبدل، نحو: عور، فهو عاور، وعين فهو عاين، قال الصبان عازياً للقاموس: عين كفرح عيناً، وعينة بالكسر عظم سواد عينه في سعة.

(تنبيهان):

الأول: هذا الإبدال المذكور يجوز فيما كان على وزن فاعل أو فاعلة، ولو لم يكن اسم فاعل نحو: جائز وجائزة، والجائز: اسم البستان، والجائزة: خشبة تجعل في وسط السقف.

الثاني: قال الأشموني: قال المطرزي: نقط الياء من قائل، وبائع؛ عامي.

قوله:

(والمد زيد ثالثاً في الواحد همزاً يرا في مثل كالقلائد)

يعني: أن حرف المد الزائد إذا كان ثالثاً وكان في مفرده فإنه يبدل همزاً إذا جمع على مفاعل، نحو: قلادة وقلائد، وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز، بخلاف نحو: قسورة وقساور، لعدم المد، وبخلاف: معيشة ومعايش، ومثوبة ومثاوب، لعدم الزيادة، وشذ مصائب ومنائر، والأصل: مصاوب ومناور، وبخلاف حائط ومفتاح وقنديل؛ لكونه غير ثالث.

قوله: (كذاك ثاني لينين اكتنفا... مد مفاعل) يعني: أنك تبدل الواو أوالياء همزة إذا وقع أحدهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل، ومعنى اكتنفا: أحاطا، ومثل لذلك فقال: (كجمع نيفا) أي: كجمع شخص نيفاً، فيقول: نيائف والنيف ما زاد على العقد، واعلم: أن الإبدال المذكور يجب سواء كان الحرفان اللذان بينهما ألف مفاعل ياءين كما مثل، أو واوين كأول وأوائل، أو مختلفين، مثال ذلك: سيد وسيائد، فأصل سيد: سيود، وشذ: ضيون وضياؤون، وهو ذكر السنانير.

(تنبيه): اعلم أن محل الإبدال المذكور إذا كان حرف اللين الثاني متصلاً بطرف الكلمة كما مثل، وأما إن فصل بمدة ظاهرة أو مقدرة وكانت قياسية فلا يقع الإبدال، مثال المدة الظاهرة: طواويس، ومثال المقدرة: قوله:

أحنى عظامي وأراه ثاقري وكحل العينين بالعواور

الأصل: العواوير لأنه جمع عوار؛ وهو الرمد فحذفت الياء ضرورة، فهي موجودة تقديراً، وأما إن كانت المدة الفاصلة غير قياسية فلا تمنع الإبدال، كقوله: فيها عيائيل أسود ونمر، أصله: عيائل لكن أشبعت الهمزة فنشأت الياء ضرورة.

قوله: (وافتح ورد الهمز يا فيما أعل... لاماً) يعني: أنك تفتح الهمز المذكور في النوعين المتقدمين المذكورين في قوله: والمد زيد... إلخ، وقوله: كذاك ثاني لينين... إلخ، وإذا فتحته أبدله ياء، ومحل هذا: فيما اعتلت لامه، أي: كانت واواً أو ياء أو همزة، مثال ما لامه همزة من النوع الأول أعني المذكور في قوله: والمد زيد... إلخ: خطيئة وخطايا، ومثال ما لامه ياء منه: هدية وهدايا، ومثال ما لامه منه واواً: مطية ومطايا، ويشترط

في الواو أن لا تسلم في المفرد، بل قلبت ياء، نحو: مطية.

واعلم: أن أصل خطايا: خطائي بياء مكسورة، وهي ياء خطيئة، وهمزة بعدها هي لامها، ثم أبدلت الياء همزة مثل الإبدال الكائن في صحائف وشبهه، فصار خطاءء بهمزتين، ثم أبدلت الثانية ياء لما سيأتي للناظم، في قوله: ما لم يكن لفظاً أتم؛ فذاك ياء مطلقاً، والمراد: أن الهمزة المتطرفة بعد أخرى تبدل ياء، ثم بعد جعل الثانية ياء فتحت الأولى تخفيفاً ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خطاءاً بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، فأبدلت الهمزة ياء فصار خطايا، وأصل هدايا: هدايي بياءين: الأولى ياء فعلية، والثانية لام هدية، ثم أبدلت الأولى همزة لقوله المتقدم: والمد زيد ثالثاً... إلخ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ثم قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الهمزة ياء، فصار هدايا. ومن أمثلة النوع الثاني ـ أعني: الجمع الذي ألفه بين لينين: زاوية وزوايا، أصله: زواوى، فأبدلت الواو الثانية همزة لكونها ثاني لينين اكتنفى مد مفاعل، فصار زوا ءى، ثم خفف بالفتح فصار زواءى، ثم قلبت الياء ألفاً فصار زواءاً، ثم قلبت الهمزة ياء فصار زوايا. قوله: (وفي مثل هراوة جعل. واوا) يعني: أن المجموع على مفاعل إذا كانت لامه واواً سلمت في المفرد من الإبدال؛ كواو هراوة جعلت الواو في موضع همزته في الجمع، فيقال في جمع هراوة: هراواً، والأصل: هراءو، فقلب ألف هراوة همزة لقوله: والمد زيد... إلخ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار هراءى، ثم خففت الهمزة بالفتح فصار هراءي بالفتح، ثم قلبت الياء ألفاً لا نفتاح ما قبلها مع تحركها فصار هراءاً، فكرهوا اجتماع شبه ثلاث ألفات فأبدلوا الهمزة واواً طلباً لتشاكل الجمع لمفرده، فصار هراواً، والهراوة: العصا الضخمة كما في الصبان.

قوله: (وهمزاً أول الواوين رد... في بدء غير شبه ووفي الأشد) يعني: أن كل كلمة اجتمع في أولها واوان؛ فإن الأول منهما يجب إبداله همزة بشرط ألا يكون الثاني منهما مدة غير أصلية بأن كان غير مدة، كقولك في جمع أولى؛ أنثى الأول: أول، والأصل: وول، وقولك في جمع: واصلة وواقية: أواصل

وأواقي، الأصل: وواصل وواقي بواووين؛ أولاهما: فاء الكلمة، والثانية: بدل من ألف فاعلة، أو كان مدة لكن أصلية نحو: أولى أنثى الأول، أصلها: وولى بواوين أولاهما فاء مضمومة، والثانية عين ساكنة وأما إذا كانت الواو الثانية مدة غير أصلية فلا يقع الإبدال المذكور كما إذا كانت بدلاً من ألف فاعل، نحو: ووفى الأشد، وورى الأصل: وافا ووارى، والأشد قال الصبان: ويضم أوله: القوة، وهو ما بين ثمان عشرة إلى ثلاثين سنة، واحد جاء على صيغة الجمع، أو جمع لا واحد له من لفظه.

(تنبيه): اعلم أن الإبدال في غير شبه ووفى واجب، وفيما سوى ذلك جائز.

قوله: (ومداً أبدل ثاني الهمزين من... كلمة إن يسكن) يعني: أن الهمزين إذا تواليا في كلمة وسكن ثانيهما يبدل مداً مجانساً لحركة الأول، ومثل للساكن بعد الفتح والضم، فقال: (كئاثر أوتمن) فأصل آثر: اءثر، وأصل أوتمن: اءتمن، أي: بسكون الهمزة الثانية، ونحو: أوثر إيثاراً، وشذ قراءة بعضهم: أُئلفهم بتحقيق الهمزتين، والاحتراز بقوله: من كلمة؛ عما إذا كانا من كلمتين نحو: أأْتمن زيداً أم لا؛ فإنه لا يجب الإبدال بل يجوز التحقيق.

قوله: (إن يفتح إثر ضم أو فتح قلب... واوا) يعني: أن ثاني الهمزين إذا فتح بعد ضم أو فتح قلب واواً مثاله بعد الضم: أويديم، ومثاله بعد الفتح: أوادم، وذهب المازني إلى إبدال المفتوحة بعد الفتح ياء.

قوله: (وياء إثر كسر ينقلب) يعني: أن ثاني الهمزين إذا كان مفتوحاً بعد كسر يقلب ياء، مثال ذلك: أن تبني من أم وزن إصبع بكسر الهمزة وفتح الباء، فتقول: إئْمم، بهمزتين أولاهما مكسورة والثانية ساكنة، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها ليتمكن من إدغامها في الميم الثانية فيصير إئم بهمزة مكسورة بعدها مفتوحة، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير إيم.

قوله: (ذو الكسر مطلقاً كذا) يعني: أن الهمز المكسور كذا، أي: يبدل ياء مطلقاً، سواء كان بعد فتح أو كسر أو ضم، مثال ذلك: أن تبني من أم وزن إصبع بتثليث الهمزة والباء مكسورة في الجميع، وتفعل ما سبق فتصير الكلمة

إيم وأءيم وايم. قوله: (وما يضم. . . واواً أصر) يعني: أن ثاني الهمزين إذا كان مضموماً يجعل واواً، سواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر، مثال المضمومة بعد الضم: أن تبني من أم وزن أبلم، والأبلم بضم الهمزة واللام: سعف شجر يقال له: المقل، ومثالها بعد المكسورة: أن تبني من أم وزن إصبع بكسر الهمزة وضم الباء، وتفعل في المثالين ما تقدم من نقل حركة الميم والإدغام، فيصير في المثال الأول: أوم بهمزة وواو مضمومتين، ويصير في المثال الثاني: إوم، بهمزة مكسورة وواو مضمومة، ومثال ذلك بعد الفتح: أوبّ جمع أبّ، بتشديد الباء، وهو المرعى والأصل: أءبب على وزن أفلس.

قوله: (ما لم يكن لفظاً أتم. فذاك ياء مطلقاً جا) يعني: أن محل ما تقدم في ثاني الهمزين من كونه إذا ضم يصير واواً إذا لم يكن أتم لفظ الكلمة، أي: جاء في طرفها، وأما إن أتم الكلمة فإنه يكون ياء مطلقاً، سواء كان بعد فتح أو كسر أو ضم أو سكون، مثاله بعد فتح: أن تبني من قرا وزن جعفر، ومثاله بعد كسر: أن تبني منه وزن زبرج، ومثاله بعد ضم: أن تبني وزن برثن، ومثاله بعد سكون: أن تبني وزن قمطر. قوله: (وأءم. . . ونحوه وجهين في ثانيه أم) يعني: أنك تؤم، أي: تقصد وجهين، وهما: التحقيق والإبدال، في أأم وما شابهه مما ثاني همزيه للمضارعة، فتقول: أأم بالتحقيق، وتقول: أوم بالإبدال، وهذا تقييد لقوله سابقاً: وما يضم واواً أصر.

قوله: (وياء اقلب ألفاً كسراً تلا. . . أو ياء تصغير) يعني: أنك تقلب الألف ياء إذا وقع بعد الكسر، أو بعد ياء التصغير، مثاله بعد الكسر: قولك في جمع مصباح ودينار: مصابيح ودنانير، ومثاله بعد ياء التصغير قولك: غزيل في تصغير غزال.

قوله: (بواو ذا افعلا. في آخر) يعني: أن الواو إذا وقعت في الآخر وكان قبلها الكسر أو ياء التصغير يفعل بها ما تقدم، فتقلبها ياء، مثال وقوعها بعد الكسر: رضي وقوي، أصلهما: رضو وقوو؛ لأنهما من الرضوان والقوة، ومثال الثاني قولك في تصغير جرو: جرى، والأصل جريو، فقلبت الواو ياء، وأدغمت فيها ياء التصغير. قوله: (أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان) يعني:

أن الواو إذا وقعت بعد الكسر أو ياء التصغير وكان بعدها تاء التأنيث أو الألف والنون الزائدان تقلب ياء، مثالها مع تاء التأنيث: شجية وأكسية وغازية، وعريقية: تصغير عرقوة، والأصل: شجوة وأكسوة وغازوة وعريقوة قال الصبان: عرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كما في القاموس: إحدى الخشبتين المعترضتين على فم الدلو، ومثال قلبها ياء قبل زيادتيْ فعلان: غزيان وشجيان، والأصل: غزوان وشجوان، وشذ عدم الإبدال في مقاتوة وسواسوة، قال الصبان: مقاتوة بقاف ثم فوقية قال الدماميني: جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى بمعنى خدم. اهـ.

وقال أيضاً: أعني الصبان وسواسوة: جمع سواء، قال الدماميني: هم الجماعة المستوون في السن. اهـ.

قوله: (ذا أيضاً رأوا. في مصدر المعل عينا) يعني: أنهم رأوا ذا الإعلال المذكور الذي هو قلب الواو ياء بعد الكسر في مصدر الفعل الذي أعلت عينه أي: أبدلت إذا كان بعدها ألف نحو: صيام وقيام، بخلاف نحو: سواك وسوار؛ لعدم المصدرية وبخلاف: لواذ وجوار لعدم إعلال عين فعلهما الذي هو لاوذ وجاور، وبخلاف: حال حولاً، وعاد المريض عوداً لعدم الألف، وشذ عدم الإعلال مع استيفاء الشروط، كقولهم: نار نواراً، أي: نفر نفاراً، قال:

قفراً ترى بيضاً بها أبكارا يخلطن بالتأنس النوارا

قوله: (والفعل... منه صحيح غالباً نحو: الحول) يعني: أن المصدر الذي على وزن فعل بكسر ففتح يكون صحيحاً غالباً، أي: لا تبدل واوه ياء، فشرط إعلال مصدر الفعل المذكور: أن تكون بعده الألف كما تقدم، واحترز بقوله: منه أي: من المصدر عن فعل إذا كان جمعاً، فالغالب فيه الإبدال كما سيأتي في قوله: وفي فعل وجهان والإعلال أولى كالحيل، قوله:

(وجمع ذي عين أعل أو سكن فاحكم بذا الإعلال فيه حيث عن)

يعني: أنك تحكم بذا الإعلال المذكور الذي هو قلب الواو ياء بعد الكسر إذا وقعت عيناً في جمع كل اسم أعلت عينه في المفرد، أي: أبدلت أو كانت

ساكنة، مثال ذلك: دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم، الأصل: دوار وحول وقوم، ومن أمثلة ما سكنت عينه في المفرد: سوط وسياط، وحوض وحياض، فخرج بقيد كونها في جمع ما إذا وقعت في مفرد نحو: خوان وسوار، إلا المصدر المتقدم ذكره في قوله: ذا أيضاً رأوا في مصدر الفعل... إلخ، والخوان ككتاب شيء مرتفع يجعل عليه الطعام عند أكله، وفي حديث الشمائل ما أكل نبي الله ﷺ على خوان ولا في سكرجة ولا خبز له مرقق قال إبراهيم البيجوري شارح الشمائل: الخوان بكسر أوله المعجم ويضم، ويقال: إخوان بكسر الهمزة مرتفع يهيأ ليوكل الطعام عليه، وهو فارسي معرب، وقال أيضاً: سكرجة بضم السين المهملة، والكاف والراء مع التشديد، وهي كما قال ابن العربي: إناء صغير يوضع فيه الشيء القليل المشهي للطعام الهاضم له. اهـ.

وخرج بكون العين معلة في المفرد، أو كالمعلة وهي الساكنة ما إذا لم تكن كذلك نحو: طويل وطوال، وشذ قوله: تبين لي أن القماءة ذلة، وأن أعزاء الرجال طيالها. قوله: (وصححوا فعلة) يعني: أن الجمع المذكور إذا كان على وزن فعلة بكسر ففتح، يصحح: أي: لا تبدل واوه ياء نحو: كوز وكوزة، وعود بفتح العين، وهو المسن من الإبل، وعودة، فشرط الإبدال أن يكون بعد الواو ألف، وشذ قولهم: ثور وثيرة.

قوله: (وفي فعل... وجهان والإعلال أولى) يعني: أن فعلاً بكسر ففتح إذا كان جمعاً فيه وجهان: الإعلال وعدمه، والإعلال أولى (كالحيل) جمع حيلة والقيم: جمع قيمة، والديم: جمع ديمة، ومن التصحيح: حاجة وحوج، واعلم أن التصحيح شاذ، فكان الأولى أن يقول: وصححوا فعلة، وفي فعل قد شذ تصحيح فحتم إن يعل.

قوله: (والواو لاما بعد فتح يا انقلب... كالمعطيان يرضيان) يعني: أن الواو إذا وقعت لاما وكان ما قبلها مفتوحاً تقلب ياء سواء كانت لام اسم كالمعطيان أو لام فعل، نحو: يرضيان، فأصل المعطيان: المعطوان، وأصل يرضيان: يرضوان، واعلم أن تاء التأنيث لا تمنع الإبدال المذكور نحو: المعطاة.

قوله: (ووجب. إبدال واو بعد ضم من ألف. . . أو يا) يعني: أن الألف والياء إذا وقعا بعد ضم يجب إبدالهما واواً، ومثل الياء فقال: (كموقن بذا لها اعترف) أصله: ميقن لأنه من أيقن وموسر؛ لأنه من أيسر، وقوله: بذا لها اعترف، يعني: أنك تعترف، أي: تقر لها بذا الحكم، ومثال إبدالها من الألف: بويع وضورب ووري، ويشترط في إبدال الياء: أن تكون مفردة، أي: غير مدغمة بخلاف نحو: حيض، وأن تكون ساكنة بخلاف ما إذا كانت متحركة نحو هيام، قال الصبان بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد، وعلى اختلال العقل من العشق، وعلى ما يأخذ الإبل فتهيم في الأرض ولا ترعى، ويشترط أيضاً أن تكون في مفرد لا في جمع، وأما في الجمع فأشار إليه بقوله: (ويكسر المضموم في جمع) يعني: أن الياء إن وقعت بعد الضم في جمع لا تقلب واواً، بل يكسر المضموم قبلها، ومثل ذلك بقوله: (كما يقال هيم عند جمع أهيما) وكذا في جمع هيماء؛ فأصل هيم: هيم بضم الهاء؛ لأنه نظير حمر في جمع أحمر وحمراء، ومثل هيم: بيض جمع أبيض، وبيضاء، وشذ عوط في جمع عائط، قال الصبان: الناقة التي لا تحمل. قوله:

(وواواً إثر الضم رد اليا متى ألفي لام فعل أو من قبل تا)

يعني: أنك ترد الياء واواً متى ألفي أي حين وجد لام فعل أو وقع لام اسم وكان بعده تاء التأنيث، مثال ذلك في الفعل: قضو الرجل ورمو بمعنى ما أقضاه وما أرماه، ومثال ذلك في الاسم ما أشار إليه بقوله: (كتاء بان من رمى كمقدره) أي: إذا بنيت من رمى وزن مقدرة بضم الدال فتقول: مرموة، ويشترط في التاء أن تكون الكلمة بنيت وهي متصلة بها، بخلاف ما إذا كانت عارضة نحو: توانى توانية؛ فإن أصله قبل دخول التاء: توانياً بالضم، كتكاسل، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، ثم طرأت التاء. قوله: (كذا إذا كسبعان صيره) يعني: أنك إذا بنيت من رمى مثل: سبعان بضم الباء، قلبت الياء واواً فتقول: رموان، والمعنى أن الياء إذا وقعت لام اسم مختوم بالألف والنون، وكان قبلها الضم، تقلب واواً، وسبعان: اسم موضع، قال:

ألا يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالبلى الملوان

قال الصبان: إملال الكتاب وإملاؤه أن يقوله: فيكتب عنه، ولعله ضمن أملى معنى كر، فعداه بالباء. قوله:

(وإن تكن عيناً لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى)

يعني: أن الياء الواقعة بعد الضم إذا وقعت عيناً لوصف على وزن فعلى فإنه يجوز فيها الوجهان السابقان: وهما إبدال الضمة التي قبل الياء كسرة، وإبقاء الضمة فتقلب، مثال ذلك: كيسى أنثى الأكيس، قال الصبان: والكياسة تطلق على معانٍ منها: العقل وعدم الحمق. اهـ.

ومن أمثلة ذلك: ضيقى أنثى الأضيق، فيجوز: كيسى وكوسى، وضيقى وضوقى، واعلم: أن فعلى الواقعة صفة على ضربين: أحدهما ما كان صفة محضة، وما كان صفة جارية مجرى الأسماء، فالضرب الأول يتعين فيه قلب الضمة كسرة وبقاء الياء، ولم يسمع منه إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ أي: جائرة، ومشية حيكى، أي: يتحرك فيها المنكبان، والضرب الثاني: هو الذي يعني المصنف نحو: كيسى وضيقى وطيبى، أنثى الأكيس والأضيق والأطيب، وظاهر كلام سيبويه في هذا الضرب: أنه لا يجوز فيه إلا إبدال الياء واواً، قاله الأشموني، واحترز بقوله: وصفاً؛ عما إذا كانت فعلى اسماً، فإنه يتعين الإبدال نحو: طوبى مصدر طاب، أو اسم شجرة في الجنة.

* * *

(فصل في إبدال الواو من الياء)

(من لام فعلى اسماً أتى الواو بدل ياء كتقوى غالباً جا ذا البدل)

يعني: أن فعلى بفتح الفاء إذا كانت لامها ياء وكانت اسماً، أي: غير صفة، تقلب الياء واواً كتقوى وشروى وفتوى، قال الصبان: وشروى بشين معجمة فراء: بمعنى مثل، يقال: لك شرواه، أي مثله. اهـ.

والاحتراز بقوله: اسماً عما إذا كان صفة نحو: خزياً وصدياً، وهما مؤنثا خزيان وصديان.

قوله: (بالعكس جاء لام فعلى وصفا) يعني أن فُعلى بضم الفاء: حال كونه وصفاً جاء بعكس فَعلى بالفتح اسماً، فهذا تقلب فيه الواو ياء نحو: الدنيا والعليا. (وكون قصوى نادراً لا يخفى) يعني: أن كون قصوى من النادر ظاهر، أي: فهي على وزن فعلى صفة، ومع ذلك لم تقلب واوها ياء، ولكن ندورها ليس من جهة الاستعمال، بل هي فصيحة استعمالاً، قال تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ واحترز بقوله: وصفاً عما إذا كانت اسماً؛ فإنها لا تقلب واوها ياء، بل تبقى كحزوى، لموضع، قال:

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة   فماء الهوى يرفض أو يترقرق

* * *

(فصل في اجتماع الواو والياء وغير ذلك)

(إن يسكن السابق من واو ويا... واتصلا ومن عروض عريا. فياء الواو اقلبن مدغما...) يعني: أن الواو والياء إذا التقيا في كلمة ولم يفصل بينهما، وكان الأول منهما ساكناً سكوناً أصلياً وهو في نفسه أيضاً غير عارض؛ فإن الواو حينئذ يقلب ياء مع الإدغام، مثال ما تقدم فيه سكون الياء: سيد وميت، أصلهما: سيود وميوت، ومثال ما تقدمت فيه الواو: طي ولي، مصدران لطوى ولوى، وأما إن لم يتصلا بأن كانا من كلمة واحدة، ولكن فصل بينهما فاصل، أو كانا من كلمتين، فلا إبدال، مثال الأول: زيتون، ومثال الثاني: يدعو ياسر، ويرمي واقد، وكذا إذ كان الأول منهما متحركاً نحو: طويل وغيور، أو كان عارضاً نحو: روية تخفيف رؤية، وبويع إذ واوه بدل من ألف فاعل، وكذا إذا كان عارض السكون نحو: قوي بالسكون في قوي بالكسر، كما يقال في علم بالكسر علم بالسكون تخفيفاً. قوله: (وشذ معطى غير ما قد رسما) يعني: أنه شذ ما أعطي غير ما تقدم وهو على ثلاثة أقسام: قسم أبدل مع عدم استيفاء الشروط نحو: قراءة بعضهم: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ﴾ بالإبدال، وقسم لم يبدل مع استيفاء الشروط، نحو: ضيون، وهو ذكر السنانير. كما تقدم، ومن ذلك أيضاً: عوى الكلب عوية، ونحو: يوم أيوم، أي: كثير

الشدة ، كما في الصبان ، وقسم أبدلت فيه الياء واواً وأدغم كقولهم: هو نهو عن المنكر ، ونحو: عوى الكلب عوة.

قوله: (من واو أو ياء بتحريك أصل. . . ألفاً أبدل بعد فتح متصل. إن حرك التالي) يعني: أنك تبدل الواو والياء ألفاً بهذه الشروط المذكورة.

أولها: أن يتحركا.

وثانيها: أن تكون حركتهما أصلية.

ثالثها: أن ينفتح ما قبلهما.

رابعها: أن تكون الفتحة متصلة.

خامسها: أن يكون اتصالها أصلياً.

سادسها: أن يتحرك ما بعدهما ، وهذا الشرط الأخير إن كانتا في موضع العين.

مثال ذلك من الأفعال: قام وباع، ومثال ذلك من الأسماء: باب وناب ، فألف قام وباب منقلبة عن واو ، وألف باع وناب منقلبة عن ياء ، وأما إذا لم يتحركا فلا يبدلان كالقول والبيع ، وكذا إن كانت حركتهما غير أصلية نحو: جيل وتوم: تخفيفي جيئل و توءم ، وكذا إن لم ينفتح ما قبلهما كالعوض والحول والسور ، وكذا إن لم يتصلا بالفتح نحو: عمر وجد يزيد ، وكذا إن لم يكن الاتصال أصلياً بل كان عارضاً ، فلو بنيت من الغزو والرمي مثل علبط قلت فيه: غزو ورمي ، منقوصاً ولا تقلب الواو والياء ألفاً؛ لأن اتصال الفتح بهما عارض بسبب حذف الألف؛ لأن علبطاً أصله علابط ، قال الصبان: عُلَبِط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الموحدة: الضخم.

قوله: (وإن سكن كف. . . إعلال غير اللام) يعني: أنهما إذا سكن ما بعدهما منع ذلك إعلالهما إذا كانا غير لام الكلمة بأن كانا في موضع العين ، مثال ذلك: طويل وبيان وخورنق ، قال الصبان: بفتح الخاء المعجمة قصر بالعراق كما في التصريح ، وعبارة القاموس: قصر للنعمان الأكبر.

قوله: (وهي لا يكف إعلالها بساكن غير ألف. . . أو ياء التشديد فيها قد

ألف) الضمير ، أعني: هي ، يرجع إلى اللام يعني: أن اللام لا يكف إعلالها بساكن إلا الألف ، والياء المشددة ، مثال الألف: فتيان وعصوان ، ومثال الياء المشددة: علوي وفتوي ، ومثال الساكن الذي لا يكف: يخشون ويمحون ، أصلهما: يخشيون ويمحوون ، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفتا لأجل الساكن. قوله:

(وصح عين فعل وفعلا ذا أفعل كأغيد وأحولا)

يعني: أن الواو والياء إذا كانا في موضع العين من مصدر على وزن فعل بفتحتين كغيد وحول ، أو كانا في موضع العين من فعل على وزن فعل بالكسر الذي الوصف منه ، أي: اسم الفاعل على وزن أفعل ، يصححان ، أي: لا يبدلان مثال الفعل: غيد بالكسر ، وحول ، وإنما صحت عين الفعل المذكور حملاً على افعل بتشديد اللام ، لأنه بمعناه كأحول وأعور ، وحمل المصدر على الفعل فعور بالكسر بمعنى اعور بالتشديد ، وحول بمعنى احول ، قوله: كأغيد ، قال الصبان: هو بالغين المعجمة: الناعم البدن ، ويقال في الأنثى: غيداء وغادة ، واحترز بقوله: فعل ذا أفعل ، من فعل التي وصفها ليس على وزن أفعل ، نحو: خاف ، لأن الوصف منه على وزن فاعل. قوله:

(وإن يبن تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل)

يعني: أن الفعل الذي على وزن افتعل إذا كان دالاً على التفاعل أي: الاشتراك في الفاعلية والمفعولية وكانت عينه واواً سلمت من الإبدال ، نحو: اجتوروا بمعنى تجاوروا ، وازدوجوا بمعنى تزاوجوا ، وأصل ازدوجوا: ازتوجوا ، فأبدلت التاء دالاً ، وأما إن كان افتعل لا بمعنى تفاعل ، فيجب إعلاله سواء كان واوياً أو يائياً مثال اليائي: ارتاب ، ومثال الواوي: اجتاز واختان بمعنى خان ، واحترز بقوله: والعين واو عما إذا كانت ياء ، فإنه يجب الإعلال ، ولو كان بمعنى التفاعل نحو: امتازوا وابتاعوا واستافوا ، أي: تضاربوا بالسيوف.

قوله: (وإن لحرفين ذاالإعلال استحق... صحح أول) يعني: أنه إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة كل منهما يستحق الإعلال لتحركه وانفتاح ما قبله ،

فإن الأول منهما يصحح ويبدل الأخير؛ لأن الطرف محل التغيير، مثال اجتماع الواوين: الحوا مصدر حو، بضم الحاء وتشديد الواو، إذا اسود، والدليل على أن الألف في الحوا منقلبة عن واو قوله: م في مثناه: حووان، ومثال اجتماع الياءين: الحيا للغيث، وأصله: حيي؛ لأن تثنيته حييان، ومثال اجتماع الواو والياء: الهوى. قوله: (وعكس قد يحق) يعني: أنه قد يصح الأخير ويعل الأول، نحو: غاية وثاية، وهي حجارة صغار يضعهما الراعي عند متاعه، فيقيم عندها، ونحو: طاية وهي السطح، قوله:

(وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن تسلما)

يعني: أن الواو والياء المتحركتين المنفتح ما قبلهما إذا كانا في موضع العين من اسم في آخره زيادة مختصة بالأسماء لا يبدلان ألفاً، والزيادة المختصة بالأسماء كالألف والنون، مثال ذلك: جولان وسيلان، وشذ: داران وماهان، وقياسهما: دوران وموهان، واختلف في ألف التأنيث المقصورة نحو: صوري بفتح الصاد والراء والواو، كما في الصبان، وفيه أيضاً: والذي في القاموس: صوري كسكري: ماء ببلاد مزينة، فمذهب المازني: أنها ـ أي: ألف التأنيث المقصورة ـ تمنع إعلال الاسم الذي هي فيه، فتصحيح صوري عنده مقيس، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال، فتصحيح صوري عنده شاذ.

قوله: (وقبل با اقلب ميماً النون إذا. . . كان مسكناً) يعني: أنك تقلب النون الساكنة قبل الباء ميماً لما في النطق بهما من العسر لاختلاف مخرجيهما، ولا فرق في ذلك بين أن تكون النون متصلة بالباء أو منفصلة، (كمن بت انبذا) قوله: انبذا بكسر الباء؛ يعني: أن من بت ـ أي: قطعك ـ انبذه، أي: ألقه عن بالك واطرحه، وشذ قلب النون ساكنة أو متحركة، وليس بعدها الباء، فالساكنة نحو: قولهم في حنظل: حمظل، والمتحركة قوله: م في بنان: بنام، كقوله:

يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام

* * *

(فصل في نقل الحركة إلى الساكن قبلها)

قوله:

(لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل كابن)

يعني: أن حرف اللين إذا كان في موضع العين من فعل، وكان قبله ساكن صحيح، تنقل حركته إليه نحو: ابن، أصله: أبين بسكون الباء، فنقلت إليه حركة ما بعده، ونحو: يقوم، أصله: يقوم بسكون القاف وضم الواو، فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم إن كانت العين مجانسة للحركة التي نقلت إلى ما قبلها لم تغير إلا بالتسكين كما في يبين ويقوم، وإن كانت غير مجانسة بأن كانت ياء وكانت الحركة فتحة، أو كانت واو والحركة التي قبلها كسرة، أبدلت حرفاً مجانساً للحركة نحو: أبان أصلها أبين، فنقلت الفتحة إلى الساكن فبقيت الياء قبلها فتح فقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحال، ونحو: يقيم أصله يقوم؛ بسكون القاف وكسر الواو، فلما نقل الكسر إلى الساكن بقيت الواو مكسوراً ما قبلها فقلبت ياء، واحترز بقوله: لساكن صح؛ من حرف العلة، فلا تنقل له الحركة نحو: قاول وبايع، ومحل النقل للساكن المذكور.

(ما لم يكن فعل تعجب ولا كأبيض أو أهوى بلام علا)

يعني: أن محل نقل حركة حرف اللين للساكن ما لم يكن في فعل تعجب، وما لم يكن في مضاعف، وما لم يكن في معتل اللام؛ فإن كان في واحد من الثلاثة فلا تنقل حركته، مثال فعل التعجب: «ما أبينه، وأبين به، وما أقومه، وأقوم به» ومثال المضاعف: «أبيض وأسود» ومثال المعتل اللام: «أهوى» وإنما صحح فعل التعجب حملاً على أفعل التفضيل، وسيأتي في البيت الذي بعد هذا أن أفعل التفضيل يصحح لأنه شابه المضارع في الوزن، وليست له علامة يتميز بها عن الفعل، وعلة تصحيح معتل اللام كأهوى: خوف توالي إعلالين، وعلة تصحيح المضاعف لئلا يلتبس لفظ بآخر لأنك إذا نقلت حركة الياء في أبيض صارت باض، فتلتبس بوزن فاعل، بالفتح من البضاضة، وهي نعومة البشرة. قوله:

(ومثل فعل في ذا الإعلال اسم ضاها مضارعاً وفيه وسم)

يعني: أن مثل الفعل في ذا الإعلال المذكور اسم ضاها، أي: شابه المضارع في عدد الحروف والحركات، ولكن فيه وسم: أي علامة تميزه عن الفعل، واندرج في ذلك نوعان: ما وافق المضارع في الوزن دون الزيادة كمقام فإنه موافق للفعل في وزنه وفيه زيادة تدل على أنه ليس من الأفعال وهي الميم، النوع الثاني: ما وافق المضارع في الزيادة دون الوزن كأن تبني من القول والبيع اسماً على وزن تحلى بكسر التاء وسكون الحاء وكسر اللام، فإذا بنيته قلت: «تقول، وتبيع» بكسرتين بينهما ساكن، ثم تفعل الإعلال المذكور، فالوسم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل كونه على وزن خاص بالاسم، وأما إن كان الاسم موافقاً للمضارع في الوزن والزيادة فإنه يصحح نحو: أبيض وأسود؛ لأنه لو أعل لاشتبه بالفعل.

قوله: (ومفعل صحح كالمفعال...) يعني: أن وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين يصحح نحو: مخيط، وإنما صحح حملاً على مفعال كمكيال ومسواك، وعلة تصحيح مفعال: مباينته للفعل في الوزن والزيادة.

قوله: (وألف الإفعال واستفعال. أزل لذا الإعلال والتا الزم عوض...) يعني: أن المصدر الذي على وزن إفعال بالكسر، أو استفعال، إذا فعل له الإعلال المذكور تحذف ألفه وتعوض عنها التاء، مثال الاستفعال: استقامة، ومثال الإفعال: إقامة؛ أصلهما: أقوام واستقوام، فنقلت فتحة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان: الأولى بدل العين، والثانية: ألف إفعال واستفعال فوجب حذف إحداهما، ومذهب الناظم والخليل أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال؛ لأنها زائدة، ومذهب الأخفش والفراء أن المحذوفة بدل العين، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث، فصارا: إقامة واستقامة. قوله: (وحذفها بالنقل ربما عرض) يعني: أن التاء ربما عرض حذفها ولا يكون ذلك إلا نقلاً؛ أي: غير قياس، ومن ذلك قول بعضهم: أجاب إجاباً، وأراه إراء، ويكثر الحذف مع الإضافة نحو: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾. قوله:

(ومـا لأفعـال مـن النقـل ومـن حـذف فمفعـول بـه أيضـا قمـن)

يعني: أن ما ثبت لإفعال واستفعال من نقل حركة حرف العلة والحذف لأجل التقاء الساكنين ثابت أيضاً لمفعول، ومثل ذلك بقوله: (نحو: مبيع ومصون) الأصل: مبيوع ومصوون، فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان: الأول: عين الكلمة، والثاني: واو مفعول، واختلف في أيهما حذف كالخلاف المتقدم.

قوله: (وندر... تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر) يعني: أن ذا الواو من مفعول ندر تصحيحه، سمع في كلامهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ومسك مدووف؛ أي: مبلول، وأما ذو الياء من مفعول؛ فالشهير فيه التصحيح لخفة الياء، نحو: خذه مطيوبة به نفساً، ومنه قوله:

حتـى تـذكـر بيضـات وهيجـه يـوم الـرذاذ عليـه الـدجـن مغْيُـومُ

قال الصبان: حتى تذكر: الضمير يرجع لذكر النعام، والرذاذ: بذالين معجمتين كسحاب: المطر الضعيف، والدجن: بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كما في كتب اللغة: إلباس الغيم السماء. اهـ.

قوله:

(وصحـح المفعـول مـن نحـو عـدا أو اعلـلْ إن لـم تتحـرّ الأجـودا)

يعني: أنك تصحح مفعولاً من الفعل الذي عينه مفتوحة ولامه واو نحو: عدا ودعا، فتقول في المفعول منهما: معدو ومدعو، ويجوز الإعلال ـ أي: إبدال الواو ياء ـ على القول الغير الأجود فتقول: مدعى ومعدى، ويروى بالوجهين. قوله:

وقـد علمـت عِـرسـي مليكـة أنني أنـا الليـث معـديـاً عليـه وعـاديـا

والاحتراز بواوي اللام من يائيها فإن مفعولاً منه يجب إعلاله نحو: رمى وقلى، فتقول في المفعول منهما: مرمي ومقلي، والأصل: مرموي ومقلوي، قلبت الواو ياء لقوله سابقاً: إن يسكن السابق... إلخ، واحترز بكونه مفتوح العين من مكسورهاوهو على قسمين: ما عينه واو، وما عينه ليست واواً، أما

ما كانت واواً فيتعين فيه الإعلال نحو: قوي؛ فتقول في المفعول منه: مقوي، والأصل مقوْوو، فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة، فقلبت الأخيرة ياء، ثم المتوسطة كذلك لقوله: إن يسكن السابق... إلخ، ثم قلبت ضمة الأولى كسرة، لأجل الياء وأدغمت الياء في الياء فقيل: مقوي، وأما ما عينه ليست واواً نحو: رضي؛ فالإعلال فيه أولى عند المصنف، قال تعالى: ﴿رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ وقرأ بعضهم: مرضوة بالتصحيح، قوله:

(كذاك ذا وجهين جا الفُعول من ... ذي الواو لام جمع أو فرد يعن)

يعني: أن الاسم الذي على وزن فعول بضم الفاء جاء بالوجهين: التصحيح والإعلال إذا كان لامه واواً، سواء كان مفرداً أو جمعاً، إلا أن الغالب في الجمع الإعلال، وفي المفرد التصحيح، مثال الجمع: عصا وعصي، وقفا وقفي، ودلو ودلي، والأصل: عصوو، وقفوو، ودلوو، فأبدلت الواو الأخيرة ياء وأعطي للأولى ما تقدم في قوله: إن يسكن السابق... إلخ، وسمع من الجمع ألفاظ بالتصحيح نحو: أبو وأخو، جمعين لأب وأخ، ونحو: جمع لنحو: بمعنى الجهة، ومثال التصحيح في المفرد قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا﴾. ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا﴾ وسمع الإعلال في قولهم: عسى الشيخ عسياً وعتى عتياً، أي: ولى وكبر.

قوله: (وشاع نحو: نيم في نوم...) يعني: أنه شاع قلب الواو ياء إذا كان عيناً لفعل بضم الفاء وتشديد العين جمعاً صحيحاً اللام نحو: نيم في نوم، جمع نائم، وصيم في صوم، جمع صائم، وجيع في جوع جمع جائع. قال:

ومعرص تغلي المراجل تحته ... عجلت طبيختــه لقوم جيع

قال الصبان: ومعرص: بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة: اللحم الملقى في العرصة للجفاف، واعلم أن الإعلال المذكور مع شياعه الصحة أكثر منه نحو: نوم وصوم.

قوله: (ونحو نيام شذوذه نمي) يعني: أن اللام إذا انفصلت من العين بأن حال بينهما حاجز يكون إبدال العين حينئذ شاذاً كما في نيام في قوله:

ألا طرقتنا مية ابنة منذر ... فما أرق النيام إلا كلامها

(تنبيه): تقلب الواو ياء أيضاً إذا سكنت بعد الكسر نحو: ميزان وميقات، الأصل: موزان وموقات.

* * *

(فصل في إبدال فاء الافتعال تاء)

(ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا. . .) يعني: أن المصدر الذي على وزن الافتعال إذا كان حرف اللين فاء له يبدل تاء، وكذلك في فروعه من فعل ووصف، مثال ما كانت فاؤه واواً: اتصالاً واتصل ويتصل ومتصِل ومتصَل به، والأصل: أوتصالاً، وأوتصل، ويوتصل، وموتصِل، وموتصَل به، ومثال الياء: اتساراً واتسر ويتسر ومتسِر ومتسَر به، والأصل: إيتساراً وإيتسر وييتسر وميتسِر وميتسَر به. قوله: (وشذ في ذي الهمز نحو: ايتكلا) يعني: أن فاء الافتعال إذا كان همزاً شذ إبداله تاء نحو: اتكل في ايتكل افتعل من الأكل، واتزر في ايتزر، وكذا اتمن في أوتمن افتعل من الأمانة، واللغة الفصيحة عدم الإبدال.

قوله: (طاتا افتعال رد إثر مطبق. . .) يعني: أنك تبدل تاء الافتعال طاء إذا وقع إثر حرف من حروف الإطباق التي هي الصاد والضاد والطاء والظاء فتقول في افتعل من صبر: اصطبر، ومن ضرب: اضطرب، ومن طهر: اططهر، ومن ظلم: اظطلم، والأصل: اصتبر واضترب واطتهر واظتلم. قوله: (في ادان وازدد وادكر دالاً بقي) يعني: أن الافتعال إذا بني مما فاؤه دالاً نحو: دان، أو زاياً نحو: زاد، أو ذالاً نحو: ذكر يبدل التاء دالاً، فتقول: ادان وازداد وادكر، الأصل: ادتان وازتاد واذتكر.

* * *

(فصل في الإعلال بالحذف، حذف فاعل الأمر والمضارع)

قوله: (فا أمر أو مضارع من كوعد احذف. . .) يعني: أن الفعل إذا كان كوعد في كونه ثلاثياً واوي الفاء مفتوح العين يحذف فاؤه في الأمر والمضارع،

فتقول في مضارع وعد: يعد ، وتقول في الأمر منه: عد ، وتقول في وزن يزن: زن. قوله: (وفي كعدة ذاك اطرد) يعني: أن المصدر من الفعل المذكور اطرد فيه حذف الفاء ، فأصل عدة: وعد بكسر الفاء فحذفت الفاء حملاً على المضارع وحركت العين بحركتها وهي الكسرة ليكون بقاء الكسرة دليلاً عليها ، أي: الفاء ، وعوض عنها تاء التأنيث ، واحترز بقوله: كوعد؛ عما إذا كان الفعل مكسور العين فلا تحذف فاؤه ، نحو: وجل يوجل ، وعما إذا كانت مضمومة نحو: وضؤ يوضؤ ، واحترز بقوله: كعدة؛ عن غير المصدر ، فلا تحذف فاؤه إلا شذوذاً نحو: رقة: للفضة ، وحشة: للأرض الموحشة ، واعلم: أن عين المصدر المذكور ربما فتحت نحو: سَعة وضَعة ، قال الصبان: بفتح أولهما ويكسر في لغة وبالكسر ، قرأ بعض التابعين: ﴿ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ﴾. قوله:

(وحـذف همـز أفعـل استمـر فـي مضـــارع وبنيتـــي متصـــف)

يعني: أن همزة أفعل تحذف في المضارع وفي اسم الفاعل والمفعول ، وهما المرادان ببنيتي متصف ، فتقول في مضارع أكرم: يكرم ، وتقول في اسم الفاعل: مكرم بكسر الراء ، وفي اسم المفعول: مكرم ، والأصل: يؤكرم ومؤكرِم ومؤكرَم ، ولا تثبت الهمزة إلا في الضرورة كقوله: «فإنه أهل لأن يؤكرما» وتثبت أيضاً في النثر ندوراً كقولهم: «أرض مؤرنِبة» بكسر النون ، أي: كثيرة الأرانب ، وقولهم: «كساء مؤرنَب» بفتح النون إذا خلط صوفه بوبر الأرانب.

قوله: (ظِلت وظَلت في ظللت استعملا . . .) يعني: أن ظلل ونحوه من كل فعل ثلاثي مكسور العين ماض ، وعينه ولامه متماثلان ، يجوز فيه إذا أسند إلى الضمير أن يحذف لامه مع نقل حركة العين التي هي الكسرة إلى الفاء ، ومع عدمه ، ومثل للحذف مع النقل بقوله: ظلت؛ أي: بكسر الظاء ، ومثل له مع عدم الحذف بقوله: وظَلت ؛ أي: بفتح الظاء ، ويجوز أن يبقى على حاله ، ومثل له بقوله: في ظلِلت ، أي: بكسر اللام ، وكذلك تكون فيه الأوجه المذكورة إذا أسند إلى النون ، فتقول: ظَلن: بفتح الظاء وكسرها ، وظللن:

بكسر اللام ، وأما إن كان الفعل زائداً على ثلاثة فيتعين الإتمام نحو: أقررت ، وشذ: أحست في أحسست ، وكذا يتعين الإتمام إذا كان مفتوح العين نحو: حللت ، قوله: (وقِرن في اقررن) يعني: أنه إذا كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون الإناث يجوز فيه الوجهان الأولان ، وهما: الإتمام ، وحذف اللام مع نقل حركة العين وهي الكسرة إلى الفاء ، لكن العين هنا عين المضارع أو الأمر ، وفيما سبق عين الماضي ، فتقول في المضارع: يقررن ويقرن ، أي: بالكسر فيهما ، وتقول في الأمر: اقررن وقرن بالكسر أيضاً ، وهو أمر من قررت بالمكان أقر بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل. قوله: (وقرن نقلاً) يعني: أنه نقل الفتح في قرن كقراءة نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ واعلم أن الفتح على أنه من قررت بالكسر في الماضي ، أقر بالفتح في المضارع ، وفهم من قوله: نقلاً: أن ذلك لا يطرد.

* * *

(فصل في الإدغام)

وهو لغة: الإدخال.

واصطلاحاً: الإتيان بحرفين ، ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل ، كذا حده الأشموني.

(أول مثلين محركين في... كلمة ادغم) يعني: أنه يجب إدغام أول الحرفين المتماثلين بشرط أن يكونا محركين ، وأن يكونا في كلمة نحو: شد ومل وحب؛ أصلهن: شدد بالفتح ، ومِلل بالكسر ، وحبب بالضم ، فإن كان أول المثلين ساكناً والثاني متحركاً يجب إدغام أولهما بثلاثة شروط:

أحدها: أن لا يكون أول المثلين هاء سكت ، قال الصبان: وقد روى عن ورش إدغام: ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ وهو ضعيف من جهة القياس.

الشرط الثاني: أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو: لم يقرأ أحد ، قال الصبان: فإن الإدغام في مثل ذلك رديء.

الشرط الثالث: أن لا يكون مدة في الأخير ، فإن كان مدة في الأخير لم

يدغم نحو: يعطي ياسر ويدعو واقد، وإن تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما امتنع الإدغام، نحو: ظللت، ونحو: رسول الحسن.

قوله: (لا كمثل صفف. وذلل وكلل ولبب...) يعني: أن أول المثلين لا يدغم إذا كان في اسم على وزن فُعَل بضم ففتح نحو: صفف جمع صفة، قال الصبان: اسم لبناء، ونحو: جدد جمع جدة، بضم الجيم وتشديد الدال: الطريق في الجبل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ﴾ وكذا لا يدغم أول المثلين المحركين إن كان في اسم على وزن فعل بضمتين، نحو: ذلل، أو على وزن فِعَل بكسر ففتح نحو: كلل جمع كلة بالكسر: الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقي به من البعوض، وهو المسمى في عرفنا: القبة، وكذا يمتنع الإدغام أيضاً إذا كان أول المثلين في اسم على وزن فَعَل بفتحتين، نحو: لبب، قال الصبان: هو موضع القلادة من الصدر، وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار، وما استدق من الرمل.

قوله: (ولا كجسّس) يعني: أنه يمتنع الإدغام أيضاً إذا اتصل بأول المثلين مدغم فيه نحو: جسّس جمع جاسّ، اسم فاعل من جس الشيء إذا لمسه، أو من جسّ الخبر إذا فحص عنه، وإنما وجب الفك، أي: عدم الإدغام؛ لأنه لو أدغم فيه المدغم لالتقى ساكنان.

قوله: (ولا كاخصُصْ أبي) يعني: أنه يمتنع الإدغام أيضاً إذا كانت حركة أحد المثلين عارضة.

قوله: (ولا كهيلل) يعني: أن الإدغام يمتنع أيضاً إذا كانت الكلمة التي فيها المثلان ملحقة بغيرها، نحو: هيلل، إذا أكثر من لا إله إلا الله؛ فإن الياء فيه زائدة لإلحاقه بدحرج قوله: (وشذ في ألل... ونحوه فك بنقل فقبل) يعني: أن الفك الذي هو عدم الإدغام شذ في ألفاظ منقولة، أي: غير مقيسة، نحو: ألل السقاء كفرح: إذا تغيرت رائحته، وكذا الأسنان إذا فسدت، والأذن إذا رقت، ودبب الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه، قال الصبان: وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح، ونحو: «ضببت الأرض» إذا كثرت ضبابها، قال الصبان: بوزن فرح، ونحو: قطط الشعر بوزن فرح أيضاً: إذا اشتدت

جعودته، ونحو: عززت الناقة إذا ضاق إحليلها، أي: مجرى لبنها؛ فلا يقاس على شيء من هذه المفكوكات.

قوله: (وحيي افكك وادغم دون حذر...) يعني: أنه يجوز الإدغام والفك في حيي، ونحوه من كل ما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما؛ فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة، وحركة ثانيهما لازمة فدخل في الضابط المتقدم في قوله: أول مثلين... إلخ، ومن فك نظر إلى أن حركة الثاني كالعارضة لوجوده في الماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالباً، ولكون العارض لا يعتد به لم يجز الإدغام في نحو: لن يحي، وأما قوله:

وكأنها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيتها فتُعِيّ

فشاذ. قوله: فتُعييّ: قال الصبان: هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة: مضارع أعياكما، قاله الدماميني: وكسرة العين منقولة إليها من الياء الأولى عند إرادة إدغامها في الثانية، ووجه الشذوذ فيه: أنه أدغم اعتداداً بالحركة العارضة في البيت لأجل الروي، وقوله: سبيكة، أي: قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه كما في الصبان.

قوله: (كذاك نحو: تتجلى واستتر) يعني: أنه كذاك أي: يجوز الإدغام وعدمه فيما اجتمع فيه تاءان، سواء كانا في أوله نحو: تتجلى، أو في وسطه نحو: استتر، وإذا أدغمت في نحو: استتر، نقلت حركة أول التاءين إلى السين ستر، وأما نحو: تتجلى؛ فمذهب الناظم: أنك تزيد فيه همز الوصل فتقول اتجلى، قال الأشموني: وفيه نظر لأن «تتجلى»: فعل مضارع، واجتلاب: همز الوصل لا يكون في المضارع، والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضياً نحو: تتبع وتتابع يجوز فيه الإدغام واجتلاب همز الوصل، فيقال فيه: اتبع واتابع، وإن كان مضارعاً لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع. قوله: (وما بتاءين ابتدى قد يقتصر... فيه على تا) يعني: أن الفعل المبتدئ بتاءين أحدهما للمضارعة يجوز تخفيفه بحذف أحدهما، ويقتصر على واحد، ومثل ذلك بقوله: (كتبين العبر) الأصل تتبين العبر، ومنه في القرآن:

﴿ يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ ﴾ ، ﴿ فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ﴾ ، ﴿ تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾ وعلة الحذف: أنه لما ثقل اجتماع المثلين ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل ، وهي لا تكون في المضارع ، عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين. قوله:

(وفك حيث مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن)

يعني: أن الحرف المدغم فيه إذا عرض سكونه لأجل اقترانه بمضمر رفع تاء أو نون لا يدغم فيه، بل يفك، ومثل ذلك بقوله: (نحو: حللت ما حللته) ونحو: حللن، قال الأشموني: قال في التسهيل والإدغام قبل الضمير لغية. اهـ.

قوله: (وفي. . . جزم وشبه الجزم تخيير قفي) يعني: أن المدغم فيه إذا كان سكونه لأجل الجزم أو شبهه ، والمراد به الوقف ، يخير فيه بين الفك والإدغام ، نحو: لم يحلل ، ولم يحل ، واحلل ، وحل ، والفك: لغة أهل الحجاز ، والإدغام لغة: تميم ، والفصحى لغة: الحجاز ، وبها جاء القرآن غالباً قال تعالى: ﴿ إِن تَمۡسَسۡكُمۡ حَسَنَةٞ ﴾ ، ﴿ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي ﴾ ، ﴿ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ ﴾ ، ﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ﴾ وجاء منه على لغة تميم: ﴿ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ ﴾ في الحشر. قوله:

(وفك أفعل في التعجب التزم والتزم الإدغام أيضاً في هلم)

يعني: أن صيغة أفعِل بكسر العين في التعجب لا تخيير فيها بل يلزم فيها ، الفك نحو: أحبب بزيد ، والفك المذكور حكى عليه الناظم الإجماع ومنه قوله:

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن يكون المقدما

وكما يلزم الفك في أفعل في التعجب يلزم الإدغام في هلم قال تعالى: ﴿ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ ﴾. ﴿ قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ واعلم: أن هذا البيت استدراك على قوله: وفي جزم وشبه الجزم تخيير ، أي: ويستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما إحداهما: يلزم فيها الفك وهي أفعل في التعجب ، والأخرى: يلزم فيها الإدغام وهي هلم ، وكون هلم فعل أمر هو لغة تميم ، واستدراكها باعتبار هذه اللغة ، وأما الحجازيون فهي عندهم اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل.

* * *

(خاتمة)

قوله:

(ومـا بجمعـه عنيـت قـد كمـل   نظماً على جل المهمات اشتمل)

يعني: أن ما عني الناظم بجمعه، أي: اهتم كمل نظمه مشتملاً على جل المهمات من النحو، وعني يلزم بناؤه للمفعول، يقال: عني بكذا، أي: اهتم به، وقوله: نظماً: حال من الهاء في قوله: بجمعه، أو تمييز محول عن الفاعل، ثم وصف النظم صفة أخرى فقال:

(أحصـى مـن الكـافيـة الخـلاصـه   كما اقتضى غنى بـلا خصـاصـه)

يعني: أن هذا النظم أحصى، أي: جمع من منظومته المسمات بالكافية الخلاصة، أي: الخالص الصافي من الكدر كاقتضائه، أي: أخذه غنى بلا خصاصة، والخصاصة: ضد الغنى، وهذا كناية عن ماجمع النظم من المحاسن، ولما من الله عليه بنعمة إتمامه ما أراده قابل ذلك بالثناء عليه تعالى، والصلاة على نبيه ﷺ فقال رحمه الله تعالى:

(فـأحمـد الله مصليـاً علـى   محمـد خيـر نبـي أرسـلا
وآلـه الغـر الكـرام البـرره   وصحبـه المنتخبيـن الخيـره)

يعني: أنه حمد الله تعالى حال كونه مصلياً على نبيه وآله، الغر: جمع أغر؛ هو في الأصل: البياض الذي في وجه الفرس، وقوله: وصحبه المنتخبين، أي: المختارين. اهـ.

* * *

فهرس الموضوعات